

الرّائد الرّسمي للجمهورية التونسية مداولات مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الرابعة 2025-2026

الإثنين 10 نوفمبر 2025

7

الجلسة السابعة

المحتوى

- 1- افتتاح الجلسة..... 1022
- 2- عرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة الداخلية لسنة 2026 1022
- 3- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الداخلية لسنة 2026..... 1054
- 4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الداخلية لسنة 2026..... 1086
- 5- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد وزير الداخلية 1117
- 6- رفع الجلسة..... 1122

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة التاسعة وخمسة وثلاثين دقيقة من صباح يوم الإثنين 10 نوفمبر 2025 برئاسة السيد برئاسة السيد إبراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع ميزانية مهمة الداخلية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب،
أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

نواصل أشغال جلستنا العامة المشتركة في الجزء المتعلق بمناقشة المهمات والمهمات الخاصة ومنتقل إلى مناقشة مهمة الداخلية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 وذلك تبعا للترتيبات التي تم اعلامكم بها.

وأتوجه في البداية بخالص عبارات التحية والترحيب إلى السيد خالد النوري، وزير الداخلية وكافة أعضاء الوفد المرافق له من الإطارات العليا بالهيكل الإداري المشتركة والخاصة وبهيكل قوات الأمن الداخلي وبمختلف المؤسسات تحت الإشراف.

وبهذه المناسبة لا يفوتنا أن نؤكد مجددا على جسامه وأهمية الدور الذي تضطلع به مختلف المصالح والأسلاك التابعة لوزارة الداخلية وأن أتوجه إلى القائمين عليها والعاملين بها بخالص عبارات الاحترام والتقدير على كل الجهود اليومية والمتواصلة دون انقطاع بكل عزم ومثابرة من أجل المحافظة على السلم الاجتماعي وضون حرمة المواطن وسلامة الممتلكات العامة والخاصة على حد سواء.

ونحن نثمن النتائج الهامة التي تحققت يوميا قواتنا الأمنية بمختلف أسلاكها في مجال مقاومة التهريب والمضاربة ومجابهة الاتجار بالمخدرات وتجفيف مسالك ترويجها والإطاحة بالشبكات الإجرامية وبكل محاولات الإرباك، فمجلس نواب الشعب يقدر عاليا الجهود الهامة التي تبذل باستمرار من أجل كفالة واحترام القانون وحفظ النظام وتوفير متطلبات الوقاية المدنية في كامل تراب الجمهورية، فضلا عن جميع الأعمال التي تنزل في إطار ممارسة الإشراف على الإدارة الجهوية والمحلية وتنسيق أعمالها وتوجيهها لكي تندرج في صميم تنفيذ وتنزيل الخيارات الوطنية القائمة على فرض السيادة الوطنية واستقلالية القرار الوطني والمحافظة على الاستقرار واستدامة مقومات الدولة الاجتماعية والعادلة.

عرض ومناقشة مشروع ميزانية

مهمة الداخلية لسنة 2026

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعزاء من المجلسين،

مثلما تنص عليه ترتيبات سير جلسات مناقشة المهمات والمهمات الخاصة، سيتم في مستهل هذه الجلسة استعراض التقرير المشترك الذي تم إعداده من طرف اللجنتين المختصتين من المجلسين.

وفي هذا الإطار أتوجه إلى كل من لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح بمجلس نواب الشعب ولجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

بالشكر على العمل المنجز وأدعوها إلى تلاوة التقرير حول مهمة الداخلية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026، إذن المصدق للسيد رئيس اللجنة، تفضل.

السيد محمود العامري، رئيس لجنة الأمن والدفاع والقوات الحاملة للسلاح بمجلس نواب الشعب

شكرا سيدي الرئيس،

السيدات والسادة نواب الشعب المحترمون،

ترحب بالسيد وزير الداخلية وكافة الوفد المرافق له،

وتتوجه من خلاله بأسى عبارات الشكر والتقدير إلى كافة أعوان وإطارات قوات الأمن الداخلي بمختلف أسلاكهم واختصاصاتهم من شرطة وحرس وطني وحماية مدنية على ما يبذلونه من تضحيات جسيمة وجهود جبارة في سبيل أمن تونس واستقرارها. كما نثمن اليوم ما تحقق من نجاحات أمنية نوعية في مجابهة آفة المخدرات، هذه الآفة الخطيرة التي أصبحت تهدد أمن المجتمع.

كما لا يفوتني أيضا أن أقدم باسم كافة أعضاء لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح بجزي الشكر للوفد الكريم على الجلسة المطولة والمثمرة التي عقدت على مستوى الجلسة المشتركة للجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح بمجلس نواب الشعب، لجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم خلال مناقشة مهمة وزارة الداخلية، والتي أثمرت عن التقرير الذي نقدمه اليوم أمام الجلسة العامة المشتركة وأمرر الكلمة إلى زميلي رئيس لجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بمجلس الجهات والأقاليم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل السيد رئيس لجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بمجلس الجهات والأقاليم.

السيد هيثم صفر، رئيس لجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بمجلس الجهات والأقاليم

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب أعضاء مجلس نواب الشعب وأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيد وزير الداخلية،

السيدات والسادة إطارات المؤسسة الأمنية والإدارية لوزارة الداخلية،

في البداية ونحن نناقش لأول مرة المهمات والمهمات الخاصة لمشروع ميزانية الدولة في إطار مشترك صلب اللجان منذ تركيز هيكل المجلس الوطني للجهات والأقاليم، لا يفوتني أن أثنى العمل المشترك بين كل من لجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية ولجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح، حيث تواصلت جلسة الاستماع لوزير الداخلية في هذا الإطار لأكثر من عشر ساعات عبر من خلالها نواب المجلسين بكل أريحية وكان تفاعل السيد الوزير تفاعلا إيجابيا بالإجابة عن مجمل الأسئلة المطروحة.

كما أستغل هذه الفرصة لأنوه بمجهودات كل قوات الأمن الداخلي مستذكرا دورهم في حماية البلاد وفي الوقوف أمام مخاطر الإرهاب والجريمة. رحم الله الشهداء أبناء المؤسسة الأمنية الذين قدموا أرواحهم فداء للوطن ودفاعا عن حرمة.

وأحيل الكلمة لزميلي لتلاوة التقرير الموحد للجننتين حول ميزانية مهمة وزارة الداخلية لسنة 2026.

السيد كمال الماجري، مقرر لجنة النظام الداخلي والمسائل القانونية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد الرئيس،

تقرير لجنة الدفاع الوطني والقوات الحاملة للسلح
بمجلس نواب الشعب

ولجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية

بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

حول مهمة الداخلية

من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيد وزير الداخلية،

السيدتين والسيدتين نائبي رئيس مجلس نواب الشعب ورئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة أعضاء المجلسين الكرام،

السيدات والسادة الإطارات السامية المرافقة للسيد وزير الداخلية،

تشرف لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلح بمجلس نواب الشعب ولجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم بأن تعرض عليكم تقريرهما الموحد حول مهمة الداخلية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

1. التقديم العام لاستراتيجية مهمة الداخلية:

ترمي استراتيجية مهمة الداخلية، في نطاق اختصاصها، وكما ورد بوثيقة المهمة المحالة، إلى ضمان سيادة الدولة التونسية وتحقيق أمن المواطنين وإلى تقديم الخدمة إلى أصحابها على أساس علوية القانون والحياد والمساواة اعتمادا على موارد بشرية ذات كفاءة عالية وإمكانيات مادية وحديثة.

وتناغما مع تطبيق التشريعات الوطنية في إطار الاحترام التام لمبادئ حقوق الإنسان والمواثيق الدولية، تتنزل استراتيجية مهمة الداخلية في إطار المسار الإصلاحي للدولة الرامي إلى تحسين أداء القطاع العمومي وتحقيق استدامة المالية العمومية قصد توفير مناخ يحقز على المبادرة ويشجع على الاستثمار. وفي هذا السياق يُعتبر مخطط التنمية 2026-2030 الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها استراتيجية مهمة الداخلية في تحقيق رؤيتها، من خلال اعتماد مقاربة تسعى لتحقيق التناغم بين وحدة الدولة وإرادة الشعب المترجمة صلب مقترحات المشاريع المقدمة من قبل المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم، في إطار مسار البناء والتشييد.

وفي ظل التطورات الراهنة التي تميز الوضع العالمي لا سيما، تعمق فوارق التنمية بين الدول المتقدمة والدول في طور النمو وتقلبات

الوضع الجيوستراتيجي العالمي والتغيرات المناخية بالإضافة إلى تفاقم ظاهرة الهجرة غير النظامية التي تديرها شبكات إجرامية ذات بعد دولي تنطلق أعمالها من البلدان المصدرة للمهاجرين للوصول إلى التراب الأوروبي، يجدر التأكيد على ما تبذله مختلف هيكل الدولة التونسية والوحدات الأمنية من مجهودات للتصدي لهذه الظاهرة من جهة، وتوفير الحماية والرعاية للمهاجرين غير النظاميين المتواجدين بمختلف جهات البلاد من جهة أخرى، وذلك بالرغم من المغالطات وحملات الإساءة التي تتعرض لها البلاد التونسية في هذا المجال.

كما تُشكّل الاستعدادات للاستحقاقات القادمة أمرا ضروريا لضمان تحقيق رؤية مهمة الداخلية. فرغم ما تشهده الجمهورية التونسية من تحسن ملحوظ للوضعية الأمنية، إلا أن ذلك لن يحول دون مواصلة مهمة الداخلية لمجهوداتها بالتنسيق مع مختلف هيكل الدولة قصد رفع التحديات التي يطرحها الحفاظ على الأمن العام وذلك من خلال مواصلة تدريب القوى الأمنية على التعامل مع أي تهديدات محتملة، وتوفير المعدات والتقنيات اللازمة لتعزيز الرصد والمراقبة وتقدير المخاطر المحتملة وتحليل البيانات وكشف الأنشطة المشبوهة ومتابعة الجماعات المتطرفة.

ورغم التحديات الراهنة وبعض الإشكاليات المطروحة، فإن مهمة الداخلية تزخر بمصادر قوة من الواجب البناء عليها واستغلالها لبلوغ الرؤية المرجوة وذلك اعتمادا على جاهزية الوحدات وكفاءة العنصر البشري لمهمة الداخلية وإيمانه بالدور المحوري الذي يلعبه في دعم نماء الدولة التونسية.

وتأسيسا على ما سبق، تسعى مهمة الداخلية، في نطاق اختصاصاتها، إلى الحفاظ على سلامة المواطنين وحماية مكاسمهم وممتلكاتهم وجعل خدمتهم في صميم اهتماماتها، إلى جانب التوثيق من الجريمة ومختلف التهديدات والمخاطر ومكافحتها في نطاق القانون، والمساهمة في الحد من الكلفة الباهظة التي تتحملها المجموعة الوطنية جراء الحوادث والكوارث مهما كانت طبيعتها وأسبابها عبر الارتقاء بالسلامة المرورية ودعم مجهودات الحماية المدنية في مجالات النجدة والإنقاذ والمساهمة في دعم جاهزية المؤسسة الأمنية.

كما ترمي مهمة الداخلية إلى معاضدة الجماعات المحلية، في إطار وحدة الدولة، عبر دعم مواردها المالية والبشرية وتعزيز قدراتها المؤسساتية والتقنية قصد تحسين ظروف عيش المواطن من خلال تحسين الخدمات المقدمة.

هذا، ويعمل على تحقيق استراتيجية المهمة وتنزيل توجهاتها برامج للمهمة، حيث يتولى برنامج الأمن الوطني وبرنامج الحرس الوطني العمل على التصدي للأعمال الماسة من أمن واستقرار البلاد ومقاومة الظواهر المخالفة للقانون بما في ذلك السلامة المرورية وفق مرجع نظر كل برنامج وخصوصيات مهامه، في حين يختص برنامج الحماية المدنية بالعمل على مجابهة الحوادث والكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية على بلادنا بهدف الحد من أثارها وتقريب النجدة من المواطن.

أما بخصوص برنامج الشؤون المحلية فإنه يعمل على المساعدة في تطوير وتنفيذ برامج البلديات.

وبالتالي، تتضمّن مهمة الداخلية لسنة 2026 أربع برامج عملياتية (الأمن الوطني والحرس الوطني والحماية المدنية والشؤون المحلية) إضافة إلى برنامج القيادة والمساندة موزعين على ثمانية برامج فرعية وتسعة عشر نشاطا وخمسة عشر هدفا وثلاثة وثلاثون مؤشرا لقياس الأداء يساهم في تحقيقها أربعة فاعلين عموميين.

II. أشغال اللجنتين:

عقدت لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح والنظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية يوم الثلاثاء 04 نوفمبر 2025 جلسة استماع مشتركة إلى السيد خالد النوري وزير الداخلية والوفد المرافق له من الإطارات الأمنية والمدنية، حيث تم تقسيم أشغال هذه الجلسة إلى ثلاثة محاور:

■ المحور الأول: تقديم السيد وزير الداخلية لمشروع ميزانية المهمة لسنة 2026.

■ المحور الثاني: تفاعلات أعضاء اللجنتين والنواب الذين واكبوا أشغال الجلسة من المجلسين.

■ المحور الثالث: توضيحات وإجابات وزير الداخلية والوفد المرافق له حول جملة النقاط المطروحة.

المحور الأول: تقديم السيد وزير الداخلية لمشروع ميزانية المهمة لسنة 2026:

قدّم وزير الداخلية في مستهل كلمته الإطار العام الذي يتّزل ضمنه إعداد مشروع ميزانية مهمة الداخلية لسنة 2026، مبيّنا أنها تنصهر في سياق التوجّهات العامة التي نصّ عليها منشور رئيسة الحكومة المتعلق بإعداد مشروع ميزانية 2026، ومنها الدعوة عند إعداد مشاريع الميزانيات إلى التركيز على الأولويات المتعلقة بتشجيع الاستثمار ومواصلة تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية وتنمية الموارد الذاتية بهدف المحافظة على استدامة المالية العمومية ومواصلة تنفيذ الإصلاحات اللازمة.

ثمّ ذكر إثر ذلك، باستراتيجية مهمة الداخلية طبقا لما نصّت عليه وثيقة المهمة المحالة على أنظار المجلسين، مبيّنا أنه وبناء على ذلك فستركز جهود مهمة الداخلية خلال الفترة القادمة خاصة على أربعة محاور استراتيجية تتمثل في:

- الحفاظ على الأمن العام من كل أشكال الجريمة،
- الحدّ من الحوادث والكوارث وتأثيراتها،
- دعم الجماعات المحلية بغاية الرفع من مستوى الخدمات المقدّمة للمواطن،

- تحسين توظيف الموارد البشرية والمادية وتطوير الجاهزية. وفي مرحلة مواءمة، استعرض وزير الداخلية الملامح الكبرى لمشروع ميزانية المهمة لسنة 2026 مقدّما بسطة حول الأرقام والمؤشرات التي تضمّنتها، ونفقات الميزانية حسب التقسيم البرامجي وحسب طبيعة النفقات ومصادر التمويل.

حيث يُقدّر حجم مشروع ميزانية مهمة الداخلية لسنة 2026، دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية، بـ 800, 6304 مليون دينار تعهدا و6 239,800 مليون دينار دفعا وذلك بزيادة تقارب 309 مليون دينار أي بنسبة تطور قدرها 5% مقارنة بميزانية سنة 2025.

كما تتوزّع نفقات مهمة الداخلية لسنة 2026 وفق البرامج كالتالي:

- برنامج الأمن الوطني: 2 459,316 م د،
- برنامج الحرس الوطني: 1 664,455 م د،
- برنامج الحماية المدنية: 373,650 م د،
- برنامج الشؤون المحلية: 1 132,065 م د،
- برنامج القيادة والمساندة: 610,314 م د.

فيما تتوزع نفقات مهمة الداخلية وفق طبيعة النفقة كالتالي:

- نفقات التأجير: 4 160,800 م د،
- نفقات التسيير: 374,925 م د،
- نفقات التدخلات: 1 323,725 م د،
- نفقات الاستثمار: 380,350 م د.

وأكد وزير الداخلية في هذا السياق ارتفاع الاعتمادات المرصودة للاستثمار بنسبة 57% مقارنة بميزانية 2025، مبيّنا أنه سيتم تخصيصها إجمالا لمواصلة تنفيذ البرامج التي هي بصدد الإنجاز وخاصة منها تهيئة وتجهيز المقرات الأمنية إضافة لعدد من البرامج الجديدة على غرار اقتناء وسائل نقل لفائدة برنامجي الأمن والحرس الوطنيين وبرنامج القيادة والمساندة وبناء مراكز وتكنات جديدة واقتناء تجهيزات خصوصية لفائدة سلكي الأمن والحرس الوطنيين وتطوير منظومة عمل الشرطة الفنية والعلمية وكذلك اقتناء مروحيات لفائدة الحرس الوطني، فضلا عن عدد هام من المشاريع الجديدة المبرمجة صلب مشروع ميزانية المهمة المعروضة على غرار مشروع بناء أكاديمية الشرطة للعلوم الأمنية بالنفیضة وبناء أكاديمية حرس السواحل وهيئة مقر المدرسة الوطنية للحماية المدنية.

كما تم التأكيد على برمجة 2900 انتداب خلال سنة 2026 لفائدة أسلاك قوات الأمن الداخلي موزعة على 1000 خطة للأمن الوطني و1500 خطة للحرس الوطني و400 خطة للحماية المدنية.

وفي علاقة بالوضع الأمني العام، أكد وزير الداخلية على الاستقرار الذي يتسم به الوضع رغم التحديات التي يفرضها الواقع الراهن خاصة إقليميا ودوليا، مجدّدا حرص وزارة الداخلية على مزيد بذل الجهود من أجل دعم ثقة المواطن في الدولة ومؤسساتها وضمان السلم والرفاه مع مواصلة دعم مناخ الاستثمار وتكريس الدور الاجتماعي للدولة، فضلا عن إنفاذ القانون في كنف احترام حقوق الإنسان والحريات وفق ما يضبطه الدستور.

السيد خالد حكيم المبروكي، مقرر لجنة الأمن والدفاع والقوات الحاملة للسلاح بمجلس نواب الشعب

المحور الثاني: تفاعلات واستفسارات أعضاء اللجنتين والنواب الحاضرين من المجلسين:

خلال كافة مداخلاتهم عبر السيدات والسادة النواب الحاضرون من الغرفتين النيابيتين عن مساندتهم التامة للمؤسسة الأمنية منوّهين بالمجهودات غير المحدودة لأعوان وإطارات قوات الأمن الداخلي بمختلف الأسلاك والاختصاصات وتضحياتهم التي يبذلونها في سبيل إعلاء راية الوطن والدفاع عن حرمة والمحافظة على سلامة المواطنين والممتلكات العامة والخاصة ومحاربة الإرهاب والتصدي للهجرة غير الشرعية والجريمة بأنواعها، ومُشيدين بما حققتهُ قوّاتنا الأمنية من نجاحات وإنجازات في مُختلف محاور العمل الأمني وخاصة المتعلقة بالتصدي للجريمة المنظمة وخاصة آفة المخدرات.

كما أبدى نواب المجلسين النيابيين في نفس الوقت جملة من الملاحظات والاستفسارات والاقتراحات يمكن تبويبها إجمالا كالتالي:

المسائل ذات العلاقة بتطوير قدرات ووسائل المؤسسة الأمنية وتحقيق هدف المحافظة على الأمن العام من كل أشكال الجريمة ومجابهة الكوارث والحدّ منها:

أثار النواب عدّة استفسارات وملاحظات في هذا السياق، وقد تعلّقت إجمالاً بالنقاط التالية:

■ التأكيد على أهمية رصد الاعتمادات اللازمة لمعاودة المجهود الأمني من خلال مزيد تعزيز الوسائل اللوجستية والمادية والبشرية حتى يتسنى لوزارة الداخلية بمختلف القطاعات والمصالح الرّاجعة لها بالنظر أن تحقّق الأهداف التي رسمتها صلب استراتيجية مهمتها.

■ التأكيد على أهمية دعم المجهودات الأمنية الرامية للتصدي لكل أنواع الجريمة وذلك عبر العمل على توفير كل الوسائل المادية واللوجستية والبشرية اللازمة خاصة بالمناطق التي تكثُر فيها هذه الظواهر مثل الحدود البرية والبحرية فيما يتعلق بمقاومة الهجرة غير الشرعية والإرهاب والتخريب والسرقات والمخدرات وغيرها،

■ الدعوة إلى العمل على تدعيم المقرات الأمنية بالمعدات والتجهيزات اللازمة وتهيئة البنية التحتية لمراكز الأمن والحرس مع التساؤل في هذا الإطار من قبل عدد هام من نواب كلا المجلسين البرلمانيين حول برنامج الوزارة صلب مشروع ميزانية مهمة الداخلية لسنة 2026 لإنجاز مشاريع جديدة لمناطق ومراكز أمن وحرس في العديد من الجهات، وكذلك برنامجها في ترميم وصيانة وتهيئة المقرات الموجودة التي تستدعي تدخلات عاجلة لتعديدها،

■ ملاحظة افتقار عدد من المناطق لمراكز أمن وحرس تعمل بصفة مستمرة واقترح تركيز مراكز استمرار ودعم التواجد الأمني ببعض المناطق وخاصة تلك التي يكثر فيها منسوب الجريمة،

■ التأكيد على النقص الموجود في أسطول السيارات الأمنية في عدّة مناطق وخاصة داخل البلاد وكذلك المناطق الحدودية والدعوة لتوفير وسائل نقل ومعدات دراجة لفائدة عدد من مراكز الأمن والحرس الوطنيين والتساؤل حول تقدّم المشاريع التي تم برمجتها السنة السابقة للاقتناءات جديدة لفائدة أسطول النقل في هذا الإطار.

■ الدعوة إلى مزيد تطوير الأساليب المعتمدة لتسهيل استخراج الوثائق الإدارية ورقمنة الخدمات المسداة ودعم التحول الرقمي.

■ الدعوة إلى فصل الإداري عن العديلي صلب المراكز الأمنية،

■ الاستفسار حول التقدّم في حلّ ملف المهاجرين غير النظاميين من الأفرقة جنوب الصحراء،

■ الاستفسار حول برنامج الوزارة صلب هذه الميزانية لدعم عدد من الجهات بمراكز ومناطق حماية مدنية جديدة إلى جانب تجهيز بعض المقرات الموجودة والتي لم يتم استكمال تدعيمها بالوسائل اللازمة بعد،

■ التأكيد على ضرورة دعم الوسائل المادية واللوجستية للحماية المدنية وتعزيز أسطولها من الشاحنات وسيارات الإسعاف،

■ الاستيضاح حول مستوى تقدّم تنفيذ مشروع بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين الذين كان مجلس نواب الشعب قد صادق على القانونين المتعلقين بهما في 2024.

■ في علاقة بتحسين توظيف الموارد البشرية ودعم القدرات، تم التأكيد من قبل عدد من النواب المتدخلين على ضرورة تسوية

وضعية العاملين ضمن آليات العمل الهش على غرار عملة الاعتمادات المفوضة بالمصالح الرّاجعة بالنظر لوزارة الداخلية،

■ الاستيضاح حول خطة الوزارة لمزيد تحسين الإحاطة الصحية والاجتماعية بمنتهسبها وتحسين أوضاعهم المعيشية خاصة في ظل الجهود اللامحدودة التي يبذلونها لحماية البلاد والأموال.

1- تفاعلات واستفسارات نواب المجلسين في علاقة ببرنامج الشؤون المحلية:

تمثّلت ملاحظات وتساؤلات نواب البرلمان بغرفتيه بخصوص برنامج وزارة الداخلية لدعم الجماعات المحلية وتحسين المرافق العمومية المسداة، إجمالاً في النقاط التالية:

■ الإشارة إلى نقص المعدات ووسائل العمل بعدد من البلديات مع التأكيد على تدعيم الموارد المالية والبشرية واللوجستية للجماعات المحلية وخاصة البلديات المحدثة بما يمكنها من تحسين مستوى خدماتها المسداة لمتساكنها،

■ التأكيد على أهمية الاستثمار البلدي ودور البلديات في تحسين خدمات القرب، مع اقتراح إحداث منصة رقمية مشتركة بين البلديات والمجالس الجهوية لتبادل المعطيات وتنسيق الجهود في مجال التنمية المحلية،

■ الإشارة إلى ضعف الحماية لبعض المنشآت البلدية، على غرار ملاعب الأحياء التي أصبحت مصدر قلق للمواطنين، مع اقتراح تفعيل شراكة مع المؤسسات التربوية لحماية هذه الاستثمارات وضمان حسن استغلالها،

■ التنبيه إلى تفشي ظاهرة التلوث والفضلات المنزلية ومخلفات البناء في عدد من النقاط والتساؤل حول مقاربة الوزارة في مشروع ميزانية 2026 لردع المخالفين والحدّ من هذه الظواهر المخلة بالصحة وجمالية المدن،

■ الإشارة إلى ظاهرة الانتصاب الفوضوي وتأثيراتها السلبية على المستوى الاقتصادي والتنموي والجمالي، والدعوة إلى إيجاد حلول جذرية لذلك عبر تهيئة فضاءات تأوي المعنيين قصد ممارسة نشاطهم.

■ التأكيد على ضرورة إيجاد حلول لملفات إسناد رخص البناء ومطالب الربط بشبكات الماء والكهرباء،

■ اقتراح مزيد استعمال التكنولوجيات الحديثة في مراقبة الطرقات ورصد المخالفات البيئية.

■ الإشارة إلى تسجيل عديد الشغورات على المستويين المحلي والجهوي على غرار الكتاب العامين للولايات والبلديات والمعتمدين والمعتمدين الأول، مع الدعوة إلى التسريع بسدّ هذه الشغورات في عدة مناطق من الجمهورية.

■ التشديد على أهمية مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية بعدد المناطق باعتبار أن ذلك من الأسباب المعيقة لتنفيذ عدد من المشاريع التنموية وانتشار البناء الفوضوي.

■ اقتراح إعادة العمل بالنيابات الخصوصية لحلحلة الإشكاليات العالقة في بعض البلديات لحين إجراء انتخابات بلدية جديدة.

■ اقتراح إحداث عدد من البلديات الجديدة بعدة مناطق لتقريب الخدمات من المواطن.

■ الدعوة إلى مزيد التواصل والتشاركية بين السلطة المحلية والجهوية والمجالس المنتخبة في إطار تكامل الأدوار بما يضمن تحقيق المصلحة العامة،

■ الدعوة إلى العمل على انتظام واستمرار صرف منح أعضاء المجالس المحلية إضافة لتحسين ظروف عملها والعمل على مزيد تشريكها في كل الأنشطة والتظاهرات التي تنظمها السلط المحلية.

2- ملاحظات نواب المجلسين بخصوص مراجعة بعض النصوص التشريعية والترتيبية في علاقة باستراتيجية مهمة الداخلية:

قدّم أعضاء مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم عدّة اقتراحات تهم مراجعة عدد من النصوص التشريعية والترتيبية ذات العلاقة، وذلك بهدف وملاءمتها مع أحكام وأهداف دستور 25 جويلية 2022، حيث تمثّلت خاصة في:

- مجلة الجماعات المحلية،
- مجلة البيئة الترابية والتعمير.
- إصدار الأنظمة الأساسية الخاصة بالعمد والمعتمدين.
- إصدار النصوص الترتيبية المنظمة للعلاقات بين المجالس المنتخبة.

■ مراجعة الإطار القانوني المتعلق بضبط نظام التعويض عن الأضرار الناتجة لأعوان قوات الأمن الداخلي عن حوادث الشغل والأمراض المهنية بغرض توحيد النظام القانوني للتعويض ومساراته.

السيد رئيس لجنة الأمن والدفاع والقوات الحاملة للسلاح

المحور الثالث: ردود وزير الداخلية والوفد المرافق له حول

تفاعلات السادة النواب:

1- الردود المتعلقة بدور المؤسسة الأمنية في الحفاظ على الأمن العام ومُجابهة الكوارث وتطوير موارد الوزارة والمؤسسة الأمنية:

■ بخصوص الجهود المبذولة من الوزارة فيما يتعلق بحفظ النظام العام والتصدي لكافة أشكال الجريمة ومقاومة المخدرات بمختلف مناطق البلاد، تم التأكيد أن الوزارة كثفت من الحملات الأمنية للتصدي لهذه الجرائم في جميع المناطق وتأمين مراكز استمرار بعدة نقاط. مع تأكيد تسجيل عدد من النجاحات في هذا الموضوع وخاصة فيما يتعلق بضبط الشبكات الإجرامية المتعلقة بالمخدرات.

■ بخصوص مزيد تطوير الوسائل اللوجستية والمادية وتجهيز المقرات الأمنية وتهيئة البنية التحتية، تم التأكيد أن الوزارة تُولي هذا الجانب أهمية كبيرة وسيتمّ دراسة طلبات النواب في هذا الصدد والاستجابة لها حسب الإمكان، مع التأكيد أنه تم صلب مشروع هذه الميزانية برمجة اعتمادات قدرها 40 مليون دينار لفائدة مشاريع بناء ثكنات ومراكز الأمن الوطني و8 مليون دينار لبرنامج تهيئة وتوسيع ثكنات ومراكز الأمن الوطني و20 مليون دينار لبناء ثكنات ومراكز للحرس الوطني وغير ذلك من المشاريع الجديدة المشار لها عند تقديم ميزانية المهمة،

■ في علاقة بملف الهجرة غير النظامية، أكد وزير الداخلية في هذا السياق أنّ الدولة قد حقّقت تقدّما في معالجة هذه الظاهرة مبيّنا نجاح مقاربة وزارة الداخلية في التعامل مع هذا الملف ومؤكّدا على

التعاون الإيجابي من قبل عديد الأطراف المتداخلة مثل المنظمة الدولية للهجرة والهلال الأحمر التونسي،

■ بخصوص الملاحظات المتعلقة بتفعيل مشروع بطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر البيومتري، بيّن وزير الداخلية والوفد المرافق له أنّ مصالح الوظيفة التنفيذية ماضية في إنجاز هذا المشروع بكفاءة تونسية وقد تمّ الانتهاء من إعداد كراس الشروط الفنية والإدارية ورصد الاعتمادات الضرورية لذلك.

■ بخصوص تفاعلات نواب المجلسين المتعلقة ببرنامج الحماية المدنية، تم التوضيح أنّ الوزارة لها دليل إجرائي يشمل خارطة للمناطق التي تستوجب مراكز للحماية المدنية. كما تمّ التأكيد، في علاقة ببعض المشاغل الجهوية التي أثارها النواب في الموضوع مع وجود أربعة مشاريع كبرى لإنشاء مقرات حماية مدنية مبرمجة هذه السنة بعدد من مناطق الجمهورية إضافة لتسجيل حوالي 16 طلبا سيتم النظر فيها حسب جدول أولويات مضبوط على أساس معايير علمية مثل مستوى الاخطار والمسافة الكيلومترية بين المراكز ومدى توفر العقار وغيرها، مع التأكيد في ذات السياق وأنّ كلفة إحداث وحدة حماية مدنية تقارب قيمة الـ 4 مليون دينار فيما يبلغ سعر شاحنة الإطفاء الواحدة 1.250 مليون دينار،

■ بخصوص تسوية وضعية عدد من العاملين ضمن آليات العمل الهش على غرار أعوان الاعتمادات المفوضة، تمّ التوضيح أنّ مصالح وزارة الداخلية في تنسيق تام مع رئاسة الحكومة في هذا الملف مع التأكيد على عدم وجود إشكال بالنسبة إلى رصد الاعتمادات الخاصة بذلك،

■ بخصوص الإحاطة الصحية والاجتماعية بمُنْتسبي وزارة الداخلية، أكد وزير الداخلية أنّ الوزارة تُولي أهمية كبيرة للعنصر البشري حيث يتم سنويا تخصيص اعتمادات للودايات والتعاونيات وكذلك ديوان مساكن الإطارات النشيطة لوزارة الداخلية الذي تم دعمه في مشروع هذه الميزانية.

2- الردود المتعلقة بتفاعلات النواب حول برنامج الشؤون المحلية:

■ بخصوص عدد من المقترحات المقدّمة حول إحداث بلديات جديدة بعدد من المناطق، أبرز ممثلو وزارة الداخلية أنّه ومنذ تعميم النظام البلدي في 2016، فإنّ كلّ إحداث لبلدية يعني ضرورة تقسيما للبلديات وليس إحداثا جديدا، مع التأكيد وأنّ إحداث البلدية يستوجب توفر جملة من المعطيات والمعايير الموضوعية حول المنطقة المعنية بعملية الإحداث تهم بالأساس المعطيات البشرية والعمرانية والاقتصادية والمالية والفنية وذلك لضمان أداء البلدية المحدثة لمهامها وتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها،

■ بخصوص الدعوة إلى تحسين موارد البلديات وخاصة منها البلديات المحدثة، تمّ التأكيد في هذا الجانب على تطور نسبة الاعتمادات المرصودة لبرنامج الشؤون المحلية، إلى جانب دور صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية كفاعل عمومي يُكَلّف بالمشاريع الموجهة لدعم البلديات، حيث تم في هذا الإطار على سبيل المثال تخصيص 25.5 مليون دينار ضمن نفقات التسيير لفائدة دعم البلديات، أما بخصوص تجهيز ودعم البلديات المحدثة فقد تم التأكيد على تواصل المشاريع المتعلقة بذلك في إطار التعاون الدولي عن طريق برنامج خصوصي لتنمية البلديات المحدثة بتمويل قدره 410 مليون دينار مع تسجيل تقدّم هام في نسبة الإنجاز،

■ بخصوص الاستفسارات المتعلقة بتسوية الملفات المعطلة لإسناد رخص البناء ومطالب الربط بشبكات الماء والكهرباء، تم التأكيد أنّ الوزارة ماضية في حلّ هذا الملف وهي تدرس الوضعيات حالة بحالة.

■ بخصوص الملاحظات المتعلقة بالمخالفات البيئية وكيفية التصدي لها، يّين ممثلو الوظيفة التنفيذية أنّ مصالح الوزارة قد شرعت في تطبيق تجربة نموذجية أثبتت جدواها وسيتم تعميمها تدريجيا وتتمثل في رصد هذه المخالفات بالكاميرات الذكية حيث يتم ضبط ارتكاب المخالفة بصفة حينية واتخاذ الإجراءات القانونية في الغرض، مع التأكيد وأنه سيتم العمل ضمن القسط الثاني لتركيز هذه المنظومة الإلكترونية للمُخالفات البيئية على توسيع المناطق المشمولة وتوفير الاعتمادات اللازمة لذلك.

3- الردود المتعلقة بالإطار التشريعي والقانوني في علاقة باختصاصات وزارة الداخلية.

■ بخصوص الدعوة إلى مراجعة الإطار القانوني والترتيبي لعدد من النصوص المنظمة لعمل وزارة الداخلية، أكد ممثلو الوظيفة التنفيذية أنه يتم العمل حاليا على استكمال جملة من هذه النصوص على غرار مجلة الجباية المحلية ومجلة التهيئة الترابية والتعمير ومجلة الجماعات المحلية والإطار القانوني المنظم للعلاقات بين مختلف المجالس المنتخبة (محلية، إقليمية، وطنية). وذلك فضلا عن مراجعة عدد من النصوص المنظمة للإدارة اللامركزية مثل الأمر العلي المؤرخ في 21 جوان 1956 والمتعلق بالتنظيم الإداري لتراب الجمهورية التونسية. أما بالنسبة إلى مقترح مراجعة الإطار القانوني المتعلق بضبط نظام التعويض عن الأضرار الناتجة لأعوان قوات الأمن الداخلي عن حوادث الشغل والأمراض المهنية، فقد تم التأكيد أنّ نظام التعويض لا يشمل فقط أسلاك قوات الأمن الداخلي، بل يتعلق بأسلاك نشيطة أخرى غير خاضعة لإشراف وزارة الداخلية، ولهذا الغرض يتم العمل على القيام بالاستشارات القانونية اللازمة مع بقية جهات الوظيفة التنفيذية حتى تكون مراجعة هذا القانون مبنية وفق رؤية موحدة وشاملة.

III. توصيات اللجنيتين:

خلصت اللجنيتان في نهاية أعمالهما حول مشروع ميزانية مهمة الداخلية لسنة 2026 إلى عدد من التوصيات ذات الصلة بجملة من المحاور المتعلقة بمجال تدخلهما وتمثل أهم هذه التوصيات فيما يلي:

● مزيد تدعيم وسائل العمل والتجهيزات الضرورية بما يُمكن القوات الأمنية البرية والبحرية والجوية من مزيد تطوير الجاهزية للاضطلاع بمهامهم في الحفاظ على الامن العام ومكافحة الجريمة المنظمة بكافة اشكالها على أكمل وجه،

● وضع خطة وطنية متكاملة لتفعيل مبادئ اللامركزية بما يتماشى مع مقتضيات دستور 2022، وتكريس التنمية المتوازنة وتحقيق النجاح في التصرف المحلي لفائدة المواطن،

● مزيد العمل على الجانب التعريفي بالخدمات الإدارية الإلكترونية التي تُؤمّمها مهمة الداخلية لتحقيق الأهداف الوطنية في مجال التحول الرقمي بما هو رافد أساسي في التنمية،

● التسريع باستكمال جُملة من النصوص القانونية في علاقة باختصاصات وزارة الداخلية على غرار مراجعة مجلة الجماعات

المحلية ومجلة التهيئة الترابية والتعمير وغيرهما من التشريعات والتراتب ذات الصلة بالعمل البلدي والمحلي.

IV. قرار اللجنيتين:

وبذلك أنهت لجنة الدفاع والامن والقوات الحاملة للسلح ولجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية النظر في مهمة الداخلية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنيتين على هذا العمل الهام والجاد والآن نشرع في النقاش العام في جزئه الأول المتعلق بمدخلات السيدات والسادة النواب أعضاء مجلس نواب الشعب.

قبل ذلك السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلسين، باسمكم جميعا أرحب بوفد من طلبة معهد الصحافة وعلوم الأخبار الذين يؤدون زيارة أكاديمية إلى مجلس نواب الشعب، فمرحبا بهم. (تصفيق)

أحيل الكلمة للإشراف على النقاش العام في جزئه الأول إلى الأستاذة سوسن.

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

صباح الخير للجميع،

في البداية، أريد أن أتقدم بخالص عبارات التحية والترحيب إلى السيد خالد النوري، وزير الداخلية وإلى كافة إطارات وكفاءات الوزارة المرافقين له اليوم في رحاب مجلس نواب الشعب.

القائمة الأولية للمدخلات تتكون من السادة منير الكموني وفخري عبد الخالق ونبيل حامدي وعبد القادر بن زينب وطارق الربيعي والطبيب الطالبي ومحمد علي وظافر صغيري ونور الهدى السبائطي وأخيرا السيدة ماجدة الورغي.

الكلمة الأولى للسيد منير الكموني، له دقيقتان، تفضل.

السيد منير الكموني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وبالسيدات والسادة المحترمين من الوفد المرافق له ومن كافة الحضور من نواب الغرفتين،

سيدي الوزير،

أولا، تحية مرة أخرى من خلالكم إلى كافة الأسلاك الإدارية والأمنية العاملة على حماية البلاد في هذه المعادلة بين النجاح في حماية الوطن والممتلكات وبين الإقناع في حماية حريات وحقوق الإنسان.

ثانيا، أريد أن أذكر أننا أيضا في فترة انتقالية تأسيسية لأن المتغيرات الدستورية والقانونية والترتيبية عديدة وهذا قد يحتاج إلى وقفة تأمل ومراجعة وقد نبه الزملاء في نقاشهم للمهمة وأيضاً في التقرير الوارد إلى العديد من هذه المراجعات.

لذلك سأمر مباشرة إلى بعض النقائص في الدائرة الانتخابية التي أمثلها سيدي الوزير، نذكركم بجملة من المطالب العاجلة التي تهم دائرة أولاد الشامخ وشربان وهبيرة وذلك اعتبارا أولا لشساعة هذه المعتمديات وطبيعتها الريفية وتردي البنية التحتية، شربان مثلا تمتد على مساحة تفوق 44 ألف هكتار وهي بذلك ثاني أكبر معتمدية من حيث المساحة على مستوى الجمهورية.

السيد نبيل حامدي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وكامل الطاقم المرافق له،

البداية سوف تكون بكل ما يجري في ولاية القيروان منذ تعيين الوالي، هناك تقدما في الأشغال من حيث النظافة والشراكة بين كل البلديات التي ساعدت اليوم القيروان المدينة حتى تكون من بين أنظف الولايات في القيروان، كذلك الجرأة على تحويل السوق الأسبوعية بسلسلة أمنية لم تحدث أي إشكال وهذا هو العمل الأمني الضروري في تنقل السوق الأسبوعية.

هناك أيضا مسألة أخرى جديدة في ولاية القيروان ستبدأ إن شاء الله هذا الأسبوع وهو سوق السيارات بالقيروان وهذا إجراء جيد من حيث الاستثمار في ولاية القيروان.

نتمن كذلك تقدم المشاريع في ولاية القيروان كذلك نتمن تنقل الوالي بكل المعتمديات وتقديم الحلول الممكنة وإن شاء الله القادم أفضل في ولاية القيروان بعد تعيين كاتب عام في الأيام القادمة.

بالنسبة إلى التعيينات السيد الوزير، كما ذكرت لك تعيين معتمدين في عين جلولة والوسلاتية أصبحت ضرورة ملحة.

سأتحول الآن إلى مجال البلديات، البلديات المحدثة بها كتاب عامين ليست لهم دراية إدارية في إنجاز المشاريع وهذا ما يفسر التأخير الحاصل في بلدية سيسب الذريعات وقد طالبنا منذ سنة أو أكثر بتعيين كاتب عام وإلى اليوم لم يتحقق أي شيء.

سيدي الوزير، هناك إشكال حقيقي في مناطق التوسع في البلديات الكبرى على غرار السبيخة والوسلاتية وعملية النظافة التي تطالب بها الدولة، لا تتم بطريقة مثلى لأن هناك نقصا في الشاحنات وفي الحاويات وهذا طلب نتوجه به إليكم السيد الوزير، لتدعيم هذه البلديات.

مسألة أخرى السيد الوزير، تتمثل في تنظير الشهادت وخاصة في البلديات المحدثة هناك معاناة كبيرة حيث نجد فيها عامل منتدب من أصحاب الشهادت يقوم برفع الفضلات وهذا لا يستقيم السيد الوزير فنحن في بلد القانون والمساواة والعدل.

كذلك أود أن أتطرق السيد الوزير، إلى مسألة رخص الماء والكهرباء وما أدراك ما رخص الماء والكهرباء وذلك المنشور السيء الذكر الذي حططنا وخاصة في الأرياف نجد منازل جاهزة بدون ماء أو كهرباء أرجو منك سيدي الوزير الغاء هذا المنشور وإعادة الترخيص للبلديات لتحل المشكلة الأساسية الموجودة في تونس بأكملها فجميع النواب سيحدثونك عن نفس الإشكالية، مشكل العمدة كذلك التي طالب بها السيد النائب وإن شاء الله في القريب العاجل يقع حله.

كذلك السيد الوزير لماذا لا تكون هناك شفافية واضحة في منح رخص الصيد؟ لماذا لا تنشر وزارة الداخلية قائمة اسمية في كل الأشخاص الذين يطالبون بالحصول على الرخص حتى تكون هناك شفافية؟ لقد قمت بدفع مطلب للحصول على رخصة صيد منذ سنة 2014 أو 2015 ولم أحصل عليها في حين أن هناك من قدم مطلبه سنة 2025 وتحصل على الرخصة وهنا تطرح نقطة استفهام نحن نطالبك بحل هذا الملف السيد الوزير.

نطالب كذلك بإحداث مركز حرس بعين جلولة السيد الوزير فالبنية آيلة للسقوط كما طالبنا بتوفير سيارة لمركز الأمن بالوسلاتية، ولكنها لم تصل إلى حد الآن كما نطالب بتعزيزات لكل

ثانيا، ضعف الإمكانيات البلدية حاليا مما قد يحد من القدرة على الاستجابة لحاجيات المواطنين وبناء على ذلك فإننا نرجو منكم مراجعة التقسيم الإداري وشروط الإحداث الجديدة والاستجابة إلى طلبات الجهة ومنها أولا بعث بلدية ثانية في معتمدية شربان وعمادة أولاد بوزيد من أولاد الشامخ ودائرة بلدية بالمحارزة والشحيمات، إحداث مركز حماية مدنية بمعتمدية شربان نظرا غير هذا المرفق الحيوي، كذلك مراجعة خارطة التواجد الأمني بإحداث مراكز أمن وطني أو مراكز حرس وطني جديدة كذلك دعم البلديات بمنحة استثنائية للبنية التحتية والخدمات البلدية.

إن هذه المطالب، لا تعبر عن حاجة ظرفية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم فخري عبد الخالق عن كتلة الأمانة والعمل له دقيقتان، تفضل.

السيد فخري عبد الخالق

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد وزير الداخلية،

السيدات والسادة إدارات وزارة الداخلية،

تحية إجلال وإكبار لكل منتسبي وزارة الداخلية،

السيد الوزير، إن القانون الأساسي للعمد أصبح ضرورة وطنية لتمكين هذا الإطار من القيام بمهامه بشكل واضح وفعال فهو حلقة الوصل الأولى بين المواطن والدولة، متى سيرى هذا القانون النور؟ أرجو الإعلان عن جدول زمني واضح لإنهاء هذا الملف.

السيد الوزير، الاعتمادات المفوضة هو ملف يمس بجوهر العدالة الاجتماعية والاستقرار الأسري لمجموعة كبيرة من منتسبكم، فما هي خطتكم الواضحة والفورية لتسوية وضعية هؤلاء العمال ودمجهم لإنهاء حالة الهشاشة الاجتماعية التي يعيشونها داخل مؤسساتكم؟

السيد الوزير، لا يمكن للمؤسسة الأمنية أن تواجه تحديات مثل الجريمة المنظمة والمخدرات وغيرها خاصة في مناطق التوسع السكاني مثل منطقة المحمدية بدون دعم استثنائي؟

إن مدينة المحمدية اليوم تحتاج إلى دعم استثنائي سواء بالموارد البشرية أو اللوجستية حيث أصبح من الضروري اليوم العمل على الإسراع في بناء منطقة الحرس الوطني بالمحمدية وبعث مركز حرس جديد يعي حشاد لتقريب الخدمات من المتساكنين خاصة أن هذه المنطقة اليوم أصبح بها عدد هام من المؤسسات التريوية، إضافة إلى الملعب البلدي والقاعة المغطاة، كما نطلب تجديد ومضاعفة وسائل النقل خاصة بالنسبة لحرس المرور حتى يكون مواكبا للتطور السكاني السريع في المنطقة وتوفير محيط عمل لائق للأعوان.

السيد الوزير، تعلمون جيدا أن بلدية المحمدية منذ أن وقع تقسيمها مع بلدية فوشانة أصبحت تشكو من صعوبات مادية كبيرة خاصة أن المنطقة الصناعية موجودة في فوشانة فالجراء دعمها والوقوف إلى جانب البلدية حتى تسدي خدماتها كما يجب وشكرا السيد الوزير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل محترم نبيل حامدي عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق، تفضل.

المراكز الأمنية الموجودة في هذه المناطق وهذه العمادات وهي السيخة والوسلاتية وعين جلولة.

سأقول لكم مرة أنه في العقوبات الإدارية، السيد الوزير، يجب علينا أن نأخذ دائما بعين الاعتبار الحالة الاجتماعية والحالة الإنسانية لكل عون داخل وزارة الداخلية، نلاحظ أن بعض العقوبات قد تؤدي بمستقبل شخص ما لمجرد خطأ ارتكبه وهذا مبالغ فيه وما دامت لدينا نظرة أخرى استشرافية للبناء والتشييد، فلن يكون هناك بناء وتشيد إلا بالمصالحة واليوم السيد الوزير موجود معنا وفد من معهد الصحافة والأخبار، نتمنى أن تكون بادرة لحل عديد الإشكاليات في تونس وتحل المصالحة وتكون الصحافة حرة بفضل وزارة الداخلية، مع الشكر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا السيدة الرئيسة،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

أود أن أرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق،

في الحقيقة ليست لدينا ملاحظات حول الميزانية لأن ميزانية وزارة الداخلية يجب أن تكون في الحقيقة أكثر من ذلك، لأن لدينا اليوم عديد السيارات المهترئة منذ سنوات طويلة وهي التي تقوم بنقل الأعوان الذين لولا علاقاتهم الخاصة لما تمكنوا من إصلاحها وكانت الأمور تعيسة وتعيسة جدا حتى أن رئيس مركز الشرطة يقوم بمجهودات كبيرة لإصلاح السيارة وبالتالي ميزانية وزارة الداخلية التي نكلفها بالقيام بكل شيء وإصلاح ما أفسدته الوزارات الأخرى كان لا بد أن تكون أكثر مما هي عليه.

ثانيا السيد الوزير، مركز الحرس المتواجد بمنطقة سليمان لا يخدم سوى الشريفات وبوشراي فليست لدينا مناطق ريفية أخرى لماذا لا يكون هناك مركز حرس بمنطقة الشريفات وبوشراي، لماذا يقع التنقل دائما إلى منطقة سليمان؟ لماذا لا يكون هناك مركز شرطة بكل منطقة لتقريب الخدمات.

النقطة الثانية السيد الوزير، وكنت قد تحدثت مع السيد المدير العام للحرس الوطني مشكور حول عدم وجود حرس بلدي بمنطقة الشريفات وبوشراي وطالبنا وألحينا على ذلك فكما تعلمون فهي منطقة ريفية وبها بلدية محدثة وبها توسع عمراني واليوم البلدية لا تقدر على مجابهة هذا الزحف للبناءات الفوضوية والانتصاب الفوضوي إلى غير ذلك.

النقطة الثالثة، السيد الوزير، متساكنو منطقة المريضة قريص وكما تعلمون السيد الوزير، لديهم مشكلا مع وزارة أملاك الدولة، وإن شاء الله سيقع تفعيل الفصل 504 وسنحاول البحث عن حلول لكن إلى حد الآن المشاكل ما زالت موجودة وإلى حد الآن السيدة الكاتبة العامة تخلق العديد من المشاكل في حين أن هناك أحكاما قضائية بوقف هذا التزيف، ولكن إلى حد الآن لم يقع حلحلة هذا المشكل.

هؤلاء الأشخاص ليس بإمكانهم استخراج بطاقات تعريف، حتى أن أبناءهم الذين يغادرون مقاعد الدراسة ويرغبون في الالتحاق بالتكوين المهني لا يتمكنون من الحصول على شهادة إقامة ولا شهادة

سكني وبالتالي يجب أن نتوصل اليوم إلى حل فهؤلاء مواطنين تونسيين يسكنون في هذه المنطقة منذ أكثر من عشرين وخمسة وعشرين سنة. صحيح أنهم يسكنون على ملك الدولة، لكن اليوم هذا أمر واقع يجب أن نتعامل معه حتى يتم حل المشكل من أساسه.

واليوم السيد الرئيس أذن بتسوية المجمعات السكنية التي توجد على أراضي الدولة، فهؤلاء مواطنين تونسيين ومن حقهم...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم طارق الربيعي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له دقيقتان، تفضل.

السيد طارق الربيعي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات وزارة الداخلية،

بأسلوب برقي،

السيد الوزير لا بد من الإسراع بإنجاز الانتخابات البلدية، تعرفون جيدا أن الوضع لم يعد يحتمل كذلك الإسراع في إصدار المنشور الجديد الخاص بالربط بالشبكات العمومية، تعزيز مجهودات الأمن في مكافحة الجريمة وذلك بالعتاد والمعدات والعنصر البشري والحد من حوادث الطرقات مثال سنة 2026، كذلك إحداث طرقات خاصة بالدراجات مع ضرورة ارتداء الخوذة، كذلك القانون الأساسي للعمد والمعتمدين وتعلم جيدا السيد الوزير، لقد حدثناك عن السادة المعتمدين المعزولين الذين يمثلون في حد ذاتهم حالات اجتماعية، مراجعة النصوص القانونية التي تنظم حوادث الشغل والأمراض المهنية لسنة 2013 ومراجعة الأمر الحكومي لسنة 2021.

تفاهم الهجرة غير النظامية وسط الأحياء الشعبية مثل حي التضامن وذلك رغم المجهودات التي يقوم بها الأمن وتعرفون جيدا أن أفة المخدرات انتشرت انتشارا كبيرا رغم المجهودات الأمنية ومجهودات قوات الحرس الوطني بمنطقة حي التضامن وإقليم أريانة الذين يبذلون مجهودات كبيرة جدا رغم نقص العتاد والعنصر البشري.

السيد الوزير، نطلب التسريع في إنجاز المشاريع المعطلة في حي التضامن كذلك البنائات المتداعية للسقوط التابعة لبلدية حي التضامن والمعتمدية وسيادتكم أدرى بهذه المسائل.

كذلك الدعوة إلى مزيد تركيز دوريات أمام المؤسسات التربوية، العمل على رقمنة استخراج الوثائق بالنسبة للمواطنين بالخارج خاصة المضامين من خلال إحداث تطبيق لتيسير طريقة الحصول عليها...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم الطيب الطالبي عن كتلة لينتصر الشعب، له ست دقائق، تفضل.

السيد الطيب الطالبي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة له،

سيدي الوزير، الوضع البيئي بولاية القيروان وضع كارثي وقانون منع المناولة لتسوية وضعية العمال زاد الطين بلة، مدينة القيروان تعاني رغم المجهودات المبذولة من طرف البلدية، لكن الوضع لم يعد يحتمل فالوضع جدا كارثي في غياب العتاد وفي غياب عدد العملة في البلدية.

النقطة الثانية، السيد الوزير، تتمثل في الشغورات في ولاية القيروان، هناك شغورات كبيرة جدا ولعل أهمها منصب الكاتب العام للولاية الذي بقي شاغرا لأكثر من سنة وهنا تكمن مشكلة التنمية لأن الإدارة لا يمكن أن تعمل بدون كاتب عام ونعلم جيدا أن الكاتب العام هو المحرك والعنصل الفاعل لأي إدارة.

النقطة الموالية السيد الوزير، تتمثل في غياب رئيس منطقة فمند نقلة رئيس المنطقة السابق ما زال المنصب شاغرا ونعرف جيدا الوضع في القيروان ونسبة الانتحار ونسبة الجريمة كما أن الوضع في المدارس كارثي من حيث ترويج المخدرات وترويج مادة القنب الهندي ورغم الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الأعوان، مشكورين، بارك الله فمهم، لكن النقص الكبير في العتاد وفي العنصر البشري مما يجعل هذا العمل منقوصا نأمل أن تكون هناك إستراتيجية واضحة لمحاربة هذه الآفة التي تهدد الجيل الصاعد كي لا يقع تدميره.

السيد الوزير، هناك نقطة أخرى تتمثل في التنمية بولاية القيروان، لدينا العديد والعديد من المشاريع المعطلة تأخذ على سبيل المثال دائرتي القيروان الجنوبية التي بها مشروعات منذ أكثر من ست سنوات إلى حد اليوم لم يقع إنجازهما بعد وهما الماء الصالح للشرب بالنسبة لقرية فرزاي ومجمع الخضار والغلغل فيبعد سنوات وسنوات من التعطيل وقع تحويله إلى الطرقات وهذه الطرقات لم يقع إنجازها إلى حد اليوم والمواطنين والأهالي ينتظرون فك العزلة وينتظرون الماء وينتظرون الحاجيات أساسية فيقوموا بإحداث مصب بالمرجين في النيش وهي ليست منطقة إنتاجية، كيف يتم إحداث مصب بالمرجين في وجود مناطق إنتاج توجد بها الفضاءات التي يمكن أن تستوعب المصب، صحيح أن المرجين في جهة القيروان تعتبر مشكلة كبيرة ولا بد من إيجاد منطقة أخرى فالنيش أو المعتمدات الأخرى يحق لها أن تتمتع بمشاريع تنموية وأهالي الجهة يطلبون بإحداث مدارس ومعاهد وطرقات والماء والكهرباء.

بالنسبة إلى الشأن البلدي السيد الوزير، الكاتب العام المكلف بتسيير شؤون البلدية، اعتبرناها فترة قصيرة لكن بقي الأمر على حاله طيلة ثلاث سنوات وإلى اليوم ننتظر مراجعة مجلة الجماعات المحلية وننتظر انتخابات بلدية لأن الكاتب العام منصب إداري والمسؤولية يجب أن تكون سياسية والشخص المنتخب هو الذي يدافع على الجهة وهو الذي يستحث التنمية بالجهة وليس الكاتب العام.

السيد الوزير، نمر إلى موضوع المنتزه الحضري بقرادة، هذا المنتزه أنشئ منذ سنة 2011 بعد الثورة مباشرة وتم إسناده إلى مستلزم كان تحت تصرف المجلس الجهوي بالقيروان وقد فوتت فيه لبلدية رقادة، لكن تم ارجاعه إلى وزارة الداخلية سنة 2022، وبقي إلى اليوم مغلقا وأصبح وكرا للفساد في حين تعاني القيروان من غياب فضاءات الترفيه ولا يوجد بها فضاء عائلي لائق يمكن للأهالي الذهاب إليه والترفيه عن أنفسهم، فالمنتزه مغلق إلى اليوم، هذه هي مشكلتنا التي نعاني منها في تونس إلى حد اليوم، مشاريع مغلقة، مشاريع معطلة والاجتهاد غائب.

النقطة الموالية السيد الوزير، هي رخص بنادق الصيد إلى متى تبقى حركا على أناس دون آخرين؟ السيد الوزير، هناك أعوان أمن أحيلوا على التقاعد تقدموا بمطالب للحصول على رخص صيد ولم يحصلوا عليها، أنتم أمتموهم على سلاح الدولة وقدمتم لهم المدفعية والخرطيش والأسلحة، ولكن عندما يحالون على التقاعد لا يتمتعون بحق الحصول على رخصة سلاح صيد؟ في حين أن مواطن آخر يعيش في فرنسا لديه رخصة بندقية صيد وعندما يأتي إلى تونس لا يعطونه الترخيص.

السيد الوزير، نتحدث عن الأمن الغذائي وسعر الكيلوغرام الواحد من اللحم بلغ 60 دينارا ولدينا أزمة في اللحوم الحمراء ومن بين أكثر الأسباب التي أدت إلى تراجع القطيع هي السرقات، من يسرق يحمل بندقية غير مرخصة ومن يريد الدفاع عن نفسه ليس لديه الحق في الحصول على رخصة بندقية، لماذا؟ البنادق موجودة في كل مكان رغم المجهودات الأمنية لكنها بدون تراخيص فعندما نرخص للمواطن وللفلاح لكي يدافع على نفسه ولكي يمارس هوايته في الصيد نكون بذلك قد نظمنا القطاع ويصبح الاستعمال قانونيا أما إذا لم يقع تمكينه من الترخيص...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد علي عن كتلة الخط الوطني السيادي له ثلاث دقائق تفضل.

السيد محمد علي

شكرا السيدة الرئيسة،

السادة النواب،

السيد وزير الداخلية ومرافقيه،

نناقش المهمة في ظل تحديات أمنية واجتماعية وحقوقية تتطلب مقاربة أمنية جمهورية تقوم على الشفافية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان، لكن المتابعة الميدانية والمعطيات الرسمية تظهر فجوة بين الخطاب الرسمي والممارسة.

أولا مؤشرات حول الأداء الأمني:

بلغت ميزانية الوزارة حوالي 6.7 مليار دينار، أي أكثر من 8% من ميزانية الدولة ورغم هذه الموارد الكبيرة فالنتائج لا تزال دون المستوى وهو ما نكشفه في الرقمين التاليين، ارتفاع الجريمة بنسبة 9% مقارنة بسنة 2024 وزيادة حوادث المرور بنسبة 11% مقارنة بـ 2024.

أحداث قابس، الأحداث التي شهدتها ولاية قابس في أكتوبر 2025، تمثل نقطة سوداء في سجل التعامل الأمني مع الحركة الاجتماعية حيث تم تسجيل أكثر من 90 إيقافا خلال أيام قليلة من بينهم نشطاء وشباب قصر مع استعمال الغاز المسيل للدموع في مناطق أهلة بالسكان وهي ما أطلقتها المنظمات الوطنية والدولية على حد السواء في مواجهة حركة سلمية شرعية لم تكن القضية أمنية، بل بيئية واجتماعية لكن وزارة الداخلية اختارت الحل الأمني.

تواصل سياسات التعذيب والموت المستراب في مراكز الإيقاف فمن أخطر ما يجب مساءلة الوزارة عليه هو تواصل شهادات التعذيب وسوء المعاملة داخل مراكز الإيقاف والسجون وظهور حالات وفاة مسترابة تبرر بأسباب صحية دون تحقيقات شفافة وتقارير الهيئة الوطنية للرقابة من التعذيب ومنظمات المجتمع المدني وثقت ما لا يقل عن 27 حالة وفاة خلال السنة الماضية في أماكن الاحتجاز بعضها في ظروف غامضة ودون إشراف قضائي مستقل وتكرار هذه الحالات يؤكد أن التعذيب لم يستأصل فعليا، بل وأعيد انتاجه في اشكال جديدة وداخلية، عجزت عن إيقاف الانتهاكات ومحاسبة المتورطين.

العلاقة مع الجماهير الرياضية الوزارة مازالت تتعامل مع الملف الرياضي بمنطق المنع بدل التنظيم أكثر من 300 مباراة دون جمهور، 1400 عملية إيقاف على خلفية أحداث رياضية، الأمن في الفضاءات الرياضية يجب أن يقوم على الوقاية والتنسيق مع الهياكل الرياضية بدل تحويل الملاعب إلى مناطق أمنية مغلقة.

تدهور علاقة وزارة الداخلية بالإعلاميين في السنوات الأخيرة مع تكرار الاعتداءات والاحتجاجات التعسفية للصحفيين أثناء تغطياتهم الميدانية ولم تعلن الوزارة أي نتائج واضحة للتحقيقات رغم تواتر الشهادات والتقارير المهنية.

الخطأ الاتصالي والسياسي في حادثة أسطول الصمود، حادثة الاستهداف التي تعرضت له سفينتان تابعتان لأسطول الصمود في ميناء سيدي بوسعيد أكتوبر 2025، مثلت اختبارا خطيرا لقدرة مؤسسة الدولة ووزارة الداخلية تحديدا على إدارة الأزمات ذات البعد الأمني والدولي، لكن تعامل وزارة الداخلية مع الأحداث كان مرتبكا وضعيفا من الناحية الاتصالية هذا الأداء يعطي الانطباع بأن مؤسساتها غير قادرة على إدارة الأزمات التي تمس سيادتها...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكر، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ظافر الصغيري غير متني، له ست دقائق تفضل.

السيد ظافر الصغيري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وكافة الإطارات المرافقة،

في الحقيقة أود أن أشكر المؤسسة الأمنية على المجهودات الكبيرة التي تقوم بها ونحن نشد على أياديكم ونتمنى أن تواصلوا على هذا المنوال لأن أمن البلاد ليس لعبة والميزانية التي اطلعنا عليها أكيد أنها لا تفي بالغرض، لكن سنقوم إن شاء الله بتحسينها شيئا فشيئا. لقد حضرت أشغال اللجنة وأغلب الأسئلة الهامة تمت الإجابة عنها باستفاضة داخل اللجنة وسأتطرق الآن إلى الشأن المحلي الذي هم دائرتي الانتخابية التحرير- باردو وبالخصوص الحالة الكارثية التي تعيشها بلدية باردو فهي في حاجة فعلية إلى وقفة كبيرة لأنها بلدية خصوصية يعيش فيها 80 ألف ساكن، لكن كل يوم يمر بها حوالي 400 ألف تونسي ويمر بها ثلث السيارات في تونس ومؤسسات الدولة موجودة في باردو أولها مجلس نواب الشعب ومجلس الجهات والأقاليم إضافة إلى أغلب المندوبيات التابعة لولاية تونس وباردو لا تتحمل هذا الكم الكبير ولا يترجم في الميزانية المرصودة لها فهي من أفقر البلديات في الجمهورية.

وأؤكد على باردو لأن كل نواب الشعب تقريبا يقطنون فيها وكان باردو اختزال لتونس بأكملها لكن إمكانيات البلدية منعدمة والحلول التي تتوصل إليها اليوم هي حملات تتم أحيانا بتضافر جهود بلديات مجاورة لكنها لا تفي بالغرض إطلاقا السيد وزير الداخلية، المنطقة حساسة وحساسة جدا ونلاحظ اليوم تدهورا رهيبا وشديدا في الخدمات الأساسية وأولها الخدمات البلدية، فالمواطن اليوم يعاني خاصة من الضغط المروري الرهيب يخرج في الصباح من منزله ويتعطل طيلة نصف ساعة في قلب باردو خاصة مع تعطل مشروع "RFR" زد على ذلك عجز البلدية عن رفع الفضلات.

السيد الوزير، نعلم جيدا أنكم واعون بهذا الموضوع وأيضا ولاية تونس وأشكر المجهودات الكبيرة التي يقوم بها السيد المعتمد بالمنطقة والمجلس المحلي بباردو ونحييمهم على مجهوداتهم الكبيرة، لكن ذلك لا يفي بالغرض يجب أن يكون هناك دعما كبيرا وأتمنى أن أتلقي إجابة عن هذا الموضوع اليوم فالبلدية بلا شاحنات، بلا جرافات، بلا آليات ومتساكنو باردو يطالبون بتوفير الآليات وهم مستعدون لتنظيف

المنطقة باعتبارها حساسة جدا وأتم على علم بكل هذا دون الحاجة لمزيدات.

تم مؤخرا تحقيق مجهودات كبيرة في باردو وأشكر السيد معتمد الجهة على دوره الكبير في تخصيص مساحة 7000 متر لبعث وحدة للحماية المدنية في باردو فالمنطقة حساسة جدا ووجود وحدة للحماية المدنية هنا لن يخدم باردو فقط، بل سيغطي مساحة شاسعة تنمى أن تنطلق الأشغال بالسرعة الكافية ونتمنى أن تمدونا بالتفاصيل لأن هذا سيكون إنجازا مهما للجميع.

المسألة الأمنية في باردو وخاصة في أحيائها البعيدة عن المركز خاصة حي البرطال وقصر سعيد 2، في الحقيقة نتمنى تدعيم إمكانيات مراكز المنطقة خاصة داخل أسوار عمارات "SPROLS"، نعرف أن هناك جهودا كبيرة، لكن المنطقة حساسة جدا وتحتاج إلى لفتة وإلى أكثر إمكانيات سواء في الأعوان أو في المعدات.

كما أن منطقة باردو تحتوي على عدد كبيرا من المدارس سواء الخاصة أو العمومية وهي مركب تربوي كبير ولا يخفى عليكم المظاهر الموجودة أمام المدارس والمعاهد بمنطقة باردو وحي التحرير لذلك نتمنى المزيد من الرقابة والاحاطة بأبنائنا لأن هناك مروجين وهذا لا يخفى عنكم وقد تطرقنا إلى هذا الموضوع في اللجنة.

مرة أخرى نشد على أياديكم السيد الوزير ونتمنى أن تكون هناك لفتة حقيقية لدائرتي فأنا لا أدخل كثيرا في الشأن المحلي لأنني أتطرق دائما إلى الشأن الوطني، لكن الوضعية في حي التحرير تعتبر جيدة لأن مدينة تونس وبلدية تونس لديها إمكانيات أكبر بكثير لذلك فإن وضعها أفضل من بلدية باردو ونأمل أن تكون هناك لفتة للمنطقتين وشكرا جزيلاً.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة نور الهدي سبائطي عن كتلة الأمانة والعمل لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة نور الهدي سبائطي

شكرا.

سيدي الوزير وكل الوفد المرافق لكم أهلا وسهلا بكم بمجلس نواب الشعب في هذه الجلسة العامة والمخصصة لمناقشة مهمة وزارة الداخلية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 وفي إطار ممارسة أحد الأدوار الموكلة لي كنائب شعب بالدستور والمتمثلة أساسا في الدور الرقابي وبعد أن توصلت بما يلي:

عريضة مرفوقة بإمضاءات عدد من أهالي منزل الحبيب،

عريضة ممضاة من طرف مواطن فلاح أصيل منزل الحبيب، إضافة إلى وجود قضية عدلية منشورة في الغرض،

عريضة ممضاة من طرف ناظر مركز الرعاية الأساسية منزل الحبيب، إضافة إلى وجود قضية عدلية منشورة في الغرض،

عريضة ممضاة من طرف اتحاد الفلاحين بمنزل الحبيب،

عريضة ممضاة من طرف كاتب عام بلدية منزل الحبيب،

عريضة ممضاة من طرف عدد من عمد منزل الحبيب،

عريضة ممضاة من طرف عمدة منزل الحبيب، موضوع العرائض واحد حسب ما جاء على لسان أصحابها، يتلخص في التذمر من ممارسات معتمد المنطقة الذي وحسب ما وردنا

في كل العرائض سألته الذكر، أقدم على عدة تجاوزات في ضرب صارخ للقانون، وتعارض تام مع المهام الموكلة له كمعتمد والتي أذكر منها ما يلي نظرا إلى ضيق الوقت:

تعطيل عمل المرافق العمومية وبالتالي تعطيل مصالح المواطنين، عدم التنسيق مع العمدة وتغييرهم في المناسبات الرسمية، وكلمة دعت الحاجة لذلك، في محاولة للتقليل من شأنهم وتقزيم دورهم، وضرب صورتهم وبالتالي ضرب صورة الدولة، عدم معاوضة مجهودات البلدية في أعمالها، عدم التواصل مع أهالي المعتمدية والإصغاء لمشاكلهم.

وبعد أن تم إيداع نسخة من كل العرائض التي تم ذكرها بمركز الولاية وبعد أن تم تبليغ السيد الوالي في أكثر من مناسبة وبعد أن تم عقد أكثر من جلسة في الغرض بمقر الولاية وتحت إشراف السيد الوالي وبعد أن نفذ صبر الأهالي والإطارات القائمين على المرفق العمومي بالمعتمدية، طلبوا مني تبليغكم مباشرة في هذه الجلسة العامة، بما آلت إليه الأوضاع في المعتمدية ولكم سيدي الوزير وكل الإطارات المرافقة، من الوسائل ومن الخبرة ما يمكنكم من التقصي والمتابعة والتثبت في انتظار إنصاف أصحاب الحق والذين عبروا عن ثقتهم التامة في وزارتك، وطلبوا مني تبليغكم ذلك.

سيدي الوزير، سأمدكم إثر انتهاء أشغال هذه الجلسة العامة بنسخة من العرائض التي تم التطرق إليها وأكون بذلك قمت بدوري على أكمل وجه، والمتمثل في تبليغ صوت المواطن والدفاع عن حقوقه كل ما دعت الحاجة.

سيدي الوزير، أمر إلى طرح الأسئلة التالية: ما مدى إمكانية التسريع في إصدار النظام الأساسي للكتاب العام للبلديات؟ ما مدى إمكانية التسريع في إصدار القانون الأساسي للعمدة؟ ما مدى إمكانية التسريع في تفعيل الدائرة البلدية الهيشة معتمدية وذرف، بعد أن تم استيفاء كل الشروط ما عدى العامل البشري؟

شكرا سيدي الوزير وشكرا لكل الإطارات المرافقة على رحابة الصدر وحسن الإصغاء.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة ماجدة الورغي عن صوت الجمهورية، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة ماجدة الورغي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بكم وبكل الضيوف الموجودين تحت قبة البرلمان،

سيدي الوزير، في إطار اتفاقية بين مؤسسة صناعية ودولة أجنبية، قامت هذه المؤسسة بتوزيع شارات تحتوي على بطاقة تحديد المواقع "GPS" وفرضت على العمال حملها وأخذها معهم إلى منازلهم، بحجة متابعة مسارهم في الحافلة.

الحقيقة أن هذا الأمر أثار استياء العمال داخل هذه المؤسسة، عندما نقول بطاقة تحتوي على نظام تحديد المواقع "GPS" ويفرض على العامل أخذها إلى منزله، فهذا يعني وجود مخطط لتتبع العمال في حياتهم الخاصة وبعد أن أثار هذا الموضوع استياءهم، قامت المؤسسة بسحب هذه البطاقات وإنهاء الموضوع دون أي تحقيق.

سيدي الوزير، لأول مرة تحت قبة البرلمان، أقدم لكم عريضة من مواطن كنتها بخط يده، يقول فيها إنه دفع رشوة قدرها مائتي دينار لتسهيل عملياته الإدارية.

أنا هنا تحت قبة البرلمان، لا أبرر للراشي ولا للمرتشي، ولكن في إطار حملتنا وحرينا ضد الإدارة العميقة، وللتصدي لمن يسعى إلى الإساءة إلى الشرفاء داخل إدارتنا، هذه العينة تمثل تعطيل مصالح المواطنين والمس بقوتهم اليومي وبقوت صغارهم ووصل الأمر بالمعني إلى دفع مائتي دينار كرشوة لتسيير أموره وأنا على استعداد لتقديم هذه الوثيقة لكم، فقط بعد إذنكم، أن لا يتم التنكيل بالشخص الذي قام بالتبليغ.

سيدي وزير الداخلية، لأول مرة تحت قبة البرلمان، أقدم لكم وثيقة تخص كفاءة تونسية تعرضت للتنكيل بعد تقرير أمني، لذا أطلب منكم بكل لطف تشكيل لجنة للتحقيق في عمل اللجنة التي تقوم بكتابة التقارير الأمنية في المواطنين والتي أصبحت وسيلة لتصفية الحسابات أكثر من "الوضع تحت السيطرة" التي نتحدث عنها داخل إدارتنا.

اليوم هناك كفاءات داخل إدارتنا تتعرض للتنكيل والمس برتهم نتيجة تقارير أمنية صنفبت بتصفية الحسابات وسأمدكم بملف المواطن المعني وأتمنى أن لا يتم التنكيل به، لأنه قام بإيصال صوته.

سيدي الوزير، هناك انتصارات أمنية كبيرة في منطقة تينجة بمنزل بورقيبة، ولكن في المقابل هناك نقصا لوجستيا ونقصا في الإطارات الأمنية داخل المراكز، مما يطرح لنا إشكال كبير. هناك مواطنون يتصلون بي ويقولون إنهم تلقوا استدعاءات للمثول أمام القضاء وتم الحكم عليهم في الطور الابتدائي والاستئنافي ويصدر في شأنهم حكم دون علمهم بوجود أحكام ضدهم، وهذا أثار قلق العديد من العائلات، من حق أي مواطن أن يقف أمام القضاء ويدافع عن نفسه، لكن أن يفاجأ باستدعاء يوجه إلى محل التخابر يعلمه وأنه مطلوب على ذمة القضاء هذا أضر بالكثير من العائلات واليوم يوجد من هو محل تفتيش وهو لا يعلم ذلك وحين تطرقت لهذا الموضوع، علمت أنه يوجد نقص كبير في الإطارات الأمنية داخل المراكز وهذا مثلما سبق وذكرت يمكن أن يطرح اشكالا كبيرا.

فرجائي كل الرجاء، دعم مركزي تينجة ومنزل بورقيبة أولا، بالسيارات الإدارية وخاصة مركز الحرس الوطني إضافة إلى كل ما هو لوجستي لتسهيل خدمات هؤلاء الناس، لأن الإطارات الأمنية تعمل بجهد كبير ويضربون بيد صارمة ويحققون عديد الانتصارات.

سيدي الوزير، نظرا إلى ضيق الوقت للأسف بعد إذنك أرجو منكم قبل مغادرتكم أن تجيبوننا عن وضعية عشرات العملة العرضيين وعمال الحضائر والذين هم الآن أمام التلفاز ويتابعوننا وينتظرون الإجابة، لأنني كنائب شعب لا أملك ما أجيبهم به ولا أحد هنا يستطيع الإجابة سواكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم طارق مهدي عن كتلة الأحرار له ست دقائق، تفضل.

السيد طارق مهدي

تحياتي سيدي الوزير،

وتحياتي لكافة أفراد وزارة الداخلية في كامل وطننا المفيدي،

نفتح اليوم من جديد ملف المهاجرين الأفارقة، هذا الإشكال الكبير الذي تدخلنا فيه عبر كل الوسائل منذ أن أقسمنا تحت هذه القبة أن نكون في خدمة الوطن وشعبه. لقد شهد هذا الملف في الآونة الأخيرة تطورات خطيرة ومتسارعة رغم النجاحات الأمنية في ولاية

ولا يسعني إلا أن أقول "اللهم إني قد بلغت، اللهم فاشهد" وبارك الله في الجميع.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد زميل المحترم معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له دقيقتان، تفضل.

السيد معز الرياحي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والطاغم المرافق له،

أولا، نطلب من وزارة الداخلية دعما لوجستيا وبشريًا نظرا للنقائص المسجلة في مراكز الأمن الوطني سواء الشرطة أو الحرس في دائرتي مجاز الباب وتستور وقبلاط.

ثانيا، بخصوص موضوع الرخص سيدي وزير الداخلية، نرجو منكم التدخل لفائدة أبناء دائرتي مجاز الباب وتستور وقبلاط للحصول على رخصهم خاصة لدى السلط الجهوية، للإسراع بتمكينهم من هذه الرخص لأن لجنة التطهير تأخرت عدة أشهر خاصة في مجاز الباب ولم يتم بعد التعامل مع الملفات وأخص بالذكر رخص سيارة الأجرة الفردي، حيث لدينا مواطنان مباشران منذ 14 سنة، لكن إلى اليوم لم يتحصلا على رخصهم في هذا المجال، نرجو من سيادتكم لفت النظر في مطالهم والاستجابة لهم لأن لهم الأقدمية والأولية.

ثالثا، فيما يخص رخص الماء والكهرباء، لدي مواطن في مجاز الباب، بمنطقة القنارة، ينتظر منذ مدة طويلة للحصول على رخصة الماء، لكن المشكل أنه موجود في عقار على ملك الدولة الخاص ولم يتمكن من الحصول على الترخيص من البلدية أو من أملاك الدولة لتمكينه من الربط بشبكة الماء.

كذلك بخصوص البنية التحتية، هناك نقصا كبيرا في دائرتي خاصة في المناطق الريفية وكذلك الموضوع المتعلق بضرورة تركيز دوائر بلدية في منطقة وادي الزرقاء، نظرا إلى وجود تجمعات سكنية كبيرة ثم رخص بنادق الصيد، سيدي الوزير، أرجو منكم النظر في هذا الموضوع.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل محترم عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل، له دقيقتان، تفضل.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية المحترم وكافة الإطارات المرافقة له،

نحن اليوم أمام وزارة محورية وهي وزارة الداخلية، قلب الدولة النابض وأحد أعمدة استقرارها. وزارة تتحمل يوميا مسؤوليات جسيمة في حماية الوطن وصون أمن المواطنين وضمان السلم الأهلي وهي بذلك تؤدي رسالة وطنية قبل أن تكون وظيفة إدارية أو تقنية.

لا يمكننا إلا أن نحني بكل تقدير، الجهود الكبيرة والتضحيات المتواصلة التي تبذلها المؤسسة الأمنية، رجالا ونساء في مواجهة التحديات اليومية، من الإرهاب إلى الجريمة ومن مقاومة التهريب إلى تأمين الحدود.

تضحياتهم هي صمام الأمان وواجبنا أن نعترف بها وأن نوفر لهم كل مقومات النجاح، غير أن الرهان اليوم لم يعد أمنيا فقط، بل هو أيضا رهان إصلاح وهيكلية وتحديث.

صفاقس ومعتمديتي جبنيانة والعامرة بالأخص وذلك بعد إزالة عدد من المخيمات الكبرى التي شكلت لمدة طويلة تجمعات تشبه القرى القبلية لبلدان جنوب الصحراء وما تبعها من احتلال تام لأراضي المواطنين وخلق نظام خاص بهم من الأعمال والتجارة، مما يمكنهم من الاستقرار والعيش هناك لسنوات عديدة، لولا العمليات الأمنية الكبيرة المستمرة منذ أكثر من سنة، لكن اليوم سيدي الوزير، تسارع الولادات وانتشارها في عدد من الولايات، يؤكد لنا بما لا يدع مجالا للشك أن المقاربة الأمنية وحدها غير كافية لحسم هذه المصيبة التي تهدد مستقبل الدولة ومستقبل أبنائنا أمنيا وديموغرافيا.

وهنا ولما لنا من صلاحيات يكفلها لنا القانون والدستور في سن القوانين المسيرة للبلاد والعياد ومهامنا الرقابية على كافة مؤسسات الدولة وسير عملها، ننهكم سيدي الوزير ومن ورائكم كافة الوزارات والجهات المعنية لهذا الموضوع، أنه على إثر التدخلات الأمنية التي ينقصها توجيه الألاف من المهاجرين نحو رقعة جغرافية محددة ووقتية، تكون على ملك الدولة وبعبدة عن التجمعات السكانية والطرق المؤدية إلى المؤسسات التربوية، تظل هناك ثغرة أمنية استراتيجية وخطيرة جدا، إذ رافق تدخلكم المنقوص لهذه المسألة انتشارا بأعداد أقل لكن في أعداد أكبر للمهاجرين في مواقع في أراضي المواطنين وما تبعه من أعمال العنف والسرقات والاعتداءات، سواء فيما بينهم من ناحية أو بينهم وبين مواطنينا من ناحية أخرى، علاوة على مزيد سيطرتهم على عدد كبير من أراضي الزياتين، بعضها لا يبعد سوى مئات الأمتار عن وسط المدينة وبالقرب من مؤسسات عمومية وتربوية هامة وبمحاذاة مسالك فلاحية مهمة تعتبر خط سير رئيسية للتلاميذ والعمال، خاصة ونحن على أبواب فصل الشتاء والخطورة المتوقعة على سلامة أبنائنا وبناتنا نتيجة الظلام الدامس ومرورهم من هذه المسالك.

هذا التدهور يعود إلى نقص المقاربة الرسمية في إدارة الأزمة بشكل شامل ومتوازن، وفي خطوة جديدة تهدد أمن واستقرار المواطنين في كافة أنحاء الجمهورية، حيث أصبح هؤلاء المهاجرون ينتقلون للعيش في المدن الكبرى لتصبح حياتهم إما العمل في المحلات التجارية والمقاهي والمطاعم أو يمتنون التسول والسرقة وتشاهدون أنتم في وزارة الداخلية الأعداد الكبيرة من التشتيكات من المواطنين والفيديوهات والصور التي تصلنا يوميا وبقي الإشكال الأكثر خطورة هو الأعداد غير المحدودة من المواليد الجدد، بالإضافة إلى مواليدهم الذين تجاوز عمر بعضهم ثماني سنوات وأكثر ولا يعرفون في العالم سوى هذه الأرض.

وأختم اليوم، أنه يجب عليكم سيدي الوزير والسيد كاتب الدولة المكلف بالأمن، أن تضاعفوا دعم سلك الشرطة بالأفراد والوسائل وأن يتم إنشاء إدارة صلب الوزارة تشرف على فرق مختصة لمكافحة الهجرة غير النظامية وكل أشكال التسول والإجرام الذي يصدر عنهم داخل المدن ومناطق العمران التي أصبحت تأويهم.

سيدي الوزير، أخص بالذكر صفاقس الشمالية التي تعاني نقصا كبيرا في التجهيزات والوسائل سواء في المنطقة أو في مراكز حوادث المرور الذي يعتبر مرجع نظر واسع جدا ينقصه الأفراد وتنقصه الوسائل ويجب بكل جد وبكل سرعة توفير الوسائل اللازمة له، خاصة وأن المنطقة محاذية لجبنيانة والعامرة ولها خط ساحلي طويل وهو ما يجعلها نقطة انطلاق رئيسية لعمليات الهجرة غير النظامية.

أؤكد لكم سيدي الوزير، أن نواب الشعب معكم في كل التشريعات أو المصادقة على الميزانيات التي تساعدكم في مهامكم والله ولي التوفيق

الأمن اليوم يحتاج إلى تعاون وثيق بين وزارة الداخلية والمواطن، لم يعد مجرد سلطة ردعية، بل شراكة قائمة على الثقة والاحترام المتبادل. كما تؤكد على أهمية تحسين ظروف العمل للإطارات والأعوان وضمان العدالة في التوزيع الجغرافي للموارد والتجهيزات، لأن الأمن يجب أن يكون حاضرا في كل شبر من تراب تونس، من العاصمة إلى أقصى الجهات.

إن دعم ميزانية وزارة الداخلية هو دعم لأمن الدولة واستقرارها، لكننا نريد أيضا توجها نحو تطوير الأداء والحوكمة الرشيدة والرقمنة، والتقييم الدولي للسياسات الأمنية حتى تواكب تطورات الواقع.

نجدد ثقتنا في المؤسسة الأمنية، تونس تحتاج إلى أمن قوي، عادل وعصري، أمن يحيي الدولة ولا يخيف المجتمع.

قبل أن أختتم سيدي الوزير، أود الإشارة إلى مستوى محلي حيث لدينا مشروع الحماية المدنية بمعتمدية مرناق وهي الأولى في الخارطة التي تستوجب إحداث مراكز، لكن المشروع متوقف عند وزارة أملاك الدولة بسبب إجراءات عقارية ومن هنا أوجه نداء من يعطي للدولة لا يجب أن يسجن ومن يساهم في خدمة الوطن لا يعتبر فاسدا.

نرجو منكم التدخل لحل هذا الملف وشكرا لكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمود العامري غير منتهي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمود العامري

شكرا السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة نواب الشعب المحترمون،

نرحب بالسيد وزير الداخلية وكافة أعضاء الوفد المرافق له.

في مستهل هذه المداخلة، نتقدم بأسى عبارات الشكر والتقدير إلى كافة منتسبي المؤسسة الأمنية بمختلف أسلاكها واختصاصاتها من شرطة وحرس وطني وحماية مدنية، تقديرا لما يبذلونه من جهود جبارة وتضحيات جسيمة في سبيل ترسيخ الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتصدي للهجرة غير الشرعية وسائر أشكال الجريمة المنظمة. كما نشتم ما تحقق من نجاحات أمنية نوعية في مواجهة أفة المخدرات، مؤكداً أنها معركة متواصلة تستوجب مزيداً من الإسناد والدعم.

وانطلاقاً من قناعتنا الراسخة بأن الأمن هو ركيزة التنمية، فإن تطوير الإطار التشريعي يمثل خطوة أساسية في دعم المجهود الأمني وندعو اليوم إلى تسريع مراجعة مجلة الجماعات المحلية ومجلة الهيئة الترابية والتعمير لما في ذلك من أثر مباشر في احكام وتطوير العمل البلدي وتحقيق اللامركزية الفعلية وفي سياق آخر نؤكد على ضرورة الإسراع في تنقيح القانون عدد 50 لسنة 2013 المتعلق بالتعويض عن الأضرار الناتجة لأعوان قوات الأمن الداخلي جراء حوادث الشغل والأمراض المهنية، ضماناً لحقوق من ضحوا في سبيل الوطن.

كما نرحب بالتوجه الاجتماعي للوزارة من خلال دعم اعتمادات ديوان مسان الإطارات النشطة، غير أننا نؤكد في المقابل على أهمية تسوية عدد من الوضعيات العالقة بمنحهم أولوية اقتناء المساكن وتسريع صرف منح الإحالة على شرف المهنة لفائدة من لم يتحصلوا عليها بعد.

أما على المستوى الجهوي والمحلي، فإننا نشتم العمل الميداني اليومي للأسلاك الأمنية بولاية سوسة وندعو مرة أخرى إلى ضرورة

استمرار الخدمات الإدارية الليلية بمركز الأمن الوطني بالقلعة الصغرى وهو مطلب شعبي ملح لأهالي الجهة.

كما نؤكد على ضرورة إحداث مركز حرس وطني ثاني وتدعيم مركز حرس حي المنازة ومركز الأمن الوطني بالعنصر البشري ووسائل النقل الجديدة.

ونلفت انتباهكم أيضا سيدي الوزير، إلى ضرورة إعادة بناء مركز الحرس الوطني بمعتمدية سيدي الهاني وكذلك النظر في وضعية المنطقة الحرفية بأولاد علي بالهاني التي أتمت أشغالها منذ مدة دون أن تفتح إلى اليوم.

وفي مجال النقل العمومي فإن جهة سوسة تعيش أزمة كبيرة وغير مسبوقة وندعو الوزارة اليوم إلى التسريع في إسناد رخص جديدة للتاكسي الجماعي خاصة على خط القلعة الصغرى باب بحر وخط مساكن، كروسيا، أولاد مرابط، أولاد بالليل، الشارنية وسيدي الهاني.

كما نذكر أيضا سيدي الوزير، بأن أهالي سيدي الهاني، يطالبون بخطط مباشر لسيارة أجرة نحو وسط مدينة سوسة وخط آخر يربط مدينة القلعة الصغرى بحي الرياض عبر الرمانية وحي الطويل وهي مطالب يومية من آلاف المواطنين.

وأخيرا لا يفوتنا التأكيد على أن بعض الخطط والوظائف الإدارية صلب الدولة، على غرار السادة المعتمدين والعمد، يجب أن تحظى بعناية خاصة من الوزارة نظرا إلى حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقهم وندعو في هذا الإطار إلى التسريع في سن إطار قانوني ينظم مهامهم ويحفظ كرامتهم، مع مراعاة وضعيتهم الاجتماعية إضافة إلى تسوية وضعيات أعوان الاعتمادات المفوضة الذين يقومون بدور أساسي داخل الإدارة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عبد الحليم بوسمة غير منتهي، له أربع دقائق تفضل.

السيد عبد الحليم بوسمة

شكرا السيدة الرئيسة،

سيدي الوزير مرحبا بكم وبالوفد المرافق له،

السيدات والسادة النواب،

إن مناقشة ميزانية وزارة الداخلية، ليست نقاش حول أرقام وجدول، بقدر ما هي نقاش حول مناعة الدولة وقدرتها على حماية أمنها القومي فمفهوم الجاهزية الأمنية لم يعد يقاس فقط بعدد الأعوان والتجهيزات، بل بمدى قدرتنا على حماية الفضاء السيبراني من الاختراق وعلى مواجهة الجريمة المنظمة وعلى حماية شبابنا من شبكات الإدمان والمخدرات.

سيدي الوزير، لقد أصبح الأمن السيبراني اليوم خط الدفاع الأول عن الدولة، فالاختراقات الإلكترونية اليوم يمكن أن تعطل الخدمات السيادية أو تسرب معطيات حساسة أو توجه الرأي العام عبر التضليل والاستهداف ومن هذا المنطلق نقترح:

أولا، إحداث مركز وطني موحد للأمن السيبراني بالتنسيق بين وزارات الداخلية والدفاع والعدل وتكنولوجيا الاتصال يتولى الرصد المبكر للهجمات الإلكترونية والتصدي لها قبل وقوع الضرر، التكوين المستمر للإطارات والأعوان في تقنيات الحرب السيبرانية، توحيد معايير حماية قواعد البيانات والمنصات السيادية.

ثانيا، تشجيع البحث العلمي والشركات الناشئة على تطوير حلول سيبرانية محلية تعتمد على الذكاء الاصطناعي لحماية المنصات الحكومية، عوض الارتفاع للبرمجيات الأجنبية المعرضة للاختراق والتحكم الخارجي.

ثالثا، مراجعة المنظومة التشريعية للجرائم الإلكترونية بما يضمن الردع الفعلي وتسريع إجراءات التتبع الرقمي والقضائي.

سيدي الوزير، وبالانسجام مع توجه رئيس الجمهورية في مكافحة شبكات الإدمان والمخدرات، نثمن ما تم إنجازه في تفكيك عدد من الشبكات، لكن المعركة ما تزال متواصلة وخطيرة فقد أصبحت هذه الشبكات منظمة وعابرة للحدود وتستهدف المدارس والمعاهد والجامعات بصفة مباشرة وعليه نؤكد على إحكام مراقبة المعابر ومسالك التهريب، حماية المحيط المدرسي عبر وحدات يقظة مشتركة بين الداخلية والصحة والتربية، اعتماد مقاربة وقائية تقوم على التوعية إلى جانب الردع.

سيدي الوزير، ندرك أن الزيادة بـ 5% في الميزانية غير كافية لتغطية حاجيات التحديث والرقمنة وتعزيز القدرات، لذلك ندعو إلى تحديد أولويات واضحة في الصرف، بأولوية قصوى لمكافحة الجريمة المنظمة والجرائم السيبرانية والتسريع في رقمنة الخدمات الأمنية لضمان الشفافية وتقليص الإجراءات والحد من الاحتكاك المباشر الذي يفتح المجال للفساد.

سيدي الوزير، إن أمن الدولة اليوم يبني في الفضاء الرقمي قبل الميدان ويحمى بالعقل والمعرفة قبل العتاد وأمن شبابنا مسؤولية مشتركة، لكن قيادتها مسؤولية وزارتك وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم حسام محجوب عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد حسام محجوب

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له وعبركم أتوجه بالتحية إلى كافة أفراد المؤسسة الأمنية على تفانيهم في القيام بواجبهم. سأتطرق سيدي الوزير، إلى أربع نقاط أساسية بصفة برقية وأرجو التفاعل الإيجابي معها:

أولا، أطلب منكم مراجعة مكتوب السيد وزير الداخلية عدد 2298 بتاريخ 22 ديسمبر 2023 المتعلق بالتراخيص الاستثنائية لربط المساكن بالشبكات العمومية، لما أحدثه من غموض وتعطل في ربط المحلات ذات الصيغة غير السكنية بالشبكات مثل المحلات التجارية. كما أتوجه إليكم بإيجاد حلول عاجلة لدراسة مطالب الربط بالشبكات العمومية وتسريعها، فمثلا مواطن في معتمدية مساكن ينتظر أحيانا ستة أشهر أو حتى سنة كاملة للحصول على ترخيص الربط، بسبب كثرة المطالب التي تجاوز عددها 600 مطلب لم يتم البت فيهم.

ثانيا، أتوجه إليكم سيدي الوزير، بالتسريع في استكمال إجراءات الكراء المتعلقة بنقل مقر منطقة الأمن الوطني بسوسة الجنوبية إلى مساكن، وكذلك العمل على تركيز مقر لمركز الأمن الوطني بمساكن الشرقية في مكان آخر لتقريب الخدمات من المواطن، علما أن مركزي الأمن بمساكن الشرقية والغربية يشغلان معا مقر الدائرة البلدية

وهذا مطلب للسنة الثالثة على التوالي وهم في نفس المقر وهذا غير معقول بالنظر إلى الامتداد الكبير لمدينة مساكن. يجب فصل المقرات لتسهيل الخدمات الإدارية والمقرات البديلة موجودة.

ثالثا، ضرورة إعداد صيغة قانونية للتصرف في المحجوزات الموجودة بالمستودعات البلدية والتي امتلأت ويقع بها المحجوز منذ سنوات دون تسوية لذا نقترح صيغة قانونية لكل من السادة الكتاب العامين للبلديات والسادة الولاة للتفويت فيها، مثلا إصدار بلاغ بعد ستة أشهر يسمح بالتصرف في المحجوز.

رابعا، دعوة مصالحكم إلى العمل على فصل الخدمات الإدارية عن باقي الخدمات التي تقدمها مراكز الأمن الوطني وذلك في مكاتب أو مقرات خاصة.

وأخيرا أطلب منكم الانطلاق في إعداد الدراسات اللازمة للانطلاق في بناء مقرين جديدين لمنطقة الحرس الوطني والأمن الوطني بمساكن، علما أن الأرض متوفرة وهي على ملك وزارة الداخلية وشكرا لكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد أحمد عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق تفضل.

السيد محمد أحمد

شكرا السيدة الرئيسة،

صباح الخير للجميع،

القانون الأساسي للعمد، سبق أن وعدتم بأن القانون جاهز وفي مرحلة النشر، لكن مضت سنة كاملة ولم نر شيئا.

نأتي إلى السلطة المحلية، نتمنى السيد الوزير السهر على إصدار القانون الذي سيحكي السادة المعتمدين ويوفر لهم الأريحية لمزيد البذل والعطاء ومنتظر منكم يد المساعدة.

في نفس السياق، السادة الكتاب العامون للبلديات، هناك تململ كبير في صفوفهم ولهم الحق في ذلك، فهم يتحملون العبء الأكبر في خدمة البلديات ويقومون بدور أساسي في إدارة البلاد، منحنا لهم الكثير من الواجبات، لذلك نطالب بتمكينهم من الحوافز التي تضمن لهم الاستقرار والمزيد من العطاء، إضافة إلى أنه لم تتوفر لهم الحماية القانونية، فكل كاتب عام بلدية يذهب للتحقيق معه يتعرض للتوقيف، ثم يحكم بعدم سماع الدعوى.

وفي إطار تدعيم البلديات المحدثات بالإطارات وقد نجح هذا البرنامج لذا رجاء تسوية وضعية هذه الإطارات.

تراخيص الماء والكهرباء، لدينا أحياء تعاني من نقص في هذه الخدمات وأذكر منها حي القرنة بالنفيسة، نرجو منكم إيجاد حل في هذه التراخيص.

سيدي الوزير، أصبح من الضروري اليوم الحديث عن إحداث ولاية جديدة وهي ولاية النفيسة، لما تكتسبه من كل المقومات، نرجو إنهاء التمييز الإيجابي الذي يمارس علينا وطنيا أو جهويا.

أخيرا، نطلب منكم سيدي الوزير، توفير سيارة للأمن الوطني بهرقلة وسيارة لحرس المرور ببوفيشة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة بسمة الهمامي عن كتلة لينتصر الشعب، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا السيدة الرئيسة،

صباح الخير للجميع،

نرحب بالسيد وزير الداخلية وكافة الإطارات المرافقة له،

ونرحب بالسادة النواب بالمجلسين،

في البداية لنا مجلة الجماعات المحلية نتساءل عن مدى

استبطنها لجوهر دستور 25 جويلية 2022 ومتى ستكون جاهزة؟

شأن ولاية سليانة الذي يديره والي الجهة بعراض مجهولة الاسم والغاية منها التشكيك في سمعة الناس، في حين أن الجهة المرسله لهذه العرائض مجهولة الاسم هي من عند أصدقاء السيد الوالي. هناك مشكلة حقيقية في التواصل بين الوالي والنواب والمجالس المحلية مقابل تواصله مع عمد التجمع السابقين.

ولاية سليانة تحتاج إلى قيادة تحمل استراتيجية ورؤية واضحة وتجيد التواصل مع الجميع من أجل التغيير الفعلي.

تسوية وضعيات أصحاب المهن الصغرى والمشاريع الاستهلاكية اليومية تتطلب تدابير ايجابية وتدخلات تراعي خصوصيات كل حالة، لأن البعد الاجتماعي الاقتصادي في سليانة هو الضامن الحقيقي للاستقرار والعمل.

كل ما هو شأن اقتصادي معطل في سليانة، هؤلاء الناس كلما طالبوا بالتدخل يتم غلق محلاتهم، مواطنين لهم في كفاتهم عائلة وأبناء ومرضى، وجدوا مشاريعهم معطلة لأن السيد والي الجهة غير قادر على إيجاد الحلول في الوقت المناسب وحسب خصوصية كل طلب.

طالبنا بإحداث بلدية جديدة في سليانة الجنوبية، من غير المقبول أن ولاية بها ما يقارب 70 ألف مواطن لا تحتوي إلا على بلدية واحدة، في حين أن البلدية هي قاطرة للتنمية والاستثمار وتطور المدن.

أتساءل عن منظومة النظافة، نسبة تقدم المشاريع البلدية، بما في ذلك الفضاءات الاقتصادية المعدة لتوفير محلات عمل لائقة للباعة والتجار، بهدف إنهاء الانتصاب الفوضوي وضمان كرامة التجار.

إعادة النظر في البلديات المحدثة وجدوى إحداثها في أماكن بعيدة عن التجمعات السكانية، لا طرقات ولا أي شيء، المهم أن تكون موجودة، بلديات محدثة كلفت الدولة أموالا طائلة دون جدوى ونطالب بفتح تحقيق مالي وإداري في البلدية المحدثة بسيدي مرشد سليانة.

ما الجديد في التصرف في النفايات والمصبات المراقبة وغير المراقبة؟ ما مدى مسؤولية الهيئة العامة للاستشراف ومراقبة المسار اللامركزي في إنجاز المشاريع؟

المنتزهات الحضرية ونسبة رفع الاخلالات التي وردت في تقرير محكمة الاستئناف؟

أخيرا، تعازم بلدية نفزة في 20 ماي 2025 فتح مناظرة خارجية بالاختبارات لانتداب متصرفين مساعدين بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية بعنوان سنة 2025 ومن شروط الترشح شهادة جامعية للمرحلة الأولى أو شهادة معادلة لها أو شهادة تكوينية منطرة في هذا المستوى.

سيدي الوزير، بالرجوع إلى الأمر عدد 2273 لسنة 2009 والمتعلق بالمناظرات أ2 وفي ظل نظام الدراسة الحالي المنظم بالأمر الرئاسي عدد 631 لسنة 2022 المؤرخ في 24 جويلية 2022، نجد أن النظام الحالي لا

يتضمن شهادة علمية باسم "Bac+2" والخطة المطلوبة تتطلب متصرف مساعد "أ3" بمعنى أن الإجازة التي هي "أ3" تسمح بتوظيف آخر عكس الخطة المطلوبة والمتناظرين الذين يريدون المشاركة وجدو أنفسهم في تعطيل كبير وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم وليد الحاجي عن كتلة الأحرار، له دقيقتان، غير موجود.

الكلمة إذن للسيد الزميل المحترم فتحي رجب عن كتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق، تفضل.

السيد فتحي رجب

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق،

السيد الوزير، لا يمكننا أن ننكر المجهودات الجبارة التي يقوم بها كافة أعوان ووحدات وزارة الداخلية ونشكركم على كل هذه التضحيات، حتى ننعم بالأمن والأمان وهذا ليس غريب عليكم.

السيد الوزير، إن ما حصل خلال المدة الأخيرة بمدينة الجم وفي جميع الجهات كان فيه بعض التعسف من أعوان الأمن أحيينا أم كرهنا، هناك أشخاصا يبيعون الخمر وعون الأمن لا يمكنه إلقاء القبض عليهم ويقوم بمحاصرة أشخاص يسعون لإنقاذ منتوجهم الفلاح ومع سيادتكم مشكورين ومع السيد رئيس الجمهورية أبقاه الله توصلنا لحل لهؤلاء الناس الفقراء، للفلاح البسيط وللتاجر البسيط، كما أنه كان هناك صراحة تعسف فقد تم حجز معدات التبريد لذلك وجد هؤلاء الناس أنفسهم وسط معاناة فصاحب المعدات يسدد فاتورة استهلاك الماء والكهرباء بمبلغ 30 ألف دينار بينما معدات التبريد مغلقة لا تستعمل وقد تم وضعها على ذمة المصادرة وسيتم بيعها وهذا ما تسبب في مرض هؤلاء السيد الوزير رجاء حل هذه الإشكالية خاصة أن هناك ادعاءات وتشكيك بخصوص أعوان الأمن مفادها أن عون الأمن سيتحصل على 4 % من المحضر فعلى مبلغ 1 مليون دينار يتحصل العون على 40 أو 50 ألف دينار ولهذا السبب تعسف أعوان الأمن عليهم.

السيد الوزير، الرجاء حل هذه المشكلة، حتى نجد على الأقل منتوجات غذائية في شهر رمضان.

النقطة الثانية السيد الوزير، تهم صراحة العسكريين ورخص مسك السلاح، أنا شخصيا تقدمت بمطلب سنة 2013 ومطلبي هذا تحت الدرس مدة أربع أو خمس سنوات من قبل وزارة الدفاع ولا يتم عرضه عليكم إلا بعد مدة وقد بلغكم هذا المطلب فمند 2018 حظيت بالموافقة وأحيل الطلب لوزارة الداخلية ولكن إلى حد الآن لم أحصل على هذه الرخصة وهناك أشخاصا بسطاء لم يتحصلوا كذلك على رخصة الصيد هذه، لدينا ضباط سامون يقودون طائرة تحمل مدافع وصواريخ وكانوا يشرفون على ثكنة يوجد بها آلاف الأسلحة، وهناك من كان يقود باخرة ومدركات ومدافع تدمر بلدا ولم نخن بلدنا ولم يحصل لدينا أي حادث في هذا الخصوص والأنا لا يقدر على الحصول على رخصة حمل سلاح، ضباط سامون، عمداء من سنة 2015-2016 لا يمكنهم التمتع برخصة صيد، رجاء أقل ما يمكن القيام به تجاه هؤلاء الأشخاص هو منحهم رخصة صيد.

النقطة الموالية تهم وضعية المعتمدين، المعتمد يمثل رئيس الجمهورية والمعتمد يحتك بالناس ويطلع على الوضعيات الاجتماعية

السيد الوزير، أين وصل القانون الأساسي للعمد؟
أين وصل موضوع رخص بنادق الصيد وملف العملة العرضيين
بالبلديات؟ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد ضو عن كتلة
لينتصر الشعب، له أربع دقائق. غير موجود.
إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم محمود شلغاف عن كتلة الخط
الوطني السيادي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمود شلغاف

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

تم تركيز شركة الخدمات والتنمية المتعددة الاختصاصات بجزر
قرقنة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الربوع،
لكنها فشلت فشلا ذريعا في تحقيق ذلك ودخلت الشركة في أزمة كبرى
منذ أكثر من سنتين وأنا شخصيا توجهت لكم بسؤال كتابي يوم 9 ماي
2025 لإيجاد حلول تضمن استمرارية الشركة وإنقاذ عمالها الـ 26 من
الخصاصة وأجبتوني بتاريخ 1 جويلية 2025 بأن التوجه نحو حل
الشركة وأن وزارتكم حريصة على إيجاد الحلول لوضعية العمال
وإنقاذهم من شبح البطالة.

سيدي الوزير، المقاربة هي اجتماعية بامتياز خاصة وأن العمال لا
ناقاة لهم ولا جمل في فشل الشركة في تحقيق أهدافها.

سيدي الوزير، ليكن في علمكم أن هؤلاء العملة منذ شهر جانفي
2025 تم إيقاف أجورهم ولدهم خمس ثلاثيات بدون تغطية
اجتماعية والكل يعمل ما ينجر عن هذا من تعسير لحياتهم من حيث
الصحة والإيجار والفواتير وحتى الغذاء، رجاء السيد الوزير، أن يتم
التنسيق مع جميع الأطراف المتداخلة من أجل إيجاد حلول لهم في
أقرب وقت ممكن.

الموضوع الثاني الذي أود الحديث فيه هم التقسيم الإداري
للمعتمدين، حيث تم اعتماد تسمية عمادة أولاد القاسم للتعريف إداريا
بقرية أولاد بوعلي وأنا كنائب عن دائرة قرقنة قمت بمراسلة وزارتكم
بتاريخ 30 أكتوبر 2023 من أجل إرجاع الأمور إلى نصابها بالاعتماد على
عريضة من أهالي المنطقة وكان رد وزارتكم إيجابيا، لكن الوقت غير
مناسب باعتبار انتخابات المجالس المحلية للتنمية وبعد الانتخابات،
قمت بتذكير أول بتاريخ 29 أفريل 2024 ولكن لم تقع إجابتي وتوجهت
بتذكير ثاني بتاريخ 20 جانفي 2025 وكان جوابكم بتاريخ 6 مارس 2025
صادم، حيث كان سلبيا ومناقضا تماما لما تعهدت به وزارتكم في
السابق.

سيدي الوزير، موقف وزارتكم، يذكرنا بطرفة وقع تداولها في
سبعينات وثمانينات القرن الماضي، مفادها أن المخابرات أمسكت
بقط وبقيت تعذبه وتقول له اعترف أنك أرنب وأنا أتوجه إلى متساكني
قرية أولاد بوعلي ونقول لهم اعترفوا أنكم تابعين لعمادة أولاد قاسم.

السيد الوزير، مشكل إداري بسيط كهذا المشكل عجزنا عن حله
فما بالك بالمشاكل الإدارية المعقدة وشكرا على الاستماع.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم الناصر الشنوفي عن
كتلة صوت الجمهورية، غير موجود.

لذلك إن كانت هناك وضعية اجتماعية تتطلب المراجعة فهي وضعية
المعتمد فهو يتقاضى 1200 دينار وهناك من المعتمدين من أحيل على
التقاعد ولم يتحصل على أي زيادة في المرتب منذ 2012، يمكنكم
سحب السيارة الوظيفية التي تتحدثون عنها ومنحه رخصة للحصول
على سيارة شعبية ونرفع أجره بزيادة ألف دينار فهذه الوضعيات
تبعث على الخجل فحتى المواطنين بالخارج ذكروا لي هذا معتبرين أنه
من الضروري النظر في وضعية المعتمدين باعتبارها وضعية عاجلة
وتحدثنا في هذا كثيرا لكن دون جدوى.

هناك مشكل آخر السيد الوزير، الجم أصبحت في حاجة لمنطقة
للأمن هناك منطقة حرس ومركز شرطة ومدينة الجم موجودة في
الوسط وهذا يثقل كاهل الأمن ويجد صعوبة في وصول دورية من
المهدية إلى الجم لذلك وجب بعث منطقة في الوسط في الجم ولما لا يقع
بعث إقليم في المهدية وعاشت تونس وكلنا ثقة في سيادتكم مع العفو
السيد الوزير وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم يوسف التومي عن
كتلة الأحرار، له دقيقتان، تفضل.

السيد يوسف التومي

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

كل الشكر السيد الوزير لمجهوداتكم الجبارة التي تبذلونها ونعي
جيدا أنكم تعملون ليلا نهارا من أجل هذا الوطن وهو ما أفرزته
النجاحات الأمنية المتتالية وهذا لا يمكن أن ينكره أحد وكل الشكر
للسيد لطفي بوعفيف المدير العام.

سنقدم لكم السيد الوزير، بعض المشاغل بصفة برقية حول
ضرورة إحداث مركز أمن وطني بمدينة زاوية سوسة وحول تثبيت
منطقة الأمن الوطني بسوسة الجنوبية بمدينة زاوية سوسة.

أين وصل مشروع تركيز كاميرات المراقبة بعدد المفترقات بولاية
سوسة، 7500 مليار سيدي الوزير لتعصير الطرقات، الرجاء رصد
اعتمادات في هذا الموضوع لمعتمدية الزاوية القصيبة والثريات نظرا
لاهتراء الطرقات بها.

7000 مليار لتهديب الأحياء الشعبية: لماذا لا يقع تهديب وادي
القوس-قصيبة سوسة وهنشير الساسي 2؟

لماذا لا يقع تعشيب ملعب العي سيدي جبارة-زاوية سوسة؟ لماذا
لا يقع تعشيب الملعب الفرعي عبد العالي قدور-قصيبة سوسة؟

لماذا لا يقع تنوير حي وادي القوس خاصة وأن هناك مدرسة
إعدادية ستفتح أبوابها قريبا وسيتم تعبيد الطريق المحاذي لها؟

متى سيقع القيام بالتنوير العمومي بسوسة الكبرى بتقنية "LED"
بما فيها معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات؟

لماذا لا يقع مساعدة بلدية زاوية سوسة والقصيبة والثريات
بشاحنة ضاغطة 16 متر مكعب؟

لماذا لا يقع تزويد حي القنانة زاوية سوسة وحمادة دار الجري بالماء
الصالح للشرب ومتى سيقع تسوية وضعية المباني المقامة بدون
رخصة والترخيص لهم بالماء الصالح للشرب والكهرباء؟

متى سيقع فتح المركب الأمني بمدينة قصيبة سوسة؟

10 آلاف مليار مساعدات لتهيئة المستودعات، لماذا لا يقع
مساعدة بلدية زاوية سوسة في تهيئة المستودع البلدي الجديد؟

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم صلاح الفرشيشي عن كتلة الأمانة والعمل له دقيقتان، تفضل.

السيد صلاح الفرشيشي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وبالوفد المرافق له،

سيدي الوزير، ستكون مداخلة في شكل رؤوس أقلام نظرا لضيق الوقت:

أولا، دعم بلدية بوسالم وبلطة بوعوان بالمعدات والموارد البشرية وبمنح استثنائية لتحسين منظومة النظافة ولتوسيع شبكة التنوير العمومي وتحسين الطرقات ولتهيئة الأحياء الجديدة بالبلديتين على غرار حي النور، وحي الهادي خليل من معتمدية بلطة بوعوان وحي البحيرية والشوالة وحي عسيلة وحي حشاد وعلي باشا بمعتمدية بوسالم.

ثانيا، تسوية وضعية الأعوان المنتدبين بعقود في إطار دعم البلديات المحدثة بالموارد البشرية،

ثالثا، ضرورة إيجاد حلول لملفات إسناد رخص الربط بشبكة الماء والكهرباء،

رابعا، ضرورة الإسراع بمراجعة مثال التهيئة العمرانية لمدينة بوسالم، خاصة بعد الانطلاق الفعلي لمشروع حماية مدينة بوسالم من الفيضانات.

سيدي الوزير، توجد عقارات مهمة في وسط المدينة فارغة، لأن أصحابها ممنوعون من البناء بسبب وجود هذه العقارات في مستوى فيضان واد مجردة، وهذا ما عطل الحركة الاقتصادية والتجارية ببو سالم وبلطة بوعوان،

خامسا، تسوية وضعية السادة العمدة والمعتمدين بإصدار النظام الأساسي الخاص بهم، فهذا الملف طال كثيرا، خاصة وأنهم حلقة الوصلة الأولى بين المواطن والدولة،

سادسا، تعيين عمد بخمس عمادات بمعتمدية بو سالم وهي خطط شاغرة منذ سنوات، فلا يعقل السيد الوزير أن يتنقل مواطن مرتين ولأكثر من 30 كم من أجل الحصول على وثيقة من عمدة العمادة المجاورة،

سابعا، تدعيم المقرات الأمنية بالمعدات والتجهيزات وتهيئة البنية التحتية لمراكز الأمن والحرس ببوسالم وبلطة بوعوان وخاصة السيارات،

ثامنا، بعث مركز حماية مدنية ببلطة بوعوان لتخفيف الضغط على مركز بو سالم،

تاسعا، ضرورة تنقيح مجلة الجماعات المحلية وإجراء الانتخابات البلدية في أقرب الآجال،

عاشرا، ضرورة الإسراع بإصدار النصوص الترتيبية المنظمة للعلاقات بين المجالس المنتخبة مع الشكر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أدعو السادة الزملاء الآتي ذكرهم إلى الالتحاق بالقاعة من أجل أخذ الكلمة على التوالي وهم السيد وليد الحاجي، السيد محمد ضو، السيد الناصر الشنوفي، السيد عادل بوضياف والسيد ثامر مزهود.

أحيل الكلمة الآن إلى السيد حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له دقيقتان. غير موجود.

الكلمة للسيد عصام شوشان، غير موجود.

الكلمة للسيد الفاضل بن تركية عن الكتلة الوطنية المستقلة، له دقيقتان، تفضل.

السيد الفاضل بن تركية

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق،

أولا، السيد الوزير، نطالب بتعزيز مختلف المراكز الأمنية بالتجهيزات المتطورة وبالسيارات لتمكين الأعوان من أداء واجهم في أحسن الظروف، فأغلب المراكز الأمنية في معتمديتي قليببية وحمام الغزاز ينقصها وسائل تنقل للقيام بمهامهم، كما أن عمادة قليببية الشرقية تنتظر منكم القرار لفتح مركز أمني إضافي ودائرة بلدية في المنطقة الشرقية، نظرا إلى كثافة البناءات والمتساكنين في هذه المنطقة وتسهيل الخدمات.

تعزيز الجهود لمقاومة الجريمة والسطو المسلح والتحرش خاصة وسط المدينة ودعم مكافحة المخدرات خاصة قرب المؤسسات التربوية وتوفير كل الإمكانيات والوسائل للقضاء عليها.

السيد الوزير، إلى متى سيبقى الحصول على رخص عداد الكهرباء والماء قضية تؤرق المواطن؟ فالمواطنين في الجهة يريدون منكم سيدي الوزير إجابة وقرارا حاسما في هذا الشأن.

موضوع الانتصاب الفوضوي واحتلال الأرصفة والطريق العام، كما نأمل اتخاذ قرار حاسم لنقله السوق الأسبوعية إلى مقرها الجديد، فهناك مقر تم صرف المليارات عليه ولمدة ستة أشهر إلى حد الآن ولم تتمكن الجهات من نقله هذا المكان إلى مكانه الجديد، كما نأمل الإسراع ببداية الإصلاحات وتهيئة السوق المركزي في قليببية التي تأخرت كثيرا، فمدينة قليببية إلى حد الآن تفتقر إلى سوق مركزي وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذا الكلمة للسيد وليد الحاجي عن كتلة الأحرار، له دقيقتان، تفضل.

السيد وليد حاجي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والإطار المرافق له،

السيد الوزير، في إطار تحسين الوضع الأمني في حاجب العيون كنت قد تقدمت بعدديد المداخلات وبأسئلة كتابية بخصوص إحداث ثكنة وحدات التدخل أريد السيد الوزير، الحصول على تأكيد من سيادتك وأظن أنه تم رصد 700 ألف دينار للمشروع، متى سينطلق هذا المشروع؟ أيضا كنت قد طالبت وقد خرجت الوزارة مشكورة لمعاينة مقر حرس المرور والحرس الوطني وتم برمجة أحداث بنايتين جديدتين لهذا الغرض، متى ستنتقل الأشغال ومتى ستنتهي الدراسات؟ وللأمانة الدراسات دائما تؤرقنا السيد الوزير.

بخصوص معتمدية العلا السيد الوزير، لقد طالبنا عديد المرات بتحسين الخدمات لأنه لا توجد لديهم لا شرطة بلدية ولا شرطة مرور ولا حرس مرور والمؤسسات الأمنية السيد الوزير، كلها تشكو النقص في التجهيزات، اليوم عندما نذهب لمركز حرس أو شرطة يقول لك لا

توجد لدينا آلة طباعة فيضطر رئيس المركز للذهاب لمركز عمومي للأترنت أو لمدرسة محاذية لنسخ وثيقة ما، فلا بد من النظر في هذا السيد الوزير.

أيضا السيد الوزير بخصوص المجالس المحلية فأعوان المجالس المحلية يطالبون بمنحهم فقد تم تقريبا ذلك إلى حد شهر جويلية وأحدث هنا على الأقل عن المجالس المحلية في حاجب العيون وفي العلا فمتى سيتم تمثييعهم بمنحهم التي لم يتسلموا منها سوى منح أربعة أشهر كما ذكروا لي ذلك لكن منح أوت وسبتمبر وأكتوبر ونوفمبر لم يتحصلوا عليها.

بخصوص عدد الأعوان السيد الوزير فإن العدد الموجود في حاجب العيون والعلا لا يفي بالحاجة، تعتبر حاجب العيون منطقة عبور عندما نجد في إقليم عونين أو ثلاث أعوان فهذا العدد لا يمكن توفير الأمن والأمان بالرغم من محاولة اجتهادهم لتقديم الخدمات المطلوبة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد ضو، عن كتلة لينتصر الشعب له أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد ضو

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والسيدات والسادة المديرين العاميين وإطارات الوزارة،

سيدي الوزير، في الواقع عندما نتوجه أحيانا بالنقد فإن هذا النقد لا يمكن إلا أن يكون نقدا بناء فنحن نؤمن جدا بمؤسسة الدولة ولكم منا كل التقدير والاحترام ونثمن كل مجهودات الحكومة، لكن نحن السيد الوزير نعرف جهاتنا ونعرف خصوصياتها، لهذا السبب نحن نتحدث بحرقه.

في البداية من خلالكم السيد الوزير، أود أن أتوجه بتحية شكر وتقدير، تحية إكبار للمؤسسة الأمنية بكل أسلاكها ووحداتها ومختلف أفرادها في تعاطيها الإيجابي مع كل أنواع الجريمة محافظة على الأمن العام وأمن البلاد، لكن السيد الوزير هناك بعض المراكز للأمانة تنقصها الموارد البشرية والسيارات، وغيرها، بصفتي نائب عن جهة مدينين، سأحدث عن الشأن المحلي الجهوي، مركز الأمن العمومي بسيدي مخلوف، يفتقر إلى سيارة السيد الوزير، مرجع نظره كبير، 11 عمادة، ليس لديه سيارة يستعير سيارة من مركز آخر.

أيضا وهذا مهم جدا سيدي الوزير أريد أن أحيي فرقة المرور للحرس الوطني بمدنين على الظروف السيئة التي يعملون فيها، المقر السيد الوزير آيل للسقوط، ولقد ذهبت وعابنت المقر ووجدته آيلا للسقوط، لذلك السيد الوزير رجاء التدخل في أقرب فرصة لإعادة هيكلة وبناء المقر الخاص بحرس المرور بمدنين.

أيضا السيد الوزير، البلديات مرجع نظر وزارتك، نرجو دعوتهم إلى تكتيف العمل خاصة في مجال جمالية المدن ومداخل المدينة، في مداخل البلديات لم يتم طلاء الأرصفة الى جانب الاستغلال الفاحش للرصيف خاصة في مجال مواد البناء وغيرها بدون تراخيص وهذا أمر مقلق السيد الوزير، أنا عندما أدخل بلدية وأجد مدخلها نظيف أول ما يخطر ببالي أن كاتب عام البلدية ناجح، صدقا نحن أبناء البلديات ونعرف السيد الوزير أنه من المهم جدا أن يتم التركيز على مداخل وعلى

جمالية المدينة لا بأس أن يتم إصدار قرارات في الغرض فهذا يدخل في قرارات السيد رئيس البلدية، يجب طلاء الجدران ويجب خاصة أن نعمل على إخلاء الرصيف من الانتصاب الفوضوي وخاصة من مواد البناء.

أيضا السيد الوزير في إطار دعم البلديات المحدثة بالموارد البشرية من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية، تم انتداب أعوان إثر إجراء مناظرة خارجية على المستوى الوطني وبموجب منشور السيد وزير الداخلية عدد 1 بتاريخ 3 مارس 2023 بعقود على مدى سنتين على أن يتم ترسيمهم، ولكن تم الآن التمديد في العقود بسنة أخرى، نتساءل السيد الوزير عن مدى صحة هذه الوضعية.

السيد الوزير، تعلمون أن مدينين منذ سنتين بدون معتمد أول لقد ذكرت هذا سابقا وأقوله مرة أخرى بلادنا تعج بالكفاءات السيد الوزير أنا أعرف كل الإجراءات والأبحاث الأمنية إلى غير ذلك لكن مرت سنتين، الرجاء منكم السيد الوزير وبكل لطف تفعيل هذا القرار يجب تعيين معتمد أول لأن الحمل أصبح ثقيل على السيد الوالي وعلى السادة رؤساء المصالح لأنه من المهم جدا وجود معتمد أول بالجهة كما يجب تدعيم البلديات المحدثة بالموارد البشرية خاصة وإسناد منح إضافية السيد الوزير، هناك بلديات محدثة لم تعد لديها موارد بشرية ولم تعد لديها حتى آليات عمل لذلك لا بأس من أن يتم منحها منح إضافية لتحسن الأوضاع بعض الشيء.

السيد الوزير، منطقة وادي السدر بمعتمدية مدينين الجنوبية، إدارة سريعة خلال السنوات الماضية السيد والي مدينين، هناك محضر جلسة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عصام شوشان عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق، تفضل.

السيد عصام شوشان

صباح الخير لكافة الحضور،

أود الترحيب بالسيد الوزير وبكافة الإطارات التي تحضر معنا اليوم تحت قبة البرلمان،

في الحقيقة لا يمكن لأحد أن يشكك في الدور الفعال الذي تقوم به وزارة الداخلية بمختلف أسلاكها ولكن سيدي الوزير وزارة الداخلية لم تعد مجرد عون أمن أو شرطي فوزارة الداخلية تضم البلديات والبلديات هي أول رافد من روافد التنمية في البلاد، سواء أحيينا أم كرهنا بلد بدون بلديات لا يمكنها أن تتقدم ولا يمكن أن تحقق تنمية ولا يمكنها القيام باستثمار ولا يمكن أن تبعث الاستقرار والمنشور الذي تم توجيهه مؤخرا للسادة الولاة في 22 ديسمبر 2023 المتعلق بإسناد التراخيص للربط بشبكات الكهرباء والماء يعتبر هذا من أكبر المشاكل الذي نعاني منها في ولاية صفاقس وفي معتمدية الحنشة السيد الوزير، سأمدك بال "état des lieux" لمعتمدية الحنشة التي 80 % منها منطقة ريفية وعندما نقول منطقة ريفية أي أنه لم تجر العادة أن يبني المواطنون بالتراخيص وهؤلاء المواطنون بنوا مستودعات ومعامل ومحلات تجارية في مختلف عمادات المعتمدية، هؤلاء الناس لم يلتجؤوا للدولة لتوفير لهم شغل ولم يطالبوا بحقهم في التشغيل بل قام هؤلاء الناس بالاستثمار وحدهم وهم في انتظار حصولهم على رخصة ماء أو كهرباء لينطلقوا على الأقل في بعث مشاريعهم لتحسين

مقدرتهم الشرائية لذلك السيد الوزير، منشور 22 ديسمبر 2023 لا يدعم التنمية في معتمدية الحنشة، بل بالعكس هو يعطل بعث المشاريع خاصة في مختلف العمادات.

النقطة الثانية السيد الوزير، يوجد بمنطقة الحنشة محطة الأرتال وهذه المحطة محاذية للعامة ولجنيانة وملف الأفارقة والمشاكل التي نعاني منها بخصوص ملف الأفارقة، السيد الوزير، محطة الأرتال بالدخان يتم عبرها يوميا توافد الأفارقة والسلط الأمنية تبذل أقصى مجهوداتها في التعامل مع هذا الملف ولكن المراكز الأمنية الموجودة بالمعتمدية السيد الوزير لا يوجد بها لا سيارات ولا توجد لديهم ظروف ملائمة للعمل ولا يمكنهم حتى العمل فالبنية التحتية لمراكز الشرطة ومراكز الحرس مهترئة والمعدات التي يستعملونها للحد من الجريمة لا ترتقي لا فقط لمعالجة ملف الأفارقة بل حتى لمعالجة أبسط الملفات وكنت قد تقدمت في هذا بسؤال كتابي سابقا بخصوص هذه الوضعية ولدينا مركز حرس وطني إلى حد الآن على وجه الكراء، منطقة يوجد بها منسوب من الجريمة خاصة في بلدية النصر، لدينا موضوع الأفارقة والمراكز الأمنية تفتقر حتى لأبسط الآلات والمقومات التي تساعدهم على الحد من الجريمة.

الموضوع الثالث السيد الوزير، مهم تسوية وضعية عمال الحضائر الذين تجاوز سنهم 45 سنة والموجودين على ذمة وزارة الداخلية.

وفي الأخير أؤمن بالمجهودات التي تقوم بها وزارة الداخلية ولكن الإشكال الحقيقي يتمثل في ضرورة مراجعة هذا المنشور لدينا من المواطنين بالخارج من قام ببعث مصنع لتعليب الزيت ولكن هذا المشروع متوقف على الحصول على رخصة ماء ورخصة كهرباء أي أن هذا السيد عمل لمدة 20 سنة في الغربية وحين عاد لتونس وأراد أن يستثمر ونحن نعلم أهمية قطاع الزيت لم يتمكن من الحصول على رخصة ماء ورخصة كهرباء التي تعد حقا دستوريا وعندما اتصلت به قلت له عليك بتقديم قضية في المحكمة الإدارية زد على ذلك إسناد رخص البناء لم يعد بإمكان أي مواطن أن يتقدم برخصة ويتم الرد عليها وحتى إن تم الرد عليها فإنه يتم بعد ثلاث أو أربع أشهر لذلك فإن البلديات هنا لا تحقق تنمية ولا تقوم بمد يد المساعدة للمواطن بل هي تقوم بتعطيل وبعرقلة المشاريع وأتحدث من منطلق المعتمدية التي أقطن بها وهي معتمدية الحنشة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم الناصر الشنوفي عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق، تفضل.

السيد الناصر الشنوفي

شكرا السيدة الرئيسة،

تحية للسيد الفاضل وزير الداخلية في رحاب مجلس النواب وتحية لكافة الفريق من إطارات سامية بالوزارة التي ترافقه في هذا اليوم،

أود من خلالك السيد وزير الداخلية أن أسوق تحية واجبة مني كنائب لما تقوم به هاته الوزارة بكافة أعوانها ومسؤوليها في تأمين السلم الاجتماعي وفي حماية المواطن في حرمة وفي أرزاقه وفي عائلته، من خلال مقاومة كل مظاهر الجريمة، كل المظاهر التي من شأنها أن تعيق سير المجتمع نحو الأفضل كالمخدرات، أيضا تأمينها للتظاهرات بكافة أنواعها، التظاهرات الرياضية، المؤسسات التربوية، تقديم الخدمات أيضا الإدارية هي تحية لكم جميعا السيد الوزير والتي من خلالها لا بد

أن أحيي كل العاملين التابعين للوزارة من شرطة وحرس وحماية مدنية في الدائرة التي أمثلها وهي دائرة الفحص بئر المشاركة.

سيدى الوزير، ونحن نتابع هذه المهمة، مهمة وزارة الداخلية، أسئال هل تكفي هذه الاعتمادات لمواجهة كل هذه المسؤوليات والمأموريات التابعة للوزارة، سواء من ناحية الانتداب، من ناحية التكوين، من ناحية متابعة المقاربات الجديدة على مستوى التطور التكنولوجي والمواصلات إلى غير ذلك في العالم، هل تكفي هذه الميزانية لتمكين أبناء الوزارة من مواكبة كل هذه التطورات وكل هذا التقدم؟

سيدى الوزير، ونحن نناقش هذه الوزارة، لا بد أن أ طرح إشكاليات على مستوى التجهيزات والبنائات فيما يخص الدائرة وخاصة فيما يخص وسائل النقل بالنسبة لمركز الحرس الوطني بالفحص، امتداد شاسع لهذه المعتمدية، ولكن سيارة وحيدة لا تكفي لمواكبة كل هذا المجال الترابي الممتد والشاسع.

أيضا مركز الشرطة بالفحص، نفس الإشكال ونفس الطلب، ثم لا يفوتني سيدى الوزير إلا أن أطلب وبكل إلحاح، أن تعمل الوزارة في مستقبل الأيام أو الأشهر أو في القريب العاجل على بعث إدارة للحماية المدنية بمعتمدية بئر المشاركة، هاته المعتمدية التي تستقطب آلاف العمال سيدى الوزير، مئات المؤسسات الصناعية ولكن في كل حادث تتدخل الحماية مشكورة جدا ولكن لتصل من زغوان أو من الفحص فإن تدخلها يستغرق الكثير من الوقت لأنها على بعد 20 كم خاصة في جبل الوسط صحيح الإمكانيات قليلة ولكن لا بد من التفكير حتى نتجنب سيدى الوزير كل هذه الإشكاليات.

نقطة أخيرة سيدى الوزير، هو طلب للسادة العمدة، هذا السلك الهام لا بد أن نتوجه إليه بلفتة تعطي...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل أيمن البوغديري عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل

السيد أيمن البوغديري

شكرا سيادة الرئيسة،

السيد الوزير، نحن نعلم أن وزارة الداخلية هي عنوان الثقة بين الدولة والمواطن والثقة تبنى بالإنصاف وبالقرارات الميدانية التي تحسن حياة الناس وتؤمن محيطهم.

سنحدث أولا عن ملف رخص الماء الصالح للشرب والتيار الكهربائي، اليوم في معتمدية رواد من المفارقات العجيبة، أن نجد مناطق أهلة بالسكان يوجد بها مساكن وعائلات، لكنها حرمت من أبسط مقومات العيش الكريم بسبب منشور سنة 2023 الذي قيد البلديات ومنعها من إسناد رخص في الأراضي المصنفة فلاحية أو غير مهبأة عمرانيا.

السيد الوزير، نتحدث عن تنمية وعن تشجيع الاستثمار في حين أن مستثمر صغير يعجز عن ربط محله بالكهرباء والماء، كيف نقبل أن يعيش مواطن في منزله بدون ماء صالح للشرب أو بدون تيار كهربائي بسبب عدم تعديل مثال الهيئة أو لأن الإدارة لم تتحمل مسؤوليتها في التسوية والأسوأ من كل هذا، أن اليوم يطالب المواطن بمسح طوبوغرافي تصل كلفته إلى 400 دينار من البلدية بالرغم من أن المصلحة الفنية بالبلدية تملك الوسائل الكافية لتحديد موقع الربط مباشرة، هذا الإجراء أصبح أداة ابتزاز بدل أن يكون تنظيميا لذلك نطالب بمراجعة المنشور بشكل عاجل وتمكين المواطنين من رخص

الماء والكهرباء في المناطق السكنية القائمة مع إلزام البلديات والإدارات المختصة بالتسريع في مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وخاصة في بلدية رواد.

اليوم بلدية رواد السيد الوزير، تشتغل في سبع عمادات بـ 27 عامل نظافة لتغطية كامل الأحياء دون إجراء أي انتدابات منذ سنوات والمعدات البلدية مهترنة مما أثر على صحة وعلى سلامة المواطنين نريد أن يتم دعم هذه البلديات بالعملة في مصلحة الأشغال والبستنة فالعمال المدنيين الذين يشتغلون في كل المجالات من تنوير عمومي ليلا نهارا وهم يعملون حتى في الأشغال الميدانية ونحن الآن في فصل الشتاء وكما حصل في السنة الفارطة يتم تشغيلهم ليلا نهارا وحتى الصفقة التي نطالب بالتسريع فيها والتي تتكون من 20 عاملا لا تهم سوى الكنس.

كذلك إحداث مركز حرس بحري برواد أمر ضروري فالصبيد الذي يريد استخراج وثائق تمم مراكب الصيد عليه بالتنقل لقلعة الأندلس أو لمارينا حلق الوادي.

كذلك تركيز نقطة للحماية المدنية بمنطقة رواد الشاطئ وقد نهنا لما يسمى طريق الموت بين سيدي عمر وقمرت لذلك وجب تركيز نقطة للحماية المدنية، كذلك مزيد توفير الدوريات الأمنية ومشكورة كافة المؤسسات الأمنية بكل أسلاكها، ولكن اليوم ضرورة توفير دوريات أمنية أمام الإعداديات وأمام المعاهد وأمام المدارس في إطار مقارنة أمنية بين جميع الوزارات كالتربية والداخلية والشؤون الاجتماعية وهذا أكيد وأكد جدا.

ملف رخص الصيد، يشهد هذا الملف بطنا غير مبرر وتعقيدات في الإجراءات، هناك مئات الصيادين ينتظرون تسوية وضعيتهم وتجديد رخصهم.

ملف المهاجرين غير النظاميين في معتمدية رواد، تزايد أعداد المهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء المقيمين داخل الأحياء السكنية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له دقيقتان، تفضل.

السيد حاتم لباوي

شكرا جزيلاً السيدة الرئيسة،

مرحباً السيد الوزير ومن معكم،

نثمن صراحة الجهود الأمنية الأخيرة في القصرين، هذا ما لاحظناه لكي نكون براغماتياً بعد التعيينات الأخيرة على مستوى القيادات، لكن سيدي الوزير ما زال الوضع الأمني متردي، ما زالت الجريمة الصغرى منتشرة وحتى أكون دقيقاً جداً وواضحاً، الجريمة الصغرى التي تستعمل فيها الدرجات النارية من نوع "Forza" ومشتقاتها فهذه الدرجات النارية لم تترك شيئاً السيد الوزير، أين يكمن الإشكال؟ يتمثل الإشكال أنه لكي تتمكن من إيقاف هؤلاء المارقين عن القانون، يجب أن يكون للسادة الأمنيين أيضاً درجات نارية وهذا الحل لا يصدر مني فقط، ولكن بعد الحديث مع بعض الأمنيين، علماً وأنه بإقليم الأمن بالقصرين لا توجد لديهم درجات نارية وحتى الدرجات النارية الموجودة غير صالحة للاستعمال لذلك فإن هذا الطلب مهم جداً.

سيدي الوزير، تحصلنا على موافقة أولية سابقة من الوزير السابق لإحداث مراكز أمنية جديدة، ولكن إلى حد الآن لا يوجد شيء خاصة بمعتمدية الزهور التي يجب إحداث منطقة أمن بها وليس مركز أمن فقط تخيلوا معتمدية بأكملها لا يوجد بها مركز للأمن أصلاً هناك مركز شرطة وحيد بعيداً عنها ولا توجد بها منطقة أمن التي أصبحت ضرورة وستجدون ربما هذا البحث لدى منظوريكم في القصرين.

أخيراً وقد تحدثت معكم في هذا السيد معالي الوزير مع الحكومة، ولاية القصرين بدون كاتب عام وبدون معتمد أول، هناك نقصا على مستوى المعتمدين كل هذا يسبب اضطراباً على مستوى الولاية وعلى مستوى الوضع السياسي والجهوي، نحن نعوّل عليكم في فض هذا الإشكال وفي سد هذه الشغورات لأن السيد الوالي بمفرده لا يمكنه أن يقوم بشيء، مرحباً بكم مرة أخرى.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً جزيلاً، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم جلال خديمي، عن كتلة صوت الجمهورية له ست دقائق.

السيد جلال خديمي

شكراً السيدة الرئيسة،

مرحباً بك يا سيدي الوزير وبجميع إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، المسلخ البلدي بسيدي علي بن عون والمسلخ البلدي ببئر الحفي، هذه المسالخ خراب في خراب لمدة سنوات ويتم الذبح تحت الجدران بدون مراقبة صحية ولا بيطرية وأمام عدم قدرة هذه البلديات على توفير الاعتمادات اللازمة لهيئة هذه المسالخ، نتوجه إليكم سيدي الوزير لتوفروا لنا اعتمادات استثنائية لهذه البلديات من أجل تهيئة هذه المسالخ أو على الأقل يكون هناك مسلخ بلدي بين المعتمديتين باعتبار أن المسافة بينهم تقدر بـ 8 كلم حتى تتوفر فيه الشروط لنضمن على الأقل السلامة الصحية والسلامة البيئية ولحماية أيضاً قطيعنا من الذبح العشوائي الذي طال أنثى الأغنام وغيرها.

السيد الوزير، أعوان النظافة بسيدي علي بن عون لم يتقاضوا أجورهم منذ عشرة أشهر، هؤلاء الناس يمرون بظروف مادية صعبة للغاية، هؤلاء الناس غير قادرين على شراء الحليب لأطفالهم وهم غير قادرين على دفع معلوم الكراء وعاجزين حتى عن توفير قوتهم اليومي وهؤلاء الناس لا تهمهم القوانين والأوامر المهم أن يتحصلوا على أجرهم فهذه الوضعيات أسوقها لكم بكل إنسانية السيد الوزير، لأن ظروفهم تعيسة جداً.

مقر الحماية المدنية السيد الوزير ببئر الحفي، منذ أربع أشهر استبشرنا لأنه تم الانطلاق في هذا المشروع وقد جاء لبئر الحفي ممثل عن وزارة الداخلية وقام بزيارة لهذا المركز الذي انطلقت الأشغال فيه وبعد الزيارة بيومين أو ثلاث أيام تعطل المشروع لذلك السيد الوزير نود لو يتم حل هذا اللغز، لغز الصفقة، هذه الصفقة أسندت إلى مقال يعاني من وضعيات مادية سيئة وكانت الانطلاقة وتم وضع تلك الحواجز وما كان ذلك إلا ذر رماد على العيون.

النظام الأساسي للعمد وللمعتمدين طال انتظاره السيد الوزير وكثر الحديث حوله وهناك العديد من الوعود نرجو أن يتم حسنها اليوم وأن يتم تحديد موعد أو تاريخ لإصدار هذا القانون.

مركز الحرس بسيدي علي بن عون، أريد أن أتوجه بتحيةة شكر للسيد رئيس المركز ولجميع الأعوان العاملين هناك على الحرفية وعلى

المجهودات المضاعفة في مقاومة الجريمة من مخدرات وغيرها ومن خدمات إدارية وهذا مجهود يذكر فيشكر لكن في الحقيقة السيد الوزير مركز الحرس بسيدي علي بن عون هو نموذجي على الأوراق فقط، عدد الأعوان يعدون على أصابع الأيدي وبسيارة واحدة ونرجو السيد الوزير إما أن يتم تعزيز هذا المركز ليكون مركزا نموذجيا بما تعنيه الكلمة من معنى أو أن يتم إحداث مركز شرطة لتعزيز المجهود الحاصل ومركز الشرطة يمثل طلب أهالي المنطقة لسنوات.

أود أن أتوجه بالشكر إلى مدير الإقليم الوطني للحرس الوطني بسيدي بوزيد وإلى جميع التشكيلات على الحرفية العالية التي يقومون بها فعندما نذكر تأمين مهرجان سيدي علي بن عون الذي استقطب في ظرف خمسة أيام أكثر من مليون زائر وكان التعامل بسلاسة وبأخلاق عالية وبحرفية وقد شهد المهرجان حادثة في الحقيقة وهنا أريد أن أفتح قوسا إلى السيدة وزيرة الثقافة، فمن غير المعقول أن مهرجان دولي كمهرجان سيدي علي بن عون الذي يعتبر أكبر تجمع في إفريقيا تخيلوا أكثر من مليون زائر في ظرف خمس سنوات ويتم دعوتها من هيئة المهرجان ولا تقوم بالزيارة لا في افتتاح المهرجان ولا في اختتامه وهذا حز في أنفسنا ونرجو أن يتم الاهتمام بهذه المناطق المتصحرة ثقافيا ويكون الحضور على مستوى معين للدفع بهذه المهرجانات.

أيضا السيد الوزير، الأحياء السكنية بمعمديتي سيدي علي بن عون وبئر الحفي رخص الماء والكهرباء تسببت في العديد من الإشكاليات هناك من يقطن الآن في مناطق عمرانية ولا يجد وسيلة للإنارة غير "قازة" وهناك من لا يقدر أبنائه على الدراسة لغياب الإنارة وهناك من قام بحفر ماجل أو بشراء "citerne" ماء بثلاثين أو بأربعين دينار في حين أن الأحياء متكاملة ولكن هناك تعطيل بخصوص الحصول على رخص الماء والكهرباء، لذلك نرجو إيجاد حل لهذا الإشكال في أقرب الآجال خاصة أن هذا الإشكال موجود على مستوى كامل الجمهورية ولدينا مشكل كبير في بلادنا، شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم حسن الجربوعي عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق.

السيد حسن جربوعي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

سأتحدث اليوم عن مشهد مهين ومؤلم جدا لكل تونسي يريد أن يرى بلاده مزدهرة ومؤسساتها محترمة وخاصة المؤسسة الأمنية.

سيدي الوزير، لا يعقل اليوم أن أعوان الأمن في تونس وهم رمز الدولة وهيبتها وحماة الوطن وهم الذين يعرضون صدورهم لكل المخاطر، في تنقلاتنا كنواب أو كمواطنين نجد أعوان أمن يبحثون عمن ينقلهم في الطرقات وعلى الطريق السيارة التي يمر منها الأجنبي والسائح وكل التونسيين في جميع الولايات وجميع الجهات، تنتقل ونجد إخواننا وأصدقاءنا وأهلنا من الأمنيين في تلك الوضعية يبحث عمن ينقله، كيف لنا أن نرى الأمني في صورة لائقة فيما بعد؟

عملة معامل الخياطة أو غيره يوفرون لهم حافلة تنقلهم ومن يعمل في شركات خاصة كذلك اليوم مشهد أعوان الأمن المتواجدين على الطرقات والباحثين عن وسيلة نقل هو مشهد مهين لمؤسسات الدولة، اليوم عون الأمن يعمل ثمانى وتسع ساعات تجده يبحث عمن ينقله تحت المطر وفي الشمس وفي كل الوضعية، يجب أن توفر المؤسسة الأمنية اليوم لأبنائها ومنظورها الحماية اللازمة والحمد لله

أنا اليوم تجاوزنا مرحلة الإزهاق ماذا لو كنا في وضع آخر لا قدر الله اليوم كيف تكون وضعية الأمني؟ رجائي وفروا لهم وسائل النقل وابتحنوا عن الحلول مع وزارة التجارة حتى نوفر لهم إمكانيات فذلك المشهد مهين للدولة التونسية أكثر منه للوزارة المعنية.

مسألة أخرى أريد أن أتطرق إليها وهي بلدية صفاقس ونحن نتحدث عن الوضعية الاجتماعية والتمييز الإيجابي ألا تعلمون أن البلدية الوحيدة في العالم التي تملك خارج مجالها هي بلدية صفاقس التي تملك في معتمدية منزل شاكر 40 ألف شجرة زيتون وعمادة بشبكة داخل هذه المعتمدية تعاني الفقر، فيها عائلات لا تجد قوت يومها فمند الثمانينات بلدية صفاقس تملك خارج مجالها 40 ألف شجرة زيتون وعام بعد عام توفر 9 و10 مليون دينار ونحن في أرياف صفاقس نكتفي بالمشاهدة، معتمدية فيها أكبر شركات البترول "CFPT" وأكبر ملاحه موجودة فيها وفيها أكبر المركبات الفلاحية في تونس بالزيتونة والسلامة فأكبر عار على الدولة وعلى البلديات التي تجني ملايين الدنانير منها ولا يسعون حتى لتركيب الإنارة العمومية ولا حتى توفير "Grader" لتنظيف الطرقات، رجائي أن ننظر في هذه الوضعية.

النقطة الثانية، الوضع الأمني في منزل شاكر رغم المجهودات ونشكر جميع الأعوان العاملين سيدي الوزير، رقعة جغرافية تسمح خمس ولاية صفاقس موجودة في هذه المعتمدية مازلنا نعاملها بالآليات الأمنية الموجودة منذ الثمانينات، فيها سيارة أمن وحيدة حين يتم نقل موقوف من منزل شاكر الى صفاقس على مسافة 50 كم وبالترام مع ذلك تحدث مشكلة في أي عمادة أخرى يعجز أعوان الأمن عن التنقل الى جانب وضعية المقر فحين ينزل المطر تتسرب المياه ويقطر السقف، هذه الوضعية حقيقة كارثية.

اليوم الرقعة الجغرافية التي أحدثت عنها تضاريسها وعرة جدا وحين ينتقل الناس من عمادة الحاج قاسم إلى بوجربوع يقطعون 100 كم فكيف يمكن لأعوان الأمن التنقل لمواجهة ظواهر المخدرات والسرقة وفي موسم جني الزيتون وفي الوضع الذي يعاني منه القطاع الفلاحي، أربع أعوان وسيارة ليس في وسعهم تقديم الحلول رغم المجهودات الكبيرة التي يبذلونها لكن اليوم يجب أن تتوفر التجهيزات للجهات المعنية.

نقطة أخرى سيدي الوزير، المناظرات، ثقتنا كبيرة في الوزارة، ولكن اتصل بي شباب ما شاء الله يمتلكون بنية جسمانية جيدة، والشهادة موجودة ولديهم كل المقومات ويشاركون في المناظرة تلو الأخرى ولا يفهمون لماذا تم استبعادهم، رجائي النظر في هذه الوضعية في هذه المناطق فهم لم يطلبوا شيئا سوى الالتحاق بسلك الأمن كغيرهم وتصلنا عديد التلميحات من بعض المواطنين، نجد البحث والتقرير الأمني سليم والشهادة موجودة، والبنية الجسمانية ما شاء الله ولكن لم يسعفهم الحظ، فرجائي النظر في هذه المناظرات حتى يحصل هؤلاء الناس على حقهم.

في الختام رجائي سيدي الوزير، نظرة ولفته كريمة من وزارة الداخلية للوضع الأمني في معتمدية منزل شاكر وفي مركز كمون الذي يتبع منزل شاكر، كل مظاهر الاجرام من قتل وسرقة موجودة، المخدرات على قارعة الطريق، رجائي سيدي الوزير، نظرة ولفته كريمة في التجهيزات الأمنية وفي الانتدابات لهذه المعتمدية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذا سأتلو القائمة الموالية للسادة الزملاء، فأرجو الالتحاق بالقاعة: السيد ثامر مزهود، السيد طاهر بن منصور، السيدة ألفة

المرواني، السيدة منال بديدة، السيد عادل بالضياف، السيد غسان يامون، السيد حمدي بن عبد العال، السيد نجيب العكرمي، السيد ياسر قراري، السيد عدنان علوش والسيد عبد القادر عمار.

الكلمة للسيد الزميل المحترم الطاهر بن منصور عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وكفاءات وإطارات وزارة الداخلية،

نثمن الجهد الذي يبذله إطارات ورجال الأمن في تونس في مواجهة الإرهاب ومواجهة الجريمة بإمكانيات محدودة وبإمكانيات تقليدية في عصر تطورت فيه المقاربات الأمنية.

اليوم نجد أعوان الأمن أمام مجلس النواب أو في شارع حبيب بورقيبة أو قرب مراكز السيادة يعملون بطريقة تقليدية، يقبعون داخل السيارة الأمنية في أيام الحر أو في أيام البرد، اليوم هناك مقاربات جديدة مثل المراقبة الإلكترونية والمراقبة بالكاميرا وغيرها، بإمكاننا أن نوفر الجهد البشري والجهد المادي ونقدم صورة أخرى لتونس، تونس المراهنة على السياحة، صورة تونس التي تعافت أمنيا وخاصة في مستوى الأمن الاجتماعي، هذا من جهة.

ثانيا، مع الأسف اليوم المقاربة الأمنية وحدها لا يمكن أن تحل المشكلة لأن رجل الأمن اليوم هو من يدفع دائما ضريبة فشل المقاربات التنموية في تونس حيث يوضع في مواجهة مباشرة مع أبناء شعبه فرجل الأمن هو من بني هذا الشعب من الريف ومن الأحياء الشعبية ولكن اليوم مع الأسف كما رأينا في أكثر من محطة كان في قلب في مواجهة فلا بد أن تكون المقاربة شاملة فيها البعد الثقافي وفيها البعد التنموي والبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي إضافة إلى ذلك يكون هناك البعد الأمني الذي سيكون رافدا وصمام الأمان غير المرئي لا يتدخل إلا في اللحظات الأخيرة.

أريد أن أمر هنا إلى بعض النقاط الأخرى أذكركم أنه في جهتي قبلي التي يوجد بها سبع معتمديات هناك ستة معتمدين فقط لأن هناك المعتمد السابع غادر للعمل بجهة أخرى في قبلي الشمالية لدينا 5 معتمدين من مجموع 6 جاؤوا نتيجة المحاصصة التقليدية ما بين الحزبين الحاكمين الناتجة عن اتفاق باريس في 2013 ما بين السبسي رحمه الله وراشد الغنوشي، في تلك المحاصصة تم تقاسم المسؤوليات وإلى اليوم نفس هؤلاء الأشخاص هم من يمسكون بزمام من سنة 2015 إلى سنة 2018 نفس المعتمدون هم الموجودون هناك حتى أصبح الناس يتندرون بهذا الأمر قائلين هذا معتمد لجان التصرف وذاك معتمد السداري وغيره من النوع وهذا حقيقة لا يليق بنا اليوم في جهة قبلي بعد 25 جويلية فالبلديات تعاني، عمال الحظائر وكثير منهم يعملون لكن اليوم لم يمكنوهم من البطاقة عدد 3 لأنه تم تصنيفهم أمنيا اشتغلوا لمدة 11 عاما ولكن اليوم حين حان موعد ترسيمهم تم التعطيل من أجل البطاقة عدد 3 بسبب مشكلة أمنية، لقد كان يعمل سابقا داخل هذه المؤسسات ولم تكن له مشكلة أمنية لكن أثاروا له هذه المسألة وقت ترسيمه.

هناك إشكالية أخرى في خصوص بعض الموظفين سواء كان في بلدية سوق الأحد وغيره وهي بلدية دون كاتب عام سينقلون لها كاتبها عاما من بلدية أخرى، بقي ينتظر التقرير الأمني حوالي أربعة أشهر، هذا الكاتب العام كان كاتبها عاما لبلدية أخرى داخل نفس الولاية

وداخل نفس الوزارة فلماذا ننتظر مدة أخرى حتى يجهز البحث الأمني حول هذا السيد وتبقى هذه البلدية تعاني من صعوبات كبيرة على مستوى الإدارة ومستوى التجهيزات وتعرفون درجات الحرارة المرتفعة الموجودة هناك ووضعيات الفضلات الموجودة في الجنوب في درجة حرارة 60 درجة وأكثر تصبح وضعية كارثية إذن الرجاء الالتفات إلى البلديات وتجهيزها وخاصة حل هذا الإشكال المتعلق بالإدارات.

هناك إشكالية أخرى وهي التصنيف الأمني، فالكثير من الشباب كانوا في سنوات 2011 و2012 داخل موجة الإرهاب والتطرف، الكثير من هؤلاء الشباب أعمارهم 12 و15 و20 سنة بقي إلى حد اليوم يدفع ضريبة التعرير به وقد راجع نفسه وأدرك خطأه، ولكن حين نواصل محاسبته على جريمة التصنيف التي تعود لما قبل 15 سنة مضت فتحن اليوم ندفعه ألا يكون مواطنا صالحا وإيجابيا داخل المجتمع ونفرض عليه أن ينتهي ويلتحق بالجماعات الإرهابية، لا بد من منح هؤلاء الشباب فرصة جديدة، فهم أبناؤنا، لكن اليوم حين أستمروا في معاقبتهم جراء هذا التصنيف ونحن نعرف الحثيات السياسية والأمنية في تلك الفترة فأكون بذلك قد حكمت عليه أن يكون ضد الدولة وضد النظام ويصنف نفسه في الضفة الأخرى، نحرمة من العمل ومن البطاقة عدد 3 وكل شهرين أو ثلاثة أشهر نباغته في منزله ونراقبه ونسائله وغيره، هذا لا يستقيم ولا بد اليوم أن نحين هذه المعطيات...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم أنور المرزوقي عن كتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق، تفضل.

السيد أنور المرزوقي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا مجددا السيد الوزير،

مرحبا بإطارات وزارة الداخلية،

السيد الوزير، أريد أن أبدأ بتقديم تحية شكر خاصة إلى جميع إطارات وأعوان الأمن والحرس بمعتمدية نابل على الجهود التي يقومون بها خاصة للرد على شبكات المتاجرة بالمخدرات، هو مجهود حقيقة يذكر فيشكر ولاحظنا أيضا تواجد مكثف للأمن ونقاط قارة ودورات أمنية في محيط المؤسسات التربوية والجامعية وهذا يحسب للأمن بالمعتمدية.

كما أستغل هذا اللقاء سيدي الوزير لتوجيه تحية شكر من هذا المنبر إلى السيدة والية نابل التي منذ تعيينها أعطت ديناميكية للجهة بفضل متابعتها اللصيقة لاهتمامات المواطنين وزياراتها الميدانية وعملها التشاركي مع المجتمع المدني وعنايتها بالعمل الثقافي والجمعياتي وفتح مكتبها للإنصات لمشاكل المواطنين.

سيدي الوزير، أرجو أن تساير السلطة المحلية والإدارة البلدية نسق عمل والحركية الكبيرة والعمل الدؤوب الذي يميز نشاط السيدة الولاية المحترمة.

سيدي الوزير، أريد أن أعرج على أربع نقاط أضعها تحت عنوان الوحيد هو أين السلطة المحلية؟ أين الإدارة البلدية؟

النقطة الأولى تخص الانتصاب الفوضوي الذي شوه المحيط بالمدينة نعرف السيد الوزير شرعت العديد من المدن في القضاء على الانتصاب الفوضوي ونجحت في ذلك بمدينة نابل حقيقة هذا

الانتصاب والبناء الفوضوي مس جميع الأحياء والمناطق وخلق مشكلا كبيرا سيدي الوزير في خلق منافسة غير شريفة وعدم احترام مبدأ معاملة الجميع على قدم المساواة أمام القانون والتراتب.

هذه الأفة عمت المدينة العتيقة، شارع فرحات حشاد، الشارع التجاري مدخل المدينة، كورنيش نابل حدث ولا حرج، أمام مقر البلدية القديمة سيدي عمر، سيدي عاشور أمام المساجد، جامع التوحيد، جامع سيدي عاشور، يعني لم تنج منطقة بالمدينة من الانتصاب الفوضوي مما يدعو إلى الجدوى والفعالية في تطبيق الترتيب البلدية وبدون تفرقة بين جميع المواطنين ويجب أن يكون الكل متساوون أمام القانون.

النقطة الثانية تخص معضلة الاكتظاظ في حركة المرور وهنا اخترت لك سيدي الوزير مثالا حيا وهو الشارع الذي كان من أجمل شوارع البلاد التونسية هو شارع الطيب المهيري الذي أصبح اليوم في حالة لا تراعي أدنى مقاييس الجمالية والتهيئة وأنت تعرفه جيدا لأن فيه إدارة إقليم الأمن كذلك فيه ثماني إدارات وفيه مدرسة إعدادية ومقر الديوانة والمحكمة الابتدائية والمدرسة الفرنسية والمعهد التقني بنابل، يفتح على الباب الخلفي للولاية يعني ثماني إدارات كبرى والوضع المروري أصبح لا يطاق في هذا الشارع وصحيح أننا فتحنا هذا الشارع للمرور مشكورين لكن الوضع المروري اليوم أصبح لا يطاق فيه.

الحل سيدي الوزير اقترحه علي بكل أمانه العديد من المواطنين ومتساكني المنطقة وهو إحداث مأوى لصيق للمدرسة الإعدادية ابن خلدون والفضاء موجود ومتوفر سيدي الوزير وهنا دعوة سيدي الوزير لمنع الوقوف والتوقف في الطريق الوسطى مثلما حدث في شارع 9 أفريل في تونس العاصمة سيدي الوزير وتجهيزه بالحواجز لأن الوضع أصبح لا يطاق.

مشكا اخر سيدي الوزير، هو مشكل النظافة، نابل كانت السيد الوزير زهرة المتوسط وكانت قدوة في مجال النظافة، اليوم المدينة بكل صراحة أصبحت في آخر سلم الترتيب وأصبحت مشكلة النظافة مصدر قلق كبير للمواطنين وتشكو كل الفضلاء الخضراء من غياب التعهد وفقدت نابل الكثير من رونقها وما زال المواطن ينتظر مجهودات أكبر من أجل إعادة جمالية المدينة ورونقها.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل، السيد الزميل أكمل فكرتك.

السيد أنور المرزوقي

شكرا السيدة الرئيسة،

أردت أن أقول للسيد الوزير في كلمة إنه حان الوقت لتستعيد المدينة جمالياتها وأخيرا طلب من السيد مدير الإقليم ورئيس المنطقة بنابل أن يتم تدعيم سلك أعوان الأمن والشرطة البلدية فهناك نقصا في الأعوان ويطلبون هذا بكل لطف واتصلوا بي وطلبوا من السيد الوزير أن يقع تدعيم هذا السلك. شكرا سيدي الوزير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية، له دقيقتان، تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

في البداية لا بد أن نقول للمحسن أحسنت، نتمن النجاحات التي حققها المؤسسة الأمنية خلال الفترة الفارطة من دوريات قارة ودوريات متنقلة وذلك من أجل التصدي للجريمة بأنواعها وكذلك تجارة المخدرات ونحن في اتصال مباشر بالمواطن، لاحظنا أن هناك صدى جيد على هذه التدخلات ولهذا نريد أن نحكي المؤسسة الأمنية تحية خاصة. كذلك نحكي الحماية المدنية التي تقوم بمجهودات كبيرة في سيدي حسين من أجل إنقاذ الأرواح وحماية المواطن.

أردت أن أسأل السيد الوزير وقد كان ذلك محور سؤال كتابي وجهته اليكم من قبل حول البنية التحتية لمعمدية سيدي حسين، من الناحية الأمنية أريد أن أحيي المنطقة رئيسا وأعوانا فهم يبذلون مجهودات كبيرة بالتجهيزات الموجودة وفي الحقيقة نريد أن نعرف ما الجديد في مسألة التجهيزات والمعدات ووسائل النقل؟ كذلك نريد أن نعلم إن كانت هناك انتدابات جديدة لدعم الأعوان الموجودين ونفس الشيء بالنسبة إلى الحماية المدنية.

تتساءل أيضا عن مركز الاستمرار بعمر المختار الذي سيعاضد مركز العطار لأنه أصبح ضرورة ملحة، كذلك مركز أمن بعمادة بيرين حيث كثرت السرقات في فترة جني الزيتون وكثرت الجرائم لأن التنوير العمومي يشكو نقصا كبيرا، نفس الشيء بالنسبة إلى التاكسي الجماعي فنحن منطقة كبيرة وشاسعة تمسح 8000 كم² و300 ألف مواطن وهي تستحق تدعيم أسطول النقل الجماعي والرجاء من الولاية أن تصرح بالنتائج لأن هناك مناطق معزولة مثل حي الطيب المهيري وحي كوبر وحي رحيم والحميرات وحي السعفي كلها مناطق معزولة نود أن تمنح الولاية الرخص، كذلك الانتصاب الفوضوي ومرور الشاحنات تسبب لنا في كوارث...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم إلياس بوكوشة عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق تفضل.

السيد إلياس بوكوشة

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

كنا قد ناقشنا مهمة وزارة الداخلية صلب لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح وتطرقنا خلال النقاش إلى أهم برامج الوزارة حيث أننا نعتبر نجاح وزارتك خاصة في ظل التحديات الجيواستراتيجية والتصدي للأعمال التي تمس من أمن واستقرار البلاد ومقاومة الظواهر المخالفة للقانون هو الضامن الأول لتوفير مناخ يحفز على المبادرة ويشجع على الاستثمار ويدعم التنمية المحلية لذلك سيتمحور تدخلنا حول بعض النقاط على مستوى جهوي ومحلي.

سيدي الوزير، في البداية سأعيد التذكير باجتماع اللجنة المشتركة التونسية الجزائرية والتي انعقدت في مدينة طبرقة بتاريخ 8 جون 2025 بين ولاية الولايات الحدودية التونسية الجزائرية لمتابعة تنفيذ المشاريع المشتركة والتي حظيت بموافقة الجانبين التونسي والجزائري وأكد التي حظيت بموافقة الجانبين والمتمثلة في:

أولا، إنشاء معبر حدودي بمنطقة المطروحة على مستوى رجيم معتوق من ولاية قبلي ودوار الماء على مستوى ولاية الواد من الجانب الجزائري.

النقطة الثانية، إنجاز منطقة للأنشطة البترولية واللوجيستية على مستوى رجيم معتوق.

ثالثا، إحداث محطة مشتركة لإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية بقوة 400 ميغاوات، 200 ميغاوات من الجانب التونسي و200 ميغاوات من الجانب الجزائري. في هذا الإطار سيدي الوزير، كنت توجهت بسؤال كتابي في 6 ماي 2025 للاستفسار حول مدى تقدم هذا البرنامج خاصة المعبر الحدودي لأنه هو حجر الأساس لبقية البرامج إلا أن إجابتك سيدي الوزير كانت كالتالي: "يبقى إلى حين توفر الدوافع الملحة والأكيدة لبعثه حسب مخرجات الدراسات التي تنجز في الغرض". سيدي الوزير، نود توضيحا بخصوص هذا البرنامج الذي لم نجد له أي أثر في برامج وزارتك.

النقطة الثانية والتي لا تقل أهمية سيدي الوزير ونظرا إلى اتساع المجال الجغرافي وطبيعة التضاريس الصحراوية الوعرة وأمام تزايد ظاهرة التهريب من الجانب الجزائري باتجاه القطر الليبي أو العكس مروراً بالصحراء التونسية والتي في أغلبها مرجع نظر حرس الحدود بالفوار فإننا ندعو إلى تمكين هذه الوحدات الأمنية من الوسائل الضرورية لمكافحة هذه الظاهرة.

سيدي الوزير، أتحدث عن ظاهرة تهريب لكميات كبيرة من المخدرات ومن السيارات وعدة أشياء أخرى خطيرة لذلك فأنا أتحدث هنا عن تمكين هذه الوحدة خاصة من طائرات "الدرون" القادرة على التحليق لمسافات طويلة لتتمكن من تغطية كامل المجال الصحراوي الشاسع والممتد.

نفس هذه الفرقة سيدي الوزير ورغم ما تحققة من إنجازات يومية في مكافحة هذه الظواهر إلا أنها تعمل في ظروف صعبة ومركز الحرس الحدودي بالفوار آيل للسقوط وقد انهارت بعض من أجزائه لذلك السيد الوزير الرجاء إعطاء أكثر أهمية لهذه الوحدة لما تجاهه من تحديات يومية.

النقطة الثالثة تقريبا في نفس الإطار، في ظل غياب مركز للشرطة في منطقة تضم أكثر من 30 ألف ساكن وجب على الأقل سيدي الوزير تطوير مركز الأمن العمومي بالفوار ليصبح مركز استمرار وزيادة عدد وزيادة عدد الأعوان وتوفير المعدات اللازمة لاستخراج بطاقات التعريف وجوازات السفر على عين المكان لمزيد تقرب الخدمات من المواطن وكذلك توفير مساكن وظيفية لمنتسبي مختلف الأسلاك نظرا إلى صعوبة وجود مساكن للكراء...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم حمدي عبد العالي عن كتلة الوطنية المستقلة، له دقيقتان، تفضل.

السيد حمدي عبد العالي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق لكم،

أولا، أشكركم في شخصكم وأشكر وزارتك على الجهود التي تقومون بها للتصدي للجريمة بجميع أنواعها وخاصة منها التصدي للمخدرات وحفظ الله تونس.

ثانيا، ومن أجل معاودة مجهوداتكم لماذا لا تفكرون في تركيب كاميرا مراقبة في كل المدن وخاصة منها المناطق الحساسة مثل المعاهد والأسواق.

السيد الوزير، في المكنين وفي آخر جلسة معكم تحت قبة البرلمان قلت لكم أن لدينا مشروع تغيير وتحسين الحركة المرورية في البلاد

وعلنا عليه كلنا، البلدية، المجلس المحلي وكل الإدارات الجهوية والمحلية حتى نخفف من الاكتظاظ ومن الحوادث الخطيرة وسط البلاد وسيادتكم تعرفها جيدا وساعدتنا في القضاء على الانتصاب الفوضوي أمام السوق الأسبوعية وبهذه المناسبة أشكر منطقة الأمن الوطني بالمكنين وعلى رأسها السيد مدير إقليم الأمن بالمنستير الذي يتابع الموضوع باستمرار وكذلك كاتب عام بلدية المكنين وكافة إدارات وأعوان البلدية المحافظة على هذا المكسب.

سيدي الوزير، هناك لوبيات تعمل ضد "المكاكنية" وضد البلاد وتخدم مصالحها الضيقة وتحدث الفوضى لإفشال هذا الموضوع ولو رأيتم كيف أزاخوا الحواجز وحدهم بطريقة حقيقية مهينة لمؤسسات الدولة.

طلبنا من الولاية إعادة النظر في الحركة المرورية بالمكنين وقامت بإلغاء هذا المشروع لكن للأسف إلى اليوم لم يحدث شيء، لذا الرجاء من سيادتكم النظر في هذا المشروع وتعزيز مركز المرور بالمكنين بالأعوان والسيارات خاصة أن فيه رئيسا وخمسة أعوان قائمين على المكنين وطبلية ويقالطة ليلا ونهارا والرجاء من سيادتكم تعزيز منطقة الأمن الوطني بالمكنين بالسيارات والدرجات وخاصة الشرطة البلدية كما نطلب منكم بكل لطف تعزيز منطقة الحرس بطبلية ومركز الحرس بمعتمدية المكنين نظرا إلى امتداد المناطق مع التشتت العمراني.

أخيرا، الرجاء من سيادتكم تحسين الظروف الاجتماعية والمادية للأعوان التابعين لوزارتكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ثامر مزهود عن كتلة الخط الوطني السيادي له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد ثامر مزهود

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

السيد الوزير، ناقشنا معكم المهمة في اللجنة والاعتمادات المرصودة وقيمنا أنها لا تفي بالغرض نظرا لطبيعة مهام هذه الوزارة وبالمناسبة أتوجه بتحية شكر لكل الإطارات وأعوان وزارة الداخلية للمجهود الكبير الذي يقومون به سواء في الحفاظ على الأمن العام أو مقاومة الجريمة وأطالب بكيفية الزملاء بتعزيز الإمكانيات المادية والبشرية لهذه الوحدات نظرا إلى النقص الذي نشاهده خاصة في مستوى جهة قابس السيد الوزير وهي منطقة عبور وجهة شاسعة ومتعددة ونطلب تعزيز الإمكانيات الموجودة داخل الجهة إضافة لطلب تعزيز النسيج الأمني بإحداث مركز أمن عمومي ثالث بقابس الجنوبية باعتبار وجود مركز في حي الأمل ومركز في تلبو فقط وهي معتمدية تقريبا تعد ما يقارب 90 ألف ساكن وبالتالي ضرورة تعزيز النسيج الأمني في قابس الجنوبية بإحداث مركز آخر لتخفيف الضغط على هذين المركزين، كذلك السيد الوزير، نظرا إلى شساعة هذه المعتمدية ووجود مركب جامعي ومركب رياضي كبيرين نطالب بإحداث مركز للحماية المدنية بقابس الجنوبية.

سيدي الوزير، تحدثنا مع سيادتكم حول العمل البلدي وطلبنا بضرورة أن يقع التسريع بمراجعة مجلة الجماعات المحلية ويقع التسريع بإنجاز الانتخابات البلدية لأنه لا يمكن أن تتواصل إدارة

العمل البلدي بهذه الطريقة بكتاب عامين مكلفين بالتسيير، لا بد أن نخرج من هذه المرحلة إلى انتخاب مجالس حتى تكون قادرة أكثر على أداء مهامها ونعرف طبيعة العمل البلدي وتشعبه والإشكاليات الكبيرة وإن شاء الله تتم الأمور كما يلزم.

نقطة أخرى السيد الوزير، أذكرك بها وهي الانتداب ببلدية تلبو بقابس الجنوبية، هذا الانتداب من 2022 إلى حد الآن هو يراوح مكانه بين عدة مصالح من الولاية لوزارة الداخلية للهيئة العامة للتوظيف العمومية. الرجاء الإسراع بحسم هذا الملف إما بإتمام الإجراءات خاصة أن النتائج تم تعليقها وتم نشر قوائم الناخبين أو بإلغاء هذا الانتداب وتقوم البلدية بانتداب جديد.

نقطة أخرى سيدي الوزير، في ما يخص إحداث عمادات جديدة فطبيعة النظام السياسي الآن والمجالس البلدية هناك مناطق فيها كثافة سكانية، لا بد من إحداث عمادات جديدة حتى يتسنى تمثيل المواطنين أكثر وتقريب الخدمات من المواطنين أكثر.

نقطة أخيرة في ما يخص سؤال كتابي كنا قد توجهنا به لسيادتك سيدي الوزير في علاقة بما حدث في قابس في الأيام الأخيرة في المسيرة في قابس والتعاطي الأمني معها، أرجو من سيادتكم أن تعطينا جواب وتوضح لنا الصورة بخصوص ما حصل في تلك الأيام وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أدعو السادة الزملاء إلى الالتحاق بالقاعة من أجل أخذ الكلمة وهم السيدة الزميلة ألفة المرواني، السيدة منال بديدة، السيد غسان يامون، ثم السيد نجيب العكرمي.

أحيل الكلمة إلى السيد ياسر قراري عن كتلة الخط الوطني السيادي له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد ياسر قراري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

بداية أحيي وزارة الداخلية في علاقة بالمجهودات التي تقوم بها في مكافحة الجريمة وخاصة المخدرات التي تطلأ أبنائنا وتحديدا في محيط المدارس، وأدعو إلى تكثيف هذه المجهودات.

أمر إلى بعض القضايا الجهرية والتي تتعلق رأسا بالشأن البلدي، سيدي الوزير، ملف 17 إطارا وعونا من بلدية الكاف، ملف له أكثر من خمس سنوات ولم يقع حله وهؤلاء الناس اعتصموا أمام مركز ولاية الكاف ووقع استيعابهم في إطار محضر اتفاق وعملوا سنتين لفائدة بلدية الكاف وقدموا خدمات جليلة ولحد اليوم لم يتم لا خلاصهم ولا تسوية وضعيتهم في حين أن خيارات البلاد كلها متجهة نحو معالجة ملف التشغيل الهش يعني اليوم نجد حلا للملفات الآلاف ونعجز عن حل ملف 17 عونا؟ أدعوك سيدي الوزير أن تأخذ هذا الملف على عاتقك مع مختلف الأطراف المتداخلة.

موضوع ثان، موضوع بلدية الكاف في علاقة بالأعوان والإطارات وتحديدا مصلحة النظافة، اليوم بلدية الكاف تعاني من نقص كبير في عدد أعوانها وفي المعدات والتي أغلبها اليوم في حالة عطالة وهو ما يتطلب تعزيز موارد بلدية الكاف بالتجهيزات والأعوان ونعلمك سيدي الوزير أن عدد أعوان النظافة اليوم في بلدية الكاف يبلغ 26 عونا فقط يؤدون الخدمة لـ 80 ألف مواطن وهذا غير معقول فرجاء النظر في هذه الوضعية على الأقل وتعزيزها بالانتدابات عبر آلية التعاقد المفتوحة الآن في عدد كبير من البلديات.

أيضا في إطار العمل المشترك مع مصالح وزارة البيئة، موضوع مصب بلدية الكاف الذي يسدي خدمة لثلاث بلديات وهي بلدية الكاف وبلدية الزعفران وبلدية بهرة يتطلب تدخلا عاجلا إضافة إلى تفعيل مركز التحويل في مستوى مصب بنين.

قضية ثالثة ونحن نتحدث عن الشأن البلدي سيدي الوزير، مسألة إحداث البلديات وأنت تعرف اليوم على طاولة مجلس النواب يوجد عدد كبير من مطالب إحداث البلديات، معتمدية الكاف الغربية تضم حوالي 40 ألف ساكن أقصاها القانون المتعلق بالجماعات المحلية من جدول قائمة البلديات في إطار مقارنة سياسية سابقة وحسابات سياسية سابقة فمن غير المقبول اليوم أن يبقى 40 ألف ساكن دون بلدية هذا مطلب رفعناه تقريبا منذ سنة 2011 والمواطنون يطالبون بإحداث بلدية وانتظرنا، وجاء القانون عدد 18 وحرمانا من حقنا في البلدية ويتواصل هذا الحرمان نحن نعتبر أن بلدية جديدة في الكاف...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل بعض الثواني السيد ياسر لأن القائمة طويلة جدا والمداخلات ستكون مطولة اليوم.

السيد ياسر قراري

مشكورة جدا السيدة الرئيسة،

سيدي الوزير، في الكاف الغربية هناك عمادة تضم أكثر من 20 ألف ساكن تقدر تقريبا بأربع أو خمس بلديات من ولاية الكاف، معتمدية كاملة محرومة من حقها في إحداث بلدية فأنا أعتقد أنها يمكن أن تكون الحل الذي يخفف ويفتح لنا باب الانتداب وتكون هناك اعتمادات أخرى لفائدة هذه البلدية وتغطي الخدمات البلدية في مستوى مركز الولاية فرجاء أخذ هذا الملف بعين الاعتبار. شكرا سيدي الوزير وشكرا السيدة الرئيسة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محسن هرمي عن صوت الجمهورية، له أربع دقائق تفضل.

السيد محسن الهرمي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وكافة الوفد المرافق لسيادته،

سيدي الوزير، بعض مشاغل مواطني معتمديتي فرنانة وجندوبة الشمالية بولاية جندوبة.

أولا، أحداث فرقة للحماية المدنية بمعتمدية فرنانة أصبح أكثر من ضروري وفي حاجة أكيدة لها لأن معتمدية فرنانة بها 15 عمادة وتحتوي على 18 ألف هكتار غابات من جملة 40,800 هكتار المساحة الجمالية منها 35% زراعات كبرى وأقرب فرقة حماية تبعد 20 كم عن حدود المعتمدية، مثلا السيد الوزير إذا جد حادث في عمادة حليلة وهي عمادة حدودية تصبح المسافة 50 كم.

ثانيا، معتمدية جندوبة الشمالية بها عشر عمادات بدون بلدية وفي الجهة نجد بلديات في عمادتين أو ثلاث أيعقل هذا السيد الوزير؟

ثالثا، دعم مركز الحرس الوطني بفرنانة بسيارة ثانية وبالأعوان، نفس الشيء السيد الوزير مرجع نظر المركز عشر عمادات مع صعوبة التضاريس في معتمدية فرنانة.

رابعا، أؤكد على النظام الأساسي للسادة العمدة والسادة المعتمدين فقد طال انتظاره السيد الوزير.

خامسا، مزيد دعم بلديات بني مطير وجندوبة وفرنانة والجواودة بمنح استثنائية لمجابهة مشكلة الديون.

السيد الوزير، ببلدية فرنانة رسم عقاري عدد 75 جندوبة يحتوي على 500 شخص مسجلين فيه لا يستطيعون الحصول على شهادات ملكية والسبب هو الوكالة العقارية للسكنى التي بفضل أمر انتزاع من سنة 1978 في جزء من الرسم أصبح عليه قيد احتياطي تابع للوكالة العقارية للسكنى وهذا القيد أصبح مانعا للحصول على شهادات ملكية فردية للمسجلين فيه وباعتباركم وزارة الإشراف السيد الوزير على البلديات فالرجاء التدخل مع وزارة التجهيز والإسكان المشرفة على الوكالة العقارية للسكنى لإيجاد حل نهائي لهذا الإشكال العقاري.

سابعاً، تسوية وضعية الأعوان المنتدبين بالبلديات المحدثة.

ثامناً، ضرورة تعيين معتمد أول بولاية جندوبة ومعتمد شؤون اجتماعية للتخفيف على السيد الوالي إذ رغم الشغور يقوم بعمله على أحسن ما يرام وشكراً السيد الوزير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً أحيل الكلمة إلى السيدة منال بديدة عن كتلة الأمانة والعمل لها دقيقتان، تفضلي.

السيدة منال بديدة

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد وزير الداخلية، الأمن غائب في معتمدية بئر علي بن خليفة، لدينا من أحسن وأكفأ أعوان الداخلية في معتمديه بئر علي، لكن إضافة إلى مركز الشرطة الذي يغطي إشكاليات مركز المدينة لنا مركز حرس وطني وحيد يغطي 11 عمادة و47 ألف متساكن يعني مواطن في بئر علي بن خليفة حين يريد استخراج بطاقة التعريف عليه أن يقف في الطابور ليومين أو ثلاثة أيام من الصباح إلى المساء ثم يعود من الغد لتقديم المطلب كذلك السرقة متفشية بشكل رهيب جدا خاصة سرقة المواشي.

بناية المركز الحالي عمرها أكثر من 50 عاما على حالها، بناية قديمة ومتواضعة يعني ظروف غير مشجعة على العمل.

سيدى الوزير، نحن بحاجة إلى مركز حرس وطني ثاني في المعتمدية على غرار عديد المعتمديات المجاورة مثل بوحجلة وهي أقل منا جغرافيا وديمغرافيا ونحن في حاجة ماسة كذلك إلى صيانة المركز الحالي.

سيدى الوزير، وصلتي تشكيات عديدة من المواطنين في خصوص المخدرات في المؤسسات التربوية وهذه ظاهرة غريبة عنا ونريد أن نقضي عليها قبل أن تصبح عادة في جهتنا.

البناية القديمة للمعتمدية سيدى الوزير مهجورة منذ أكثر من 15 سنة ومظهرها أفسد جمالية مركز المدينة، فمتى ستقومون بصيانتها؟ وإذا كنتم في غير حاجة لها امنحوها لوزارة أخرى فنحن نحتاجها كمركز تكوين أو مدرسة ابتدائية.

سيدى الوزير، مشروع الحماية المدنية كل أسبوع يقال سيداً اليوم والمشروع متوقف على إمضاء مهندس في الإدارة الجهوية للتجهيز، لماذا لا يتم التنسيق بين الوزارات؟

سيدى الوزير، بخصوص رخص الصيد أكثر الطلبات تأتينا من مواطنين يتساءلون متى تقوم وزارة الداخلية بتسوية رخص الصيد

وإعطاء رخص جديدة للإخوة الفلاحين وأيضا لهواة الصيد؟ سيدى الوزير، نود اليوم أن تعطينا إجابة في خصوص هذا الملف وشكراً.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عدنان علوش غير منتهي، له أربع دقائق تفضل.

السيد عدنان علوش

شكراً السيدة الرئيسة،

مرحباً بالسيد وزير الداخلية وبالوفد المرافق،

أود في البداية أن أحبي كافة أعوان وإطارات ووزارة الداخلية من أمن وحرس وحماية مدنية وأعوان جماعات محلية على المجهودات اليومية التي يبذلونها في كل شبر من هذا الوطن رغم ضغط الميدان ونقص الإمكانيات.

وفي هذا الإطار أود أن أركز على الوضع في بنزرت الشمالية لما تمثله من موقع إستراتيجي وثقل سكاني واقتصادي، لكن رغم هذه الخصوصيات تبقى الإمكانيات الأمنية واللوجيستية غير كافية، فهناك نقصاً في الموارد البشرية والتجهيزات بمراكز الأمن والحرس والحماية المدنية، أغلب المقرات متقدمة وتحتاج إلى صيانة عاجلة لنا مراكز متداعية للسقوط، مركزان جديداً فقط والباقي كله قديم ومتهالك سيدى الوزير، مقر معتمدية بنزرت الجنوبية الموجود في بنزرت الشمالية قديم ومتداعي للسقوط لذا أقترح أن تشمل ميزانية 2026:

أولاً، برنامج وطني لتأهيل المقرات المتهالكة في الجهات.

ثانياً، خطة جهوية خاصة ببنزرت لتدعيم المعدات اللوجيستية للحماية المدنية ومراكز الأمن بالوسائل الحديثة.

ثالثاً، أود أن أشير إلى الدور الهام الذي تقوم به الشرطة البلدية خاصة في بنزرت التي تعرف توسعاً عمرانياً وضغطاً متزايداً على الفضاءات العامة وبالتالي نلاحظ ونشاهد الانتصاب الفوضوي واحتلال الأرصفة والطريق العام لذا وجب دعم الشرطة البلدية بشريا ولوجيستيا في الأمن المحلي كشرط للتنمية المحلية.

سيدى الوزير، إن بنزرت الشمالية هي معتمدية مركز الولاية وبها بلدية كبرى لكن ما يلاحظه المواطن البنزرتي أن بلديته أصبحت تقتصر على الخدمات الاعتيادية من رفع فضلات وتغيير فوانيس، فلا نرى لا تنمية ولا تشغيل ولا إستراتيجية واضحة لتطوير الخدمات والاهتمام بالبنية التحتية ومن يزور بنزرت يلاحظ الحالة التعيسة والرديئة للطرق والأرصفة والحدائق العمومية.

سيدى الوزير، لدينا طرقات وأنهج لم يتم التدخل فيها منذ 30 و40 سنة في البحيرة وفي عين مريم وفي حي النخلة وقد تقدم المواطنون بالعديد من الشكاوى في هذا الخصوص، ولكن لا حياة لمن تنادي.

نذهب إلى الكورنيش ونرى الفضائح، سور مهشم وأعمدة كهربائية قديمة مرقعة بالبلاستيك ويتعللون بالإصلاح رغم أن هناك مشروع حماية شاطئ الكورنيش قيمته تفوق 100 مليون دينار إلا أنه ليست هناك رؤية وتفكير في إعادة تهيئة وتجميل المشى والسور وتجميل الواجهة البحرية وهي المتنفس الوحيد للمواطن التونسي وللشائح، كذلك المرسى القديم في حاجة إلى اهتمام ولفتة لتنظيف محيطه نظراً إلى رمزيته.

الأسواق الثلاث في حاجة إلى تهيئة وتجديد نظراً لقدمها، السوق المركزية تم هدمها ولا نجد أي خطة أو رؤية مستقبلية لها رغم ما تمثله

من مردودية مالية للبلدية ومستغلها القدماء حائرون يتساءلون دوما عن مستقبلهم.

المسلك السياحي في بنزرت، اسم فقط، يمكن أن يكون أي شيء إلا مسلك سياحي، هنا أتساءل هل بلدية بنزرت لها ميزانية وإمكانات كبقية البلديات أم لا؟ وإذا كان لها ميزانية أين هي؟

يلاحظ المواطن أنه كلما اقترب عيد الجلاء في 15 أكتوبر الذي نفتخر به طبعاً، يتغير وجه المدينة وتملأ مظاهر الزينة والورود كل مكان والمشاريع التي كانت معطلة تتقدم، يعني أنه لا يحق لنا أن نرى هذه المظاهر إلا مرة في السنة وبعدها ترجع حياتنا إلى طبيعتها المريرة.

سيدي رئيس الجمهورية، رجاء لا نترننا في 15 أكتوبر فقط، بل زرنا مرة في الأسبوع أو مرة في الشهر لأنه تبين أنه لا حق لنا في النظافة وفي بيئة سليمة لهذا السيد الوزير نطالب دوما بتعزيز البلدية بالإمكانات اللوجستية والموارد البشرية وخاصة الإطارات العليا التي لم نعد نراها في الجلسات ولا نعرف الأسباب، لنضمن الكفاءة والإضافة وتعود القيمة والاعتبار لبلدية بنزرت ولمدينة بنزرت وأنا أؤكد على ضرورة إيجاد الحلول للعملة العرضيين في البلدية وترسيمهم وتمتعهم بالتغطية الاجتماعية والصحية.

سيدي الوزير، التسريع في مراجعة أمثلة الهيئة العمرانية أصبح ضرورة فلم نعد نبحث عن التنمية، بل نبحث عن الماء والكهرباء والتطهير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عبد القادر عمار عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد عبد القادر عمار

شكراً، مرحباً بالسيد الوزير والوفد المرافق،

نشكر في البداية الوحدات الأمنية ونتمن مجهوداتها في التصدي للاحتكار والمضاربة ولمسنا النتائج الإيجابية ميدانياً وذلك بالضرب على أيادي المحتكرين في جميع المجالات والضغط على الأسعار والتي من خلالها تم تسجيل إيقافات والكشف عن المحتكرين والعبائين بقوت المواطن التونسي حيث سجلنا ارتياحاً كبيراً لدى المستهلك في الانخفاض الملحوظ في الأسعار في الأسواق الأسبوعية وتجارة التفصيل كما تواصل نسق هذه الحملات الأمنية والتي حققت نتائج باهرة في الجهة نتمنمها ونبارك توجهات سيادة الرئيس وحرص وزارتك من خلال العمل الميداني للسيد مدير إقليم الأمن الوطني بسوسة ونزوله ميدانياً لأسواق الجملة والسوق البلدية رفقة السيد والي الجهة.

ومن هذا المنطلق نطلب إعادة توحيد كراس الشروط لتنظيم الأسواق ضمن كراس شروط نموذجي لتسهيل عملية الرقابة وتضييق الخناق على المحتكرين ولضمان عدم التصرف المطلق للمستلزمين في الأسواق التي وقع التفويت فيها.

سيدي الوزير، مطلب كل متساكني ولاية سوسة بإرساء دوريات قارة أمام المؤسسات التربوية وإحداث مركز بكل من حي الطفالة وحي سيدي عبد الحميد أصبح ضرورياً لكبر الأحياء وارتفاع نسبة الجريمة. متى ستتم تسوية وضعية الاعتمادات المفوضة؟

سيدي الوزير، طال انتظار العديد من طالبي رخص بنادق الصيد فمتى سيتم الإسناد؟

وأخيراً، نطلب تخصيص قطعة أرض قرب الملعب البلدي بخزامة الشرقية لإحداث قاعة رياضات فردية أو دار شباب تحت الرقم

العقاري 98646 على أن يقع العمل على إلغائها من المنطقة السياحية بمناسبة تعليق مثال التهيئة العمرانية الشهر القادم وتخصيص جزء من أرض روضة البلدية الشاسعة بخزامة لوزارة المرأة والأسرة لإحداث نادي أطفال.

سيدي الوزير، أحياءنا الشعبية تفتقر ملاعب أحياء، نطلب منكم بكل لطف التنسيق مع بلدية سوسة لإحداث ملاعب أحياء بكل من حي بئر الشباك، الطفالة، حي العوينة، سيدي عبد الحميد من معتمدية سيدي عبد الحميد وحي سويس وجبانة الغربية من معتمدية سوسة المدينة.

سيدي الوزير، المسؤولون اليوم في ولاية سوسة ومنهم كاتب عام بلدية سوسة يتعرضون لهرسلة والشكايات الكيدية ونجده كل ثلاثة أو أربعة أيام في الأسبوع بين أروقة المحاكم والمراكز واليوم حين وضع السيد والي الجهة اصبعه على الداء المتمثل في الاستغلال المفرط للرصيف وحوز واستغلال أملاك الدولة وتغيير مثال التهيئة من خلال إقامة جدار عازل لحي مجاور على أملاك الدولة وتم إحداث "sondage" يستغل في صنع الثلج الغذائي، هذا السيد له تجاوزات كبيرة واليوم حين وضع السيد والي إصبعه على الداء وقام بالإجراءات القانونية هناك صفحات مأجورة تؤب عليه الرأي العام وتقدم مغالطات ولهذا سيدي الوزير نطلب منكم بكل لطف أخذ كل هذه...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة ألفة المرواني غير منتمية، لها أربع دقائق تفضلي.

السيدة ألفة المرواني

شكراً السيدة رئيسة الجلسة،

مرحباً بالسيد وزير الداخلية ومرافقيه الكرام،

السيد الوزير، أوضحت تونس كبلد بلا أهل أو سائبة، البلاد التي تفرط في أملاكها وثرواتها وتمد يدها للاقتراض، بماذا تلتقب؟ في الحقيقة هناك العديد من الأمثلة، لكن اليوم سأحصر اهتمامي فيما يخص البلديات، البلديات دائمة التذمر والشكوى: ضعف الموارد، نقص الإمكانيات، عجز الميزانيات، مشاكل نظافة ورفع فضلات، مشاكل تنوير عمومي، مشاكل البناء الفوضوي إلى آخره.

والحل واضح وبسيط، الحل أن تقف البلديات على ممتلكاتها وتوقف العمل نهائياً باللزمات، ألم تتعلم من التاريخ ومن دولة الإنناوات في عهد البايات؟ ألم تنعظ من اللزامة و"البكاسة" الذين نهبوا البلاد وهربوا وجلبوا لنا الفقر والاستعمار؟ ما الذي كسبته البلديات عندما فرطت في أملاكها وفق الآلية الربعية التي تهب ثروة المجموعة لفائدة فرد واحد في المجتمع؟ ما الذي جنته سوى مبالغ تافهة لا تسمن ولا تغني من جوع؟

هل يعقل أن يتم استلزام جميع الأسواق اليومية في بلدية تونس، مثال قرابة 30 سوق يقع استلزامها بمبلغ 500,000 دينار في السنة، بما يعادل 15 دينار في اليوم؟ هل من المعقول أربعة أسواق أسبوعية كبيرة من تونس كاملة وهي سوق المنصف باي مثلاً، وسوق السيارات في المروج 2 يتم استلزامها بأقل من 2 مليارات في 22/21؟ هل من المعقول 50% من أسواق الدواب والأسواق الأسبوعية في كامل تونس يحتكرها شخص واحد فقط، ولدي الاسم.

عالم كامل موازي يمارس ثقافة "التبوريب والغورة" بكل أريحية وأمام أعين الجميع، لا حسيب ولا رقيب.

متر ونص يدفع عليه صاحب "نصبة" 50 دينار، أهذا حلال أم حرام؟ يكفيننا من اللصوصيات ونهب جيوب الفقراء.

ما المشكل عندما تقوم البلديات بتسيير الأسواق باعتماد صيغ التصرف المباشر، هل هذا مستحيل؟ يجب أن يتوقف العمل باللزمات ويقف معه إهدار ثروات المجموعة، خزينة الدولة أولى به.

نمر إلى لزمات رفع السيارات وتثبيت العجلات، " Changuel Sabots"، نفس الشيء عوض أن تنتفع به الدولة والبلديات والشعب تتمتعش به بعض أطراف ولدي الإحصائيات، لكن لا وقت لدي لكي أستعرضها. أكتفي برقم 12,000 حجز شهري بحوالي نصف مليار أرباح من جيوب التونسيين، تذهب أغلبها إلى شركات خاصة معلومة للجميع، منها لزمة في تونس على مدى أربعين سنة ينتفع بها السيد وأكرر القول لدي جميع الأسماء والأرقام وسأقدمهم لك السيد الوزير إن رغبت في ذلك، منها تقرير محكمة المحاسبات عدد 28 في إطار مهمتها الرقابية ويقول صراحة أن البلدية هي المقصرة في ممارسة مهامها الرقابية على أصحاب اللزمات وفرطت في عائدات مالية هامة وهامة جدا.

سيدي الوزير، اليوم يجب أن يتوقف هذا العبث وعلى الدولة أن تسترجع هيبتها ومكانتها وتفكك كل منظومة الرعب والفساد وتحاسب المورطين في تفجير الشعوب ونهب ثروات الدولة، اليوم يجب أن تثبت أن هذا البلد ليس مهملا.

أتمنى لكم كل التوفيق والسداد لما فيه صالح البلاد والعباد، مع الشكر السيدة رئيسة الجلسة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة سيرين مرابط عن كتلة الأحرار، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة سيرين مرابط

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وكافة الوفد المرافق له،

السيد الوزير، من خلالكم، أردت اليوم أن أحيي كافة المؤسسة الأمنية بمختلف أسلاكها على جهودهم وثباتهم وأريد أن أحيي كل أممي من باب المتحف مكان دخولنا في الصباح حتى آخر أممي موجود على الحدود التونسية.

سيدي الوزير، لا أريد أن أكرر كلامي حول مشاكل الأمنيين، هناك أمر أريد أن أفصل فيه، سؤال يتكرر على مسامعي دائما، لماذا أذاع دائما على الأمنيين؟ كنت أوجب كل شخص على حده في خصوص هذا الموضوع، لكن هذه المرة سأجيب من خلال الجلسة العامة. صحيح أنا أنتهي لعائلة أمنية بامتياز وأعيش مشاكلهم، فلنترك ذلك على حده، الأمنيون بمختلف أسلاكهم والجيش الوطني هما من الأسلاك القليلة التي تطالب عامة ولا تنتفع بحقوقها وعلى الرغم من ذلك لم نسمعهم يوما يتحدثون عن مشاكلهم خارجا ولا ترجموها على أرض الواقع، حتى رمزيا، بل بالعكس يواصلون عملهم دون تدمير ولا تخاذل وهنا حقا "نموت ونموت ويحيا الوطن" يجب أن يعيشوا ويعيشوا ويحيا بهم الوطن.

السيد الوزير، منح الخطر، أعرف أن القرار لم يكن بيدك، ولكن بصفتك قاضي ورجل قانون ورجل دولة بامتياز، أطلب منك أن تساندنا في المجالس الوزارية وتضع الموضوع على الطاولة، غير المعقول

فهذا السلك منذ سنة 2010 وهو يطلب الزيادة ولم ينتفع بها في حين أن الجيش والديوانة تمتعوا بها.

السيد الوزير، نفس الشيء، أود الحديث عن ملف أزياء الحرس الوطني والله أوقفني أعوان الحرس الوطني وقالوا لي: "أنظري سيدتي لجودة القماش" اليوم أسود الوطن، الهيبة تتجسد حتى من نوعية القماش، حتى الزي نفسه.

السيد الوزير، أريد أن أتحدث كذلك عن تنظيم ما يسمى بمنحة الساعات الإضافية، الموضوع سيغلق كذلك أريد أن أتحدث عن تصحيح المسار المهني لأصحاب الشهادات العلمية الذي لم يقع تمثيلهم بعدد السنوات الكاملة والمعادلة لشهادتهم العلمية، من خلال المؤسسة الأمنية أريد أن أذكر مرة أخرى السيد الوزير وأعرف أنك والوفد المرافق لك لستم متخاذلين في الملف بتاتا، الاعتمادات المفوضة لدى وزارة الداخلية، رجاء كل الرجاء أن نعطيهم حتى بصمة أمل من تحت هذه القبة اليوم، وتعلمهم أن هذا الموضوع سيغلق، قالوا لك نصبر، قلنا سنة 2026 2027 على دفعة وعلى دفعتين، فقط نبعث لهم برسالة طمأنة لأن لديهم ثقة في شخصك يا سيدي الوزير، في شخص الكاتب العام وفي شخص المديرين العاملين الجالسين خلفك.

السيد الوزير، أريد الحديث كذلك عن الشأن المحلي في الزهور، السيجومي، هناك صفحة تسمى "الزهروني" رجاء تابعها، نحن نعاني من كثرة "البراكاجات" و"النطرة"، صدقا تدمع العين من رؤية أطفال صغار يقومون بهذه الأعمال الشنيعة، في مرة عند مروري بجانب أحد المعاهد وجدت حلقة تضم ثلاثة رجال مسنين يحيطون بهم مجموعة من الأطفال قرابة 15 أو 14 طفلا وكانوا يقفزون، فخيل لي أن هناك رياضة يوغا في الزهروني، فإذا بها عملية "براكاج" بأمرهم بالقفز ليتبينوا إن كان لديهم أموال في جيوبهم أم لا، حتى المحفظة المدرسية التي تحمل شعارا رياضيا معنا يتم افتكاكها، يطمعون حتى في المحفظة المدرسية.

السيد الوزير، أنا اليوم أطالب بدورية قارة أمام المعاهد، إلى جانب "البراكاجات" التي نراها لمختلف الأعمار نجد المخدرات ونعرف أن هذا الملف يحظى بمتابعة شخصية من طرفك وتعليمات من السيد رئيس الجمهورية ونرى إنجازات السلك الأمني في إحباط مخططات المخدرات، ولكن هناك مخدرات تمر خاصة في المناطق السياحية وأنت تعرفهم، في المطاعم والنزل.

السيد الوزير، سوق حي الزهور، صدقا، عندما انتخبت على دائرة الزهور، لم أعدهم لا بقوانين ولا كبرياء ولا ماء، فقط وعدتهم بحل مشكلة الانتصاب الفوضوي والعشوائي، أنظر السيد الوزير هذه حي الزهور (عرضت السيدة النائبة صورة)، لدينا سوق بلدي من أحسن الأسواق الموجودة وهو مهيأ ويمكنك زيارته وزاره السيد رئيس الجمهورية، لا يعقل أن نبقي اليوم نطالب بمكافحة الانتصاب العشوائي خاصة أن العديد منهم وأكرر القول وأريدكم أن تقوموا بتهديدي مرة أخرى في منزلي، العديد منهم يقومون ببيع المخدرات والكحول والرجاء لفترة للزهور السيجومي وتعزيز الأعوان البشرية والسيارات الإدارية لمراكزنا وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد نجيب العكرمي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد نجيب العكري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له وكافة إدارات وزارة الداخلية اليوم،

سيدي الوزير، نثمن المجهود الجبار التي تبذلها مختلف الوحدات الأمنية في مختلف أسلاكها في ضبط الأمن وحماية المواطن ومكافحة الإرهاب ومقاومة المخدرات إلى غير ذلك، هذا مجهود جبار نثمنه ونشجعه دائما.

أيضا هناك بعض الملفات الأخرى خاصة في علاقة بالتعيينات التي وقعت في السنوات الأخيرة وما شابها من إخلالات خاصة في مستوى المصالح الجهوية، خاصة داخل الولايات ونعلم جيدا أن ما حصل من تعيينات أغرقت بها الولايات خاصة في المصالح الحساسة والهامة.

اليوم تشهد العديد من المصالح داخل الولايات تعطيلًا للملفات خاصة في علاقة بالمشاريع العمومية ونعلم أن الولايات وخاصة مصالحها تهيم عليها شقوق سياسية وأطراف سياسية، هي اليوم تعطل، ويمكن التأكد من ذلك من خلال وضعية هؤلاء الذين يشرفون اليوم على مصالح جهوية داخل الولايات وحتى ضمن الإدارات الجهوية في علاقة ببقية القطاعات، يمكن لوزارة الداخلية أن تشرف على هذه الملفات.

سيدي الوزير، جهة قفصة منطقة حدودية، لذا، ضرورة تعزيز المنطقة بالأجهزة والتجهيزات والسيارات وهي تعيش وضعية خاصة في الفترة الأخيرة، هناك وضعيات مرتبطة بمكافحة المخدرات والقنب الهندي، لا بد من تعزيز فرقة مكافحة المخدرات بالأجهزة الضرورية والتجهيزات والأعوان لتحسين أداؤها.

في ما يتعلق بوضعية البلديات، معتمدية قفصة الشمالية أحدثت منذ سنة 85 وهي إلى اليوم دون بلدية وبودي أن تساعدنا على إحداث بلدية فيها، خاصة أنها تقع على طريق الوطنية 3 التي ستصبح طريق سيارة، كما سيقع إحداث مستشفى متعدد الاختصاصات في المدة القادمة، لذا فإن إحداث البلدية أصبح ضرورة لتخفيف العبء على البلدية الرئيسية لقفصة الجنوبية.

أيضا إحداث مركز للحماية المدنية أصبح ضروريا لأنها تشع على ثلاث معتمديات زنوش وسيدي عيش وقفصة الشمالية ولأنه سيحدث بجانبه مستشفى متعدد الاختصاصات.

سيدي الوزير، وضعية العمدة، ضرورة التسريع في القانون الأساسي،

وضعية المعتمدين، القانون الأساسي،

وضعية عملة الحظائر المعزولين وفق ملفات حسن السيرة،

وضعية العمدة والمعتمدين المعزولين...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم غسان يامون عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق، تفضل.

السيد غسان يامون

شكرا السيدة الرئيسة على إحالة الكلمة،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وكافة إدارات الوزارة تحت قبة مجلس نواب الشعب في إطار نقاش ميزانية ومهمة وزارة الداخلية،

أما بعد،

أولا، السيد وزير الداخلية، بخصوص برنامج الشؤون المحلية، بلدية جربة الثلاث: بلدية جربة حومة السوق، بلدية جربة ميدون وبلدية جربة أجيم، تشكو من نقص الموارد البشرية والموارد المالية، مما تسبب في انتشار النقاط السوداء والمصبات العشوائية في أنحاء الجزيرة وأثر على جمالية الجزيرة المعهودة.

كذلك البنية التحتية في جربة كارثية، انتصاب فوضوي، عدم القيام بحملات تحرير الأرصفة.

وعليه السيد وزير الداخلية، نطلب منكم تخصيص دعم استثنائي لفائدة بلديات جربة الثلاث عن طريق الصناديق التابعة لوزارة الداخلية وأخص بالذكر صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية وصندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية.

كما نقترح عليكم في هذا الإطار دعم بلدية جربة بجزء من عمال الحظائر الذين سيتم تسوية وضعيتهم في ميزانية الدولة لدعم مجهودات النظافة بجزيرة جربة، اليوم أكبر مشكلة في جربة هي الأوساخ، فكما نعرف هي جزيرة سياحية.

السيد وزير الداخلية، من المتوقع أنه في سنة 2026 سيقوم مليوني سائح بزيارة جزيرة جربة ولا يمكن أن تكون جزيرة بدون جمالية.

كما نسجل رفضنا لمعايير توزيع المنح المالية المبنية على القرار المشترك بين السيد وزير المالية والشؤون المحلية لسنة 2018 والذي يعطي الأولوية للبلديات المحدثة وبلديات مراكز الولايات، وبالتالي تم إقصاء بلدية جزيرة جربة من أي منح وبرامج استثنائية.

المنح التي نطلبها والمشاريع هي تعصير الطرقات، إقامة منتزهات خضراء، مسالك صحية، اليوم في جزيرة جربة لا وجود لمسلك صحي يكون ملجأ للمواطنين.

هناك ظاهرة أطلقت عليها اسم "الإرهاب البيئي" في جزيرة جربة، هناك عصابات منظمة، جريمة منظمة حولت ممتلكات المواطنين وخاصة في عمادة مزراية إلى مصبات عشوائية، اليوم المواطنون لم يعودوا قادرين على الوصول لعقاراتهم الخاصة. لذلك أطلب منكم من خلال برنامج الأمن الوطني إسداء تعليماتكم لإقليم الأمن الوطني بمدنين للقيام بحملات أمنية للتصدي لمن يقوم بنقل فضلات البناء وفضلات الأجنة ويرمها في ممتلكات الأفراد، نحن نرفض أن تتحول جزيرة جربة وأي شبر فيها إلى مصبات عشوائية خاصة في عمادة مزراية.

السيد وزير الداخلية، بخصوص عمال بلدية أجيم، الاعتمادات المفضولة، وجوب ترسيمهم في بلدية أجيم، بلدياتنا تشكو من نقص الموارد البشرية وجاءهم قرار بنقلهم خارج الجزيرة وهذا مرفوض بتاتا.

كما نرجو تنظيم حملات عن طريق برنامج الأمن الوطني لتحرير الرصيف في جزيرة جربة، اليوم كل الأرصفة فيها إشغال ولا يحق للمواطن المرور فوقها وهذا غير معقول، تم تنظيم حملات أمنية في كامل الولايات إلا في جزيرة جربة. لذلك ندعوك إلى إسداء تعليماتكم لتنظيم حملات أمنية لمقاومة هذه الظاهرة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد اليحيوي

شكرا سيدي الرئيس،

السيد الوزير، مرحبا بكم ومرحبا بإطارات الوزارة،

السيدات والسادة نواب الغرفتين،

أولا، أود أن أثنى الجهود الأمنية خاصة في مقاومة الجريمة والمخدرات التي تستهدف أبناءنا وتهدف الوطن.

سيدي الوزير، لماذا لا يتم التفكير اليوم في مراقبة المعابر الحدودية والمناطق الجبلية خاصة بواسطة تقنيات جديدة مثل "الدرون" ومثل الكاميرا الحرارية؟ لأن المجرمين طوروا وسائل الاستعمال.

على مستوى البلديات، أولا هناك مشكلة كبيرة في رخص الماء والكهرباء يشمل كامل البلاد، ثانيا أمثلة التهينة الترابية، اليوم في بلدية طبرقة مشاريع استثمارية بأكثر من مليار دينار معطلة نتيجة عدم تحيين أمثلة التهينة العقارية وهذا مشكل كبير جدا، لا بد من التنسيق على مستوى رئاسة الحكومة لفض هذا الإشكال.

القانون الأساسي للعمد والمعتمدين، لم يصدر إلى حد الآن إضافة إلى تدني أجور المعتمدين والعمد والكتاب العامين للبلديات سيدي الوزير، إذا كان معتمد يتقاضى 1300 في بعض الأحيان يمضي على رخص تتجاوز مليار. كيف سنحصن هؤلاء أمام الرشوة؟ لا بد من تحسين الأجور ولا بد أيضا من منح الصفات وتسوية وضعية الكتاب العامين في بعض البلديات لأنهم يشتكون من هذه الظاهرة.

على مستوى دعم الشريط الحدودي، أنا أنتهي إلى دائرة طبرقة عين دراهم وهي مناطق حدودية صعبة، لا بد من دعمها بالموارد البشرية والسيارات رباعية الدفع حتى بالنسبة إلى السادة المعتمدين عندما نمنحهم سيارات خفيفة ونطلب منهم التنقل في مناطق حدودية وتضاريس مرتفعة، فهناك إشكالية كبيرة.

أيضا هناك رخص الصيد التي ما زالت معطلة خاصة بالنسبة إلى الفلاحين في المناطق الريفية والمناطق الجبلية.

على المستوى الجهوي نطالب كما طالب زملاء بتعيين معتمد أول لمعاوضة مجهودات السيد الوالي وهو مشكور، أيضا هناك مشكل في منطقة الشرطة بمدينة طبرقة التي حصلت على تخصيص لقطعة أرض لكن إلى يومنا هذا لم تنجز في مدينة سياحية.

أيضا، لا بد من العناية بالمصبات خاصة أننا في منطقة جبلية سياحية فيها السياحة البيئية، لا بد من إيلائها الأهمية الكبرى سواء على مستوى بلدية طبرقة أو على مستوى بلديات عين دراهم وحمام بورقيبة، هذا مشكل كبير جدا على مستوى البيئة ونتمنى لكم كل التوفيق.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم شفيق عز الدين

زغفوري عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد شفيق عز الدين زغفوري

شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم،

مرحبا بالجميع،

أولا، العمل البلدي نقطة سوداء على مستوى بلدية سيدي بوزيد، عند تشييه أحد الأحياء بحي الطبيعة، على السلطة الجهوية التدخل في حي البراهمية من سيدي بوزيد الغربية وبعجالة.

سيدي بوزيد ما وراء الحزامية ليست مجرد منطقة، بل طاقة بشرية حقيقية، لكن كيف يمكن لهذه الطاقة أن تستمر وسط واقع تاهت فيه أبسط مقومات العيش؟ المسالك الفلاحية التي تمثل شرايين حياة الفلاحين، إما مغيبة تماما أو مهترئة لا تستعمل إلا بشق الأنفس.

سيادة الوزير، السادة المسؤولون، دونوا في سجلاتكم سيدي بوزيد الغربية والمسالك الفلاحية المهترئة التائهة بين وزارة الفلاحة ووزارة التجهيز والبلديات، بين طريق مرقم وآخر غير مرقم والإنارة العمومية التي هي جزء من الأمني قبل أن تكون خدمة بلدية، تكاد أن تكون منعدمة.

السيد الوزير، أصحاب المحلات التي احترقت في سوق سيدي بوزيد، معتمدية الهيشيرة ظلمت قبل أن تصبح معتمدية واليوم لا تزال تنتظر إحداث بلدية، كما نرجو وبفكر جديد أن تكون البلدية الإيكولوجية الأولى في الجمهورية.

عمادة الطويلة من سيدي بوزيد الغربية تعتبر أكبر العمادات بولاية سيدي بوزيد من حيث المساحة وعدد السكان حيث تفوق العديد من المعتمديات سكانيا وترابيا، وجب النظر وتقسيما إلى عمادتين.

السيد وزير الداخلية، إن الصيد على أرض سيدي بوزيد لم يعد مجرد هواية، بل أصبح رمزا للوجع، من المؤلم أن نرى صيادين يأتون من خارج الجهة يمارسون شغفهم بحرية في حين يحرم أبناءها من ممارسة نفس الحق.

السيد الوزير، وجب اليوم تنقيح القانون عدد 33 الصادر في 12 جوان 1969، في إضافة مادة جديدة في الفصل الأول وسأقولها بصدق حتى وإن استغرب البعض كلماتي، بالنسبة إلى أهل الريف الصيد أو بالأحرى بندقية الصيد ليست مجرد أداة، بل هي أرض وعرض وشرف وانتماء وأمان، من حمل البندقية حمل معها ذاكرة الأرض وتاريخ الجدود، لذلك نطالب بإنصاف أبناء الجهة.

المخدرات، لم يعد هم مروجها المال، بل أصبح سلاحا موجها نحو رقاب أبنائنا وشبابنا، ربحهم الوحيد إسقاط أكثر من جيل وضرب ما تبقى من القيم والأخلاق.

يبقى سؤال بسيط يفرض نفسه: كيف يخلى سبيل مروجي السموم بعد إلقاء القبض عليهم وبالمحجوز؟ سؤال موجع، لكنه كاف ليختصر حجم الخلل، يكشف من أين يبدأ اللزيف.

مرحبا بكم مرة أخرى وعاشت تونس حرة أبية أبد الدهر، المجد والخلود لشهداء فلسطين الحبيبة اليوم وأبدا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد زميل المحترم على بوزوزية عن كتلة الخط الوطني السيادي، له سبع دقائق.

السيد علي بوزوزية

مرحبا بالسيد وزير الداخلية،

مرحبا بالحضور،

المداخلة ستكون في محورين: محور أول عام ومحور ثاني يخص جهتي جهة دوار هيشر.

المحور العام سيدي الوزير، تعمدت هذا الكلام بحضور وزارة الداخلية لأنني أعتبرها أهم وزارة في تونس، الصدق عملة صعبة جدا،

أريد أن أوجه رسالة للتونسيين، هل نسي التونسيون في فترة وجيزة التفجيرات التي صارت في قلب شارع الحبيب بورقيبة؟ هل نسي التونسيون الاغتيال السياسي للشهيد شكري بلعيد والبراهي والجنود الذين نكلوا بهم في جبل الشعانبي؟ هل تناسوا أحداث بن قردان؟ هل تناسوا شبابنا الذين لا نعرف شيئاً عنهم والذين غرروا بهم وأخذوهم إلى سوريا وأمهم تبكي عليهم إلى حد هذه الساعة؟ هل تناسوا التفجير الذي حدث في حافلة الأمن الرئاسي في شارع محمد الخامس؟ هل تناسوا أحداث جامع الفتح في وقت أنصار الشريعة والتعليمات التي كانت تعطى من قلب وزارة الداخلية؟

يعني أرى العجب العجيب، عندما يأتي زميل من وسط مجلس النواب من مناصري مندر الزنادي ويقول لي نسحب الثقة من السيد رئيس المجلس وأنا أصلاً ضده، هنا نقطة استفهام.

وعندما يأتي زميل آخر لم يتحدث معي بتاتا، وهو من أنصار النهضة ومن "GTE" ومن الاتحاد العام التونسي للطلبة سابقا ويقول لي نسحب الثقة من رئيس المجلس، هنا نقطة استفهام، أرى العجب.

صحيح، يمكن أن أكون "زوالي" وأفكر فقط في دوار هشير ومع منطقتي ومع الأحياء الشعبية المحيطة القريب بي، ولكننا لسنا أغبياء لهذه الدرجة، كل شيء أصبح فيه غواصات وكل شيء مخترق وأحمل المسؤولية للسلطة الموجودة الآن وهي في حد ذاتها تعطي فرصة لأطراف أخرى لكي تفعل ما تشاء وترتع في البلاد.

جواز سفري الأخضر منتهي الصلاحية ولو نعيد سيناريو ونصبح مثل سوريا وليبيا واليمن سأقف في الطابور حينها منتظرا الخبز، لا أملك جواز سفر أحمر ولا أملك المليارات.

أنا هنا أتحدث بلسان التونسي الذي لا يفهم شيئاً، أطراف تتلاعب بنا وتحركنا من وراء الشاشات، من وراء صفحات التواصل الاجتماعي والتيك توك، ليس فقط في تونس، بل من خارج تونس؟ هل أنا دمية لكي يحركني شخص يقيم بالخارج ينفق 5 آلاف أورو أو 10 آلاف أورو؟ لو تقومون ببرنامج غير موجه لمن هم دون 18 سنة سيكون كلامي أوضح من هذا.

لذا سأطلب شيئاً، نحن تونسيون وحالتنا الاجتماعية ضعيفة، والفوضى الحاصلة ستلحق الضرر بالفئات الضعيفة وهناك أشخاص تتلون كالحرباء وتستفيد من جميع الحقائق، مع النداء ثم مع النهضة ثم مع تحيا تونس، واليوم يمجد قيس سعيد وهم يعيشون وسطنا ووسط الإدارات التونسية وهم موجودون داخل المجلس، ولا يشعرون بالخجل حقاً.

أنا أعلم أن هناك زملاء ينساقون وراء الأحداث، هناك من في ليلة وضحاها أصبحت له ساق في السلطة وأخرى في المعارضة، هذا غير معقول، ومن الضحية؟ هو التونسي الذي لا يستطيع شراء الخبز يوم الأحد.

الموضوع طويل لكن سأعود للحديث عن معتمدية دوار هيشير، لم أفهم لم هذا المكان محقور، هل لأنهم من الشمال الغربي؟ ليس فقط دوار هيشير والملاسين وحي هلال وحي الزهور وحي التضامن، لماذا؟ هذه الأحياء الشعبية قدرها أن تكون فيها المخدرات والإجرام؟ والله هم يرغبون في العمل وحينها مشاكلهم ستحل، لأن طلباتهم بسيطة، هل هناك إشكال في منحهم كشكاً مثلاً؟ حينها ستحل مشكلة العمل، هل يوجد إشكال في منح عائلة معوزة بطاقة علاج بتعريف منخفضة أو بطاقة علاج بيضاء؟ هل تعلمون أنهم يمنحون بطاقات العلاج لغير مستحقها بغية إدخال الفوضى في البلاد؟

ما هي مشكلة المواطن في الأحياء الشعبية أو في دوار هيشير؟ والله مشاكلهم بسيطة، نجد لهم مواطن شغل حتى في القطاع الخاص ونمكثهم من بطاقة عدد 3 نظيفة فأغلبهم متزوجين، هؤلاء لديهم عائلات ولا بد أن نجد لهم حلاً، نجد لهم حلاً بين عشية وضحاها دون أن نحمل ميزانية الدولة أكثر من اللازم، فقط استمعوا لنا ونجري مع بعضنا حواراً جدياً وسترون كيف سنحل الإشكال، حينها لن نعطي فرصة للخونة لأن الخيانة أصبحت في تونس وجهة نظر لكي يرتعوا في البلاد...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة مريم الشريف غير متمية، لها دقيقتان، تفضلي.

السيدة مريم الشريف

شكراً السيدة الرئيسة،

صباحكم جميل كجمال قلوبكم،

أرحب بالسيد وزير الداخلية والإطارات العليا المرافقة له،

عن نفسي سأصوت بنعم على ميزانية مهمة الداخلية لسنة 2026 وهذا أبسط شيء يمكن أن نقدمه إلى كل أعوان وإطارات وزارة الداخلية على كل مجهوداتهم.

تحية إكبار وإجلال وتقدير وعرفان لقوات الأمن الداخلي من حرس وشرطة وحماية مدنية.

السيد الوزير، نظراً إلى ضيق الوقت وقد تحدثنا في اللجنة عن الوضعيات والإشكاليات الوطنية والجهوية والمحلية وأشكركم على تفاعلكم، أنا نائب عن دائرة وادي الليل وأطلب من حضرتكم توفير الماء والكهرباء للعديد من الأحياء، فالماء حق دستوري.

حي بن حليلة من عمادة السعيدة فيه 50 منزلاً يقطنون فيها منذ خمس سنوات، الأرض محجرة، لكن لا يعقل أن نتركهم بدون ماء وبدون كهرباء.

أرض القراوي بالحكايمية فيها 40 منزلاً كذلك لا يتمتعون بالماء والكهرباء،

حي 51 من عمادة زوناف الرياض هي كذلك أرض فلاحية فيها 40 منزلاً بدون ماء وكهرباء.

حي النيزي والبساتين 1 و2 من عمادة شباو، كذلك حي وادي الشيخ، وحي الجبالي عمادة شباو، صنهاجة وصنهاجة 3، كذلك لا يتمتعون بالماء.

رجاء، لفترة دائرة بلدية بسعيدة التي تفتقر للأعوان والمعدات وحيناً لو نحدث بلدية جديدة بوادي الليل فعدد سكانها أصبح الآن 110 ألف ساكن، لذا نتمنى إحداث بلدية جديدة في وادي الليل وشكراً.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، نحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم سامي طوجاني عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق، تفضلي.

السيد سامي طوجاني

شكراً السيد الرئيس،

مرحباً بالسيد وزير الداخلية ومعاضديه،

بالمناسبة أحيي المؤسسة الأمنية بجميع أسلاكها،

في البداية أردت أن أتساءل لماذا إلى يومنا هذا لم يقع تعيين معتمد أول وكتائب عام لولاية بنزرت؟ لدينا العديد من التراكمات

والمشاريع المعطلة، على سبيل الذكر إسناد رخص التاكسي الجماعي والتاكسي الفردي ورخص اللواج وهذا المشكل متواصل منذ سنة 2014 و2015 ولم يمنح أي إسناد.

تذهب إلى الولاية يقول لك بدون كاتب عام وهناك "blocage" في وزارة النقل، الحقيقة نقطة استفهام.

سيدي الوزير، هل تعلم أن معتمدية جومين منطقة فلاحية بامتياز غنية بالزراعات الكبرى والنباتات الطبية على طول المناطق الجبلية والغابية والسهول، ومساحتها 551.71 كم²، تضم تسع عمادات وعدد سكانها ما يقارب عن 40,000 ساكن، الفلاحة نشاطها ونقطة قوتها، يعني تقريبا كل المقاييس والشروط موجودة ومتوفرة لإحداث مركز قار للحماية المدنية.

الحرائق تأكل العشرات من الهكتارات من الزراعات الكبرى والغابات، إضافة إلى الحوادث المرورية، وعندما تتحدث تكون الإجابة أن ماطر وسجنان قريبتان، لكي تخرج الحماية من سجنان في اتجاه عمادة الرايس من معتمدية جومين فإنها تقطع حوالي 80 كم وسبق وتحادثنا مع سيادتكم ومع السيد الوزير السابق.

إما أن تتمتع هذه المعتمدية بمركز حماية وقار للحماية المدنية أو سنقول أننا لا نتبع الجمهورية التونسية ولا يوجد لدينا تفسير مغاير. نفس الشيء بالنسبة إلى غزالة ليس لها مركز قار للحماية المدنية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل، إرجاع الوقت للسيد الزميل.

السيد سامي طوجاني

المواطن يشقى ويتعب ويرهن نفسه بقرض، لا يتم سداده حتى بعد موته، لكي يتحصل على منزل، ويجد إشكالا كبيرا كي يتحصل على ترخيص ماء أو كهرباء أو رخصة بناء، ويطالبونه بشهادة ملكية، وتعرف السيد الوزير الإشكال العقاري في سجنان وجومين وغزالة وأوتيك وحتى ماطر، هناك بلديات منذ تاريخ حل المجالس البلدية في مارس 2023 إلى يومنا هذا لم يمنح فيها أي ترخيص.

وهنا يجرنا الكلام للحديث وأوجه من خلالكم نداء إلى السيد رئيس الجمهورية حول التعيينات للمنظومات السابقة، ما زلنا إلى يومنا هذا نتعامل مع معتمدين تابعين للمنظومات السابقة، مع احترامي دائما للشرفاء، نحن أبناء الدولة، أبناء النظام، تابعون لمسار 25 جويلية وأنا أتحدث عن نفسي، انتخب السيد الرئيس قيس سعيد في 2019 وفي سنة 2024 وله فضل كبير علينا كي نكون في هذا الموقع. ولكن صدقني السيد الوزير الفساد موجود وبكثرة ولا بد من قرارات رديعية، واليوم أخجل من الحديث عن والي أو وزير يغلق بابه على نائب شعب أو معتمد يقسم مجلسا محليا ولا يريد أن يتعامل معهم ويزرع الفتنة بينهم، هذا أشركه وهذا أغيبه، هذا غير معقول...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد سامي، استوفيت الثلاث دقائق، وأضفنا لك دقيقة وقد تجاوزتها.

أرجو اختصار الفكرة من أجل استيفاء الثواني المتبقية، تفضل.

السيد سامي طوجاني

السيد الوزير، هناك فساد كبير داخل إدارة معتمدية غزالة والمتسبب فيه هي ابتسام الحمري، وأنا شخصيا جاءني ست عمد من

منظورها واشتكوا منها من المجلس المحلي أيضا، مواطنون، كاتب عام بلدية وكل شيء موثق وهذه إمضاءات المجالس المحلية والمواطنين، يجب الحسم في هذا الموضوع ونقلها إن لم يكن إعفاؤها.

ليس لدي مشكلة مع أي مسؤول إلا في خدمة البلاد وأتحدى أي مسؤول على مستوى محلي، على مستوى جهوي، على مستوى وطني تحدثت معه في مسألة خاصة، أين وصلت تسوية وضعية العمدة؟ أين وصل القانون الأساسي للعمدة؟ العمدة أشخاص وطنيون وعمليون، هم ركيزة والعمود الفقري للدولة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

السيد الزميل، استعملت كل الوقت المخصص لك، ثم أضفنا لك دقيقة وهذا مثبت ومسجل.

الكلمة للسيد عبد العزيز شعباني عن صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عبد العزيز شعباني

شكرا السيدة الرئيسة،

شكرا للسيد وزير الداخلية والإطارات المرافقة له، ومن خلالكم نثمن الجهود الأمنية في جهتي،

سأبدأ بالنظام الأساسي للعمدة، أين وصل؟ نطالبهم بالتقصي في الحالات الاجتماعية وللأسف الشديد هم من أكثر الحالات الاجتماعية.

سد الشغورات الحاصلة بعدة عمادات في جهة القصرين، هناك من تجاوز عشر سنوات خاصة عمادات في مناطق محاذية للجبال، وضعية الإطارات المنتدبة في إطار البرنامج الخصوصي لدعم البلديات المحدثة.

السيد الوزير، نريد منكم إجابة واضحة دقيقة في هذا الموضوع الذي تكلمنا فيه عديد المرات واليوم نريد أن نوضح لهم الصورة، الاعتمادات المفوضة، هؤلاء أكثر عناوين التشغيل الهش، نريد طمأنتهم بإجابات واضحة.

تمكين أصحاب الشهاد العليا من الأمنيين وتثمين شهادتهم كذلك الأمنيين الذين درسوا بعد مباشرة عملهم، نتمنى أن نجد لهم حلا.

بالنسبة إلى المسائل التقنية، طالبنا في السابق بإحداث مركز أمني ثاني في حاسي الفريد، معتمدية حاسي الفريد منطقة ريفية كبيرة ورغم الجهود الأمنية المبدولة، لكن للأسف لا تفي بالغرض، على الأقل نقوم بمركز استمرار مبدئيا.

بالنسبة إلى إحداث مركز حرس أو شرطة بلدية بوزقام، لم نعد نتحدث عن قرية بوزقام، اليوم بوزقام فيها 17,000 ساكن وتعتبر منطقة حيوية واستراتيجية للجهة كاملة، لأنها في مدخل سبيل على جهة القصرين، هذا المطلب أصبح ضرورة ملحة وعاجلة ومطلبا شعبيا.

أيضا إحداث بلدية للدغرة، أريد أن أذكركم السيد الوزير، أن الدغرة كانت في السابق ستكون مكان معتمدية القصرين الجنوبية، لكن وقع التلاعب بهذا، واليوم بلدية في الدغرة لا تفي بالغرض. عندما نتحدث على دغرة تشملها مقدودش والعويجة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة نورة شبراك عن الكتلة الوطنية المستقلة، لها دقيقتان.

الكلمة للسيد الزميل المحترم حمادي العشاري غيلاني غير منتهي، له خمس دقائق، تفضل.

السيد حمادي العشاري غيلاني

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد وزير الداخلية،

مرحبا بكم والسيدات والسادة سامي إشارات الوزارة،

في حقيقة الأمر بعيدا عن السياسة وفي قلب المهمة، لدي بعض الرسائل البرقية.

النقطة الأولى في علاقة بديوان مساكن وزارة الداخلية، نلتمس منكم دعم وتفعيل دور هذا الديوان لمزيد الإحاطة بالأعوان اجتماعيا ومهنيا، خاصة منها إمكانية التفويت في المساكن التي تجاوزت 30 سنة، لكي يتمكن الديوان أن يلتفت في جانب آخر إلى بناء مساكن جديدة للأعوان في هذا الإطار، سأفتح قوسا سيدي وزير الداخلية وأريد أن أبلغك وضعية مركز الحرس بسيبطة، بنائية من الأربعينات متداعية للسقوط والمساكن الدائرة بها كذلك في حالة يرثى لها، تجعل ظروف العمل في هذا المركز صعبة، هناك إضافة لمكاتب مفتوحة على الواجبة، كأنها على ساحة، كل سنة يضاف مكتب، تخيل أن العون يعمل في فصل الصيف معرضا مباشرة للشمس وفي فصل الشتاء يكون معرضا للأمطار، خاصة -مثلما ذكرنا في اللجنة- أن هناك أرض مخصصة لإعادة بناء منطقة الحرس وهي حاليا على وجه الكراء.

في نفس السياق مقر السيادة، وضعية مقر المعتمدة وهو على ما أظن من الأربعينات وهو أيضا بناء متداعي للسقوط، وقع كراء محل للمعتمدة تشتغل فيه ومنتظر إذن إداريا لبداية الأشغال في علاقة بالمعتمدة.

بالنسبة إلى النقطة الأخرى التي ذكرتها في اللجنة وأريد أن أؤكد عليها مرة أخرى تهم مركز شرطة المرور بسيبطة، لديهم تجهيزات سيارة إدارية ودراجة نارية، نتيجة الأعطاب إذ لم تتم صيانتها منذ فترة طويلة وهم يعملون بدون هذه التجهيزات إضافة إلى نقص كبير في الزاد البشري خاصة الأعوان الإداريين المختصين في تحرير محاضر مخالفات الجرح ووضع القتل على وجه الخطأ مما يجعل الزمن القضائي للمواطنين الذين لديهم مصلحة يطول كثيرا.

أفتح قوسا على الوضع المحلي، مثلما تعلمون السيد الوزير، في إطار الفراغ التشريعي وغياب المبادرة وضعف الإمكانيات البشرية والمادية، جعل الوضع البلدي لا يكون على أحسن ما يرام، لن أتحدث بالتفصيل، ولكن سأحدث على الوضع البيئي والنظافة خاصة ببعض الأحياء، مثل الحي الصناعي وبوقرة ووسط المدينة.

نفس الشيء بالنسبة إلى مسألة إشغال الملك العمومي وخاصة احتلال الأرصفة، كذلك مسألة الانتصاب الفوضوي والاختناق المروري، هناك اختناق مروري غير عادي في غياب مخطط مروري يمكنه حل هذا الإشكال.

كذلك غياب مشاريع القرب خاصة فيما يتعلق بالأرصفة والمناطق الخضراء التي استولى عليها البناء الفوضوي وامتدت عليها التهيئات العمرانية وما إلى ذلك.

مسألة أخرى في علاقة بالبلديات المحدثة، هناك ضعف في الإمكانيات البشرية والمادية رغم مجهودات السلطة الجهوية في التنسيق وتحريك بعض المشاريع، مما جعل عديد المشاريع خاصة في علاقة بتجديد البلديات، مثل بلدية الرخيمات، مقر البلدية جديد

والمستودع البلدي مر عليه سنوات، مثلما نتحدث على الشراع، مقر القرية الحرفية ومقر المستودع، نفس الشيء إضافة إلى بعض المسالك الموجهة لمناطق التوسع.

سيبطة فيها مناطق توسع كبيرة وفيها اعتمادات كبيرة في علاقة بمشاريع القرب،

التنوير والمسالك الفلاحية وما إلى ذلك، هناك مشاريع تبدأ، ولكن الإشكاليات القانونية خاصة مع المقاولين تتعطل، نتمنى لو يقع تحريك هذه المشاريع وشكرا على رحابة صدركم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جنابا، نأذن برفع الجلسة لمدة ساعة على أن نستأنفها إثر ذلك لمواصلة المداخلات، مع الشكر.

(كانت الساعة الواحدة وأربعين دقيقة بعد الظهر)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الداخلية

(كانت الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد الظهر)

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة،

مرحبا مجددا بالسيد الوزير وإشارات وزارة الداخلية،

نستأنف الجلسة والكلمة الآن للنائبة المحترمة نورة الشبراك عن الكتلة الوطنية المستقلة، أربع دقائق، تفضلي.

السيدة نورة الشبراك

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وكافة الإشارات المرافقة له،

سيدي الوزير، أود أن أتناول موضوع البلديات، نلاحظ في بيان السيدة رئيسة الحكومة أو حتى في مهام وزارة الداخلية أنه لم نجد حظوة كبرى للبلديات ولا خطة وطنية معاصرة تقوم على التنمية المستدامة والتصرف المستدام. لقد توجهت بعديد المراسلات في هذا الغرض وتلقيت إجابات متفائلة تدعو إلى مزيد إحكام التصرف وتطبيق التوصيات، لكن هذه التوصيات لم تعط أكلها إلى حد الآن.

البلديات تحظى بمساعدات استثنائية من المال المشترك توجه إلى ميدان النظافة مثل إصلاح المعدات والتصرف في النفايات بجميع أنواعها.

سيدي الوزير، لا تزال البلديات تعتمد على حملات النظافة، ثقافة الحملات تدل على أننا مازلنا نتبع الأسلوب التقليدي الذي لا علاقة له بالتنمية المستدامة والتصرف المستدام المندمج في النفايات.

اليوم في كامل تراب الجمهورية تقريبا، لا توجد خارطة واضحة لتوزيع الحاويات، نجدها في جميع الأماكن، مثل مداخل المدن، محيط المستشفيات، المساجد، والمؤسسات التربوية وقد توجهت إلى سيادتكم وتلقيت إجابة في هذا الغرض أن لديكم برنامجا يأمر البلديات أن تتجنب وضع الحاويات ويجب أيضا على العون البلدي أن يغير سلوكه، لا بد كذلك أن تعطي القيادات في البلديات الأوامر لإلزام الأعوان بارتداء الزي الرسمي والقفازات وكل وسائل الوقاية كما شاهدنا أيضا حاويات الفضلات المنزلية توضع فيها فضلات الدواجن وهذا مضر بصحة المتساكنين في جميع الأحياء.

السادة الوزراء والسادة الولاة، مشكورين تبذلون مجهودات كبيرة، لكن المتابعة في الحقيقة على أرض الواقع ضعيفة.

من الأسباب التي جعلت البلديات شبه عاجزة على تنفيذ برنامج وطني للتنظافة هو أنه لا توجد ملامح واضحة للبرنامج الوطني المعاصر ولا يوجد العدد الكافي من الأعوان، أعوان البلديات تقريبا لا يتجاوز عددهم 10% من الأعوان في الوظيفة العمومية، حيث لا يمثل عدد أعوان البلديات إلا ما يعادل عدد موظفي وزارة واحدة وهذه دعوة سيدي الوزير، لدعم جميع البلديات المحدثة وغيرها.

سيدي الوزير، قرية مدينة معروفة بإنتاج اللحوم الحمراء، لكنها اليوم للأسف تم غلق المسلخ البلدي وكنت قد راسلت حضرتكم وتلقيت إجابة أنكم على استعداد للمساعدة في هذا الشأن، أريد أن أشكر السيدة الوالية على تدخلها في هذا الملف والتي أعطت الإذن للبلدية والمعتمدية لحل هذا المشكل، قرية ظلمت كثيرا حيث تم غلق المسلخ مما اضطر القصابين إلى الذبح في أماكن غير مهيأة ليس لها علاقة باللحوم الحمراء، أنا لا أريد أن أذكر المدن لأن لها خصوصياتها، نحن نفقد خاصيتنا المتميزة وهي تزويد كامل الولاية باللحوم الحمراء في كامل أيام الأسبوع وفي كامل أيام السنة.

كذلك نطالب بإحداث مركز حماية مدنية وكنت قد وافقتكم على إحداث مركز للحماية المدنية في قرية ومنتظر الإسراع في إنجازه.

سيدي الوزير، أريد أن أشكر جميع المؤسسات الأمنية على ما يبذلونه بفضل تعليماتكم وراعايتكم ونطالب ببرمجة إحداث منطقة أمنية جديدة في قرية وكنت تلقيت الإجابة في هذا الصدد أنه تفكرون جديا في بعث منطقة أمنية في قرية.

مراكز الأمن في قرية تفتقر إلى المعدات والأعوان خاصة مركز بولعابة الذي يحتاج إلى سيارة جديدة لو تكرمتم بتعزيزها.

تحويل مركز أمن تازركة إلى مركز استمرار، في قرية لا يوجد سوى عونان للتراتب فقط، الشرطة البلدية بها نقص كبير في حين تقوم بخدمة قرية بها 75 ألف ساكن.

سيدي الوزير، نداء من هنا ودعوة الى إيجاد حل استعجالي واستثنائي مشترك ما بين وزارة الداخلية ووزارة التجهيز لإيجاد حلول على مستوى التهيئة العمرانية، اليوم يمكن اعتماد ورقات عمل دون انتظار أمثلة التهيئة العمرانية والمجلة لم تصدر بعد وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة، خمس دقائق، تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وكافة إطارات الوزارة.

سيدي الوزير، متى سنشرع في دمج الرقمنة والذكاء الاصطناعي، لرصد المخالفات المرورية؟ هذه التقنيات ستعوض العنصر البشري وتخفف من معاناة الأعوان الذين يقضون ساعات طويلة تحت أشعة الشمس في مراقبة للمخالفات المرورية، لا بد أن نواكب التطور العالمي، فالأمن القومي اليوم يحتاج إلى تكنولوجيا عالية.

السيد وزير الداخلية، متى سيعود الجمهور الضيف إلى ملاعب كرة القدم؟ جميع البطولات في كل دول العالم تنظم مبارياتها بحضور جماهير الفريقين ولا أعتقد أن وزارة الداخلية، بميزانياتها التي تأتي في المرتبة الثانية بعد وزارة التربية والتي تعجز بالكفاءات، تعجز على تأمين مباراة بحضور جماهير الفريقين.

كذلك هذا ما يحيلني مباشرة سيدي وزير الداخلية للحديث عن قمع "دخلة" النادي الصفاقسي في المقابلة الأخيرة، حيث أراد الجمهور التعبير عن تضامنهم مع أهالي قابس فتم حرمان الشباب من حقهم في التشجيع وتم منع التعبير المنظم في الملاعب وهذا ما خلق توترا و"Polémique" فمن جهة نتحدث عن حرية التفكير وحرية التعبير ومن جهة أخرى عندما تعبر الجماهير عن رأيها في إطار منظم يتم منعها وهذا ما تم تداوله بقوة، هذه الأوضاع تساهم في تأجيج الوضع، فعندما لا تترك الشباب يعبر سيلتجئ إلى طرق أخرى للتعبير، يجب السماح له بذلك تحت رقابة الدولة عوضا أن نقوده للهجرة غير الشرعية أو الإجرام أو المخدرات.

كذلك مكافحة الفساد سيدي الوزير، وهي سياسة الدولة وتشمل كل القطاعات، فما هو دور التفتيش العامة بوزارة الداخلية، كم عدد الملفات التي تمت معالجتها في السنوات الأخيرة؟ وخاصة كم من مواطن ظلم ووقع إنصافه؟

سيدي وزير الداخلية وكلمة حق تقال، نحن نثمن تجاوبكم وتجاوب إطارات الوزارة على المستوى الوطني كذلك على مستوى جهة نابل في العديد من المسائل، كذلك أريد نثمن الجهود المبذولة في التعاطي مع ظاهرة المخدرات والتصدي لشبكات المخدرات التي تهدد شبابنا وكذلك في مواجهة الجريمة المنظمة وخاصة التفاعل الإيجابي مع العديد من الملفات التي تخص جهة الحمامات وهناك العديد من التغييرات لا فائدة في ذكرها، ولكن يبقى الموضوع الذي ذكرناه ونعيد ذكره السيد وزير الداخلية، موضوع منظومة المراقبة بالكاميرات الذكية، لقد قطعنا أشواطاً في دراسة مشروع كاميرات المراقبة واليوم ونحن بصدد مناقشة الميزانية، نأمل قبل الموسم السياحي القادم أن يتم الإسراع في تركيز منظومة المراقبة بالكاميرات الذكية في الحمامات ونابل.

كذلك سيدي الوزير، مثال التهيئة العمرانية لبلدية الحمامات، هناك إشكال كبير يتمثل في غياب مثال تهيئة عمرانية منذ أكثر من خمسين سنة، اليوم يوجد توجه للاعتماد على مثال سنة 2009 إلى حين صدور المراجعة الجديدة لمثال التهيئة، لا بد من التنسيق مع السيد وزير التجهيز ونعلم أنك متفهم لهذا الموضوع كذلك تم تبني الموضوع على المستوى الجهوي لذلك نأمل أن نجد الدعم اللازم من وزارة التجهيز.

تسوية وضعيات الربط بالشبكات العمومية وهو الربط بالماء والكهرباء، العديد من المواطنين ينتظرون ربط مساكنهم بالماء والكهرباء، بل أصبح حلمهم أن تتم تسوية وضعياتهم للربط بالشبكات العمومية. وقد تحلحل هذا الموضوع قليلا، ولكن لا بد من التسريع في وتيرة النظر في الملفات التي تعد بالمئات حتى يتم تسوية وضعيات العديد المواطنين.

كذلك سيدي الوزير تحدثت والعديد الزملاء في أكثر من مناسبة وكنا قد تطرقنا إلى وضعيات رخص بنادق الصيد بتسوية الوضعيات أو منح رخص جديدة، نعلم أن عملية التسوية انطلقت اليوم وهناك من تحصل على رخصته، ولكن لا بد أن تكون هناك أولويات، فهناك من يريد ممارسة هوايته، ولكن يواجه صعوبات في الحصول على الرخص الجديدة. نطالب بإعطاء هذا الملف الأولوية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة، ست دقائق، تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وكافة إدارات الوزارة.

عودا على بدء سيدي الوزير، لو أعدت نفس المداخلة التي قدمتها السنة الفارطة سنجد نفس الإشكاليات لازالت مطروحة.

سنتحدث عن رخص الماء والكهرباء التي سبق وأن وعدتم بإيجاد الحلول، أريد أن أقول لك أن المواطن الذي طرح لي إشكالية الربط بشبكة الماء والكهرباء السنة الفارطة هو نفسه إلى حد هذه الساعة مازال ينتظر. من ينتظر مدة ستة أشهر يعد من المحظوظين، لكلي أتحدث عن مدة انتظار بخمس سنوات أو حتى ست سنوات ولقد وضعنا هذه الوضعية وقلنا أنهم مرتبطون بالمناطق المصنفة "فلاحية".

البلديات تتبع وزارة الداخلية وهذا لم يعد يستجيب، نجد البلدية مشتتة بين وزارة الفلاحة ووزارة البيئية، فعندما كانت تابعة للجماعات المحلية كانت كل الأمور مرتبطة ببعضها.

اليوم لم نتقدم أي خطوة سيدي الوزير، مستحيل وأقول هذا بكل محبة وأؤكد لكم أن المواطن الذي اتصل بي السنة الفارطة حول إشكالية الربط بالماء والكهرباء لم يتحصل عليها إلى حد الساعة بينما يوجد عمود الكهرباء أمام منزله، ولكنه لم يتمكن من الربط بالكهرباء وتجد المشاريع معطلة وهذا ما يزيد من معاناة المواطن، معاناة من أجل عداد ماء وعداد كهرباء، كيف لا يمكن لمواطن ربطه بالشبكة العمومية وجاره يتمتع بهذا الربط؟ منشور غير واضح واللجان تعقد جلساتها دون فعالية، فلو كنا نتحدث عن منطقة جديدة لا يوجد بها ربط بشبكة الماء والكهرباء، لأعطينا الحق للوزارة في اعتبارها منطقة صيانة تابعة للفلاحة.

ثانيا، سيدي الوزير وبكل حب، الرجاء التوضيح، نحن حين نطلب إحداث مركز حماية مدنية من أجل الحوادث أو الحرائق، في المداخلة السابقة أعطيتكم الوضعيات الموجودة وهي مناطق صناعية وقلنا لكم إن المبنى موجود على ملك وزارة الداخلية وهو مبنى المعتمدية القديمة في معتمدية السواسي، كم سيتطلب تجهيزها من الميزانية؟

كما طلبنا بإقليم ثاني للشرطة في ولاية المهديّة، لماذا ترتبط ولاية المهديّة بولايات أخرى؟ منطقة واحدة للشرطة على امتداد 120 كم ريفي وحضري. اليوم في كل مرة يقال سيتم احداث منطقة الشرطة والإقليم، فالإمكانات موجودة والمبنى موجود، فرقة نجدة تم إقرارها أربع مرات، أنا متأكد أن السيد الوزير ليس لديه اشكال في ذلك، فمن أين تصدر هذه الممارسات الظالمة؟ أريد أن أفهم ذلك، فكل مرة يقع تغيير وزير الداخلية وهذه المرة استبشرنا خيرا أن الوالي هو الذي سيتولى وزارة الداخلية لأنه يعرف إشكاليات هذه المناطق.

اليوم المبنى موجود، ولكن الاعتمادات لا توجد، اطلعوا على الصفحتين 170 و171 من المهمة هل أن الأولوية اليوم، بعد الحوادث والاعتداءات وجرائم القتل التي جددت في معتمدية السواسي، المطالبة بفرقة نجدة وبمنطقة أمن وبتكيز رادار إلكتروني بسبب سيارات التهريب التي تمر يوميا من منطقة الهي الشعبي أو منطقة المرباطية والتي تتسبب في عديد الحوادث بمعدل حالة وفاة كل شهرين أو الأولى توسعة مقر ولاية؟

لا نجد الاعتمادات لذلك، لكن تتوفر الاعتمادات لهيئة مقر الولاية بـ 5 مليون دينار، فهل هي متداعية للسقوط؟ هل هذا معقول؟ هل نضخ نفقات على منزل الوالي بمليون و500 ألف دينار هل منزل

الوالي أهم؟ سيدي الوزير، يوجد ثلاثة منازل على ملك الوالي، أقل تكلفة لهيئة منزل الوالي بـ 900 ألف دينار.

هل عندما نحول المبنى القديم لمعتمدية السواسي إلى منطقة هل تكلفتها أكثر من ذلك؟ على الأقل المبنى موجود ومحفوظ وعلى أحسن حال، هل ستفوق تكلفتها مليون دينار سيدي الوزير؟

سيدي الوزير، تهيئة منزل والي بلغت مليون و400 ألف دينار بلغت وتهيئة منزل والي آخر بلغت 900 ألف دينار، هل هذا أهم من أن نجد حلولاً للمواطن، ويسود الأمن؟

هذا هو الإشكال اليوم، إذا وجدت موارد بهذا الشكل فهذا يعني أن الاعتمادات موجودة، لكن ليست للغاية المطلوبة، فهل أن السيد الوالي أهم من المواطنين الذين سنحول لهم مبنى معتمدية قديم إلى مركز حماية مدنية أو إلى مركز للشرطة أو مركزا للنجدة؟ على الأقل نحني المواطنين، هذا قرار اتخذ العديد من المرات، وتم التراجع فيه.

النقطة الثالثة، قدمنا مطالب لإحداث ثلاث بلديات جديدة الكساسبية، هييون والنفاتية في إطار تقريب الخدمات للمواطن، والدراسات أثبتت أنها ضرورية فنتعلل بأن الجدوى غير موجودة، كيف ذلك؟ كل شيء متوفر لتقريب الخدمة للمواطن. هناك بلديات أقل عدد للسكان وأقل منشآت عمومية وأنجزنا ذلك فلماذا تم تجاهل هذه المناطق؟

طالبنا اليوم بإحداث مركز للشرطة في بومرداس، لأن المدينة تحضرت وتوسعت ولم يحدث ذلك، اليوم المرجع الوحيد هو مرجع الحرس الترابي والذي لم يعد يفي بالفرض لأن الحمل أصبح ثقيلاً عليهم وكل هذا صلب مهام وزارة الداخلية لأنه سيخفف العبء على المناطق الأخرى وسيستتب الأمن في المناطق الأخرى.

كذلك حين نتحدث اليوم عن الخدمة الإدارية، كنا قد صادقنا والسيد شهير موجود مرحبا به، على جواز السفر البيومتري وعلى بطاقة التعريف الوطنية البيومترية، أين هم سيدي الوزير؟

اليوم المواطن يسجل عن بعد لاستخراج بطاقة عدد 3، ينتظرها ثلاثة أشهر، ما معنى هذا اليوم؟ أين نحن اليوم؟ صدقتي سيدي الوزير لم أذكر شيئا جديدا اكتفيت بطرح نفس الإشكاليات السابقة والتي لم تحل الى يومنا هذا. أريد معرفة مكامن الخلل، هل نحن من المغضوب عليهم في ولاية المهديّة وفي معتمدية السواسي وفي بومرداس بالذات؟ ليس لنا الحق في إقليم للأمن وفي مركز للحماية المدنية، ليس لنا الحق في احداث بلديات جديدة؟

كركر كمعتمدية، مشروع موجود لديه أكثر من عشرين سنة وكل عام نطالب به وهي منطقة استراتيجية موجودة على الطريق السيارة ومنطقة كركر لا يكون لها معتمدية، لماذا؟ بأي حق؟ أريد أن أفهم هذه الأمور وأنا متأكد أن نفس هذه الإشكاليات سأعيد طرحها السنة المقبلة في ظل غياب الحلول والبرامج لهذه المناطق. لماذا؟ لأننا نحترم الدولة. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكر، الكلمة الآن للنائب محترم، ملك كمون عن كتلة صوت الجمهورية، ثلاث دقائق، تفضل.

السيد ملك كمون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وكامل الوفد المرافق له.

سأطرح نقطتين أساسيتين، لكن قبل ذلك لدي أمانة أنقلها إليكم من أعوان وعملة بلدية ساقية الزيت بصفاقس، وهم منتدبون بالتعاقد منذ سنة 2021 وينتظرون إلى اليوم تسوية وضعياتهم، هؤلاء الأعوان لا يطالبون إلا بالاستقرار المهني والاجتماعي الذي يحفظ لهم كرامتهم وكرامة عائلاتهم ويطالبون بتطبيق القانون ونحن نتحدث عن دولة القانون.

القانون هو المنشور عدد 7 المؤرخ في 12 فيفري 2023 الذي يفسر كيفية تطبيق الأحكام الاستثنائية لترسيم العملة والأعوان التابعين للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وهو الأمر عدد 54 لسنة 2023 المؤرخ في 31 جانفي. عندما صدر هذا الأمر، اعتقد هؤلاء الأعوان أنه سيكون طوق النجاة وأخيرا سيتمتعون بحقوقهم لكن للأسف، إلى اليوم لم يتم تفعيل هذه الأحكام، ليس عملة ساقية الزيت فقط، بل العديد من أعوان البلديات الذين طالبوا وراسلوا رغم تعدد الكتاب العامين الذين مروا على البلديات، ولكن لم تسو وضعياتهم بعد، هؤلاء يطالبونك سيدي الوزير، بالتدخل العاجل وهذا صوتهم سيدي الوزير وأنا أبلغه لكم.

هذا الحديث يقودنا إلى الحديث عن البلديات، وضعية الموارد البشرية هشة، ولا يمكن تحقيق تسيير ناجح بأعوان في وضعية هشة. أعطي مثلا بلدية ساقية الزيت في صفاقس التي بقيت دون كاتب عام لأكثر من عامين، راسلناكم وحتى السيدة المعتمدة قامت بدورها، أنا راسلت الوزارة ولولا الموظفين بالبلدية الذين تحملوا المسؤولية لما وجدنا من يسير البلدية، سنتان أو حتى أكثر بلدية ساقية الزيت بمكلف بالتسيير، نرجو منكم التدخل في هذا الموضوع وتعيين كاتب عام لبلدية ساقية الزيت.

الموضوع الأخير هو في النفس الإطار الذي تحدث عليه الزميل عماد، نحن نتحدث على البناء من القاعدة إلى المركز وتقريب المواطن إلى دوائر الحكم والاهتمام بالشأن العام، لنقرب الخدمات من المواطن قبل كل شيء.

اليوم البلديات الكبرى على غرار ساقية الزيت على سبيل المثال، رقعتها الجغرافية امتدت وأصبح العبء عليها أكبر مقارنة بالموارد التي تملكها، قدمنا داخل مجلس نواب الشعب العديد من مقترحات لإحداث البلديات ومنها دائرة الأنس التي هي دائرة بلدية والمقر موجود تضم إليها منطقة سيدي صالح وكل المقومات متوفرة، نرجو منكم عند الاجابة توضيح الشروط التي تعتمدها الوزارة لإحداث البلديات ولم لا يتم تنظيم يوم دراسي لتوضيح هذه الشروط حتى نعمل جميعا في إطار واضح وشكرا لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترم خالد حكيم مبروكي عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق تفضل.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا سيدي الرئيس،

ومرحبا بالسيد وزير الداخلية والإطارات العليا لوزارة الداخلية،

لا يفوتني في بداية مداخلي أن أثنى على المجهودات غير المحدودة لأعوان وإطارات قوات الأمن الداخلي بمختلف الأسلاك والاختصاصات، من أمن وطني وحرس وطني وحماية مدنية وعلى التضحيات التي يبذلونها في سبيل إعلاء راية الوطن والدفاع عن

حرمته والمحافظة على سلامة المواطنين والممتلكات العامة والخاصة ومحاربة الإرهاب والتصدي للهجرة غير الشرعية والجريمة بكل أنواعها. كما أتوجه بالشكر الخاص إلى السلط الجهوية والمحلية وإطارات وأعوان كافة الأسلاك الأمنية بسيدي بوزيد، على سرعة التدخل وتكثيف الحملات الأمنية، رغم كل النقائص التي تنتظر من وزارتكم تغطيتها أو التخفيف منها.

أود أن أؤكد أن الوضع الأمني في بلادنا يمر بمرحلة دقيقة ويتطلب قراءة واقعية وشجاعة في اتخاذ القرارات ورغم الجهود الجبارة التي تبذلها قواتنا الأمنية والعسكرية، في حماية الوطن والمواطن فإن التحديات اليوم أصبحت أكثر تعقيدا بفعل تداخل الجريمة المنظمة وتزايد ظاهرة الهجرة غير النظامية وانتشار المخدرات وتنامي التهديد بشتى أنواعه.

سيدي الوزير ومن منطلق عضويتي في لجنة الدفاع والأمن كمقرر، أرى أن تطوير ميزانية وزارة الداخلية أصبح ضرورة وطنية ولا بد أن تكون الأولوية لتدعيم الوحدات الميدانية وتحسين ظروف العمل والتجهيزات اللوجستية وتطوير منظومات المراقبة والاستخبارات بدل التشتت الإداري والبيروقراطية في التصرف في الموارد.

دعم وحدات الاستعلام ومراكز المراقبة الحدودية بالتجهيزات الحديثة،

الاستثمار في الرقمنة وتبادل المعطيات الأمنية بين الوزارات والولايات،

إحداث فرق جهوية مختصة لمكافحة شبكات التهريب والمخدرات، العمل على برامج إدماج اجتماعي واقتصادي في المناطق الهشة للحد من دوافع الهجرة،

تعزير التنسيق مع دول الجوار في مراقبة السواحل ومكافحة شبكات الاتجار بالبشر.

سيدي الوزير، إن مستقبل الأمن في تونس لن يقوم فقط على الردع والمراقبة، بل أيضا على الثقة بين المواطن والدولة فالمطلوب اليوم هو بناء منظومة أمنية عصرية قائمة على الشفافية والمساءلة، تضمن الحريات وتؤمن الوطن في الوقت ذاته.

إن وضع رؤية استراتيجية للأمن الوطني، يجب أن يشمل الإصلاحات التشريعية والهيكلية، وتحسين التنسيق بين مختلف الوزارات، لأن أمننا اليوم ليس مسؤولية وزارة بعينها، بل مسؤولية دولة ومجتمع بأكمله.

أما في الشأن المحلي والبلدي لا بد من تسوية وضعية الأعوان المتعاقدين والعرضيين، التسريع في تسوية وضعية العمد للقطع مع التشغيل الهش، تسوية وضعية عمال الحظائر 45-55، التسريع في بناء مقر الحماية المدنية بأولاد حفوز، بناء مقر معتمدية الرقاب، ورصد مبلغ مالي لصيانة مقر معتمدية أولاد حفوز أو إعادة بنائه نظرا لتدهور بنيته التحتية، تحويل مراكز الحرس بأولاد حفوز والسعيدة إلى مراكز استمرارية نظرا لتفاقم الجريمة وخاصة في تعاطي المخدرات والسرققات مثل سرقة المواشي والمواد الفلاحية.

وباعتبار التوسع الجغرافي الشاسع للجهة نطالب بالتسريع في بناء منطقة الحرس بمدينة الرقاب وتزويدها بالأعوان والسيارات الأمنية.

أرجو كذلك إحداث مراكز حرس بلدي أو تخصيص مقرات رسمية في البلديات وخاصة البلديات المحدثة وتكون تحت إشراف

عون حرس بلدي، لحلحلة عديد الوضعيات والتدخل السريع خاصة للحفاظ على البنية التحتية وتقريب الخدمات.

أرجو رصد ميزانية لبناء منطقة الشرطة والإقليم وفتح مقر الشرطة البلدية بالرقاب وتوفير كل المستلزمات، كذلك فتح مركز حماية مدنية بالسعيدة وتوفير دعم استثنائي لبلدية أولاد حفوز والسعيدة والرقاب نظرا إلى نقص الموارد. عاشت تونس حرة، أبية، منيعة أبد الدهر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة، ثلاث دقائق تفضل.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وكافة الإطارات المرافقة له.

سيدي الرئيس، لا يمكنني الخوض في أي مسألة تتعلق بمرجع نظر الوزارة اليوم دون أن أؤمن مجهود المؤسسة الأمنية، فتحية شكر وإكبار وتقدير واعتزاز لمؤسستنا الأمنية ولأسودها في كامل ربوع تونس، لما تحققة من نجاحات في مختلف المجالات.

اليوم الشعب التونسي ضمن مقوما من أهم المقومات التي تسبق التنمية والخبز والماء وهو الوضع الأممي، في الماضي كنا ننام ونصحو على عمليات إرهابية وعلى العمليات الإجرامية في كل مكان. أما اليوم فهناك نتائج مهمة جدا لا بد من تسميتها وهذا يعود إلى السيد وزير الداخلية وإلى السادة الإطارات العاملة معه وكافة الأعوان من بنزرت إلى برج الخضراء.

سيدي الوزير، أحمل إليكم في جرابي بعض المطالب التي هم دائرتي الانتخابية والتي تحقق فيها المؤسسة الأمنية نتائج مهمة جدا لأدائها المتميز، فقط نرجو من سيادتكم توفير وسيلة نقل لكل من مركز الشرطة بطوزة من معتمدية قصبية المديوني وكذلك مركز الأمن بقصر هلال حي الرياض 1، كما نرجو أن يصبح لمركز الحرس ببنان صبغة الاستمرار لتقديم الخدمات لأهالي ومتساكني بلدية بنان.

سيدي الوزير، مهما قلت لن أوفي مؤسستنا الأمنية حقها في كل ما يتعلق بالجوانب الأمنية والشعب التونسي يدرك تماما أهمية الحرب التي تخوضونها على المخدرات وهي حرب دقيقة دعا إليها السيد رئيس الجمهورية وحققنا فيها نجاحات كبرى. نشد على أيديكم مواصلة هذه الحرب، لأن أكبر ما يهدد الناشئة والشباب هو سموم المخدرات التي تصلنا من كل مكان.

كلنا ثقة في أدائكم ونجدد شكرنا ونترحم على شهداء المؤسسة الأمنية وكذلك العسكرية ودامت تونس حرة، مستقرة، أبية، آمنة أبد الدهر. وشكرا

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم السيد عمار عيدودي عن كتلة لينتصر الشعب، ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عمار عيدودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وكامل الوفد المرافق له.

باختصار أضم صوتي إلى جملة المطالب المتعلقة برخص الصيد وبميزانية مراكز الأمن وكذلك بتفعيل القانون الخاص بالعمد وسد

شغوراتهم، إضافة إلى وضعية الإطارات المنتدبة ضمن البرامج الخصوصية لدعم البلديات المحدثه، هذا صوت يكاد يكون متفق عليه مع الجميع.

كما أضيف طلبا خصوصيا أو محليا يتعلق بمركز الحماية المدنية بفوسانة سيدي الوزير، كل شيء جاهز، العقار موجود، لكن الإدارة الجهوية للحماية المدنية بالقصرين هي التي تعطل المشروع، فالرجاء النظر فيه بكل جدية وفي أقرب وقت.

أمر الآن إلى مواضيع محضرة أو أعتبرها مواضيع حارقة سيدي الوزير، ولا أطرح عليك ذلك بدون حجة وأرجو أخذ الأمر على محمل الجد.

أولا، ترويج المخدرات في صفوف الإعداديات واستغلال الفتيات الصغيرات في هذا المجال والأخطر من ذلك سيدي الوزير وحتى لا أسئ لأعوان الأمن الذين أقدرهم وأجلهم، لكن هناك البعض من أعوان الأمن يساهمون في الاستهلاك وفي الترويج وفي التسامح، الرجاء من سيادتكم إخضاع كل عون، إن شئتم دوريا، إلى مراقبة طبية دورية.

ثانيا، في علاقة بالإجرام، وجدنا أنفسنا بين ثنائية الأمن يقبض والقضاء يخلي السبيل خاصة فيما يتعلق بسرقة الأغنام والمعدات الفلاحية والسيارات، لا بد من قرار حازم في هذا الملف.

ثالثا، القبول بالأكاديمية العسكرية هو قبول غير عادل ويقوم على المحسوبية وعلى التدخلات، فالديوانة لها نصيب والحرس له نصيب والشرطة لها نصيب والحماية المدنية لها نصيب والجيش له نصيب، بينما يقصى أبناء الشعب الذين ليست لهم وساطة، الحل هو ضرورة العودة إلى التوجيه الجامعي وفق المجموع ومن ينجح يقبل، ثم تستكمل بقية الإجراءات الطبية والفحوصات الى غير ذلك.

أخيرا سيدي الوزير، بخصوص معمل الجير بتالة، أنتم تعرفون وضعيته وهناك مستثمر من أبناء الجهة مد يده للصفقة، لكنه يرغب في لقائكم مع السيدة وزيرة الصناعة للحصول على توصيات وتطمينات قبل إتمام الصفقة فالرجاء مساعدته. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عمار، أحيل الكلمة للنائب المحترم يوسف طرشون عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق، تفضل.

السيد يوسف طرشون

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد وزير الداخلية وبأعضاده الميامين،

كل الاحترام سادتي الأفاضل،

أريد أن أتكلّم اليوم في فلسفة التشريع ومقاصد التشريع، إذا كنا نشرع قوانين فالقوانين ليست غاية في ذاتها، هي وسائل لتحقيق الصالح العام ولتحقيق الأهداف المرتبطة بالمواطنين، نحن نشرع قانونا لكي يستفيد منه المواطن بشكل مباشر، أحيانا وفي العديد من الوضعيات نجد أن القانون صار عائقا أمام التنمية، أقول جيدا القانون عائق أمام التنمية، إذا سلمنا بأننا في مرحلة ثور فيها على واقع تأبّد ونريد أن نغير هذا الواقع تغييرا نوعيا، فعلينا ألا نتعامل مع القوانين كأنها أوثان محنطة، وعندما نكتشف أن قانونا بعينه أو إجراء بعينه يعطل مصالح القوانين لا بد أن نجهد بوسائل متعددة لتحقيق المصلحة وإن كان القانون ربما يمنع من ذلك، ستقول لي أنت مشرع والمشرع هو الأحرص على تطبيق القانون وعلى تغيير القانون، أقول

لك نعم، ولكن هنالك وضعيات سيدي الفاضل أزفة، ويمكن للتفذية أن تتخذ إجراءات استثنائية ويمكن حتى أن تعدل بعض الممارسات وتصلحها،

في هذا السياق، لأنني لا أملك الكثير الوقت، سأحدث عن رخص الربط بشبكات المياه وشبكات الكهرباء وشبكة التطهير.

سيدي الفاضل، الواقع غير النظرية، القوانين التي وضعناها للقضاء على ما نسميه البناء الفوضوي وعلى استغلال الأراضي الفلاحية، المقصد سامي ولا جدال فيه، ولكن أين نجد أنفسنا اليوم بسبب أمثلة تهيئة عمرانية لم يقع تهيئتها منذ 20 سنة؟ والمواطن يعاني من شروط إمكانية حصوله على الربط بشبكة التطهير والكهرباء، لأنه يبني بدون رخصة، هذا واقع والمشرع نفسه أخذ بعين الاعتبار هذه المسألة في سنة 2004 ويقول المشرع حرفيا في مكتوب السيد الوزير رقم 20-3965، أنه بالنسبة إلى الأشخاص الذين قاموا ببنائات قديمة دون الحصول على ترخيص في الغرض وذلك بمناطق سكنية أو قابلة للسكن طبقا لمثال التهيئة العمرانية، إذا هو مخالف، فإنه يمكن السماح لهم قصد الربط بمختلف هذه الشبكات شرط أن تكون بناءاتهم إلى آخره.

إذن القانون نفسه فيه مرونة، اليوم نجد أنفسنا أمام وضعيات بالمتات، كما أن الكتاب العامين للبلديات، وضعوا في وضعية وسأكرها للمرة العاشرة محرجة جدا، المواطن لا يرى سوى الكاتب العام، بالنسبة إليه الكاتب العام هو الذي لم يمكنه من الحصول على ترخيص الماء والكهرباء، لأن هناك منشورا يمنعه من ذلك وهناك لجنة تتعقد وتمنعه من إعطاء الرخص وإلا سيصبح رهنا للتفقد الإداري، أليس كذلك؟ فما هو الحل سيدي الوزير؟

الواقع أن الناس تعيش وضعية مأساوية، مئات الحالات من الناس التي بنت وسط العمران، أحيانا نجد كل المنازل المجاورة له متحصلة على الماء والكهرباء ما عداها، أنا لا أشجع على خرق القانون، بل لا بد من إجراء إن كانت هناك إمكانية مثلا في سنة 2004، هناك وضعيات تتطلب اتخاذ قرارات استثنائية بالتسوية على الأقل في ما هو موجود الآن وتتحمل فيه الدولة مسؤوليتها، نحن سنتحمل مسؤوليتنا، الدولة هي التي لم تحين أمثلة التهيئة لمدة عشرات السنين، سيدي الفاضل وختقت المواطنين، فأين سيبنون؟ ولذلك...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

لقد انتهت الخمس دقائق، ولكن بإمكانك أن تواصل فكرتك السيد يوسف طرشون، تفضل.

السيد يوسف طرشون

شكرا سيدي الرئيس على كرمك،

سيدي الوزير، بإمكاننا اتخاذ إجراء استثنائي، نحدد له تسقيفا زمنيا، نقول إلى حدود 1 جانفي مثلا الوضعيات العالقة السابقة كلها تقع تسويتها، وهذا لا يعني أن نحلها نهائيا، أي كل شخص بإمكانه أن يقوم بالبناء، مثلا أنا قمت بصياغة وثيقة وسأقدمها إليكم، فيها تصوري للوضع الراهن وفيها مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر في الذين يمكن أن تسوى وضعيتهم وأعتقد أن بإمكانه حل وضعية مئات الحالات للربط بالماء والكهرباء دون اللجوء إلى "DPM" والغابات وأمالك الدولة أو في الطريق وكذا، كل هذا نستثنيه، ولكن هناك من وضعيتهم قابلة للتسوية بقرار تأخذه سيادتك مثل القرار

الذي اتخذ سنة 2004 استثنائيا، بعد ذلك عندما نرى المجال والفضاء بأمثلة التهيئة العمرانية -التي نحن المسؤولون عن تأخير تهيئتها- حينها بإمكاننا أن نلزم المواطن باحترام القانون في حرفيته...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم سامي الحاج عمر غير منتني له دقيقتان، تفضل.

السيد سامي الحاج عمر

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة المديرين المرافقين له،

في البداية نتقدم بالشكر لكافة إطارات أعوان الأمن وخاصة سلك الحرس والحماية المدنية، لأن الحماية المدنية لا يقع الحديث عنها في حين أنها تبذل مجهودات كبيرة خاصة في فترة الصيف، لكم الشكر على كامل السنة.

السيد الوزير، لن أطيل كثيرا لأن الوقت لا يسمح لي بذلك وسأحدث معك في إطار التوصيات للمجلس الوزاري الذي انعقد في 6 جانفي 2025 حول الحوكمة ونجاعة قطاع النظافة والعناية بالبيئة، حينها أبرمت اتفاقية بين وزاراتكم، أي بين صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية وبلدية منزل نور، من بين كل البلديات لاقتناء معدات -مثل بلدية منزل نور- تتمثل في شاحنة ضاغطة وشاحنة قابلة وشاحنة مجهزة بالسلم وكل هذا في إطار العناية بجمالية المدينة والنظافة، لكن هذه المساعدات استغرقت الكثير من الوقت ولا تعلم السيد الوزير، متى ستمكن كل البلديات من إبرام الاتفاقيات معكم فعليا مع صندوق القروض، لكي تدخل في إطار الصفقة، هذا ما نتمنى تحقيقه.

مسألة أخرى، في بعض الأحيان تطلب منا الحماية المدنية تركيز أعمدة للإطفاء مثلا بجانب معهد ثانوي، البلديات ضعيفة السيد الوزير، عندما نتقدم بهذا المطلب إلى الشركة التونسية لتوزيع المياه تكون المبالغ مشطحة حوالي 25 أو 30 ألف دينار، فكيف يتم التنسيق في الدولة؟ هل هناك إمكانية بين وزارة الداخلية وبين هذه الشركات لكي نساعد...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

بإمكانك أن تواصل فكرتك السيد سامي، تفضل.

السيد سامي الحاج عمر

آخر نقطة السيد الوزير، في إطار التعريف بالإمضاء والنسخ المطابقة الأصل، هناك وثائق تبقى مثل عقود البيع والشراء، لكن بالنسبة إلى وأراه مظهرا من مظاهر التأخر، أننا ما زلنا نطلب نسخة مطابقة للأصل للشهادة المدرسية والشهادة العلمية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

بإمكانك أن تواصل فكرتك، ولكن دون إطالة، تفضل.

السيد سامي الحاج عمر

هذا مهم...

السيد الوزير، مثلما نرى في الدول المتقدمة، عندما أتقدم بمطلب لإجراء مناظرة ويطلب مني الشهادت، يكفي أنني أقدم نسخة وعندما أقوم بدفع المعلوم، المؤسسة هي التي تقوم بالمجهودات وعلى سبيل المثال المعلوم الذي نقوم بدفعه لاستخراج جواز السفر أو بطاقة

التعريف وبذلك لن يكون هناك مشكل تزوير للشهادات العلمية ولن تتحمل الوزارات تبعيات ذلك، بل سنتجرد منها نهائيا ومن المهم النظر في هذه المسألة في إطار نشاط وازاري بأكمله...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد الستار الزراعي عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق.

السيد عبد الستار الزراعي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير مرة أخرى والسيد المستشار والسيد الكاتب العام وزارة الداخلية وكل السادة المديرين. أعانكم الله ووفقكم.

من المستحيل أن يرتفع شأن البلاد التونسية بدون الأمنين الأحرار، لكن السيد الوزير، لا بد من لفظة وإعطاء حقوق كل أممي والوقاية خير من العلاج، نحن نعرف أهميتكم ودوركم جيدا أنتم حماة الدار وحماة الوطن وأنتم من تسهرون على توفير العدل وتحمون الشعب التونسي، لكن هذا لا بد أن يكون بعقلية أمن جمهوري وبالتوفيق إن شاء الله.

السيد وزير الداخلية، لدي العديد من المطالب، السادة العمدة والسادة المعتمدون هم نواة الدولة، ففي وقت من الأوقات في عهد بورقيبة رحمه الله وفي عهد بن علي، عندما كانوا يعينون عمدة كانوا يعينونه من ميسوري الحال، اليوم تغيرت العقلية، لدينا عمدة حالاهم الاجتماعية مغايرة لذلك ولدينا عمدة من أصحاب الشهادات العليا، أما السادة المعتمدون فليس من المعقول أن يظل نظامهم الأساسي غائبا وهذه ليست أول مرة نطلب فيها هذا من سيادتكم وحتى مع السادة الوزراء الذين سبقوكم.

السيد وزير الداخلية، البلدية لها دور بيئي مهم، صدقني عندما نقوم بجولة في أي مدينة تونسية أو قرية أو ريف، نجد القمامة والنفايات في كل مكان، لماذا؟ لأن هذه البلديات لا تمتلك العنصر البشري الكافي وتنقصها التجهيزات، ادعموا البلديات خاصة في سيدي بوزيد وخاصة بلدية سيدي بوزيد المدينة، هناك أماكن عندما تمر بها مخجلة.

بلدية فائض، بلدية مزودة، بلدية السوق الجديد، بلديات محدثة تحتاج إلى دعم بالموارد البشرية والمعدات ومنح استثنائية.

ما هو مصير المجالس القروية التي كانت تقوم بدور مهم في القرى والأرياف والعمادات؟ لماذا لا نحدث في كل عمادة مجلسا قرويا يسهر على النظافة بالتنسيق طبعاً مع البلدية؟ أين مصير المجلس القروي؟

أود التطرق إلى موضوع آخر يتمثل في الانتدابات في البلديات المحدثة، وأقصد هنا تسوية وضعية الأعوان المنتدبين بعقود في إطار دعم البلديات المحدثة باعتبار أن هذا تقريبا العقد الثالث...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عماد الدين سديري عن كتلة صوت جمهورية، له خمس دقائق، تفضل.

السيد عماد الدين السديري

شكرا السيد الرئيس،

مرحباً بك سيدي الوزير ومرحباً بالوفد المرافق لك.

مرحباً بكل زملائي من الغرفتين.

سبق أن تحدثت في اللجنة عن الاعتمادات المفوضة لرخص مسك السلاح وعن العلاقة بين السلطات الأمنية وسكان المناطق الحدودية وعن النظام الأساسي للعمد والقانون الأساسي للمعمدين وعن مركز متقدم للحماية المدنية، أنا متمسك بما قلته في الجلسة الأولى وإن شاء الله بحسن إنصاتكم سيدي الوزير، نجد الدعم والتفهم.

بالنسبة إلى الحماية المدنية في مهمة وزارة الداخلية، كنت أتمنى أن يقع الحديث عن تدعيم هذا السلك، لأنني أعتقد أن القرض الذي قمنا بالمصادقة عليه في السنة الفارطة يعتبر غير كافي لهذا السلك الذي هو في علاقة مباشرة مع المواطنين ويقدم لهم خدمات مهمة، أطلب باعتماد سياسة خاصة لتدعيم سلك الحماية المدنية ولم لا تكون لدينا في يوم من الأيام طائرة للإطفاء "Canadair" لمجاهة الحرائق بصفة سريعة، نعلم جيدا أن كلفتها باهظة.

السيد الوزير، أود أن أستغل الجلسة التي حضرت فيها مع السيد الرئيس والسيدة وزيرة المالية وتم الحديث فيها عن تسهيل العلاقة بين الفلاح كمنتج وبين وزارة المالية كطرف وبين السلك الأمني كمرقب، أريد أن أعرف ما هو مصير منتجي ومربي الأبقار والأغنام الذين هم في علاقة مع الحدود خاصة في دائرتي؟ كيف سيقع التعامل معهم؟

وأؤكد أن ديوان تربية الماشية والقسم البيطري في المندوبيات الفلاحية لا يقدمان الخدمة المرجوة التي تمكن الأمن من التجاوب بسرعة مع الفلاحين، وبالتالي لا يجب تحميل المسؤولية على الفلاح، فالإدارة وخاصة وزارة الفلاحة يجب أن تكون طرف في تنظيم هذه العملية.

السيد الوزير، سبق أن تقدمت بسؤال كتابيا من أجل إحداث مركز شرطة بمعتمدية نبر، وتقدمت بهذا الطلب فقط لدعم ملف من أجل إيجاد فرع بنك بهذه المعتمدية التي تعد ثاني أكبر معتمدية في الجمهورية التونسية، أيضا بالنسبة إلى الطويرف، ولكن للأسف كانت الإجابة سلبية، لقد طالبنا بهذا المركز على أساس استكمال ملف ومساندة مركز الحرس الترابي لكي يقوم بدوره خصوصا أن الخدمات والطلبات والجرائم تطورت، صحيح أن منطقتنا هادئة، ولكن نريد أن نستبق الأمور، ولي أمل السيد الوزير، أن تدعمني في الملف إن شاء الله، من أجل إحداث بنك أو فرع بنكي بهذه المعتمدية.

أريد أيضا الحديث عن وضعية الإطار الأمني، بصراحة وبحكم قربي منهم فإن أعوان الأمن الذين يتنقلون من الشمال إلى صفاقس أو يقومون بساعات إضافية أو يعملون لساعات إضافية ليلية، ترصد إليهم منحهم بصفة متأخرة، نأمل أن ينال الأمنيون حقهم في الإبان.

هناك علاقة أخرى بين الأمن والمواطن، أود أن يكون العاملون في سلك الشرطة أو الحرس في بعض المناطق وخاصة الحدودية من غير أبناء المنطقة ومن غير أبناء المعتمديات، لأن الجدوى والفاعلية لا تكون موجودة في بعض الأحيان وأحيانا تكون هناك محاباة.

مسألة أخرى تتمثل في رخص الربط بالماء الصالح للشرب والكهرباء، هناك العديد من الطلبات خاصة فوق الملك الغابي، صحيح أن رخص الربط بالماء والكهرباء لا تملك، ولكنها تساهم في حل مشكلة، وإذا لم تحسن البلدية المراقبة في إقامة البناءات فيجب تلافي هذا النقص واتخاذ إجراء فوري من أجل القطع نهائيا مع الفوضى وتمتع المواطنين بحقوقهم.

أود التطرق إلى مسألة تدعيم البلديات والبلديات المحدثة، في دائرتي لدينا سبع بلديات مرهقة في تاجروين ومزل سالم وقلعة

السنان وساقية سيدي يوسف والطويرف وبارة ونبر، كل البلديات ينقصها الإطار البشري المختص وهو مفقود وبالتالي لا بد من دعمهم، وكنت طالبتك سابقا، السيد الوزير، بمعاينة ذلك في بلدية الطويرف، هذه المنطقة التي لطالما طالبت بإحداث معتمدية، قامت بإحداث بلدية ومعتمدية إلا أن الخدمات بقيت خدمات عمادة ولم تتطور والإدارة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

بإمكانك مواصلة فكرتك، تفضل.

السيد عماد الدين السديري

السيد الوزير، في إطار قانون المالية والقطع مع التشغيل الهش، نأمل أن تقع إضافة أو استثناء يشمل 17 إطارا ببلدية الكاف، لأن وضعيتهم كارثية لا تشرف دولتنا ولا نظامنا ولا نحن كنواب شعب في ولاية الكاف، ويجب أن يقع إدماجهم وإعطاؤهم حقهم المفقود.

باختصار حاولت تقديم أهم المعلومات المتعلقة بدائرتي الانتخابية وإن شاء الله، السيد الوزير، في زيارتكم تكتشفون الإيجابي...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الجليل الهاني عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق، تفضل.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وكل الإطارات المرافقة،

السيد وزير الداخلية، شكرا على تجاوبكم وتفاعلهم السريع مع فلاحي وتجار ولاية نابل فيما يخص مشكل القوارص والشكر موصول أيضا للسيد وزير التجارة الذي كان تفاعله إيجابيا وللسيدة وزيرة المالية، كل هذا نتيجة للمجهودات التي بذلت على المستوى الجهوي وخاصة عديد الاجتماعات التي قامت بها السيدة الوالية في هذا الإطار وكانت الأفكار التي اقترحت جهويا هي التي مثلت الحل وهذا يدعم منهج التعامل والتشاور والتنسيق مع الجماعات المحلية ومع السلطة الجهوية في اتخاذ القرارات بالنسبة إلى المشاكل التي تقع والحمد لله، فقد أصبح الفلاحون مبتهجين وكذلك التجار وبنات هناك حركية منذ أيام منذ قرار السيد رئيس الجمهورية، وتحسنت الحالة وثمة نفس جديد والناس أصبحت مقبلة على العمل وإن شاء الله يكون موسما مكللا بالنجاح وتسترجع كل الأطراف المصارييف التي أنفقتها وتتجاوز المعاناة التي عاشتها طيلة الموسم الفلاحي الفارط.

السيد الوزير، الجماعات المحلية تحتاج إلى اهتمام خاص، عندما نقول الجماعات المحلية اليوم، سواء كانت المجالس الجهوية أو المحلية أو البلديات في انتظار القانون الجديد أو تنقيح القانون الأساسي الخاص بها وفي ما يتعلق بالميزانية التي خصصت لصندوق الدعم والتدخلات الاستثنائية وغيرها، عندما اطلعت عليها وجدتها تقارب الألف مليون دينار أي حوالي 1% من الميزانية أو أقل بقليل وهذه الميزانية السيد الوزير، لا تكفي لمعالجة ما نراه في الجهات والمجليات من مشاكل المسالك الفلاحية والتنوير وتحسين البنية التحتية بصفة عامة، يجب العمل مجددا في الميزانية ونحن نحاول إضافة موارد أخرى لميزانيات البلديات وخاصة البلديات المحدثة التي لا تستطيع اليوم حتى خلاص موظفيها، فما بالك بالقيام بالتنمية أو التدخلات الاجتماعية.

السيد الوزير، أما الإشكال الثاني بالنسبة إلى هذا القانون فهو الصفقات المجمعمة، الصفقات المجمعمة جيدة من ناحية تقليص الكلفة والمصارييف إذا قامت البلدية بالشراءات بمفردها، لكن المشكل يكمن بعد الشراء، إذ أن ما نربحه في الكلفة نخسره لاحقا بسبب الآليات، بالتجربة عندما تذهب إلى مستودعات البلديات تجد الشاحنات والجرارات وغيرها بلا قطع غيار ولدينا تجربة في هذا، شاحنتان وقعت فيهما أعطال ورغم البحث الطويل لم نجد قطع الغيار الخاصة بهما وحتى الشركة الموردة لا توفر قطع الغيار وهناك أيضا عدة معدات لم تكمل الخمس سنوات من عمرها الافتراضي، لذلك يجب إعادة النظر في الصفقات المجمعمة وتكون أكثر حرفية ويشترط على المزود في الصفقة توفير قطع الغيار حتى لا نجد أنفسنا اليوم أمام عديد الآليات المتروكة دون إمكانية لإصلاحها وإن شاء الله في قادم الأيام تتغير الأمور.

السيد الوزير، رغم المجهودات الموجودة في البلديات إلا أن النظافة تبقى دائما دون المستوى، وقد جلست مع غرف تجارية مشتركة تونسية وأجنبية وكان موضوع النظافة ثاني إشكال أثاره بعد الروتين الإداري وكثرة الوثائق، المستثمرون قالوا: صحيح أننا نتعب في مسار بعث الشركة، لكن الإشكال الثاني الذي يزعجنا هو نظافة البلاد وهذا صحيح وانظروا اليوم إلى الطرقات، صدقا، عندما تدخل من جهة الزهروني باتجاه باردو تجد الحاويات وبجانها أكوام أخرى من الفضلات حين نمر حوالي الساعة الثامنة والثامنة والنصف والتاسعة صباحا، هذه المشاهد بصراحة غير مقبولة ولا يجب أن تتكرر، خاصة أنها قريبة من المجلس وليست بعيدة، لذلك فإن دعم عمل النظافة ودعم العملة أمر مهم جدا.

السيد الوزير، نأتي الآن إلى موضوع رخص الصيد والذي تطرق إليه أغلب النواب، كما أن وزارة الدفاع الوطني تعاني من المشكلة ذاتها، أعرف منزلا فيه ثلاث رخص تحصلوا عليها في الفترة الماضية، بينما هناك عائلات بقيت 10 و15 سنة ولم تحصل على رخصة.

السيد الوزير، المنشور عدد 66 لسنة 1986 المتعلق بتقسيم مراجع النظر بين الأمن والحرس وغيرهم، يبدو أن الوقت قد حان لتحسينه والنظر في التعامل مع الواقع الجديد، فقد وجب تغييره وقد سألت مرتين وكانت الإجابة هي نفسها، المنشور منذ سنة 1986، لذلك يبدو لي أن الوقت مناسب لإعادة النظر فيه حتى يكون الجميع على نفس الدرجة من التعامل.

شكرا على مجهوداتكم في التصدي لكل ما هو جريمة ومخدرات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم مختار عبد المولى.

الكلمة للنائب المحترم أيمن مرعوي، غير منتعي، تفضل.

السيد أيمن المرعوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وكافة إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، دورنا كنواب شعب إيصال مشاغل المواطنين لسيادتكم ومن أهمها رخص الربط بالماء والكهرباء والرفض المتواصل للمطالب من قبل اللجان المحلية بالبلديات والتقييد بالمشور الذي وجب مراجعته وتمكين المواطنين من أبسط حقوقهم الدستورية ورفع الحرج عن الكتاب العامين للبلدية، كذلك وجب إصدار منشور يسوي

وضعيات المؤسسات الصناعية والمحلات التجارية وتمكينها من رخص الربط بالشبكات العمومية لدفع الاستثمار داخل المعتمديات.

ثانيا سيدي الوزير، كنت قد تطرقت سابقا إلى سلك العمدة والإشادة بالدور الكبير والهام الذي يقومون به وكاعتراف بهذا المجهود يجب التسريع بإصدار القانون الأساسي لهذا السلك وإنصافهم.

ثالثا، رخص بنادق الصيد، من غير المقبول حرمان الأمتيين من هواة الصيد وحرمان الفلاحين من إسنادهم رخص لحماية أملاكهم وأرزاقهم.

رابعا، متى سيتم إصدار القانون الأساسي للبلديين وتسوية ملف العمل العرضيين بالبلديات.

أما بالنسبة إلى الشأن المحلي والجهوي، وجب تعزيز النسيج الأمني بمعتمدية طينة من ولاية صفاقس من حيث الأعوان والتجهيزات، نظرا إلى تفشي عديد الظواهر كالسرقا والمخدرات خاصة في محيط وداخل المؤسسات التربوية.

كذلك سيدي الوزير، الارتباط الإداري بالإدارة المركزية أثقل كاهل المواطنين الذين يضطرون إلى التنقل للعاصمة للتمتع بالخدمات الإدارية، لذا أصبح من الضروري تقريب هذه الخدمات من سكان ولاية صفاقس وإحداث إدارة فرعية في أقرب الأجيال.

سيدي الوزير، وجب دعم كل من بلديتي الحاجب وطينة اللتان تعانيان من نقص كبير في الموارد المالية والموارد البشرية والمعدات، مما أثر سلبا على جودة الخدمات خاصة في رفع الفضلات وصيانة الطرقات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصل السيد أيمن.

السيد أيمن المرعوي

شكرا،

...خاصة في رفع الفضلات وصيانة الطرقات والتنوير العمومي ومحدودية المشاريع المبرمجة.

وفي الختام سيدي الوزير، لفترة لسلك المعتمدين ساعات عمل طويلة بالليل وبالنهاري مقابل أجور غير مجزية ومصير مجهول عند انتهاء المهام.

وبالمناسبة أتقدم بالشكر والعرفان للسيدة حياة الدالي معتمدة طينة على كل ما تبذله من مجهودات لخدمة معتمدية طينة وأهلها وحرصها الكبير على النهوض بالمنطقة وتطويرها، وهذا أقل واجب أقدمه لها وشكرا.

السيد نائب لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائبة المحترمة سنية بن مبروك عن كتلة الأمانة والعمل، خمس دقائق تفضلي.

السيدة سنية بن مبروك

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الداخلية وكافة الإطارات المرافقة له،

في البداية أود أن أتقدم بتحية للمؤسسة الأمنية بمختلف أسلاكها على المجهود الكبير الذي تقوم به في مكافحة الجريمة والمجرمين وخاصة في إحباط مخططات كبار تجار المخدرات.

سيدي الوزير، قبل أن نتحدث عن الأرقام وعن التوازنات يجب أن نتحدث عن الأشخاص، الأشخاص الذين يعملون بالإدارات، في

المعتمديات، في البلديات وفي المجال الأمني ويجب الحديث عن عمال المناولة، أشخاصا تعمل ليلا نهارا في التنظيف والحراسة وليس لها لا استقرار ولا كرامة مهنية، هؤلاء الناس السيد الوزير أصبحوا يشعرون أنهم مقصيين وكأنهم ليسوا جزءا من الدولة، اليوم سأقدم لك بسؤال مباشر وواضح، إلى متى ستبقى وضعية عمال المناولة بالبلديات معلقة؟ إلى متى سيبقى هؤلاء الناس يعملون بعقود هشة؟

هذا غير معقول، على الدولة أن تكون على قدر المسؤولية وعليها أن توفر حدا أدنى من العدالة في التشغيل أريد أن أسمع منكم اليوم تعهدا واضحا هل هناك في مشروع قانون المالية لسنة 2026 إجراءات عملية لتسوية الوضعية؟ ولا نريد مجرد وعود وعقد لجان، أريد قرارا، أريد جدولا زمنيا لأن الصبر قد نفذ والكرامة لا تتجزأ، أن الأوان للإنصاف وللجرأة في اتخاذ القرار.

عمال المناولة بكافة البلديات وخاصة بلدية الكرم وحلق الوادي تم التنكيل بهم لأنهم تواصلوا مع نائب الشعب، أريد أن أطمئنكم ملفكم ضمن أولوياتي وكما وعدتكم سأكون صوتكم المسموع.

الاعتمادات المفوضة كأقدم عمل هش بوزارة الداخلية، أين وصل هذا الملف سيدي الوزير؟

العمد هم أشخاص يتحملون مسؤولية كبرى في الميدان لكنهم يعملون بدون حماية قانونية وبدون نظام أساسي واضح كأنهم تركوا للقدر يجب أن يكون هناك قانونا لتنظيم مهامهم ولتحديد صلاحياتهم ويحميهم من التعيينات العشوائية ومن الضغوطات، القانون الأساسي للبلديين الذي يضمن حقوقهم واستقرارهم المهني.

البلديات سيدي الوزير، وضع كارثي في البعض منها، كتاب عامين بدون روح وطنية، بدون إحساس بالمسؤولية يتصرفون وكأن البلدية ملك خاص، أطلب من الوزارة تفعيل الرقابة الإدارية والمالية على البلديات وأن تقوم بتقييم أداء الكتاب العامين بصفة دقيقة لأن هذا الملف يمس مباشرة ثقة المواطن، أتساءل أين المراقبة، أين المتابعة؟ البلدية مرفق عموميا وليس خاصا وبلدية الكرم خير دليل على كلامي هذا، العديد من التاشكيات، العديد من التجاوزات، إهدار للمال العام، تحدثنا في هذا في جلسات سابقة، الأسئلة الكتابية السيد الوزير الإجابة عنها تتضمن الكثير من المغالطات من المصالح البلدية المعنية فالرجاء التثبت لأن هذا يمس من هبة مؤسسة سيادية.

بعض الولاية سيدي الوزير أكبر إنجازاتهم اليوم ألبوم صور وبالمناسبة بالأمس السيد الوالي يحتفل بعيد الشجرة، لكن للأسف الواقع يناقض الخطاب ففي الوقت الذي كان فيه السيد الوالي يغرس شجرة أمام الكاميرا كانت الأشجار تقتلع في الكرم وفي حدائق قرطاج بكل برودة دم دون أي تدخل أو أي موقف واضح، ماذا يعني أن نحتفل بعيد الشجرة ونصمت عندما يتم اقتلاعها؟ المطلوب أن يكون الوالي مسؤولا فعليا يقوم بتطبيق القانون ويحمي الملك العمومي والبيئي لهذا نطلب منك السيد الوزير أداء زيارة لدائرة الكرم بصفة خاصة وللضاحية الشمالية بصفة عامة للوقوف على حجم التجاوزات، مراجعة التعيينات أصبحت اليوم واجب وطني.

السيد الوزير، إيماننا بأن أمن المواطن واستقرار الدولة وترسيخ سيادة القانون هي من أولى أولويات الدولة وهي محاور لا يمكن فصلها عن أي تخطيط مالي شامل، نحن اليوم نتولى مناقشة ميزانية 2026 في ظرف آمني دقيق، حيث تواجه المؤسسة الأمنية تحديات متزايدة تمس الأمن الوطني مباشرة، لذلك أنا أطلب:

أولا، بوضع إستراتيجية وطنية للأمن المجتمعي تقوم على الوقاية، لا فقط على الردع.

ثانياً، أطالب بالاهتمام الجدي بأعوان وإطارات الأمن وكذلك بسلك الشرطة البلدية، ظروف العمل صعبة، الأجور ضعيفة، نقص في التجهيزات لأن الأمنيين يحمون البلاد ويحتاجون للإحاطة المادية والمعنوية والقانونية.

ثالثاً، يجب مراجعة توزيع الموارد الأمنية بين الجهات لضمان عدالة أمنية حقيقية.

رابعاً، يجب تسريع إدخال الرقمنة داخل وزارة الداخلية، لأنها السبيل الوحيد للشفافية ومقاومة الفساد ولتسريع الخدمات الإدارية والأمنية.

خامساً، أطالب بخطة وطنية متكاملة لمجابهة الجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية بالتنسيق بين الأمن والقضاء والجيش، لأن أمن تونس، لم يعد شأنًا داخلياً فقط، بل مسألة سيادة واستقرار وطني.

وأخيراً سيدي الوزير، الأمن ليس عبئاً على الميزانية، بل هو استثمار في بقاء الدولة والحفاظ على سيادتها، نريد ميزانية وزارة الداخلية أن تحمي المواطن وتدعم الأمن الجمهوري.

دتمت ذخرا للوطن وشكرا سيدي الوزير على راحة صدركم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة سنية، إذن الكلمة الآن للنائب المحترم أيمن نقرة عن كتلة صوت الجمهورية، خمس دقائق، تفضل.

السيد أيمن نقرة

شكرا السيد الرئيس،

السيد وزير الداخلية وكافة السادة الحضور،

البلديات وما أدراك ما البلديات السيد الوزير وفي إطار استكمال البناء السياسي أظن أنه من الضروري اليوم التفكير في إجراء الانتخابات البلدية وقبل أن يتم إجراء الانتخابات البلدية توجهت لك بهذا السؤال لأكثر من مرة وأسألك مرة أخرى بخصوص تحيين مجلة الجماعات المحلية التي لا تستجيب للوضع السياسي الحالي وهذا كان محور تدخل السيد رئيس الجمهورية معكم.

في نفس الإطار، الدوائر البلدية، هناك عدة عود في معتمدية القيروان الشمالية بإحداث الدوائر البلدية، فتواصل الدولة وحماية المواطنين وخدمة المواطنين الذي هو واجب علينا يتطلب إحداث هذه الدوائر البلدية لتقريب الخدمات مع المطالبة أكثر من مرة بضرورة إحداث بلدية في الباطن لأنها منطقة عبور توجد على مفترق GP3، إضافة إلى وجود منطقة صناعية وبلدية القيروان أصبحت غير قادرة على التدخل بالكيفية المنتظرة.

اليوم تم التطرق في خطاب السيدة رئيسة الحكومة إلى رقمنة الإدارة في سنة 2026، القانون عدد 103 لسنة 1994 الخاص بالتعريف بالإمضاء وبالنسخ المطابقة للأصل، لا يمت للرقمنة بأي صلة.

السيد الوزير، لو تم تقديم اقتراحات في هذا الإطار، أين وصلت هذه الاقتراحات؟

الأمر عدد 43/11 لسنة 2016 إعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات المحلية ذات الصبغة الإدارية في البلديات نتمنى أن يتم النظر في هذا لتسوية وضعيتهم. أيضا تسوية وضعية عمال الحضائر الذين تجاوز سنهم 45 سنة الذين يرجعون إليكم بالنظر وكرامة

المواطن اليوم فوق كل اعتبار. أيضا القانون الأساسي لأعوان وموظفي البلديات تم ذكره أكثر من مرة وهذا مطلب ملح لذلك لا بد من النظر فيه بكل جدية.

موضوع الربط بالشبكات العمومية وكنت قد راسلتك في هذا السيد الوزير بخصوص المتوسطة من القيروان الشمالية وقد مر على هذا أكثر من سنة فقد تم تقديم عديد التدخلات ونحن ننتظر أجوبة عن الاستشارة الموجهة إليكم.

المدينة العتيقة بالقيروان التي لم تأخذ حظها وقد راسلتكم في هذا وإلى حد الآن أنتظر الإجابة، فقد كانت محمية بالألواح الخشبية (أظهر السيد النائب صورا) وأصبح هذا وضعها (أظهر السيد النائب صورا) صحيح أنه اليوم تم رفع فواضل الأقمشة، ولكنها بقيت بدون غطاء نريد إيجاد حل ولا نريد حلولاً تفرض على المواطنين، هذا السوق هو مسلك سياحي، هو واجهة البلاد ولا بد أن يتم التدخل فيه.

في نفس الإطار سوق المواجل (أظهر السيد النائب صورا) كان على هذا الوضع وأصبح خرابا وهذا الموضوع محل مراسلة لديكم نتمنى أن تجد التجاوب أيضا.

السلك الإداري المشترك أتحدث عن مقر الولايات نتحدث عن أشخاص تم ترسيمهم على وزارة الداخلية وهناك أشخاصا تم ترسيمهم على المجلس الجهوي تم فتح باب الترقيات ونحن نبارك هذا، ولكن حتى الأشخاص المرسمين على المجلس الجهوي في السلك التقني هم أشخاصا يعملون ويجهدون ولم يفتح لهم باب الترقيات منذ أكثر من عشر سنوات لذلك لا بد من إرساء العدالة بين الموظفين.

المتقاعدين، اشتغلوا طويلا، ولكن إلى حد اليوم الأشخاص الذين تعرضوا لحوادث الشغل مازالت ملفاتهم موجودة لديكم وهناك بعض الأعوان اليوم ملفاتهم موجودة لدى مؤسسة فداء لا بد أيضا من النظر فيها علينا الاهتمام بهؤلاء الناس الذين عملوا سابقا لمدة طويلة.

ظاهرة المخدرات السيد الوزير وما تعاني منه القيروان فأنتم ترون وتسمعون عن هذا لذلك لا بد من تدخل واضح، صحيح أنه يتم حجز العديد من الكميات من المخدرات، ولكن "infiltration" مازالت موجودة نحن نريد أن يتم غلقها من الأعلى ونريد أن نجد حلا لهؤلاء الشباب.

الوضع البيئي، لا بد من دعم البلديات يمكنكم الدخول لحي المنشية بالقيروان، الملاجئ، طريق حفوز لو أظهر لك الصور لرأيت ما يعاني منه الناس هناك وقد وصلتني العديد من التمشكات بخصوص هذا الحي هذا الدعم ضرورة ملحة اليوم لأنها تمس من حياة المواطنين اليومية.

أيضا لا بد من بعض المراجعات فأحيانا تكريم الإطارات والأعوان التي تذهب بخصوصهم بعض التقارير التي ربما تكون مغلوطة لا بأس من المراجعة، لأنه عندما نقوم بالمراجعة فإننا نحفظ كرامة الناس ونحفظ كرامة بلادنا.

السيد الوزير، كل هذا مهم ومهم جدا لذلك لا بد من احترام المواطن والاستثمار فيه كما قال السيد رئيس الجمهورية لذلك نتساءل اليوم متى سيتم الترفيع في نسق العمل ونمر للتقييم ونقوم بالتغيير إن لزم الأمر لقد زرت القيروان ورأيت حقيقة الأوضاع فيها وتعرف هذا الشيء وهذا طبعا في إطار التزامكم بكلام السيد رئيس الجمهورية مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أيمن، الكلمة الآن للنائبة المحترمة الأستاذة نجلاء اللحياني على كتلة الأحرار، خمس دقائق السيدة نجلاء، تفضلي.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

أتحدث اليوم انطلاقا من الميدان، أتحدث اليوم من واقع نعيشه كل يوم في بلدياتنا وفي شوارعنا، اليوم نتحدث باسم المواطن التونسي الذي فقد ثقته في الإدارة وباسم البلديات التي تحتاج اليوم لدعم الدولة لا لأوامرها فقط.

اليوم أصبح من الضروري تنظيم البلديات السيد الوزير وتأطيرها والحرص على التداول في الوظائف داخلها فمن غير المعقول اليوم أن يبقى مدير أشغال أو أن تبقى مصالح فنية أو أن يبقى مسؤول ميداني أو حتى مسؤول عن ماوى عشر سنوات أو أكثر في نفس المنصب، فيتحول موقعه إلى مركز نفوذ مغلق، يستغل نفوذه وتتفشى ظاهرة الرشوة وأنا أرى هذا بوضوح في البلديات الكبرى، في أريانة المدينة، في تونس العاصمة وغيرها، لا يتم اليوم منح أي ترخيص أو أي إذن أو تعيين للطرق ولا يتم الحصول على الموافقة على أي شيء بخصوص أي مشروع إلا بإذن من السيد مدير الأشغال أو غيره وهذه المشاريع هي اليوم معطلة.

ففي أريانة المدينة أغلب المشاريع معطلة وقد راسلناكم هنا وقلتم أن مشاريع حي النهضة وأريانة الجديدة 1 و2 تقدمت بنسبة 100% ويرج البكوش تقدمت بنسبة 50% هذا غير صحيح، فعندما نذهب على عين المكان ونقوم بمعاينة المشاريع نجد أن مجمل المشاريع هي مشاريع معطلة، فالتداول المنتظم على المسؤوليات السيد الوزير يقطع الطريق أمام الفساد ويمنع استغلال النفوذ، التغيير كل سنتين على الأقل هو ليس استهدافا للأشخاص في حد ذاتهم، بل هو ضمان للشفافية والزاهة.

من جهة أخرى هناك ظاهرة نعرفها جميعا وهي موجودة اليوم وهي ظاهرة الانتصاب الفوضوي فقد تعبنا منها وتكاتفت كل مجهوداتنا لمقاومتها، اليوم تعود هذه الظاهرة وتعود بشكل أخطر في محيط السوق المركزية السيد الوزير بأريانة فانتصاب بيع الخردة من جديد واحتلال الطريق العام وهذا ليس فقط تعديا على الملك العمومي، بل خطر مباشر على المواطنين وتشويه لجمالية المدينة العتيقة والأسوأ أن هذه المساحات كانت ولا تزال وأنتم تعرفون هذا، نقاط لترويج المخدرات وأنا أقول هذا عن دراية ميدانية، لذلك لا بد من مواصلة العمل وبحزم لتطبيق القرارات وهذا قرار مركزي لمقاومة الفوضى حتى نحافظ على سلامة المواطنين وهيبة الدولة.

شارع الهادي نويرة وحتى أحياء أريانة المدينة العليا والجديدة والمنازة والملاحة تعيش اليوم وضع لا يطاق، فالمحلات قد استولت على الأرصفة ويضطر المترجلون اليوم للسير وسط الطريق مع السيارات والدراجات ومحلات الأكلات الخفيفة انتشرت كل مواطن لديه مستودع يقوم بفتحته كمحل لبيع الأكلات الخفيفة ويتم ذلك بدون رقيب أو حسيب أو يقوم ببيع الخضار وقد اضطر الناس اليوم الى الهروب من منازلهم فهم يتصلون بنا يوميا بخصوص الفوضى التي يعيشونها وسط أريانة المدينة.

الدراجات النارية السيد الوزير، الدراجات النارية تسير اليوم بسرعة جنونية دون رقابة وشركات التوصيل هذه التي أصبحت فوق

القانون، كذلك التاكسي الجماعي أصبح ظاهرة، اليوم يتصرف كما يشاء لا احترام لا للوقوف ولا احترام للسرعة ولا للإشارات المرورية كل هذا يحدث أمام مرأى ومسمع الجميع حتى أمام مستشفى محمود المطري وقد حدثتكم في هذا وراسلتكم العديد والعديد من المرات.

المحطة مجهزة (أظهرت السيدة النائبة صورا) هذه هي السيد الوزير، هذه المراسلة رقم 1000 المشكل يكمن في أنه عند مراسلتكم تقولون لي بأن المجلس الجهوي في 2017 قد رصد أموالا واعتمادات لتجهيز هذه المحطة لتنظيم عمل التاكسي الجماعي، هذه المراسلة في 2023-2024 أقوم اليوم بمراسلتكم ماذا كانت إجابتكم؟ "بتعذر الاستجابة لطلب التخصيص لفائدة المجلس الجهوي نظرا إلى حاجة مستشفى محمود المطري بأريانة لاستغلال القطعة المطلوبة لإنجاز التوسعة وليعت أقسام جديدة بالمؤسسة الصحية"، أي أن هذا المجلس الجهوي لسنة 2017 هل اجتهد بمفرده، هل "سبق الحصرية قبل الجامع" كما نقول؟ من فضلك السيد الوزير لقد كنت واليا على الجهة وأنت تفهم هذه الوضعية جيدا حاول أن تجد لنا حلا لهذه الوضعية فقد طفح الكيل فالיום الاستغلال المفرط للأرصدة في كل مكان في أريانة المدينة وتحول الفضاء العام إلى مورد للكراء فقط، الأرصفة أصبحت ملكا خاصا وليست ملكا لعموم المواطنين.

تنظيم توقيت عمل المقاهي والمطاعم، هناك قانون واضح، هناك قانون واضح ومفعل يضبط مواعيد الفتح والإغلاق، إن كان هناك قانون آخر عليكم بمدنا بهذا القانون لنفهم الموضوع، لا نريد اليوم التضييق على أصحاب المقاهي حتى نكون واضحين، ولكننا نطالب بالتوازن بين حق المواطن في الراحة وحق المستثمر في العمل فقط.

الفوضى في الشوارع قد بلغت مستوى غير مقبول وال "mall" المتوقف في حي النصر يشكل اليوم خطرا كبيرا على المواطنين، كل يوم أقول بأن "grue" ستسقط على رؤوسنا، توجد هناك مؤسسات تربية، توجد هناك محضنة للأطفال، لدينا مدرسة ولا أريد ذكر المدارس الموجودة هناك أي أن صاحب العقار هو محل تتبع قضائي ونحن نبقي اليوم مكتوفي الأيدي، من واجب الدولة اليوم حماية الناس، من واجها أن تتحرك واليوم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصلي فكرتك السيدة نجلاء.

السيدة نجلاء اللحياني

سيدى الوزير، لقد راسلت وزارة الداخلية وراسلت وزارة العدل، رئاسة الحكومة، نريد اليوم أن تتحرك قبل حدوث الكارثة، من فضلكم لا بد من التحرك قبل الكارثة.

وأخيرا مسألة إرجاع الشرطة البلدية تحت إشراف البلديات تعتبر مسألة حيوية، البلديات تعين التجاوزات يوميا، كل البلديات مكيلة اليدين لأن الصلاحيات مشتتة، نحن فهمنا أن الصلاحيات مشتتة وقد تحدثنا في هذا، الإشراف أصبح مزدوجا وأربك العمل في حد ذاته والحل واضح يجب إعادة الهيكلة، يجب أن تعود سلطة القرار للجهات المحلية هي تعرف ميدانها وعلمها أن تتحمل مسؤوليتها.

أرى أن الفوضى ليست نتيجة ضعف تطبيق القانون فقط، ولكن نتيجة ضعف التنسيق بين الهياكل، الأمن ليس فقط لمكافحة الجريمة السيد الوزير، بل هو أيضا نظام وعدل واحترام للمواطنين في فضائه العام وتونس التي نحلم بها هي تونس القانون ولا تونس الفوضى وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترم السيد رؤوف الفقيري عن كتلة لينتصر الشعب، أربع دقائق، تفضل.

السيد رؤوف الفقيري

شكرا، مرحبا بالجميع،

مرحبا بالسيد الوزير والفريق المرافق ومن خلال أتوجه بالشكر إلى كافة الأسلاك الأمنية على المجهودات المبذولة وأضم صوتي لصوت بقية الزملاء بخصوص منحة الخطر في الحقيقة لقدحان الوقت للتفكير فيها مع السيدة رئيسة الحكومة ومع السيدة وزيرة المالية. كما أتوجه إلى سيادتكم بجملة من التساؤلات والملاحظات التي تهم الوضع الأمني والتنظيبي والخدماتي جهويا ومحليا بغار الدماء وبوادي مليز من ولاية جندوبة.

أولا، فيما يتعلق بالوضع الأمني وبالبنية التحتية لمراكز الأمن، نسجل تدهورا واضحا في وضعية عدد من المراكز من حيث التجهيزات وظروف العمل وهو ما يؤثر سلبا على نجاعة الأداء الأمني، لذلك نطالب سيادتكم بتوضيح برنامج لتأهيل هذه المراكز ودعمها بالمعدات الضرورية.

ثانيا، بخصوص دعم أسطول النقل الأمني، نود معرفة برنامجكم لتجديد الأسطول وتوزيعه بين الولايات خاصة في المناطق الحدودية التي تشهد نشاطا مكثفا وتتطلب وسائل نقل أكثر جاهزية.

ثالثا، ما هو موعد انطلاق أشغال المركب الأمني بمعتمدية غار الدماء، هذا المشروع طال انتظاره ومن شأنه تحسين ظروف العمل الأمني وتخفيف الضغط على نفقات الكراءات.

رابعا، هناك شغور متواصل في ولاية جندوبة بخصوص خطة معتمد أول ومعتمد مركز ولاية، نرجو من سيادتكم توضيح أسباب التأخير في سد هذه الشغورات خاصة أنها تؤثر على حسن سير المرفق الإداري وعلى نسق تنفيذ المشاريع.

كما نطالب السيد الوزير بإمكانية إحداث معتمدية جديدة بغار الدماء باعتبار أن الإحصائيات الأخيرة تؤكد أن معتمدية غار الدماء هي الأولى من حيث المساحة في ولاية جندوبة والثانية على مستوى عدد السكان.

خامسا، فيما يتعلق بدعم البلديات، إذ نؤكد على ضرورة تمكين البلديات في كل من معتمدية غار الدماء وفي معتمدية وادي مليز من الموارد البشرية والمادية اللازمة، حتى تتمكن من أداء مهامها فيما يخص البنية التحتية وخدمات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصل السيد رؤوف، واصل.

السيد رؤوف الفقيري

كما نطلب من سيادتكم مدنا بموقف الوزارة بخصوص تسوية وضعية المتعاقدين بالبلديات المنتخبين في إطار البرنامج الخصوصي وأعوان الاعتمادات المفوضة لما لها من أثر مباشر على استقرار العمل وتحسين الخدمات للمواطنين.

القانون الأساسي للعمد، متى سيتم ختمه ونشره؟ إن لم تكن هناك نية لإصداره نرجو أن تتم مصارحتهم بذلك ليطمئنوا السيد الوزير.

أخيرا، ما هي الحلول بخصوص ملف الربط بالشركات العمومية للتونير والكهرباء خاصة بالمناطق التي تواجه صعوبات للحصول على هذه الرخص بما أنه يعد حقا دستوريا، حق كل مواطن في الماء الصالح للشرب والتمتع بالكهرباء؟

أخيرا، السيد الوزير المطلوب أن تتفاعل الوزارة إيجابيا مع هذه المسائل الحيوية، لما فيها من مصلحة مباشرة للمواطن وللأمن العام ونرجو التسريع في تنفيذ البرامج والمشاريع المتعلقة خدمة للتنمية وللعدالة بين الجهات، على غرار المعبر الحدودي بالجليل.

السيد الوزير، باعتبارك ممثل الحكومة، أقترح إنشاء وزارة جديدة تضم البيئة والجماعات المحلية، تماشيا مع التوجه والبناء القاعدي الجديد الذي رسمه السيد رئيس الجمهورية.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة بثينة لغاني عن كتلة الخط الوطني السيادي، أربع دقائق.

السيدة بثينة الغاني

شكر السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

مرحبا بزملائي في المجلسين،

بدا أتوجه كسائر زملائي بأسى عبارات التقدير والاحترام إلى المؤسسة الأمنية بكل أسلاكها لما تبذله من مجهودات في سبيل طبعنا استتباب الأمن والتصدي للجريمة وتبعية المهربين والمضاربين وأيضا في مقاومة الهجرة غير النظامية.

ميزانية هذه المهمة وهو ما أريد أن أنطلق به في خطابي هذا، هي ميزانية لا تستجيب لانتظارات هذه المؤسسة التي لا تزال طبعنا في حاجة لمراجعات، في علاقة بمحاربة العديد من التجاوزات والإخلالات وتطبيق القانون والقرارات، لأن هناك إرادة في جيتي مثلا نحو تغيير الوضع البيئي ووضع النظافة وغيرها، لكن القرارات لا تطبق، فالرجاء النظر في هذه المسألة.

هذه المؤسسة طبعنا في حاجة إلى توفير إمكانيات لوجستية ومادية، لأنها الجهاز الأمثل مع قوات الدفاع التي تساهم في إشاعة الأمن القومي عامة غذائيا كان أو صحيا أو بيئيا.

أريد أن أطرح مجموعة من الملفات على رأسها ملف العمد وتحديد النظام الأساسي كما أشار إليه زملائي والذي وافق عليه المجلس الوزاري بتاريخ 2 فيفري 2024 ولم يصدر إلى الآن أمرا بتطبيقه.

أيضا أريد أن أشيد بدور وزارتك لمزيد تكريس مبدأ المتابعة والمراقبة لسلك العمد حتى يسدوا خدماتهم في كنف الأمانة والمصداقية وإيثار المصلحة العامة للمواطنين على حساب مصالحهم الخاصة وطبعنا هنا أستثني الشرفاء.

ملف المعتمدين، ألا يمكن إلحاقهم خاصة أصحاب الشهادت العليا، هل يعقل أن يجد معتمد نفسه خارج الخدمة ويحرم من العمل وهو المطلع على أسرار الدولة؟ لذلك نرجو إلحاقهم وترسيمهم عوضا عن التخلي عنهم.

في علاقة بالمجالس المحلية، الفصل 9 من القانون عدد 4 معطل لعملية تسوية التجمعات السكانية في انتظار منشور تفسيري وتوضيحي في هذا القانون، كما أطرح عليكم سيدي الوزير مسألة منح

أعضاء المجالس المحلية الذي ينتظر بعضهم توفير مكاتب وإمكانات ومواد لوجستية للعمل الجاد.

الاعتمادات المفوضة سيدي الوزير، في الأصل مخصصة لعملية النظافة بمراكز ومناطق الأمن، إلا أنها تطورت لتشمل أعوان ممسكين بزمام الأمور، ممسكين بملفات حساسة في الدولة ومن المفروض أن يتم ترسيمهم وإلى الآن ينتظرون التسوية.

تعاونية أعوان الداخلية أيضا والسلك المشترك، بالنسبة إلى تعاونية أعوان الداخلية رغم الاقتطاع من رواتبهم إلا أنهم لا يملكون بطاقات مهنية وبطاقات علاج أيضا، كما أنه ليس هناك مساواة في الواقع بين أعوان المجلس الجهوي وبقية الأعوان في علاقة بالمنح المسندة إليهم.

الآن في علاقة بالبلديات، أمام الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 الذي عمم المجالس البلدية على كامل التراب التونسي، وذلك بضم المناطق التي كانت مجالس قروية طبعاً وريفية وجعلها بلديات وهو ما من شأنه أن يجعل هذه البلديات عاجزة أمام إمكانياتها المحدودة المادية واللوجستية وأمام مواردها البشرية المحدودة وأخص بالذكر هنا جهتي جهة باجة التي هي في حاجة إلى لفتة وخاصة البلديات المستحدثة، بلدية باجة المدينة أيضا لم تعد قادرة على الإمساك بزمام الأمور خاصة وأن هناك توسعا عمرانيا كبيرا وهي في حاجة إلى صفقات إيطارية لإيجاد مساحات خضراء وأيضاً هي في حاجة إلى دعم الجهاز التنفيذي وأعوان الشرطة والحرس البلديين...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصل السيد بثينة.

السيدة بثينة الغانمي

الجهة في حاجة ماسة أيضا إلى بلديتين، واحدة في وادي الزرقاء كما تعلمون فهي تضم تقريبا أكثر من 5000 مواطن وأيضا في جهة باجة الشمالية لأن البلدية لم تعد قادرة على الإمساك بزمام الأمور في علاقة بالنظافة وبالتهيئة العمرانية وغيرها، لأن باجة الشمالية فقط تعد حوالي 80 ألف مواطن.

في علاقة بالرخص سيدي الوزير، رجاء تسوية وضعية رخص البنادق وخاصة ممن لهم البنادق وهي قديمة أصبحت تشكل خطرا عليهم على الأقل أو أن يتم ذلك في إطار التعويض.

أيضا، نرجو أن يحل مشكل رخص البناء ومشكورة وزارة الداخلية لأنها عبر المنشور أو المكتوب مكنت العديد من المواطنين ولم تحرمهم من حقهم الدستوري في الماء ومن التيار الكهربائي لكنهم مازالوا ينتظرون التهيئة الترابية وينتظرون حصولهم على الرخص لاستكمال بناياتهم بالطبع دون تجاوز للقانون فنحن نتصرف في إطار القانون.

أشكر لكم مرة أخرى حضوركم ودمتم ذخرا للوطن.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم المختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب، أربع دقائق، تفضل.

السيد المختار عبد المولى

شكرا السيد الرئيس،

نرحب مجددا بالسيد الوزير المحترم وبكل إدارات الوزارة،

في إطار مناقشة مهمة وزارة الداخلية، سأحدث في بعض النقاط المهمة التي تتعلق بالخدمات الأساسية المسداة للمواطن سأحدث عن معتمدية رمادة وعن معتمدية الذهبية.

سأحدث على بلدية رمادة، هذه البلدية التي تنقصها عديد التجهيزات وتعاني من نقص على مستوى الإطارات، بلدية تفتقر إلى مهندس يقوم بدراسة المشاريع البلدية، بلدية ضعيفة إلى درجة أن عملية نقل اللحوم التي تقوم بها البلدية تتم بجرار وبحاوية قديمة لنقل الفضلات ويمكنك التأكد من هذا بنفسك السيد الوزير، بلدية في الواقع هي أغنى بلدية في الجمهورية التونسية لأن مجالها الجغرافي يوجد به أكبر الشركات البترولية، شركة "OMV" وشركة "SODEPS" كل الشركات العالمية موجودة في المجال الترابي لهذه البلدية ولكن للأسف الشديد هي أضعف بلدية.

هذه البلدية سيدي الوزير، مجالها الترابي ربع الجمهورية، تريد أن تأخذ حقها من المركزي، بعض الشركات تتعسف ولا تدفع الإتاوة والضرائب لبلدية رمادة وبعض الشركات تدفع إتاواتها للمركزي وبلدية رمادة تعجز عن الحصول على حقها، الرجاء التدخل بتعيين مهندس مختص في دراسة المشاريع في بلدية رمادة ويتولى متابعة حقوق هذه البلدية حتى تجهز نفسها.

بلدية الذهبية السيد الوزير، نفس الإشكال تفتقر إلى التجهيزات واجتهد الكاتب العام للبلدية فقدم عديد المراسلات للوزارة وطالب بالتدخل العاجل لتعزيز البلدية بعدد التجهيزات.

رخص الصحراء السيد الوزير، الدعوة إلى مزيد تسهيل الإجراءات لاستخراج رخص الصحراء للفلاحين في معتمدية رمادة وفي معتمدية الذهبية ولم لا تكون مدة صلوحية الرخص التي هي في الوقت الراهن ستة أشهر، لم لا تصبح لمدة سنة بإضافة شهر إهمال لهؤلاء الفلاحين خاصة أن مجال المرعى قريب جدا من المنطقة العازلة، فهؤلاء الفلاحين يقومون بإحياء الثروة الحيوانية وليس لديهم أي مورد رزق إلا تربية الماشية الرجاء من سامي جانبكم سيدي الوزير التدخل لتسهيل الإجراءات.

الحماية المدنية سيدي الوزير، متى سترصد الوزارة اعتمادات لبناء مركز للحماية المدنية بمعتمدية رمادة، كل الإجراءات تمت والملف جاهز والإشكال العقاري تم فضه متى ستضع الوزارة حجر الأساس والوزارة تعلم الحاجة الأكيدة والملحة لمركز الحماية المدنية، تحملنا بما فيه الكفاية، ننتظر منكم السيد الوزير المزيد من التسريع من أجل مركز يحمينا ويحمي هذه المناطق.

بعد كل ما ذكر، ندعوك سيدي الوزير إلى حث منظورك في تلك المناطق من معتمدين ومن والي على مزيد العمل لدعم الاستثمار الخاص في ولاية تطاوين وفي إطار التوجهات الثورية التي تسعى إلى إعادة تشكيل الواقع الاقتصادي في ربوع ولاية تطاوين وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة ريم الصغير غير منتمة، ثماني دقائق، تفضلي.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

وسلام على قلوب ضيوفنا الكرام،

سلام على قلوب الفكر النبائي الجديد،

كل الشكر للقوات الأمنية الحاملة للسلاح دون استثناء،

كل الشكر كذلك لقواتنا الأمنية في دائرة منزل بوزلفة والميدة،

أعبر عن إعجابي بردود السيد وزير الداخلية صلب اللجنة، إذ قال أن وزارة الداخلية هي التي تعرف بخصوص تركيز وحدات الحماية

المدنية وأين ستضعونها، أقول لك سيدي الوزير، أيا ووفق التقسيم الترابي الجديد للدوائر، يجب إحداث وحدة حماية مدنية في منطقة الرحمة، للمقومات التالية:

أولا، هي على طريق حيوي جدا وهو MC 43 ونسبة الحوادث فيه مرتفعة.

ثانيا، لأنه وراء سلسلة جبال داموس الحاجة سيدي عبد الرحمن تاكلسة.

ثالثا، لأن فيه أكثر من 200,000 ساكن ما بين دائرة منزل بوزلفة الميدة.

ورابعا، فيه مركزان بكالوريا رياضة.

كما توجد في منطقة الرحمة المباني التابعة لشركة الكهرباء والغاز، ويمكن أن نثمنها في إحداث دائرة بلدية خصوصا لتقديم وتجويد الخدمات للمواطنين، وقد عجزنا عن إعطاء رخص الماء والكهرباء في الرحمة. وأنا شامخة الرأس حين أقول عن إنسانة حالة اجتماعية لم أحصل لها على رخصة الماء والكهرباء منذ عامين ونصف، وهي اسمهان بن علي أصيلة عمادة الرحمة، وموجودة على MC 43.

مدرسة الشرفين أيضا دون ماء، وقد حان الوقت لتكون هناك دائرة بلدية في الرحمة، تربة داموس الحاجة، الشرفين، طرخان بوشريك، ورينش.

نقطة مركز شرطة بحرية وكنت اقترحت في صلب اللجنة في لبنة معتمدية الميدة على الشريط الساحلي التي لا تبعد كثيرا عن إيطاليا وذلك للحد من الهجرة غير النظامية.

كالعادة نلتفت لأملاكنا المصادرة وكالعادة توجد المباني ونستطيع أن نوظفها وهذه حيثيات وأهداف المشروع.

سيدي الوزير، تحدث زملائي عن رخص الصيد، عندي ثلاثة مطالب من دائرة منزل بوزلفة الميدة اليوم ومنهم حتى من تمكن من أخذ رخصة من المحكمة الإدارية والداخلية استأنفت، هناك شغف بالصيد لدى بعض الناس، وهناك أناس يريدون حماية ممتلكاتهم، لسنا مسؤولين على التغذية الراجعة في فكر بعض المسؤولين، أن يقول لك أخذها سابقا "تحت الطاولة" أو "فوق الطاولة"، لا وهذا مطلب شعبي ومطلب دوائرنا وعلينا أن نوصله.

تداول رخص الدخان لذوي الإعاقة بعد الموت، مسألة هامة جدا، الرجاء النظر في القانون الذي يحد من إعطاء رخصة للعائلة نفسها بعد وفاة الشخص وكذلك عجزت في دائرة الميدة وأسي دلال بالنصر، لأنني عجزت كذلك لمدة عامين ونصف مع الوالية الأولى وعجزت مع الوالية الثانية وهذه العائلة فيها إعاقات عميقة، لا لشيء إلا لأن أمها معلمه وعندها جارية، أنا أقول ضرورة أن يتنقل المسؤول على عين المكان ليعاين الملف الاجتماعي، فالعين المجردة والحالة الاجتماعية يمكن أن تحل لك العديد من المشاكل.

أتساءل أيضا عن دور الولاية والمعتمدين والعمد اليوم في المسار الجديد وضرورة أن يتوفر مديرون عامون على كل إقليم، سيدس الوزير.

يجب على كل وزارة أن توزع مسؤوليتها ومواردها البشرية على كل دائرة وفق التقسيم الجديد للدوائر والأقاليم.

سيدي الوزير، أين أنتم من تطبيق أمر سيدي الرئيس القاضي بنقل المنقولات والحديد وبالتحديد في مصب الرحمة وفي بلدية الميدة؟

ما فائدة الأمر حين يصدره السيد الرئيس ولا ننفذه أو نستمر في البتة الأولى والبتة الثانية والبتة الثالثة ولم يأت أحد للاقتناء؟

سأتحدث عن ملف الخطوط الجوية التونسية والتدقيق في ملف التبدليس مع الأسف سيدي الوزير، رأينا تبعات هذا الملف فقط على عمال الاستقبال وأعوان الشحن وأعوان النظافة ولم نر في هذا الملف أي تدقيق في المؤسسات على مراتب عالية وهو هدف توجه السيد الرئيس حين قال لنا دققوا في الشهادات العليا حتى نجد شغورات للناس المعطلين على العمل والذين أخذوا أمكنة 3 + bac / 2 + bac / 1 + bac وليس بهدف أن أوظف أصحاب الشهادات العليا اليوم في مكان عون الشحن وعون الاستقبال، ونعتبر أن هذا الملف قابل للنقاش.

لا نعين الناقلة الوطنية هكذا، ليس فقط لنسجل بأننا جاهنا الفساد ودققناه، لا يدقق الفساد على الجميع، غير معقول، فهؤلاء أعوان قضا 30 عاما وقد غبطنا أن الدور الاجتماعي للدولة بدأ في إعطاء ملامحه في ميزانية 2024 و2025 و2026 ونعمل عليه، اليوم خلقتم لنا كالعادة حالات اجتماعية على الدولة أن تسويها، يمكن أن ندعم شركة الخطوط التونسية بال 500 طيار عاطل على العمل، أليس لدينا 500 طيار عاطل عن العمل متخرج من الولايات المتحدة الأمريكية؟ لذلك أتحدث عن هذه الملفات، ولي عينات من دائرتي، لي طيار متخرج في منزل بوزلفة ولو لم يجد إرث أبيه من البرتقال في منزل بوزلفة، لشرد.

ندعم الخطوط التونسية أيضا بالدبلوماسية وقد نجحت الدبلوماسية البرلمانية في الوفد الأخير -وذهبت معهم في وفد الجزائر- في تسليط الضوء على ملف الأموال المجمدة للناقلة الوطنية التونسية، وكانت لي مداخلة أمام وزير داخلية الجزائر حول حلحلة هذا الملف.

سيدي الوزير، سأحدث أيضا على ملف الآلية 41 التابعة للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، أول أمس أمام القرطاني إلى حدود الرابعة صباحا امرأتان ورجل هؤلاء الثلاثة أصحاب مؤسسات وهم: درة الدالي من سوسة وريم السويد من قفصة ونهاد العكرمي من قفصة، هؤلاء اشتكت منهم وزارة البيئة وهم من أصحاب الشهادات العليا ولديهم مؤسسات بيئية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أكملني الفكرة، التوقيت مضبوط، أرجعوا لها المصدق. تفضلي.

السيدة ريم الصغير

إذن قلنا درة الدالي من سوسة وريم السويد من قفصة ونهاد العكرمي من أصحاب الشهادات أمضوا عشرات السنين لإحداث هذه المؤسسة ولديهم رخصة مسجلة في السجل الوطني للمؤسسات وتفاجأوا اليوم بشكوى من وزارة البيئة ضدهم، شكرا ودام عزكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم معز بن يوسف عن كتلة الأمانة والعمل، له دقيقتان.

السيد معز بن يوسف

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد وزير الداخلية والوفد المرافق لكم،

السيد الوزير، مرحبا بك ومرافقك،

في البداية ملاحظة صغيرة، غياب مركز الحماية المدنية بجملة، لهذا السبب توفي الشاب إيهاب السايبي حرقا -رحمه الله ورزق عائلته الصبر- المأسى تتكرر في هذه المنطقة، أشكر وأثمن مجهودات القيادات الأمنية بسيدي بوزيد في التصدي للجريمة بكل أصنافها، لكن ورغم التعزيزات الظرفية التي يضعها إقليم الحرس بسيدي بوزيد لتعزيز مجهودات مركز حرس السبالة إلا أن السبالة لا تزال نقطة عبور للمخدرات والتهرب والسرقة وهذا قلته لسيادتك السيد الوزير سابقا، والظاهرة الجديدة القديمة هي سرقة مساكن التونسيين بالخارج، لذلك أصبح من الضروري تصنيف مركز الحرس الوطني بالسبالة مركز استمرار وتعزيزه بالإمكانيات البشرية والمادية واللوجيستية، مركز حرس بإمكانات متواضعة لا يمكنه أن يقف صدا منيعا للجريمة والمخدرات المتأتية من الحدود الغربية، لهذا مركز استمرار في السبالة مطلب جهوي ملح جدا، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة هالة جاب الله عن كتلة الأحرار، لها دقيقتان، تفضلي.

السيدة هالة جاب الله

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد الوزير والإطارات المرافقة،

أولا، ما لاحظناه في مهمة ميزانية وزارة الداخلية هو ضعف الاعتمادات المخصصة لولاية سوسة، وكذلك تأخر كبير في إنجاز المشاريع التنموية، وأمام تزايد ظاهرة العنف في وسط الأحياء الشعبية وفي المحيط المدرسي، المطلوب منكم السيد الوزير تعزيز الأمن بجهة سوسة الرياض بالوسيلة والعنصر، كما نطالب بإحداث مركز جديد يتماشى مع الامتداد العمراني والسكاني، مع تغيير صبغة مركز الأمن بالزهور وتمكينه من الاستمرارية.

ثانيا، هناك مطلب متكرر وهو نقل المعتمدية إلى داخل حدودها الترابية.

النقطة الثالثة، يجب دعم العمل البلدي، أولا، بتغيير الدائرة البلدية سوسة الرياض إلى بلدية مستقلة بذاتها، وذلك لمزيد دعم العمل على مقاومة الانتصاب الفوضوي، الفضلات، كذلك تنظيم رخص إسناد الماء المتعطلة، نعرف ان عدة أحياء مثلا حمام معروف يونس عوينه، هنشير ساسي إلى حد الآن لم يتزودوا بالماء الصالح للشرب، كذلك دعم البلديات والدوائر البلدية باليد العاملة مع تسوية وضعية العمال.

النقطة الرابعة، نطالب بمراجعة مسالك الجولان ومزيد إحكام منظومة النقل المنتظم وغير المنتظم بولاية سوسة، هناك عدة مشاكل تخص النقل العمومي خاصة أن مسالك الجولان غير متطابقة مع حاجيات المواطنين وغير المنتظم، عندنا نقص كبير في عدد رخص التاكسي الفردي والجماعي داخل الولاية وداخل المعتمدية ككل.

كما نطالب بمراجعة التعيينات الجهوية والمحلية حسب المعايير التي ذكرتها سابقا في جلسة عامة بما يتماشى مع ثقل ولاية سوسة ومعتمدية سوسة الرياض.

وأخيرا سيدي الوزير، يتساءل المواطنون يتسألون عن بطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر البيومتري أين وصل؟ وما هي إن شاء الله الأجال التي سنجدها جاهزة فيها؟ وشكرا.

سيدي الوزير، اليوم لا بد من التفكير في إعادة النظر في العديد من الأسماء التي عينتموها على رأس الولايات خاصة وجود نقص اليوم في ولاية سوسة وللأسف لا شيء يتقدم في ولايتنا، سوسة فيها تقريبا 1,000,000 ساكن وفي كل ما له علاقة بالمشاريع التنموية وتنظيم الخدمات داخل الولاية وكل ما له علاقة بالتراخيص، في النقل، في الملك البحري وعدة مواضيع عالقة في ولاية سوسة، ومن الأمور التي تؤسفنا حين نبحث على حلول خاصة لنقل التلاميذ يخرج المسؤول الأول في الولاية ويقول السماء لا تمطر حافلات، إن شاء الله تمطر السماء ماء مدرارا على هذه البلاد، بالرغم من أننا مددنا أيدينا لكل الناس لكن للأسف الشديد بعض المسؤولين لا يفهمون أن الدولة لا تسيّر حسب "أحبك أو لا تحبني" أو "أنت معي أم لا".

سيدي الوزير، اليوم لا بد من حماية التلاميذ في المحيط المدرسي، رغم المجهودات المبذولة من كل الأطراف الأمنية في ظل ضعف الإمكانيات ونقص السيارات والأعوان، للأسف الشديد لدينا آلاف مؤلفة من التلاميذ يتعرضون إلى العديد من المخاطر كالبراكاجات ومخاطر توزيع المخدرات.

سيدي الوزير، معتمدية القلعة الكبرى في حاجة إلى منطقة أمن وطني لأن مظاهر الجريمة كثرت في المدينة خاصة انتشار المخدرات في عدة معتمديات في الولاية وليس فقط في القلعة الكبيرة، بل في أغلب معتمديات سوسة، لكن القلعة الكبيرة في حاجة إلى منطقة أمن وطني لأن طرقاتنا بعد منتصف الليل تتحول إلى طريق سيارة دراجات نارية وغيرها وكلهم شباب صغار يلبسون زيا رياضيا يوصلون ويوزعون هذه الأشياء، اليوم نحتاج استراتيجية وطنية يتدخل فيها الجميع لإيقاف ما يحصل لشبابنا وأولادنا من المضار التي تنقلهم إلى طرق أخرى سيئة جدا.

سيدي الوزير، لنا عدة مشاكل في الربط خاصة بالماء والكهرباء، الحق في الماء حق دستوري، يطلبون منهم شهادة ملكية في حين أنهم يسكنون في أراض أغلبها كانت على ملك الدولة في عدة معتمديات في سوسة خاصة في سيدي بو علي والكندار وجدودهم على 40 وعلى 50 عام، ولكن اليوم حين يرغب الجيل الجديد بالربط بشبكات الماء لا توافق البلديات،

مع التحية في آخر كلمتي إلى كل الكتاب العاملين في أغلب بلديات سوسة الذين عملوا طيلة صانفة كاملة تحت ضغط مسؤولين لم يفهموا إلى الآن ان المسؤول الذي يعمل معك هو ابن الدولة، ويجب على الأقل أن تحترم صفته وتحترم المجهودات التي يقوم بها، لأهم تعرضوا إلى هرسلة وأتصور أنه وصلتك أنباء ما حدث في هذه الصانفة في ولاية سوسة، مع عدم نسيان السيد الوزير وضعية المعتمدين الذين وقع إنهاء مهامهم فهم يعيشون في وضعيات مادية صعبة كذلك السادة العمدة والقانون الأساسي...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيدة الزميلة هالة جاب الله، لو سمحت سأعطي الكلمة للزميل صالح السالمي الذي له ظرف طارئ، شكرا لك.

الكلمة للنائب المحترم السيد صالح السالمي عن كتلة صوت الجمهورية، له دقيقتان.

السيد صالح السالمي

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا زميلتي،

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة مهى عامر عن كتلة الأحرار، لها دقيقتان.

السيدة مهى عامر

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الداخلية وكافة الإطارات المرافقة له،

ذكرنا عدة نقاط عند مناقشة المهمة في اللجنة واليوم أتساءل: متى سينطلق العمل ببطاقة التعريف وجواز السفر البيومتري؟ ليس تساؤلا مني وإنما من كل الناس في تونس: متى ننطلق فيه؟

سيدي الوزير، متى سيقع الترفيع في منحة الخطر بالنسبة إلى أعوان وزارة الداخلية؟ هذا تساؤل من الأعوان، فهم يعملون ويتعبون ويجب أن نعطيهم حقهم.

تساؤل آخر: تعويض حوادث الشغل لمتعاقدي قوات الأمن الداخلي، نطالب بمراجعة المنشور عدد 550 لسنة 2014 لفائدة الأعوان المتعاقدين،

ضرورة حل إشكال إسناد رخص بنادق الصيد، وأجيبوا الناس الذين سحبت منهم الرخص في إطار مخالفة الصيد في غير وقته، قدموا مطالب للوزارة ولم يتلقوا إجابة، أجيبوا بنعم أم لا وما الإشكال؟

مثال التهيئة العمرانية في المنهلة، استبشرنا وقلنا بأنه قريب، لكن الفلاحة لم تستغ، هنا يجب التدخل مع الإدارات اللازمة للتسريع في حل إشكال مثال التهيئة العمرانية المنهلة، الذي أحدث مشكلا كبيرا، لم يتحصل الناس على الماء ولا على تراخيص البناء، فوضى، يجب التسريع فيه سيدي الوزير.

الكلاب السائبة على مستوى وطني وليس فقط في المنهلة، أصبحت كارثة، لا يستطيع الناس التنقل مترجلين ولا الخروج أمام منازلهم، فهي في شكل مجموعات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكملي فكرتك.

السيدة مهى عامر

الانتصاب الفوضوي في حي الانطلاقة وقد ألغيت محطة الحافلات وقلت هذا سيدي الوزير منذ عامين ولن نقطع أرزاق العباد، عندهم فضاء بديل ليذهبوا إليه وعندنا سوق في حي الانطلاقة لينتصبوا داخله وتلك اسمها محطة الحافلات وتتسبب في اختناق مروري، الحافلة لم تعد تدخل المحطة وهذا طلب المنهلة ككل، جميع الناس يطلبون هذا، حقا الانطلاقة اختنقت.

نطالب أيضا بوضع استراتيجية ناجحة لمكافحة البراكاجات والجريمة، متى سيقع الانتهاء من العمل على القانون الأساسي للبلديات؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم فيصل الصغير عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد فيصل الصغير

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات وزارة الداخلية،

اليوم نثمن كل مجهودات الوزارة في التصدي للعنف وظاهرة المخدرات، وهذا ما لمسناه في ولاية أريانة خاصة في الحملات الهادفة واليوم للأمانة هناك نوع من الاطمئنان، كذلك مجهودكم في دعم البلديات التي تسعى إلى الحصول على تمويلات من أجل تحسين البنية التحتية، هذه كلمة حق وليست مجاملة.

على مستوى محلي في ما يخص قلعة الأندلس، اليوم نعرف الامتداد العمراني وارتفاع عدد السكان وللأمانة هذا يتطلب إحداث مركز أمن ثاني بعد تقسيم قلعة الأندلس إلى الشرقية والغربية.

نعرف أن الاعتمادات والأولويات ستكون كبيرة وإن شاء الله يكون هذا على المدى المتوسط، لكن لا بد من إحداث مركز استمرار، فالناس يتنقلون إلى أريانة على 20 و25 كم ونعرف معاناة الناس هناك، أيضا لا بد من اقتناء سيارة أمن جديدة، للأسف اليوم السيارة في حالة كارثية، تعطلها أكثر من نشاطها، إن شاء الله تؤخذ هذه النقاط بعين الاعتبار.

نرى أيضا عديد النواب يطالبون منذ السنة الفارطة بمراكز حماية مدنية، واليوم إحداث الفرقة يتكلف قرابة 4 مليارات، هنا أتساءل على استراتيجية الديوان الوطني للحماية المدنية حسب الأولويات واليوم تعمل على التوقيت الزمني للتدخل، كذلك نتساءل هل تمت مراجعة القوانين التي تخص طلب القيام بخدمات بمقابل وكذلك في تأمين التظاهرات الرياضية والثقافية وهي قوانين قديمة لا بد من مراجعتها وستخلق موارد إضافية للديوان الوطني للحماية المدنية.

كما نتساءل على مدى التطبيق والتزام الشركات أو المؤسسات الصناعية والتجارية بكراس الشروط التي تفرض تكوين 10% من عدد العمال، نود اليوم معرفة مدى تطبيق كراس الشروط ونلاحظ عدم التزام هذه المؤسسات بهذا الموضوع وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد بن سعيد عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد بن سعيد

شكرا السيد الرئيس،

تحية للحضور،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وكافة الإطارات الأمنية،

السيد الوزير، نشكركم على العمل الجبار الذي تقومون به، من بين الوزراء الناجحين في عملهم، ونرى عديد التغيرات على مستوى المؤسسة الأمنية، ومن خلالك طبعاً أوجه التحية لكافة الإطارات الأمنية وكافة الأعوان في جميع الأسلاك.

سأبدأ بصورة برقية في بعض المطالب التي حملني إياها السادة المواطنين:

لا بد من تكثيف الدوريات الأمنية أمام المؤسسات التربوية.

لا بد من التنسيق مع وزارة التجهيز لإحداث كاميرات مراقبة خاصة في المفترقات للحد من ظاهرة السرقة.

التسريع في القانون الأساسي للبلديات.

التسريع في تسوية وضعية إطارات البلدية الذين تم التعاقد معهم في إطار البرنامج الخصوصي لوزارة الداخلية.

التسريع في صرف منح المجالس المحلية وضرورة الالتزام بصرفها بشكل منتظم لحاجة هذه المجالس للإمكانيات المالية لإنجاز عملهم، خاصة أننا لنا عديد الوضعيات الاجتماعية في المجالس المحلية.

التسريع في إصدار القانون الأساسي للسادة للعمد.

التسريع في تسوية وضعية العاملين بنظام الاعتمادات المفوضة الذي تكلم عنه أغلب النواب.

تعزير المراكز الأمنية بكل من معتمدية تاكلسة ومعتمدية الهوارية بالموارد البشرية والمعدات،

تحسين البنية التحتية المهترئة لبعض المراكز، ولا بد من تدخل سريع.

الساعات الإضافية للسادة الأمنيين تصرف متأخرة جدا، لم لا يقع توزيعها شهريا مع الأجر للعون؟

ضرورة مراجعة منحة الخطر للسادة الأمنيين،

مراجعة منحة الأبناء بالنسبة إلى الأمنيين.

الترفيغ في الأجور، حيث لم يقع مراجعتها منذ سنة 2016.

إحداث مركز حرس وطني بكل من منطقة صاحب الجبل ومنطقة بوكريم التابعين لمعتمدية الهوارية.

معتمدية تاكلسة فيها مركز وحيد، لم لا يقع إحداث مركز ثان؟

الإذن بإعادة توظيف أعوان البلديات حسب شهادتهم العلمية.

التسريع في النظر في ملفات رخص بنادق الصيد.

التسريع في إحداث نقطة متقدمة للحماية المدنية بتاكلسة وكنتم وعدتمونا بها السنة الفارطة.

متى يتم تفعيل قانون بطاقة التعريف والجواز البيومتري الجديد؟

تسيير رخص وإيجاد حلول فعلية لحل هذا الإشكال خاصة أن هذا القطاع هو مورد رزق لآلاف العائلات،

ومن هنا نفتح قوسا، السيد الوزير، اليوم إشكال التزود بالماء الصالح للشرب والنور الكهربائي قبل أن نصل إلى هذا الإشكال عندنا إشكال في رخص البناء وتتداخل فيه عديد الوزارات وعديد القطاعات، اليوم المواطن هو الذي يتحمل مسؤولية عديد الإدارات والبلدية هي "parahoc" أمام المواطن وهناك عجز على مستوى إسناد تراخيص البناء لعدد المواطنين والسبب فيه هو تقاطعات هذه الخدمة مع عديد الوزارات، اليوم المواطن الذي يملك قطعة أرض وسيبني عليها تكون صبغة العقار فلاحية والمشكل من وزارة الفلاحة، يعني مشكل دولة في النهاية يتحمل مسؤوليته المواطن، في ولاية نابل لم تراجع الخارطة الفلاحية لأكثر من 30 سنة ونعرف التجمعات السكنية والزحف العمراني في الولاية.

أيضا إن إشكال عدم مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية ليس المواطن المتسبب فيها، لكنه يتحمل تبعيات تخاذل بعض الإدارات، اليوم المراجعة لا بد أن تكون هناك حلول مع وزارة التجهيز لتسهيل الإجراءات، أيضا عدم ثبوتية ملكية العقار مسؤولية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، في كلمة، أقل من ثلاثين ثانية.

السيد محمد بن سعيد

السيد الوزير، عدم ثبوتية ملكية العقار والأراضي على الشيع والأراضي الاشتراكية، اليوم المتسبب فيها والذي أبقى على هذا الوضع

هي وزارة أملاك الدولة، المواطن ليست له أي مسؤولية في هذا، لكن في النهاية المواطن يتحمل المسؤولية والبلديات التي هي تحت إشرافكم أيضا في ضغط كبير مع المواطنين.

رجاء السيد الوزير، أن تكون مبادرة من سيادتكم جلسة مشتركة مع وزارة التجهيز ووزارة الفلاحة مع وزارة أملاك الدولة لتدارس هذا الإشكال وإيجاد حلول لهذه المعضلة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عبد السلام دحماني عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عبد السلام الدحماني

بسم الله،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالجميع،

في الواقع بعض الدقائق لا تكفي، ومع ذلك أشير أولا إلى أن دلالة مجتمع القانون الواردة في توطئة الدستور ترتبط أساسا بإرادة الشعب وأنها يجب أن تترجم في مؤسسات لا في أشخاص وأن نسيجها ينبغي أن يكون تريبويا، ثقافيا، اجتماعيا، وغيره.

كما تتطلب ضمان شروط المواطنة التي فقدت منذ عقود والتي تختزل في مبدأ العدالة والإنصاف.

أشير ثانيا إلى أن المظالم التي تسلط على الأفراد أو على الجهات في الشغل والصحة والنقل وغيرها تنذر بانتهار مجتمع القانون وتلاشي العقد الاجتماعي.

وأشير ثالثا، إلى بعض المسائل وأريد أجوبة واضحة ومباشرة: متى يصادق على مشروع النظام الأساسي للعمد؟ وهل راعي هذا المشروع الوضعية المادية المتردية لهم؟ كذلك الشأن بالنسبة إلى النظام الأساسي للمعتمدين والكتاب العام للبلديات. متى تنتهي معاناة الاعتمادات المفوضة؟

وضعية المجالس المحلية: مقرات فارغة دون تجهيزات ولا مواد مكتفية.

مطالب رخص الصيد، متى يتم الانتهاء من المصادقة عليها أو تحيينها أو إسنادها؟

مشكلة إلغاء المناولة في البلديات في خصوص عمال النظافة، يعني مفارقة، من جهة دولة تسن القانون ومن جهة ما زالت تحافظ على نفس الوضعية.

ملف البراكاجات الارتباط بجهات تحمها، هذا تحدث فيه زملائي.

عبث "الشنقال" والمكبلات في قابس، هذا أيضا موضوع آخر.

أيضا أحدثت عن معتمدية دخيلة توجان التي تشكو نقصا في الإطار الإداري، وإجابة وزارة الداخلية لا علاقة لها بواقع هذه المعتمدية.

فرقة الحماية المدنية، أشير أنني أحدثت عن قابس، فرقة الحماية المدنية بمطماطة ولم لا بدخيلة توجان، المناطق الجبلية الوعرة متى يتم تركيزها؟

مركز حرس وطني ببلدية كتانة، مطلب أكثر من ضروري للتصدي لعمليات التهريب، من خارج التقارير التي تؤكد عدم أهميته لأنها مستفيدة من بقاء الوضع على ما هو عليه، فمتى يتم برمجته؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة سيرين بوصندل عن كتلة صوت الجمهورية، ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة سيرين بوصندل

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك سيدي الوزير،

ومرحبا بكل الإطارات المرافقة لك،

أضم صوتي لصوت الزملاء الذين تكلموا عن: رخص الماء والكهرباء والبناء والقانون الأساسي للعمد والانتصاب الفوضوي وراسلتك في هذا الشأن أكثر من مرة سيدي الوزير خاصة نهج 8 ماي بجزرونة.

سيدي الوزير، بعثت لك بسؤال كتابي يوم 8 سبتمبر 2025 وتحدثت في المطلة الثالثة على نقلة المتصرف بالدائرة البلدية بجزرونة، في الحقيقة اليوم غير معقول أن تكون التحويلات والتعيينات والنقل تصفية حسابات في الإدارة التونسية ويمكن أن تفتح في هذا تحقيقا وتعرف أن الجواب سيكون أن بتزرت الجنوبية تستحق ذلك، فجزرونة أيضا تحتاجه ولا نريد أن نظلم أي أحد، لكن لا أريد كرسيا مهبأ بعشوائية، جزرونة اليوم دون معتمد ولا متصرف متمكن من الدائرة، فاليوم ليس لدي "vis-à-vis" في جزرونة.

سيدي الوزير، نطالب بفتح تحقيق في كيفية إسناد الرخص الموسمية لعدم المساواة في هذا، نفس الملف يمرر لهذا، بينما تسحب الرخصة من غيره وسط الموسم، اليوم شاب من منزل جميل حطمناه هو و12 عائلة سحبنا منه الرخصة وقلنا له تصرف، سترجع لك البلدية أموالك وهذا يمكن أن تفتح فيه تحقيقا سيدي الوزير.

سيدي الوزير، في ما يخص إحداث بلدية جزرونة، كل الخاصيات التي تحدثنا عنها في اللجنة متواجدة في جزرونة ومنتظر منك اليوم جوابا كافيا وافيا لأهالي جزرونة حتى نعرف هل سيتحقق الحلم في جزرونة أم لا؟ لأننا لم نعد نحتمل.

سيدي الوزير، اليوم إحداث مركز حرس بوادي الرومان أصبح ضروريا خصوصا أن عندنا معهد القتال هناك، ولا توجد دورية قارة، كل يوم يتم سرقة التلاميذ أمام المعهد، وهذا عشته ورأيت.

كذلك سيدي الوزير، دورية قارة أمام المستشفى الجهوي ببزرت والطبيعي أن المشاكل تصلكم كل يوم حول ما يحدث.

سيدي الوزير، أضم صوتي لصوت زميلي لأقول أن بتزرت اليوم بلا معتمد وبلا كاتب عام، يعني حين يكون السيد الوالي مشكور في زيارة وتكون هناك حالة طارئة ليس لدينا "vis-à-vis".

سيدي الوزير، قدم كاتب عام بلدية منزل عبد الرحمن استقالته منذ أكثر من عام، استقالته لم تقبل ولم ترفض، قال لكم الرجل، وضعي الصحي لا يسمح ونفس الشيء في جزرونة ومنزل عبد الرحمن، حقا عندنا نقص كبير.

سيدي الوزير، أفتح قوسا صغيرا، وأولادنا الذين يبحرون خلسة وأنا أصيلة جزرونة ومنزل جميل ومنزل عبد الرحمن، وكما تعرفون عديد الشباب ينطلقون من منزل جميل ومنزل عبد الرحمن، تتوفر لهم الفرصة في فرنسا لعقد القران ويلزمهم وثيقة قانونية وهي جواز السفر ولا تمكنهم وزارة الداخلية من ذلك، وأعرف من لم يحصل على

مركز الحرس الوطني ببلدية الزارات من معتمدية مارث، متى يتم تزويده بسيارة؟ فالسيارة أصبحت في عداد الماضي، ومتى يتم تجاوز النقص الفادح في الأعوان وتكليف رئيس مركز وبقية الأعوان بهذا المركز؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم مختار العيفاوي، له ثلاث

دقائق، تفضل.

السيد مختار العيفاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد الوزير وكل الإطارات المرافقة له،

سيدي الرئيس، مهمة وزارة الداخلية هي ضمان سيادة الدولة وتحقيق أمن المواطنين، وتقديم الخدمة إلى أصحابها على أساس علوية القانون والحياد والمساواة، لكن الواقع يعطينا عكس ذلك.

نقص المعدات في بلدية بو حجلة وجبهينة أكبر دليل على ذلك، معتمدية بو حجلة معتمدية ممتدة جغرافيا، 14 عمادة رغم مجهود الكتاب العامين والسلطة المحلية لا يمكنهم أن يكفوا هذه المنطقة في التدخلات.

الإشكال في رخص الماء والكهرباء حيث ينتظر الناس رخصة لأكثر من عام.

ضبابية في إسناد رخص الصيد لأول مرة أو تسوية وضعية المواطن الذي يتنازل له والداه عن رخصة الصيد، نرى اليوم ضبابية كبيرة.

سيدي الوزير، مركز الأمن الوطني بجبهينة، كنا طالبنا به من قبل، لكن وزارتك رفضت، نرجو مراجعة هذا القرار علما أن منطقة جبهينة تبعد أكثر من 20 كم على بو حجلة والتدخل لن يكون حينيا وفوريا، كما جاء في مبررات رفض وزارتك، لأنه من الصعب جدا أن يكون التدخل فوريا.

سيدي الوزير، الاعتمادات المفوضة نظرحها كل مرة وتكون الإجابة "القرار عند رئاسة الحكومة".

القانون الأساسي للعمد، بما أنهم الواجبة الأولى مع المواطنين وهم الواجبة الأولى التي تقوم عليهم الدولة، إلى حد الآن نتنظر صدره. منح المجالس المحلية وتجهيزات مكاتبتهم، حقيقة الناس يعانون.

نقص التجهيزات والسيارات في مراكز الأمن ببو حجلة، مقرات وسيارات لا تليق بوزارة سيادية كوزارة الداخلية.

سيدي الوزير، إشكالية عزل العديد من الأعوان وجب مراجعتها. الحقيقة هناك أناس تحطم مستقبلها لأخطاء بسيطة، الرجاء مراجعة هذه القرارات.

مستودعات البلدية تضم عددا مهولا جدا من السيارات المحجوزة، ونحن في إعداد قانون الميزانية تقدم إعفاء ديوانيا، يحمل المواطن رفع يد من الديوانة ويذهب لخلاص ألفي دينار في البلدية من المستودع البلدي، فيجد البلدية تطالبه بـ 30 و40 ألف دينار وبالتالي حتى حين يبيعها لن يسدد ما عليه.

أخيرا، المفاييس المعتمدة في التسميات في سلك المعتمدين والولاية، حقيقة شباب بو حجلة قادر أن يتقلد هذه المسؤوليات إلا أنهم شاركوا وقدموا مطالبتهم وإلى حد الآن لم تجيبوها، إذا لم يكن هناك حل...

جوازه لاستكمال وثائقه والعودة لبلاده، فلا يمكنه فعل شيء دون جواز سفر وفي هذا عرقلة.

مسألة أخرى سيدي الوزير، "le plan d'aménagement" وهو من 2009 ولنا عدة مسائل معقدة في بنزرت لهذا السبب، ومنذ العام الأول لي في البرلمان كل مرة يقولون لنا هذا الأسبوع وهذا الشهر وسيصير، "le plan d'aménagement" اليوم أصبح ضروريا خاصة في بنزرت، عندنا منطقة مصنفة سكنية وهي أكبر منطقة سياحية في بنزرت.

مسألة أخرى سيدي الوزير، رجاء، جرزونة ومنزل جميل ومنزل عبد الرحمان قبل القنطرة، حين يقع حادث أو تقع كارثة نتصل بالحماية، وتستغرق وقتا حتى تصل، فإما أن نحدث مقرا للحماية المدنية في هذه المنطقة أو دوريات قارة تكون متواجدة في جرزونة، منزل جميل، منزل عبد الرحمان...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم كمال كرعاني عن كتلة الأحرار، ثلاث دقائق، تفضل.

السيد كمال كرعاني

شكر السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبكل إطارات الوزارة،

نحي المجهودات الجبارة المبذولة من طرف الوزارة وأعاونها في خدمة الأمن الوطني والتصدي للجريمة بكل أنواعها وإن كانت هذه المجهودات المثمرة جدية بالتحية، فإني أريد أن ألفت نظركم إلى المستوى الخطير الذي وصلت إليه الجريمة في جيتنا، دون التوصل إلى حل بعض الألفاظ في قضايا جارية رغم المجهودات الكبيرة والتي شاهدناها بأمر أعيننا، حيث سجلت جرائم اختفاء الفتاة أسماء فايدى وخميس فايدى وكذلك الفتاة والطفل من جهة الشراردة وحادثة القتل العمد بالسلاح للشباب بلال الفايدى أمام منزله من نفس الجهة بسيدى سعد.

وقد غدت هذه الجرائم روع وخوف المواطنين وهو جسيم خاصة أن السلط المعنية بالبحث لم تقدم أي توضيحات لطمأنة المواطنين عبر إعلان رسمي وهو ما فتح الباب لبعض الإشاعات والتخمينات.

كما نطالب بتعزيز مراكز الأمن بالموارد البشرية واللوجيستية اللازمة للتصدي للجرائم التي لم تشهد مثلها الجهة سابقا لكل من مركز الأمن العمومي بنصر الله ومنزل المهيدي والشراردة، كما نطالب بإحداث مركز حرس وطني بجهة سيدي سعد يمكن تغطية منطقة شاسعة وهي مستغلة في التهرب من القوانين ودعم الجريمة.

كما نطالب بإنشاء مركز أمن عمومي بالشراردة يخفف من أعباء مركز الحرس الوطني في منطقة عبور حساسة بين الجنوب الشرقي والشمال.

في هذا الصدد نعيد التأكيد على وجوب تركيز مركز حماية مدنية بين منزل المهيدي ونصر الله والشراردة لتقريب خدمات التدخل السريع، حيث أن الجهة شهدت عشرات الحوادث المميتة، إضافة لحوادث غرق في بحيرة سيدي سعد أو حوادث اختناق.

سيدي الوزير، إن النقص في الموارد البشرية والمادية والتجهيزات اللازمة لكل من بلدية منزل مهيدي ونصر الله والشراردة من شأنها تعطيل حسن سير العمل وتعطيل الخدمات الإدارية، رغم ما يتحلى به الموظفون من نشاط وتفاني في سبيل إنجاحه، إلا أنها تبقى منقوصة.

وفي هذا الإطار لتقريب الخدمات وتجويدها، نطالب بإنشاء بلدية في جهة سيدي سعد لتخفف الأعباء على بلدية منزل المهيدي، وتقدم خدمات لمجموعة من القرى المحيطة والتي تحتاج تدخلا يوميا في مجالات النظافة والبيئة.

كما نطالب بتفعيل قرار إحداث دائرة بلدية بكل من كبراة والطويلة والمنارة والعاويد و74 وشكرا.

قبل أن أختتم مداخلي أريد أن أذكر السيد الوزير بمطالب الفلاحين بخصوص إسناد وإرجاع رخص الصيد وذلك لحمايتهم وحماية فلاحتهم وقطعاتهم.

ملاحظة، الاعتمادات المفوضة السيد الوزير والقانون الأساسي للعمد ومنح المجالس المحلية وكذلك تراخيص الماء والكهرباء ومراجعة مثال التهيئة العمرانية لكل من معتمدية منزل المهيدي ونصر الله، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم سامي الرايس عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

السيد سامي الرايس

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبجميع إطارات الوزارة،

السيد الوزير، من خلالكم نعبر عن تشكراتنا وامتناننا للمؤسسة الأمنية بمختلف أسلاكها من حرس وأمن وحماية مدنية عن المجهودات المبذولة في سبيل إعلاء راية الوطن والدفاع عن حرمة والمحافظة على سلامة المواطنين العامة والخاصة، ومحاربة الإرهاب والجريمة وتعاطي المخدرات والاتجار بالبشر. كل ذلك ندعمه ونثمنه لكن يبقى دون التطلعات المطلوبة خاصة منها المتعلقة بالتأخير في إنجاز الخدمات الإدارية بالمراكز الأمنية، نظرا لضيق العقارات وعدم توفر الموارد البشرية واللوجستية، إضافة إلى تفشي ظاهرة ترويج المخدرات بالوسط التربوي وبالفضاءات العمومية وخاصة بالمقاهي.

تفشي ظاهرة البراكجات والسرقات وهذا ما يستدعي إعادة توزيع الأعدان خاصة في الفترة الصيفية وبالأخص في المناطق الساحلية على غرار مدينة نابل، دار شعبان بني خيار والمعمورة التي تشهد في الفترة الصيفية حركة مرور كبيرة جدا وهي منطقة سياحية داخلية تستدعي تركيز مزيد من الأوان للضغط على هذه الظاهرة وحوكمتها.

تفشي ظاهرة استعمال الدراجات النارية أصبحت مشكلة كبيرة جدا في كافة المدن، في شهر رمضان وفي المساء خاصة وفي الفترة الصيفية أصبحت مقلقة، وتساهم كثيرا في حوادث المرور.

ما آل إليه القانون المتعلق ببطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر البيومتري؟ خاصة أنه ورد في التقرير "سنعمل" و "بصدد الإعلان عن كراسات الشروط"... نتمنى ضبط أجل للانطلاق الفعلي في بطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر، إضافة إلى مزيد التسريع في النظر في تراخيص الصيد خاصة لهواة الصيد البري وكذلك لحماية الفلاحين لعقاراتهم.

سيدي الوزير، كل ما تقدمنا به في خصوص المؤسسة الأمنية جيد، لكن ما نلاحظه بالنسبة إلى الجماعات المحلية هو تدهور من كتاب الدولة لدى وزارة الداخلية إلى وزارة التنمية المحلية والبيئة إلى وزارة الجماعات المحلية وأخيرا إلى إدارة عامة بوزارة الداخلية بمهمة

ميزانيتها لا تتجاوز 18% من مهمة وزارة الداخلية، هذا ما جعل كل البلديات رغم أهميتها وأنا كنت في عديد المرات أقول أن البلدية هي النواة الأولى للتنمية وتكمن أهميتها في أنها في علاقة مباشرة مع المواطن وفي إسداء الخدمات له، لكن النتيجة عديد الإخلالات، تراجع كبير في مستوى الخدمات المقدمة في البلديات، تعيين غير مدروس للكتاب العاميين وكنت لاحظت في مستوى اللجنة وأنا أتحدث على الأقل عن البلديات التي أشرف عليهم في إطار مهام الرقابية، غير وعدم ملاءمة التكوين الأكاديمي للمهام المنوطة بعهدتهم، البلدية لها خصوصيات ولها العديد من المشمولات، لا يمكن لأي إنسان تحصل على "Licence" أو أستاذية في شعبة ما أن يصبح كاتب عام بلدية إلا بعد تكوينه ويتدرج رويدا رويدا حتى يتعرف على جميع المعطيات المتعلقة بالبلدية.

التأخير الحاصل في تعبيد الطرقات وإصلاحها وأتحدث بالأخص عن الصفقات العمومية المتعلقة بصيانة المعدات وهنا أتحدث على المتابعات في مستوى جهوي ومركزي وهذا ما نعيبه حاليا، النقص، صحيح المهام المطلوبة من طرف الكتاب العاميين والضغط المسلط عليهم لكن المتابعة كانت شهرية وكنا في تواصل مباشر مع الولايات في متابعات في عديد الميادين: الإدارية والنظافة والعناية بالبيئة وإصدار الخدمات والتراخيص العمرانية وغيره وغيره، حاليا تأخير كبير جدا في إسداء الخدمات وتأخير في القيام بالصفقات العمومية ما أثر على مردودية العمل البلدي.

سيدي الوزير، قلت لنا سابقا أنه سيتم تكوين بعض أعوان حاملي الضابطة العدلية في خصوص النظافة والعناية بالبيئة الذي سيعوض أعوان الترتيب، إلى حد الآن لم نر هذا السلك ووضعية النظافة في كافة تراب الجمهورية صعبة جدا، حتى هنا بجوار قصر باردو وضعية النظافة سيئة جدا.

أخيرا السيد الوزير، كان من الممكن تنظيم ندوة حول البلديات وأهميتها في عملية تشاركية مع الكتاب العاميين وأعوان البلدية تكون لها أهمية كبيرة جدا للاطلاع على مشاغل الأعوان ومقترحاتهم، لا يمكن للبلدية أن تتقدم إلا بعملية تشاركية بين الوزارة والمستوى الجهوي...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد ماجدي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد ماجدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وكافة إطارات الوزارة،

السيد الوزير، نظرا إلى ضيق الوقت لدينا مطالب وطنية ومطالب محلية.

وطنيا:

الاعتمادات المفوضة ومتى يتم تسوية وضعية هؤلاء العملة؟ يكفهم معاناة السيد الوزير، في الخارج هناك من سيحاولون على التقاعد.

فض الإشكال المتعلق بتراخيص الماء والكهرباء.

تفعيل القوانين المنظمة وتوفير الدعم اللوجستي للمجالس المحلية.

فض إشكال عمال الحظائر المعزولين على حسن السيرة والسلوك، سيدي الوزير، لا يعقل أن يطالب بتقديم البطاقة عدد 3 في العمل الجديد، ومن يباشر العمل منذ سنوات نطالبه بالبطاقة عدد 2.

القانون الأساسي والمنح الخصوصية لعملة البلديات، نفس الشيء، بعد أربعين سنة عمل يتقاضون في الأخير 196 دينار.

النظام الأساسي للعمد والمعتمدين،

تسهيل استخراج البطاقة عدد 3، لماذا كل هذه المركزية؟

وفي إطار التصدي للتهريب ومكافحة المخدرات، ندعوك السيد الوزير إلى تركيز آلات "scanner" في كل المعابر الجوية والموانئ، لأن المخدرات معلوم كيف تدخل، ليس لدينا "des scanners" للأشخاص. أما محليا، فنطالب بـ:

توفير سيارات لمنطقة الأمن الوطني بالمتلوي على الأقل أربع سيارات،

توفير دراجات رباعية الدفع للحرس في المناطق الفلاحية،

توفير دراجات نارية لتسهيل الحملات الأمنية أمام المعاهد والمدارس وغيرهم،

تعزير مركز الأمن الوطني بالبريد بالأعوان والمعدات،

التسريع في إنجاز وحدة الحماية المدنية بمعتمدية أم العرايس ووحدة الحماية المدنية بمعتمدية المظيلة.

مركز المتلوي الشمالية آيل للسقوط، لا بد من توفير مقر جديد،

إعادة فتح مركز الأمن الوطني لمزرعة حي الشباب،

دعم بلديات الجهة وحل إشكال المسالخ البلدية.

إحداث وحدة تكون مستقلة بمنطقة الأمن الوطني بالمتلوي، لاستخراج ورقة في منطقة الأمن بالمتلوي يبقى في نفس الرواق مع شخص موقوف أو محال على التحقيق، نريدها أن تكون بناية مستقلة.

وأخيرا سيدي الوزير، المعبر الحدودي سيدي أبو بكر أم القصاب، إن كانت هناك إرادة لإحداث هذا المعبر، أجبنا وإذا كانت هناك اعتبارات أخرى أو طرف معارض للموضوع نفس الشيء السيد الوزير أجبنا، لكي نظوي الصفحة نهائيا، مع جزيل الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترمة ضحى السالمي عن كتلة الخط الوطني السيادي، ثلاث دقائق.

السيدة ضحى السالمي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وبالوفد المرافق له،

بالنسبة إلى مناقشة ميزانية مهمة وزارة الداخلية فقد تمت في إطار اللجنة وقدمنا ملاحظاتنا واقتراحاتنا ودائما نؤكد أن الميزانية دون تغطية المتطلبات الحقيقية في دعم الإمكانيات المادية والبشرية.

واسمحوا لي أن أمر إلى الشأن الوطني الذي يفرض نفسه وأحقيقته في الطرح، حين نتحدث عن وزارة الداخلية نتحدث عن قلب الدولة، نتحدث عن العلاقة الدقيقة بين المواطن والأمن بين الانتماء والطمأنينة.

الداخلية، ليست مجرد جهاز لضبط النظام، بل هي محرار الثقة بين الدولة وأبنائها، لكن عندما نزل من الخطاب الوطني إلى أرض الواقع نجد مناطق بأكملها خارج عين الدولة، أتحدث عن حمام الأنف وحمام الشط وبرج السدرية، مناطق لا تبعد إلا 20 كم عن العاصمة لكنها بعيدة آلاف الكيلومترات عن الأمن، عن النظافة، عن الخدمات الأساسية.

أحياء كأنها خارج القانون، خارج الحياة نفسها، برج السدرية 4، حي 18 جانفي، نهج علي بن عياد، حي الملعب، حي الكعبي 1 و2، فطناسي، حي البلدي، هذه أحياء لا إنارة، لا طرقات مهيئة، لا شبكة تطهير، المواطن يعيش معاناة يومية. روائح كريهة، حشرات، أمراض، أغلب المتساكنين في برج السدرية يعانون من الربو والأمراض التنفسية.

أنا لا أتكلم من فراغ سيدي الوزير، بل من زيارات ميدانية ومعاينات حقيقية ولكم أن تنزلوا على أرض الواقع وتعاينوا حجم المعاناة بأنفسكم.

سيادة الوزير، في معرض سؤالني الذي توجهت به لكم عن جملة التدخلات الأمنية والخدماتية في هذه الأحياء، أجتبوني أنها غير مشمولة بالتهيئة لأنها فوضوية وعشوائية، لكن سيدي الوزير، صحيح نحن لسنا ضد القانون، لكن القانون أصبح حجة لاستدامة وضعهم وتأجيل الحلول، وهذا غير مقبول.

وفي نفس السياق ذاته الامتناع عن إسناد رخص الماء والكهرباء بنفس الذريعة أيضا لم يعد مقبولا، يعني اليوم القانون يجب ألا يكون ذريعة لتأجيل الحلول، بل وسيلة لإنقاذ المواطنين وإعادة الدولة للميدان، الأمر اليوم لا يتطلب قانون، الأمر اليوم يتطلب حسب تقديري قرارا سياسيا وأنتم لستم دون الجرأة في اتخاذه.

تسوية الوضعيات صارت عبئا يثقل كاهل الكتاب العامين، يوميا المطالب مكدسة على مكاتهم، ويوميا تتعرض لضغط المواطنين، معاناة حقيقية، أبناؤهم يدرسون بدون كهرباء، هناك من تتطلب حالتهم الصحية الأكسيجين وهم محرومون من الكهرباء، هناك من يمنع أطفاله من اللعب كي لا يستحم فيما بعد نظرا إلى عدم توفر الماء.

قس على ذلك سيدي الوزير، الدولة أمامها خياران لا ثالث لهما، إما أن تمكن المواطنين من حقوقهم الحياتية والدستورية أو تصارحهم أنها ستقتلعهم من أرضهم.

سيدي الوزير، إلى متى معتمدية حمام الشط بدون معتمد؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصلي فكرتك.

السيدة ضحى السالمي

شكرا على كرمك السيد الرئيس.

معتمدية حمام الشط تدار بالنيابة، هذا ليس مجرد تفصيل إداري، هذا عنوان لغياب الدولة.

وجود نقطة أمنية في برج السدرية صار حق حياتيا، كان هناك مركز أمن وسلب في ظل ظروف مهمة.

أيضا تأمين محيط المؤسسات التربوية، وأخص بالذكر بير الباي والمدرس الإعدادية ببير الباي.

نقطة أخرى سيدي الوزير، عندما تنعقد مباراة في رادس تلغى كل الأنشطة الرياضية، يعني هل الوزارة عاجزة عن تأمين مباريات رياضية

في نفس اليوم؟ أصبح من المفروض على حمام الأنف وبن عروس أن تلعب يوم الإثنين لأن كل يوم أحد ترمج مباراة في ملعب رادس.

ما يحدث ليس مسألة بلدية، بل ملف وطني يمس جوهر علاقة الدولة بشعبها ولن يحل ما دام الوزارات تعمل وكأنها جزر منفصلة، لا بد من تنسيق وتعاطي موحد مع هذه الملفات.

سيدي الوزير، أختتم بسؤال، رجاء سؤال أخير عن ملف اختفاء أسماء الفايدي، لا يوجد تعاطي مع المواطنين ومع انتظارات العائلة، أجيئهم إلى أين وصلت الإجراءات؟ مرت أشهر طويلة عن الاختفاء في ظروف غامضة.

والله أنا مضغوطة بطلبات المواطنين، تركت جملة من الملفات في رؤوس أقلام بشكل برقي، ليست دون أهمية الشأن المحلي، ولكن لضيق الوقت:

تسوية وضعية الأعوان العرضيين في البلديات،

ملف الاعتمادات المفوضة الذي تحدث عنه أغلب الزملاء،

أيضا التسريع بالنظام الأساسي للعمد والمعتمدين ورخص بنادق الصيد...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم سفيان بن حليلة عن كتلة الأمانة والعمل، دقيقتان.

السيد سفيان بن حليلة

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

أولا، في هذه المداخلة أود أن أطرح جملة من النقاط التي تهم الوضع الأمني والشأن البلدي في جهة سوسو وخاصة حمام سوسو وأكودة وشط مريم.

أولا، نطلب مزيد دعم إقليم الأمن الوطني والحرس بسوسو بمزيد الأعوان والسيارات وسائر وسائل النقل المستوجبة في مقاومة الإجرام خصوصا في فترة الشتاء حيث تشهد تناميا كبيرا للجريمة، خصوصا بوادر الجريمة المنظمة. نطلب منكم السيد الوزير، دعمها أكثر إن شاء الله.

كذلك تفاقم ظاهرة البناء الفوضي بشكل مقلق ما تسبب بإخلالات بالتوازن العمراني ومشاكل على مستوى السلامة العامة، ورغم المجهودات المبذولة فإن الشرطة البلدية في حمام سوسو وأكودة تعاني نقائص حادة في الأعوان، مما يجعل التدخل في الوقت المناسب أمرا صعبا. لذلك نطلب منكم تدعيم مركزي الشرطة البلدية بحمام سوسو وبأكودة بما لا يقل عن ثلاثة أعوان إضافيين لكل مركز، لأن الاكتفاء بعونين فقط في مركز لا يكفي في منطقة شاسعة في مساحة أكودة وحمام سوسو، حينها الأمور ستخرج عن السيطرة.

وفي الإطار نفسه نطالب أيضا بتدعيم الحرس البلدي لمنطقة سوسو بثمانية أعوان إضافيين وتوفير سيارتين، إلى جانب إحداث مركز حرس بلدي في بلدية شط مريم والمقر موجود على ملك المجلس الجهوي، لمواكبة التوسع العمراني الكبير وحماية المنطقة السقوية العمومية من المخالفات والتجاوزات. كل هذا حتى لا يكون مثال التهيئة العمرانية -وهو في الوقت الحاضر بصدد الإنجاز- مجرد حبر على ورق.

ثانيا، نؤكد على ضرورة تمكين البلديات من الانتداب المباشر لعمال النظافة دون التقييد بشرط 50% وهنا لا نعني أن يصبح 100% بل 54% إلى حدود 60%...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم الأستاذ محمد أمين الورغي، أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، والاطارات المرافقة لك مرحبا،

في البداية لا يمكن المرور دون توجيه تحية تقدير وشكر لكل الأسلاك الأمنية من الأمن الوطني، الحرس الوطني، الأمن العمومي، الحماية المدنية على مجهودات اليومية التي يقومون بها خصوصا في محاربة الجريمة ومروحي المخدرات.

السيد الوزير، سأحدث معكم عن وزارة الداخلية، ليس فقط من الجانب الأمني، بل كوزارة مساهمة في الرافعة التنموية بامتياز وأنا اليوم لم ينتخبني أهلي في جبل جلود والوردية لكي أحضر في عيد الشجرة، أنا اليوم أمد يدي لأي سلطة جهوية في البلاد، فقط لمصلحة المواطنين، اليوم لا أريد أن أكون نائبا يلتقط الصور دون أي منجز في جتي، بالتالي اليوم لن ألبى أي دعوة في علاقة لا يعيد وطني أو أي مناسبة، أنا ألبى فقط الدعوات في الجلسات التي تكون مخصصة لمناقشة أهالي جبل جلود والوردية.

السيد الوزير، في الوردية، هناك مطلب بسيط وهو مطلب إنساني أكثر منه تنموي، اليوم لدينا أكثر من 40,000 ساكن بدون خدمات إدارية، أتحدث عن حي محمد علي، حي الفوز، "مونوم" وحي الإزدهار، بينهم وبين الخدمات الإدارية توجد سكة المترو ثم الطريق السيارة، يعني لا تتوفر لهؤلاء وسائل نقل ولا استخراج مضمون أو الذهاب للقباضة أو دفع فاتورة يضطر هؤلاء لامتناء المترو والذهاب إلى وسط البلاد أقرب من الذهاب إلى شارع "Bellevue" الذي تتوفر فيه جميع الخدمات.

نحن اليوم نطالب بدار خدمات عمومية، يمكننا عن طريق السيد كاتب عام بلدية تونس أن تقدموا ترشح لرئاسة الحكومة لإحداث دار خدمات عمومية في تلك المنطقة لكي نسهل على المواطنين من كبار السن والشباب الذين لا يملكون سبلا للتنقل إلى مناطق أخرى لكي ينتفعوا بأبسط الخدمات الإدارية.

مطلب آخر، في الوردية هناك مركزي أمن لكن إداريين، يعني مراكز أمن إدارية بحتة، ليس لدينا مركز استمرار، يعني في الليل كل شخص يضطر للذهاب إلى منطقة سيدي البشير لإصدار بلاغ وهذا غير معقول في منطقة تضم 40,000 ساكن.

المستودع البلدي في لاكانيا، أعطى السيد الكاتب العام مشكور التعليمات بعدم وضع الفضلات فيه، لكن أن الأوان لنقله، وجدنا مكانا آخر في شارع "Bellevue" لوضع المعدات والمكان سيصبح فضاء بديلا للمنتصين من بائعي الملابس المستعملة في سوق لاكانيا، السيد الكاتب العام أعطى جميع التعليمات، لكن لا نعرف أين يكمن التعطيل، اليوم نريد نظرة في هذا الملف.

نفس الشيء بخصوص شارع "Bellevue"، السيد المعتمد مشكور عقد جلسة جمع فيها كل الأطراف، اليوم شارع "Bellevue" فيه ازدحام كبير يفوق الخيال، يجب تحويله إلى شارع ذي اتجاه واحد والاتجاه الآخر على نهج صيادة، هذا مطلب المواطني، وانعقدت جلسات، نحن اليوم نطالب بأن يتم الإسراع في هذا.

شهادة صلوحية الملاعب، ملعب الوردية وملعب جبل جلود إلى غاية اليوم بدون صلوحية، ألا يحق للجماهير متابعة مباريات الفرق نعم أم لا؟ كل هذا تحت إشراف وزارة الداخلية، نتحدث عن لجنة صلوحية الملاعب، نتحدث عن البلدية التي لها إصلاحات طفيفة ستقوم بها، نحن اليوم ننتظر ونريد إجراء مباراة كرة قدم في جبل جلود وفي الوردية بحضور الجماهير.

أطالب بلفتة كريمة لحديقة حي البولوني فتح الله لأننا لا نملك أي متنفس في فتح الله سوى هذه الحديقة والجميع يطالب بصيانتها.

السوق البلدي بجبل جلود، اليوم السوق جاهز وإلى الآن لم يقع افتتاحه، السيد الوزير، أعول عليك في هذه الملفات التي طرحها عليك، هي مطالب أهالي الوردية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم الدكتور صابر المصمودي على كتلة الأحرار، خمس دقائق، تفضل.

السيد صابر المصمودي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وإطارات وزارة الداخلية،

بداية أردت أن أشكركم على المعائنات التي صارت من الطرف المركزي لإخلالات في ميدان النظافة بمعتمدية صفاقس الغربية، هناك تحسن في الفترة الأخيرة، إن شاء الله يتعمم على كامل المعتمدية ويكون دائما.

كان هناك تدخل في طريق قابس، ولكن أردت أن ألفت نظركم إلى أن طريق قابس يوجد بجانبه شارع البيئة وعندما تكون هناك لافتة فيها شارع البيئة وتنصها الدولة هي وجه الدولة، نتمنى أن يقع إيلاء شارع البيئة في معتمدية صفاقس الغربية الأهمية اللازمة.

السيد الوزير، الموضوع الذي يهمني أكثر وكنت راسلتمكم بخصوصه هو وضعية الطرقات المهترئة والمسالك التي لا زالت ترابية، اليوم عندما نقول معتمدية صفاقس الغربية فإن امتدادها لا يتجاوز 4 كم عن وسط المدينة وما زلنا في المسالك الترابية.

وعدتوني بتميز إيجابي وهذه كانت إجابتمكم، واستبشرنا خيرا بالترفع الطفيف في الميزانية والتدخل خاصة في حي البحري ومعتمدية صفاقس الغربية معظمها متكونة من أحياء شعبية وراستكم بمراسلة ثانية وطلبنا بمواصلة هذا البرنامج في سنة 2025 وطلبنا إلى جانب ذلك بإحداث دائرة بلدية إضافية لتلبية الحاجيات لأكثر من 110 آلاف ساكن إلى جانب الطلبة والقادمين من المعتمدات المجاورة، لكن للأسف هذه المرة لم تكن هناك إجابة وعلى أرض الواقع وهذا ما يهمنى، تحولت تمويلات تعبيد الطرقات لسنة 2025 لبرامج أخرى.

السيد الوزير أولوياتنا وطنية، ليس لأن لدينا برامج دولية فنقوم بتحويل الاعتمادات من جهة إلى جهة.

السيد الوزير، هناك امتعاض كبير من سكان دائرة حي الحبيب التي لم يشملها أي برنامج تهيئة للأحياء من الجيل الثاني لوزارة التجهيز، فيها أكبر الأحياء الشعبية، حي الحبيب وحي البحري، حي الفينتام وأكثرها كثافة سكانية تصل إلى أكثر من 5000 ساكن ورغم النداءات العديدة لأعضاء المجلس المحلي بصفاقس الغربية وأريد أن أحييم بالمناسبة، وهم يطالبون مثل بقية زملائهم بضمان وضوح

الرؤية القانونية والإدارية، يريدون تمكينهم من مباشرة مهامهم في أفضل الظروف.

سيدي الوزير، الرجاء إنصافنا على الأقل في ميزانية 2026 لم يقع اعتمادها بعد، هل من المعقول أن يقع تخصيص ميزانية قدرها مليارين لسبع دوائر لبلدية ميزانيتها 125 مليار؟ برنامج التنمية 49 مليار، 7 مليار تم رصدها مثلا للبلدية للساحات ومسالك الدراجات والله نحن مسرورون وسعداء، لكن المشكلة اليوم أننا نتحدث عن مسالك ترابية والسيد الوالي يمكن أن يؤكد كلامي، فالسيد الوالي يعرف أنه في الطريق الذي ينتهجه من الولاية إلى منزله في طريق سكرة على اليمين وعلى اليسار أكثر من 20 مسلك ترابي، نفتح الباب السيد الوالي وهذه رمز الدولة، نجد أمامه مسلكا ترابيا.

السيد الوزير، نعول عليكم للتدخل في علاقة بميزانية 2026.

أردت أن أضيف بعض النقاط، مرة أخرى أردت أن أشكركم على تفاعلكم الإيجابي منذ فيفري 2025 بخصوص مطلبنا لبناء مقر المعتمدية، لكن للأسف السلطة الجهوية اليوم وهي المسؤولة حتى عن مشاريع جهة صفاقس بأكملها، هناك بطء كبير في انطلاق ملف معتمدية صفاقس الغربية.

السيد الوزير، هناك قطعة أرض مخصصة لمركز تكوين مستمر لإدارة حفظ الأمن الجهوي بالجنوب بصفاقس، هل هذا البرنامج ما زال قائما ونريد التقدم فيه أم لا؟ برنامج ممتاز، لو توجد إشكالات، اليوم منطقة صفاقس الجنوبية على وجه الكراء، يمكن أن تخصص قطعة الأرض لمنطقة صفاقس الجنوبية

نقطة أخيرة، عملت كثيرا على أملاك الدولة خاصة التي كانت عند التجمع ولدي اقتراح يمكننا من إعادة تهيئة مقرات العمدة التي تمثل مقرات السيادة، سنقدمها للسيد المعتمد وللسيد الوالي، أتمنى أن يجد الدعم من جانبكم وكل الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم مصطفى بو بكري عن الكتلة الوطنية المستقلة، دقيقتان، تفضل.

السيد مصطفى بو بكري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة،

السيد وزير الداخلية، خلال زيارتكم الأخيرة إلى ولاية تطاوين أثرت معكم ثلاثة ملفات حساسة تستدعي معالجة خاصة، لكن للأسف لا زال بعض المسؤولين الجهويين والمحليين يواصلون التعامل مع المواطنين بطريقة تقلل من مصداقية الإدارة وتضعف الثقة بالدولة وهو ما يستوجب تدخلا عاجلا وحازما من وزارتكم.

في تطاوين عشرات المشاريع معلقة ومعلقة سواء مشاريع التنمية الجهوية أو المندمجة مع نسبة إنجاز هزيلة جدا، هنا أساءل: أين الرقابة؟ أين المتابعة؟ ومن يتحمل المسؤولية؟

السياسات الحالية للوزارة تركز على عزل العمدة دون تقييم واضح للأسف لأنهم الحلقة الأضعف، بينما بعض المعتمدين يتعاملون مع المواطنين بتعالي وتهميش وعدم تلبية مشاغلهم، وبصفوهم أحيانا بألفاظ لا تتماشى مع خصوصية الجهة وتاريخها العريق، وكان الفشل أصبح مكافأة، هذه سياسة غير مقبولة وتدمر ثقة المواطنين بالإدارة وتفقد مصداقيتها وعليه أطلب وزارتكم بمحاسبة كل مقصر بلا استثناء، تسريع إنجاز المشاريع على أرض الواقع، إعادة الاعتبار

للإدارة المحلية كرافعة للتنمية لا أداة لتصفية الحسابات وإصلاح سلوك بعض المسؤولين لضمان الاحترام الكامل للمواطنين وخصوصية الجهة.

سيدي الوزير، تطاوين لم تعد تنتظر بيانات إعلامية على الصفحات الرسمية مرفوقة بعشرات الصور، ولا زيارات رمزية لا جدوى منها، بل تنتظر قرارات حقيقية ومتابعة صارمة على الأرض، تمس جميع شرائح المجتمع وتلامس المواطنين في حياتهم اليومية، في البنية التحتية، في الماء الصالح للشرب، في توفير النقل، في الصحة وفي الوضعيات الاجتماعية، حتى يشعر المواطن بأن المسؤول وجد لخدمة الشعب دون التسلط عليه.

ختاما، نريد أمنا وعدالة إدارية وتنمية متساوية بين جميع الجهات، كفى تهميشا وكفى إدارة بالولاء بدل الكفاءة وشكرا،

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عادل بوسالمي عن كتلة لينتصر الشعب، له دقيقتان، تفضل.

السيد عادل بوسالمي

شكرا السيد الرئيس،

تحية طيبة للسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

بداية السيد الوزير، لا بد من إيصال شكر أعوان وعملة الاعتمادات المفوضة لوزارة الداخلية على اهتمامكم بملفهم في خصوص إنهاء العمل بالتشغيل الهش، وضعوا تقهيم في شخصك، بعد أن تعهد الوزراء السابقون في الاتفاق المبرم بتاريخ 2019-03-29 وتاريخ 2020-6-4 ولم ينفذوا الوعود.

السيد الوزير، الرجاء إصدار قرارات واضحة مع مصالح رئاسة الحكومة لتسريع تسوية الوضعية المهنية لهؤلاء الأعوان والعملة، كنت أتحدث معهم وهذه امرأة مسنة ملقبة بخالتي فاطمة بن عمر بن أحمد العبيدي من مواليد 10-3-1952، 74 سنة، ما زالت تباشر عملها إلى حد الآن، لأنها في خلاف ذلك ستحرم من التغطية الاجتماعية ولن تحصل على جراية الشيخوخة، هي بمثابة والدتي، ماذا ننتظر من امرأة بلغت 74 سنة؟ خدمت بلدها وعملت في جميع المكاتب. الرجاء السيد الوزير، إيجاد تسوية لهذا الملف.

بالنسبة إلى سائقي سيارة الأجرة فإن حقهم مهضوم ولم يتحصلوا على الرخص ويعملون مدة عشرين سنة كصانع تاكسي، دون الحصول على رخصته الخاصة، هذه إشكالية عند السيد وزير النقل...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل فكرتك السيد عادل.

السيد عادل بوسالمي

شكرا سيدي الرئيس،

هم مضطهدون في الطريق، في كل ميدان تجد قطاعا مهمشا، السيد الوزير، هذا القطاع لكي يتحصل على البطاقة المهنية يبقى ينتظر البطاقة عدد 3 ثلاثة أشهر ونحن نعرف أنه عامل يومي، يعني لو بقي يوما دون عمل لن يجد كيف يعيل عائلته.

السيد الوزير، مسألة صغيرة وأخيرة، البناءات الآيلة للسقوط خاصة في منطقة باب بحر، من غير المعقول أن نضع لافتة الإخلاء دون حلول، نحن مررنا قانون البناءات الآيلة للسقوط، لذلك سيدي الوزير قبل إخلاء مسؤوليتنا كمعتمدين وكبلديات لا بد من إيجاد

حلول لهؤلاء خاصة أن هناك قلقا كبيرا في منطقة باب بحر لأنه يدفع 60 دينار و70 دينار معلوم كراء، أين سيذهب الآن؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد إبراهيم حسين غير منتعي، له ثلاث دقائق.

السيد إبراهيم حسين

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والإطارات المرافقة له،

أوجه في بداية كلمتي تحية خالصة إلى كل قواتنا الأمنية بمختلف أسلاكها: حرس وطني، شرطة، حماية مدنية، التي تسهر على أمن الوطن والمواطن من خلال ما سجل من نجاحات في مقاومة التهريب والهجرة غير النظامية وكل أشكال الجريمة بالإضافة إلى تأمين موسم جني الزيتون والحملات اليومية، بالرغم من النقص في الأعوان والوسائل.

سيدي الوزير، بصفتي نائبا عن دائرة المحرس، الصخيرة، الغربية، طلب دعم منطقة الحرس الوطني بالمحرس بالأعوان والتجهيزات ووسائل النقل، سيارات رباعية الدفع، مع ترميم وصيانة وتهيئة المقرات وخاصة مقر الحرس الوطني بالمحرس، ومقر الحرس الوطني بالصخيرة واستغلال الرصيد العقاري أراضي تابعة لوزارة الداخلية، مع العلم أنه توجد مساحات كبيرة وشاسعة لبناء مجمع أمني بالمحرس أين مقر الحرس الوطني.

أولا، طلب تفعيل مراكز استمرار للحرس الوطني خاصة بمعتمدية الصخيرة لتزايد عدد السكان بالمعتمدية وارتفاع طلب الخدمات: جوازات سفر، بطاقات تعريف وطنية، بالمقابل نقص في الأعوان والتجهيزات اللازمة ووسائل النقل، السيارات الرباعية، نظرا إلى شساعة المنطقة وطابعها الريفي، وانتصاب العديد من المؤسسات الصناعية البترولية والفسفاطية بها، نقطة ترابط الطريقة الوطنية رقم 1، والطريقة الوطنية رقم 2، الطريق السيارة السريعة، امتداد شريطها الساحلي، إحداث مركز استمرار بالصخيرة أصبح أمرا مستعجلا لتسهيل الخدمات الإدارية من جهة، ودعم النسيج الأمني من جهة ثانية.

ثانيا، أنساءل عن انطلاق مشروع بناء مقر لفرقة الحماية المدنية بالصخيرة، هذا المطلب شعبي ومستعجل.

ثالثا، تفعيل مركز الحوادث في منطقة الحرس الوطني بالمحرس نظرا إلى لامتداد الجغرافي للمنطقة، وتعدد الطرقات الوطنية والجهوية بها.

رابعا، برنامج دعم البلديات في إطار الصفقات الإطارية، قصد اقتناء معدات النظافة.

خامسا، تطوير وتوسيع خدمات تعاونية موظفي الحرس الوطني والحماية المدنية وتعميم الاتفاقيات المبرمة على مختلف جهات الجمهورية.

سادسا، وضعية 236 إطار بلدي تم انتدابهم في إطار البرنامج الخصوصي لدعم الموارد البشرية بالبلديات المحدثة طبقا للمنشور عدد 1 المؤرخ في 3-3-2023، لكن تم اتخاذ تمديد للقرار بتحديد العقود لمدة سنة متناقضا مع المنشور المنظم الأصلي، كذلك وضعية العاملين ضمن آليات العمل الهش.

سابعاً، ضرورة مراجعة مجلة الجماعات المحلية بما يتماشى مع أحكام دستور 25 جويلية ومزيد تطوير العمل البلدي، وترسيخ المسار اللامركزي.

ثامنا، نؤكد مرة أخرى على التسريع في إطار إصدار الأمر الخاص بالسادة العمدة من أجل ضمان حقوقهم وحفظ كرامتهم، باعتبار الدور الهام الذي يقومون به والسلام.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم فتحي المشرقي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد فتحي المشرقي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

قال الله تعالى في الآية عدد 30 من سورة الأنبياء "وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ" صدق الله العظيم ونجد أن الدستور التونسي جاء متناغما مع الآية الكريمة، وتم دسترة الحق في الماء بالفصل 48 من الدستور 2022 ولذلك سيدي الوزير، نطلب منكم بكل لطف تنقيح أو إلغاء منشور 2023 سمي الذكر الذي أصبح معضلة أمام حق المواطن. مثلا في معتمدية بنزرت الجنوبية توجد أحياء كاملة منها من تجاوزت 150 منزلا بدون ماء صالح للشرب وبدون تيار كهربائي وهذا لا يقبل لا عقلا ولا منطقا، بما أن التراخيص للماء الصالح للشرب والتيار الكهربائي لا تملك.

سيدي الوزير، رغم المجهودات المبذولة من طرف بلدية بنزرت، لكن نقص الموارد اللوجستية والبشرية لا يفي بالحاجة، كما تعلم أن المطلوب من البلدية هو توفير البنية التحتية والمرافق العامة والنظافة والصحة والبيئة والتراخيص والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ولذلك نقترح تدعيم فرق الشرطة البلدية لتطبيق القانون مثل تنفيذ قرارات الهدم وإيقاف الأشغال وتحرير الاعتداء على الرصيف وتطبيق القانون على ملقي فضلات البناء بصفة عشوائية ومحاربة الانتصاب الفوضوي.

ولذلك نقترح عليكم تدعيم قباض المالية بأعوان بلديين محلفين تحت إشراف السادة القباض وأمناء المال الجهويين، باعتبار الاستقلالية المالية للبلديات لدرس السبل الأفضل لإتمام عمليات الاستخلاص لفائدة البلديات حسب الترتيب الجاري بها العمل، ولم لا يتم تمكين البلديات خاصة الكبرى من تسوية وضعية العملة العرضيين على حساب ميزانياتها، وبرمجة ذلك على مراحل.

سيدي الوزير، وضعية الأعوان المتعاقدين والعرضيين بالجماعات المحلية والاعتمادات المفوضة بوزارة الداخلية، يطالبون بتسوية وضعيتهم في أقرب الأجال، وإغلاق هذا الملف نهائيا.

متى يتم إصدار القانون الأساسي لسلك العمدة لما له من دور محوري في الدولة، خاصة أن مشروع القانون استوفى كامل الاستشارات الوجوبية ونفس المطلب بالنسبة إلى سلك المعتمدين.

كما نطلب تدعيم مركز الحرس الوطني بنزرت الجنوبية بالموارد البشرية واللوجيستية، باعتباره مركزا نموذجيا وبالنظر إلى شساعة مساحة معتمدية بنزرت الجنوبية والكثافة السكانية.

وأخيرا وليس آخرا، موضوع رخص السلاح خاصة فيما يخص التنازلات، فهي متوقفة في سنة 2017.

كما لا يفوتني أن أتقدم بأسى عبارات الشكر والتقدير إلى قوات الأمن على ما يبذلونه من مجهودات متواصلة في سبيل حفظ الأمن والنظام العام وحماية المواطنين والممتلكات العامة والخاصة، رغم نقص الموارد البشرية واللوجيستية.

وقفنا ووقفهم الله لما فيه خير تونس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أمين إن شاء الله، شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد الحافظ الوحيشي عن كتلة صوت جمهورية، له أربع دقائق، تفضل.

السيد عبد الحافظ الوحيشي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية وطنية خالصة إلى السيد وزير الداخلية، وجميع إطارات الوزارة وجميع الأسلاك الأمنية العاملة داخل الوطن الحبيب في جميع الجهات والمجالات والأمن مثل العدل هو أساس العمران، فبدون أمن لا حديث عن التطور ولا عن النجاحات الاقتصادية والاجتماعية.

إن المتأمل اليوم في الواقع المعاش، يلاحظ مدى استهداف وطننا الحبيب من الخارج والداخل وخاصة في مجال ترويج المخدرات لضرب أبنائنا في العمق الدراسي وضرب مكتسيات الوطن وأسواق من هذا الموقع تحية إكبار وتشجيع لجميع الأسلاك الأمنية والديوان الضاربة في عمق عصابات ترويج المخدرات وهذه الضربات دليل على العمل الاستشراقي وعلى وقوف شرفاء هذا الوطن للذود عنه والمحافظة على مكتسياته، خاصة في هذا الظرف الخاص الذي يتسم بالتدخلات العالمية الصعبة والمعقدة.

بوصفي نائب شعب عن دائرة جبنيانة العامرة، فإنني أؤكد على الوضع الاستثنائي الذي تعيشه دائرتي بالتواجد الغير مشروع لأفارقة جنوب الصحراء وأريد أن أعرج عن المجهودات الجبارة لوزارة الداخلية وللفرق الأمنية بجميع أنواعها، خاصة منها الحرس الوطني والفرق الخاصة، لكن هذا المجهود لا يغيب مطالبة مواطني ومواطنات هذه الربوع، بالتركيز على الأفارقة الذين دخلوا حدودنا بطريقة غير شرعية، لمغادرة أرض الوطن وهذا مطلب يلح عليه مواطنو ومواطنات جبنيانة والعامرة.

سيدي الفاضل وزير الداخلية، أمام المجهودات الكبيرة والفاعلة لمنطقة الحرس الوطني بجبنيانة والمتواجدة بالعامرة، فإنني أوصي بتوفير الإمكانيات اللوجيستية والميكانيكية التي تتماشى والظروف الاستثنائية التي تعيشها الجهة.

بالنسبة إلى معتمدية جبنيانة، فإنني ألح على بعث منطقة للأمن الوطني، خاصة أن المكان متوفر وهو على ذمة وزارة الداخلية وكنت طالبت في الماضي ببعث دائرة أمنية بجبنيانة على غرار معتمدية الشابة من ولاية المهدية.

إن جبنيانة والعامرة دائرتي بقدر شساعتها، فإن هناك عمادات شهدت تطورا عمرانيا جعلها في كثير من الأحيان تفوق معتمديات في بقع أخرى من الجمهورية على غرار جبنيانة وبودريالة والكتاتنة وأولاد المسل من معتمدية العامرة وحرق واللوزة وبترية والعجابتة في معتمدية جبنيانة، هذه المناطق تفتقر إلى مراكز أمنية.

الحماية المدنية بمعتمد جبنيانة المكان جاهز منذ سنتين، لكن لم يباشر عمله إلى حد هذا التاريخ.

هناك بلديات وسأتحدث عن بلديات وتجربة تسييرها، هناك من حققت نجاحات، تذكر فتشكر بتوفر الإمكانيات المادية وبحسن

التسيير، مثل معتمدية العامرة وهناك من لم تحقق مكتسيات لمواطنيها بعدم حسن اختيار المشاريع الهادفة، والتي تمس من العيش اليومي للمواطن.

كذلك هناك بلديات محدثة على غرار بلدية حرق، اللوزة، البترية، تشكو من قلة الإمكانيات المادية.

إن وقوفنا اليوم وفي هذا الظرف بالذات، إلى جانب رجال الأمن...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد أحمد بنور عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد أحمد بنور

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير والطاغم المرافق،

أولا، بودي التذكير بضرورة التفاعل واتخاذ قرار بشأن المسؤول المحلي في المهديّة الذي اعتبر كلام رئيس الدولة هرسلة وتهديدا موجها له. هذا المسؤول رد كتابيا على مستثمر واستشهد بقول السيد الرئيس، فاعتبرته تهديدا له ولم يعجبه الأمر. لا يمكن أن يبقى المسؤولون المحليون على هذا النحو، على الدنيا السلام.

لن نتحقق التنمية في ربوع الجهات في ظل واقع متأزم ناجم عن تسيير البلديات من قبل الكتاب العامين المكلفين بالتسيير. لذلك لا بد من مراجعة كافة المسؤولين الجهويين والمحليين، لأننا نريد البناء والتشييد، نريد أن نبني ونشيد ونسكن، لا أن تبقى الأمور حبرا على الورق.

في منطقة المهديّة، أضمت صوتي إلى زميلي للمطالبة بإحداث إقليم شرطة لمنطقة الجم والمهديّة من قبل وزارة الداخلية.

كذلك نطالب بنقل مركز الحرس من المهديّة إلى منطقة الحكايمية والسعد وهذا مطلب قديم متجدد بسبب كثرة السرقات، إضافة إلى أن المركز الحالي في المهديّة مستأجر. الشرطة تقوم بدورها مشكورة، لكن نريد أن يكون لدينا أيضا مركز للحرس في الريف.

كما نتساءل عن دور الوزارة في التشغيل خاصة بالنسبة إلى ذوي الإعاقة في الأعمال المكتبية، إذ لا يعقل أن تكون وزارة الشؤون الاجتماعية وحدها المعنية بتشغيل ذوي الإعاقة.

هناك المعتمدون المفصولون الذين أصبحوا بلا عمل بعد خدمتهم، من المؤسف أن نجد معتمدا يمد يده للتسؤل وهو رمز للوطن، لا أتحدث عن جميع المعتمدين، بل عن المعتمدين غير المنتميين سياسيا.

نطالب بمزيد فتح آفاق الترقية في سلك الشرطة، حتى لا يكون هناك سقف يمنع التقدم، بحيث يمكن لكل من يبدأ صغيرا أن يترقى بقدر جهده.

كذلك هناك ملف الاعتمادات المفوضة لدى وزارة الداخلية.

ملف إحداث البلديات، فقد تقدمنا بمطلب لإحداث بلدية هيبيون وما يتبعها من دائرة بلدية بشيبة وهذا مطلب أكثر من مستحق وأكثر من حق.

بالنسبة إلى التهيئة العمرانية، ما زالت الأمور غير واضحة، هل ستنتقل في جانفي أم لا؟ نريد من السيد الوزير، كما عودنا، إجابة واضحة في الأجل المحددة.

كذلك نطالب بتفعيل الفصل 28 من القانون عدد 50 لسنة 2013 المتعلق بحوادث شغل قوات الأمن الداخلي، مع تعديل الجارية التعويضية.

كما نطالب بالتسريع في إنشاء مركز شرطة جديد بكونينش مدينة المهديّة، الذي تحصّلت عليه منطقة الشرطة بالمهديّة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعيّة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكر، الكلمة للنائب المحترم محمد شعبياني عن كتلة لينتصر الشعب، له ست دقائق، تفضل،

السيد محمد شعبياني

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

السيد الوزير، المقاربات الأمنية لن تنجح بدون مقاربة اجتماعية وتنموية.

عندما نتحدث عن المقاربة الأمنية، فهي في الأصل تتداخل فيها كل الوزارات، خاصة في المناطق الداخلية مثل ولاية القصيرين، إذا لم نوفر منوالا تنمويا ولم نوفر للشباب فضاءات ترفيهية ورياضية، ولم نستجيب ونستمع لمطالبهم، فإن المقاربة الأمنية ستظل ناقصة. الوقاية خير من العلاج وأنتم أدري بهذا الموضوع.

اليوم في انتظار الجلسة العامة، مهمة وزارة الداخلية، أود أن أطرح بعض النقاط المتعلقة بشأن دائرتي، فريانة، ماجل بلعباس.

النقطة الأولى: الإشكاليات الموجودة والتي تهم المسافرين عبر المعبر الحدودي بوشبكة وعديد المسافرين يشكون من المعاملة من الطرف الجزائري الشقيق وهنا نعول على تدخلكم ونعول على العلاقات الأخوية الممتازة بين البلدين الشقيقين التي تم تفريقهم وللأسف الحدود "Sykes-Picot"، نعول على سيادتكم لكي تتدخلوا في هذا الموضوع حتى لا تتكرر هذه الممارسات.

وضعية الإطارات المنتدبة في إطار البرنامج الخصوصي لدعم البلديات المحدثة الذين تم انتدابهم في إطار مناظرة وطنية وتعاقدا مدة سنة قابلة للتجديد مرة واحدة، طبقا لمنشور عدد 01 لسنة 2023 الصادر عن وزارة الداخلية، لكن رئاسة الحكومة قررت تجديد العقود لسنة ثالثة، في مخالفة للمنشور، نرجو النظر في تسوية نهائية لوضعيتهم.

سيدي الوزير، معتمدية ماجل بلعباس بها مركز حرس وطني وهي منطقة حدودية وفي انتظار إحداث مركز شرطة، نطلب تحويل مركز الحرس الوطني إلى مركز استمرار معالجة الوضعيات الأمنية.

وفي علاقة بالأمنيين وبالمناخية نترجم على كل شهداء المؤسسة الأمنية والديوانية في العشرية الماضية، شهداء وجرحي.

اليوم مركز الحرس الوطني في معتمدية ماجل بلعباس يمتلك سيارة واحدة فقط، في منطقة شاسعة جغرافيا، كذلك في فريانة أو تلابت، يجب دعمهم بالوسائل والمعدات.

في علاقة بالبلديات، سيدي الوزير، مثلا بلديات تلابت، فريانة، وماجل بلعباس، مداخلها ترتكز على لزمة سوق المواشي ولا تكفي لتغطية حاجياتها. مثلا بلدية ماجل بلعباس تحتاج لشراء أرض لتركيز محطة تطهير وهنا نعول على تدخلكم السيد الوزير، فهي لا تمتلك الموارد.

بلدية فريانة، راسلت وزارة التجهيز بشأن جسر يربط بين المؤسسات التربوية والمستشفى وبقية المدينة، لكن وزارة التجهيز

اعتبرت الأمر ليس من اختصاصها، بل من اختصاص البلدية وهي غير قادرة على إنجاز جسر، نرجو تدخلكم بالتنسيق مع الوزارات الأخرى لتمويل هذا المشروع وفك العزلة من الجانبين.

بلدية تلابت أصبحت مدينة كبيرة ولا تمتلك ملعب كرة قدم، والبلدية غير قادرة على تشييده، نرجو من وزاراتكم دعمها ماديا لتحقيق هذا الحلم.

في علاقة بتسريع القانون الأساسي للعمد والكتاب العاميين للبلديات والمعتمدين، هناك معتمدون من أصحاب الشهادات العليا، تم عزلهم في العشرية الماضية بسبب اختلافات أو وشايات أو تهم سياسية، واليوم هم أصحاب عائلات ومعتلون عن العمل، نرجو النظر في وضعيتهم بجدية لحل هذا الإشكال.

أعوان الاعتمادات المفوضة لوزارة الداخلية وحقهم في الترسيم.

السيد الوزير، وضعية الأمنيين في المراكز الحدودية والمتقدمة أو على الطرقات، في القصيرين المناخ قاسي، صيف حار وشتاء بارد والأعوان في وضعيات صعبة، يوجد ما يسمى بـ "Préfabriqué" وهناك مستثمر قادر على توفير هذه البيوت بأسعار معقولة، فلماذا لا نوفرها للأمنيين المتواجدين في مفترق الطرقات أو على الحدود أو في منطقة جبلية كوسيلة لحماية من البرد والحرارة في مراكز خدمتهم المتقدمة.

رحم الله شهداء تونس وإن شاء الله بالتوفيق والمجد لتونس وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم صالح الصيادي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

السيد صالح الصيادي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وإطارات الوزارة،

ضبطت نفقات مهمة الداخلية لسنة 2026 بـ 6240 مليون دينار مقابل 5931 مليون دينار لسنة 2025 أي بزيادة 5% ونعرف جيدا أن حجم الاعتمادات لا يعكس الحاجيات الفعلية وأهم التحديات المطروحة أمام وزاراتكم، ولكن بعزم وشجاعة ووطنية أنبأنا تدفع المخاطر.

السيد الوزير، أصبحنا اليوم نرى الجرائم البشعة تهز مجتمعا وظواهر خطيرة تهدد الأمن والاستقرار الاجتماعي وانتشار تعاطي المخدرات حتى داخل مؤسساتنا التربوية والبعض يستعمله كهروب من المسؤولية ويجعله شخصا فاقد للإنسانية والضمير، أصبحنا نعيش في بيئة فاسدة وهنا لا بد من تامين المجهود الأمني وتضحياتهم الجسيمة، بإمكانيات محدودة للتصدي والتقليص من هذه الظواهر المتسببة فيها السياسات العامة للبلاد، منها انهيار المنظومة التربوية، الضغط النفسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشه المواطن جراء الفقر والبطالة والتفكك الأسري والفساد الإداري، مهمة دور الشباب والثقافة لم تعد على الوجه المطلوب، كما عهدناها.

سيدي الوزير، لا بد من شكركم على تفاعلكم السريع لإزالة الحافلة والشاحنة من أمام معهد العمران بالمنستير ومنتظر منكم التفاعل الإيجابي في المطالب الأخرى التي تقدمت بها لسيادتكم خلال جلسة اللجنة.

نريد إرادة حقيقية لإزالة سوق ليبيا والانتصاب الفوضوي بالمنستير ويجب التنسيق بين السلط الإدارية الجهوية والأمنية وكفانا من "نصبة" أخيه وابن عمه وابن جهته،

تركيز مركز الحرس البحري بميناء الصيد البحري بالمنستير، فرقة الحرس البحري بالمنستير ومركز الحرس البحري بطبلبة بدون سيارات.

فتح الطريق أمام مقر إقليم الأمن الوطني ليصبح باتجاهين،

خنيس تفتقر إلى شرطة بلدية ودورية أمنية قارة،

حان الوقت لتركيز كاميرا مراقبة بالإدارات للتصدي للفساد الإداري وكاميرا وسط المدن للتخفيف من الجرائم وداخل الملاعب الرياضية لمكافحة العنف وتمكين الأعوان من بدلات مجهزة بالكاميرا لتفادي التجاوزات.

لا بد من تعميم شرطة الجوار وذلك للفصل بين ما هو إداري وجزائي،

مراجعة بعض التعيينات على المستويين الجهوي والمحلي ولا بد من تكوينهم قبل التعيين، وأقترح ألا يبقى المسؤول في منصبه أكثر من خمس سنوات للفاعلية الإيجابية،

تحسين وضعية المسؤولين الجهويين والمحليين،

تحسين وضعية أعوان الأمن الذين يعملون في ظروف جد قاسية، بالرغم من نقص الأعوان والتجهيزات والحالة الكارثية لمراكز الأمن.

لا بد من رقمنة الوزارة وشكرا

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة ريم المعشاي عن كتلة صوت الجمهورية، لها ثلاث دقائق.

السيدة ريم المعشاي

شكرا السيد الرئيس،

ومرحبا بالسيد وزير الداخلية وكافة الإطار المرافق له.

في البداية أود أن أتوجه بتحية تقدير واحترام لكل وحداتنا الأمنية العاملة بولاية الكاف، من شرطة وحرس وحماية مدنية، على مجهوداتهم الكبيرة وتفانيهم في أداء واجهم في حماية المواطنين والسهر على أمن الجهة واستقرارها وخاصة على ما يبذلونه من عمل يومي في مكافحة آفة المخدرات التي تهدد أبناءنا وشبابنا ومن هنا نشتم المجهودات والنتائج الممتازة التي حققتها الفرقة الجهوية لمكافحة المخدرات والتي لم يعد يخفى على أحد، سعي أطراف خارجية لتدمير بلادنا واستهداف شبابها وأطفالها.

وتماشيا مع دعوة السيد رئيس الجمهورية، قيس سعيد، لشن حرب دون هوادة على تجار المخدرات لحماية بلادنا من هذه السموم نطلب منكم سيدي الوزير، تدعيم الفرقة الجهوية لمكافحة المخدرات بالكاف بالوسائل اللازمة، حيث أنها لا تمتلك سوى عربة واحدة من نوع "TATA" قديمة جدا وكثيرة الأعطاب، مما يحد من فاعلية ونجاعة عمل الفرقة، رغم ما يعرف عن أفرادها من جدية وتفاني ورغبة في التصدي للمخدرات بمرجع نظرها الذي يمتد على ثلاث ولايات: الكاف، جندوبة، وسليانة، مع صعوبة تضاريس هذه الولايات.

نتنقل إلى موضوع التهريب عبر الموانئ الكبرى، أثبتت الضبطيات أن التهريب عبر الحدود البرية والتي يتبادر دائما إلى الأذهان أنها المصدر الرئيسي للتهريب، حيث لا تمثل النسبة الأهم في التهريب، خاصة

المنوعات مثل المخدرات والسلع المقلدة حيث أن الموانئ الكبرى ببلادنا يتم عبرها إدخال كميات قياسية من المواد المخدرة، مثل الكوكايين والأقراص وغيرها من المواد السمية. لذا يتوجب وضع استراتيجية خاصة لأمن الحدود البحرية تأخذ هذه المخاطر بعين الاعتبار، مع تكثيف التعاون الدولي عن طريق منظمة الإنتربول لتتبع العصابات الدولية التي استباح موانئ تونس.

من بين الإشكاليات اليومية التي يعاني منها المواطن في الكاف هي الاختناق المروري داخل مدينة الكاف ومعتمدياته والذي زاد تفاقمها غياب تحيين المخططات المرورية من طرف البلديات، طرقات مزدحمة، تنظيم غائب إضافة إلى توقف مشاريع التهيئة. نطالب البلديات بالتنسيق الجدي مع مصالح وزارة الداخلية ووزارة التجهيز لوضع تصور جديد عصري وفعال لحركة المرور، لأن الوضع الحالي أصبح فوضى عارمة وغير مقبول.

إشكالية أخرى تعاني منها ولاية الكاف هي عدم تحيين أمثلة الهيئة الترابية، حيث أصبحت المخططات غير مواكبة للواقع ولا للحاجيات التنموية والعمرانية، مما خلق فوضى عمرانية. نطالب بالتسريع في تحيين هذه الأمثلة في إطار رؤية شاملة تضمن التوازن العمراني والتنمية.

أما بالنسبة إلى رخص البناء، فقد أصبحت معاناة حقيقية للمواطن، إذ أن البلديات لا تضم مهندسين معماريين ولا مهندسين في الأشغال العامة، فكيف نطلب من المواطن احترام القانون والدولة نفسها لم توفر له الإطار القانوني؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أكملتي فكرتك، تفضلي.

السيدة ريم المعشاي

شكرا السيد الرئيس

عطل منح الرخص وأثر على الاستثمار،

سيدي الوزير، لم تعد رخص البناء تمنح في ولاية الكاف مما خلق توسعا عمرانيا فوضويا، أصبح من الضروري التدخل العاجل من وزارة الداخلية،

ثم أختتم بملف الاعتمادات المفوضية لدى وزارة الداخلية، متى سيتم غلق هذا الملف؟ هناك 19 إطارا بولاية الكاف الذين انتدبوهم بعقود في إطار إسداء خدمات وقد وعدوهم بتسوية وضعيتهم منذ ثلاث سنوات وما زالوا ينتظرون بالرغم من أننا تلقينا إجابات كتابية من وزارتك ووعدتم بحلحلة هذا الموضوع،

سيدي الوزير، نعلمكم أن من بينهم من أقدمت حتى على الانتحار وشكرا لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم النوري جريدي عن كتلة لينصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل

السيد النوري جريدي

شكرا، مرحبا، مساء الخير للجميع.

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له.

هذه رسالة من المجالس المحلية بولاية قفصة إلى السيد وزير الداخلية حول غياب تفعيل القوانين التي تنظم عملهم وتأخر صرف

السيد محمد زياد الماهر

شكرا سيدي الرئيس،

لا أمان اجتماعي إلا بالأمن الوطني، هناك ثلاث ركائز أساسية: الأمن، الاقتصاد والتربية وثلاثة أعداء بيننا يترصبون بنا أولهم عصابات المخدرات، الفساد والإفساد، إن تركته فسيقتلي سور حديقتك وسيخلع بابك ويهدد أمنك وسيستهدف أبناءك في المدرسة والإعدادية والمعهد والكلية، سيفسد براءتهم ويطفئ شمعتهم ويهدم وطنهم، يشترى الولاءات والذمم بالمال، ثم يتحكم في رقيبتك. هذا إن تركناهم أما إذا وقفنا وقفه رجل واحد فسنريح وأنت ستريح أبناء مباركين ووطنا سعيدا وكرامة مرفوعة وأنفة وشهامة وستورث أبناءك العز.

لا تعليم ولا نهوض ولا كرامة إذا كانت المخدرات والكوكايين والهروين تباع على قارعة الطريق.

حين نعلم أن أبناء الوطن المثابرين تحولوا إلى استهلاك وترويج المخدرات فأني اقتصاد وأي قوة سنبنّي؟ وأتحدث هنا عن الحيتان الكبرى ولا أعني صغار المروجين.

ثاني عصابة تعمل في سرقة المواشي والأغنام ونهب المحاصيل، ضحيتها فلاح ومواطن بسيط جمع الفلس مع الفلس واقتصد من قوت أبنائه، ليأتي الضال المجرم ويسلبه شقاء الليالي والسنين ويهدم الأمن الغذائي للبلاد ويفقر العباد بلا رحمة. فلا رحمة معه ولا صلح ولا مهادنة، إن كنا فعلا جديرين بهذا الوطن وبهذا الشعب.

ثالث خطر هم الجواسيس الذين يعملون تحت غطاء جمعيات ممولة من الخارج، حصان طروادة للفتك بنا، أرخص سلوك وأحط ممارسات أن تبيع وطنك ومعطيات شعبك من أجل المال، بوجوده سافرة صفراء لا حياء فيها.

تجار المخدرات ولصوص المواشي، وجواسيس الجمعيات هم الخطر الداهم، ومنوط بعهدتكم أنتم أن تردعوهم. أقسم أنكم تستطيعون ونحن معكم وشعبنا معكم والله معكم، أنتم المسؤولون من العون إلى الوزير "وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَبْرِكُمْ أَعْمَالُكُمْ".

صوتي أتيبت به من عمق الواقع ومن رحم المعاناة. أمانة بين أيديكم: شعبنا أمانتكم وتونس أمانتكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم رمزي الشتوي عن كتلة الأمل والعمل، له أربع دقائق.

السيد رمزي الشتوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية،

ومرحبا بالسادة الحضور.

أود في البداية أن أعبر باسمي واسم أبناء ولاية توزر عن تقديرنا الكبير للمجهودات الجبارة التي تبذلونها على رأس وزارة الداخلية وما تبذله كافة الأسلاك الأمنية من تضحيات في مقاومة الجريمة والإرهاب وحماية الأرواح والممتلكات والمساهمة في حفظ الأمن العام واستقرار البلاد، لكن من واجبي كنائب شعب عن ولاية توزر، أن أنقل إليكم بكل صدق ومسؤولية ما تعانیه الجهة من نقائص واضحة خاصة في مجال تدعيم المنظومة الأمنية بالموارد البشرية والوسائل اللوجستية اللازمة، حتى تظل في مستوى التحديات اليومية التي تعرفها الجهة.

منحهم الشهرية، إضافة إلى افتقارهم للوسائل اللوجستية داخل مكاتبتهم، مما يؤثر سلبا على سير عملهم. كما تؤكد على ضرورة توفير وسائل النقل التي تسهل تنقلهم إلى المصالح والإدارات الإقليمية والمركزية.

الرسالة الثانية من عمال وزارة الداخلية تتعلق بوضعية الاعتمادات المفوضة والتي تحدث فيها زملائي كثيرا. الرجاء الإسراع في حل هذا الإشكال إنصافا لهم خاصة أنهم قضوا سنوات عديدة في خدمة الوزارة.

الرسالة الثالثة موجهة من بلديات القطار وبالخير والسند التي أمثلها وأنت والجميع يعلمون أن هذه البلديات بلا موارد تقريبا وبالنظر إلى ضعف إمكانياتها ومحدودية الأنشطة الاقتصادية والصناعية والتجارية فيها، فهي بلا مصانع، بلا مؤسسات كبرى وبلا شركات.

هذا الأمر يفترض التفكير في صبغة منصفة وعادلة لدعم هذه البلديات حتى تفي بمختلف تعهداتها ومنها الإنارة والتعبيد والصيانة والتنظيف والإشراف على المصبات العشوائية التي تملأ المكان.

الحال أيضا أن الرصيد العقاري لهذه البلديات القطار وبخير والسند ضعيف جدا، فهي عاجزة في أغلب الأحيان عن توفير مقر لخدمات اجتماعية، أو مركز بريد أو فرع بنكي. لهذا يرجى من الوزارة مراجعة سياسة دعم البلديات الضعيفة لتستطيع تنفيذ برامجها ومخططاتها التنموية.

بعض المسائل بعجالة:

تكثيف الدوريات حول المدارس الابتدائية، إذ يغفل البعض عنها، إن ما يقع في السنوات الأخيرة أمر لا يمكن أن يتصوره إنسان عاقل، طبعا مع الإعداديات والمعاهد الثانوية للتصدي لمخططات إغراق الناشئة بالمخدرات ومظاهر الجنوح والجريمة.

السؤال موجه إلى السيد وزير الداخلية وإلى السيد رئيس الجمهورية: أما أن الأوان لاستئناف النقاش أكاديميا في وزارة الداخلية حول مسألة إرساء مفهوم الأمن الجمهوري؟ أدعوكم إلى ذلك.

مثال التهيئة العمرانية السيد الوزير، يرجى التسريع فيها في السند والقطار وبخير، حيث توجد عديد المشاريع المعطلة بسبب صبغة الأرض.

النظام الأساسي للعمد والمعتمدين والكتاب العاميين للبلديات مهم جدا ويجب الحسم فيه.

مراكز الأمن في القطار وبخير والسند في حاجة إلى دعم بوسائل العمل، بما في ذلك السيارات.

مركز الحماية المدنية في معتمدية بلخير أمر ضروري جدا لتعدد الحوادث.

رخص البناء: هناك تعطيل كبير بسبب تعقيدات اللجان المرتبطة بالوزارات ويجب التفكير في صيغ جديدة. فمن غير المعقول أن يكون الشعار السياسي للمرحلة هو البناء والتشييد وتكون رخص البناء معطلة. شكرا جزيلاً.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد زياد الماهر عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

سيدي الوزير، كنت قد تطرقت في مداخلتي السابقة إلى أن تعيين مسؤول أول جديد بالجهة يعد خطوة هامة في مسار البناء والتشييد، لكن للأسف ما زال عدم سد الشغور على مستوى مركز الولاية وعدد من المصالح الجهوية يعطل حسن سير المرفق العمومي ويضعف التنسيق الإداري والأمني وفي هذا السياق لا بد أن نحذر من بعض العقلليات داخل المنظومة الجهوية التي ما زالت وللأسف، لا تؤمن بمسار 25 جويلية وتسعى بكل الطرق إلى خلق بلبلة وانقسام وتعطيل مسار الإصلاح الوطني.

وقد أصبحت عبارة "ماكش معنا ضدنا" متداولة في بعض الأوساط الإدارية والسياسية وهي ذهنية خطيرة تقصي الكفاءات وتغذي التفرقة وهو ما أبعد عقلاء البلاد عن الفعل السياسي الرشيد وخلق مناخا من التوجس بدل روح التعاون والبناء المشترك.

سيدي الوزير، نثمن تدخلكم الأخير لفائدة بلدية توزر وهو دليل على حرص الوزارة على دعم العمل البلدي وتحسين الخدمات المحلية. لكن رغم ذلك ما زالت البلدية تعاني من نقص فادح في الإطارات الفنية والإدارية ومن تقادم أسطول النظافة وهو ما أثر على أدائها وخدمتها المباشرة للمواطن وأذكر هنا بأن ولاية توزر، ولاية سياحية بامتياز وقد تم الإعلان سنة 2018، عن تصنيفها ولاية صديقة للبيئة، كما ترشحت بلدية توزر، لبرنامج عاصمة المدن العربية البيئية واحتلت المرتبة الثالثة ضمن المدن العربية، لكن للأسف، هذه المكاسب لم تتواصل بسبب ضعف الموارد وسوء التسيير وعدم سد الشغورات.

لذلك نأمل من وزارتك، في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2026، أن يتم تدعيم الولاية وبلدياتها بالموارد البشرية الضرورية والآليات الحديثة والإمكانات اللوجستية اللازمة، حتى تستعيد مكانتها المستحقة كولاية بيئية وسياحية نموذجية تجسد فعل روح البناء الوطني.

سيدي الوزير، إن الوقت قد حان للنظر بجدية في واقع ولاية توزر، فالجهة تمتلك من المقومات ما يجعلها قطبا للسياحة الصحراوية والبيئية لو توفرت لها الإمكانيات والكوادر اللازمة. لذلك نأمل أن تترجم هذه الملاحظات إلى قرارات عملية تعيد الثقة للمواطن وتثبت أن الدولة حاضرة بالفعل لا بالقول وشكرا لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد أمين مباركي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق.

السيد محمد أمين مباركي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بك سيدي الوزير، ومرحبا بكافة إدارات وزارة الداخلية.

السيد الوزير، راسلتك عديد المرات في مطلب شعبي من أهالي معتمدية العيون وأهالي معتمدية جدليان يتمثل في بعث مركز شرطة بهذه المعتمديات نظرا إلى تفاقم الجرائم والسرقات خاصة أمام المدارس التربوية.

السيد الوزير، عندما أرسل لك مطلباً، صحيح هناك مصالح مختصة ترجع للولاية الخاصة بنا وهم الآن يصدد الاستماع لنا، لكن لا يعطون المعطى المطلوب كما طلبناه، نحن الأهالي نرى النقص الموجود في الإطارات الأمنية داخل المعتمديات وهذا لا يعني أن الأمن أو الحرس مقصرا في عمله بالخدمة كما ينبغي، بل بالعكس فلكن المدينة توسعت ولم يعد الحرس الترابي قادرا على التغطية، إذ لديهم

سيارة واحدة تنتقل بين العمادات من ساعة إلى أخرى وبصراحة لا يعرفون كيف ينتقلون بعد ذلك، حتى عندما تحدث مشكلة داخل المعتمديات وأنتم لديكم الأرقام والإحصائيات خاصة بمعتمديتي جدليان والعيون.

أما بالنسبة إلى معتمدية سببية فهي تحتاج إلى منطقة للشرطة ومنطقة للحرس الوطني، فقد توسعت وأصبحت معتمدية وقد طالبت بإحداث مركز للحرس الوطني بعين الخمايسية ومن المفروض أن نتقدم بمقترح في إحداثها كمعتمدية نظرا للكثافة السكانية وهي تستوجب ذلك.

سأتطرق إلى موضوع آخر السيد الوزير وهو الترفيع في المنح، "منحة الخطر" استوقفتي الأعوان عديد المرات وتحدثوا معي في العديد من مواضيع للأمانة ولهم الحق في ذلك وأنا أساندهم في "منحة الخطر" و"منحة الإرهاب" ونحن نعرف الوضع الإقليمي في الدول المجاورة التي تتابعها وهي غير مستقرة، منحة الإرهاب ضعيفة جدا مقارنة بما ذكره، كذلك منحة الساعات الليلية حيث يأخذ العون الأمني دينارا واحدا في الليلة الواحدة وتدفع بعد ستة أشهر، حوالي 117 دينارا وهذا مبلغ ضئيل جدا، السيد الوزير وأنت تعرف وضع الأمنيين داخل الجمهورية التونسية.

نفس الشيء بالنسبة إلى منحة الإلزام ومنحة الساعات الإضافية، الكثير يسألون كيف ستدفع، هل ستكون شهريا أم كل ستة أشهر؟ هناك أيضا موضوع الرخص لبنادق الصيد وهو ملف كبير جدا حيث يسأل المواطنون عنه كل يوم.

كذلك الشأن بالنسبة إلى القانون الأساسي للعمد، أين وصل؟ خاصة أن العمد يعتبرون مصدر وأساس الدولة وهم الذين يقدمون المعلومة ويبدلون الجهد، لذا يجب أن ننظر إلى طلبهم وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد صابر الجلاصي غير موجود.

الكلمة للنائب المحترم عصام البحري الجابري عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق، تفضل.

السيد عصام البحري الجابري

شكرا السيد الرئيس،

تحية للسيد الوزير المحترم وكافة إدارات الوزارة المحترمين،

نثمن ما تبذلونه على رأس وزارتك وكافة الأسلاك الأمنية من جهود جبارة وحس وطني وتضحيات مستمرة في سبيل حفظ الأمن وصون النظام العام، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الدقيقة التي تعرفها البلاد.

سيدي الوزير، نتوجه إليكم بطرح ملفات نرجو منكم الإجابة الشافية وقد تطرق إليها أغلب الزملاء:

ملف الاعتمادات المفوضة لوزارة الداخلية.

ملف أعوان البلديات المحدثة بعد إضافة تجديد سنة رغم أنهم دخلوا عن طريق مناظرة وطنية.

النظام الأساسي لأعوان البلدية وكتاب عام البلديات ونظام العمد.

ونرجو منكم سيدي الوزير، تدعيم أعوان النظافة في كامل تراب الجمهورية لوجستيا وماديا، لأنه الموظف الوحيد الذي عندما يغيب يفترقه المواطن.

سيدي الوزير، نمر إلى الشأن الجهوي وولاية قابس المنكوبة، ولاية مظلومة إداريا منذ عقود، تهيمن عليها منظومة فساد، حتى أصبحت توصف بالولاية المنكوبة وكم من مسؤول شريف ووطني أراد أن يخدم ولاية قابس مؤمنا برسائلته وعازما على خدمة الناس بإخلاص، فإذا به يصطدم بجدار من المنظومة الفاسدة والبيروقراطية والتعطيل الممنهج، تبدأ من قلب الولاية وتتفرع إلى بقية القطاعات بشبكات مصالح متشابكة تمسك بخيوط الإدارة من وراء الستار.

من يختار طريق الخط الوطني يحاصر، ومن يرفض الخضوع لهاته المنظومة الفاسدة المكملة الأركان في ولاية قابس يهشم أو يدفع إلى الفشل، ثم تفبرك حوله الروايات وتشن عليه الحملات عبر الصفحات المأجورة والأقلام المأجورة في مشهد تراجمي تعود عليه أهالي ولاية قابس، حتى صار واقعا مؤلما يعرفه أهالي الولاية، وهي هاته المنظومة الفاسدة وتستمد قوتها من كل مسؤول يتم استقطابه وأي مسؤول في أي قطاع لا يجد أمامه إلا خيارين إما أن يأخذ صك الغفران من هاته المنظومة أو سيقومون بأي شيء لإقالته، هذا ما يحدث في كل الإدارات.

وفي إطار واجبي الرقابي ككاتب شعب، لا يسعني إلا أن أشير إلى جملة الإشكاليات التي ما زالت تعيق السير العادي للمرافق العمومية والتي أدت إلى تعطيل العديد من الملفات الإدارية والتنمية وإرباك سير العمل داخل مصالح الولاية وهي تؤثر على بقية القطاعات نتيجة منظومة إدارية خفية يقع تحريكها من وراء الستار، الأمر الذي أثر مباشرة على مصالح المواطنين.

لذلك نطلب سيدي الوزير، كولاية قابس الدعم المركزي لتفكيك هذه المنظومة وتطبيق السياسة العامة للدولة وأي مسؤول لا يخدم الشعب لا مكان له في الدولة ونعرف العديد من المسؤولين...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عصام، بإمكانك أن تواصل فكرتك فقط.

السيد عصام البحري الجابري

لذلك السيد الوزير، يجب الأخذ بعين الاعتبار صوت نائب الشعب في دوره الرقابي، لأن هناك بعض المسؤولين التابعين إلى وزارتك يدفعون للاحتقان الشعبي في ولاية قابس وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، بعد إذنك السيد منصف.

الكلمة للناتبة المحترمة سوسن مبروك عن كتلة الأحرار، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة سوسن مبروك

شكرا السيد الرئيس،

مساء الخير للجميع،

نجدد الترحاب بالسيد وزير الداخلية وكافة الوفد المرافق له اليوم من إطارات وكفاءات الوزارة التي نفتخر بها.

في البداية، نوجه تحية شكر وإكبار لكل أبطال المؤسسة الأمنية بكل أسلاكها لكل ما يبذلونه من مجهودات جسيمة في سبيل ضمان سيادة الدولة، وتحقيق أمن المواطنين وسلامتهم وحماية مكاسمهم ومكتسباتهم، وإعلاء صوت القانون والحق في خدمتهم ومكافحة كل أشكال الجريمة والجريمة المنظمة وأخطرها جريمة المخدرات وتفشي

ظاهرة الهجرة غير النظامية، التي حققت فيها مصالح المؤسسة الأمنية نجاحا هاما مؤخرا في رصدتها والحد من تفاقمها.

إننا نؤمن بأن الأمن والاستقرار رافد أساسي من روافد التنمية، فدور وزارة الداخلية دور مهم وأساسي في المساهمة في خلق التنمية، وتوفير مناخ سليم ومحفز على الاستثمار الوطني والأجنبي.

سيدي الوزير، إثر الزيارة التي قمنا بها مؤخرا لمعبري رأس الجدير والذهبية، وقفنا رفقة زملائنا على الظروف التي يؤدي فيها أبطالنا من المؤسسة الأمنية وأيضا العسكرية والمالية الواجب الوطني المقدس، والتي حققت نجاحات نفتخر بها أيضا خلال الفترة الأخيرة.

سيدي الوزير، ندعوكم من خلال مصالحكم وكل الأطراف المتداخلة إلى ضرورة دعم كل الوحدات المرابطة على الحدود بالموارد البشرية الكافية وأيضا بالمعدات والتجهيزات اللازمة.

على المستوى الجهوي والمحلي، مركز المرور بمدنين سيدي الوزير، وسبق أن تطرقت إلى ذلك، حيث أن مقره متداع لسقوط وتطلب تدخلا فوريا وعاجلا، أيضا ندعوكم إلى دعمه بالمعدات والموارد البشرية اللازمة.

الإدارة الجهوية للحماية المدنية بمدنين تقوم بواجبات كبيرة وبمجهودات جبارة، ولا بد من تميمها وهي تحتاج إلى دعم بالموارد البشرية وتزويدهم بالأدوات الضرورية والمعدات اللازمة.

سيدي الوزير، القانون الأساسي للسادة العمدة والمعتمدين والكتاب العامين للبلدية أصبح ضرورة قصوى لا بد من سنه والتعجيل به.

كذلك ندعو من خلالكم مصالح البلدية بمدنين إلى إعطاء العناية اللازمة والمطلقة والتدخل العاجل لفائدة المسالك الريفية والطرق الرئيسية والفرعية الراجعة لها بالنظر في كل أحياء وقرى وأرياف مدين الشمالية وكل مدين.

أيضا لا بد من تسوية كل الملفات ووضعيات التشغيل الهش الراجعة لكم بالنظر وأولها ملف الاعتمادات المفوضة بوزارة الداخلية، كذلك تسوية وضعية الآلية (16) من غير المباشرين وعمال الحظائر الذين لم تسو وضعيتهم بعد والعملية العرضيين بالبلديات وتسوية وضعية أصحاب الشهادت العليا من المنتسبين للوزارة والعاملين بالعقود الوقتية في إطار مقارنة شاملة تضمن الحقوق الاجتماعية وتكرس مبدأ المساواة في العمل.

أيضا لا بد من إيلاء العناية المطلقة لمطالب المواطنين في رخص الماء الصالح للشرب ورخص الكهرباء ومثال التهيئة العمرانية بكل مدين إذ لا بد من مراجعته.

أيضا سيدي الوزير، النظافة والبيئة السليمة حق وواجب محمول على الجميع دون استثناء، من خلالكم ندعو مصالح البلدية إلى مزيد تكثيف عمليات التنظيف، وإيجاد حلول عاجلة للمصبات العشوائية، كذلك لا بد من تكثيف العمل ورصد الاعتمادات لتوفير مناطق خضراء بمعتمدية مدين الشمالية والعمل على إضفاء الجمالية على مداخل المدينة.

أخيرا، تعزيز الأمن السيبراني لم يعد خيارا تقنيا فحسب، بل أصبح ركيزة من ركائز السيادة الوطنية والأمن القومي وحماية المعطيات السيادية والبيانات الشخصية ومن هذا المنطلق يستوجب دعم القدرات الوطنية في مجال الرصد والاستباق ومكافحة الهجمات السيبرانية وتدعيم التنسيق بين كافة الوكالات المختصة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم منصف معلول عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد منصف معلول

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الداخلية والإطارات المرافقة له،

ونشكر كل الأسلاك الأمنية والقوات الحاملة للسلاح على ما يبذلونه من مجهودات ويقظة مستمرة لفرض النظام ومقاومة الجريمة وتوفير الأمن والأمان في البلاد.

سيدي الوزير، المطلب الشعبي القديم الجديد ألا وهو إحداث معبر مشهد صالح، وهو متنفس لمنطقة حدودية، أملنا كبير في حضرتكم لإعطاء الأمر الأهمية اللازمة وتمكيننا من ذلك.

سيدي الوزير، الرجاء التدخل لإيجاد حلول للعديد من الإشكاليات لفرض الأمن والاستقرار بالجهة، ومنها:

إشكاليات شركة البستنة لما لها من تداعيات واحتقان بالجهة.

تسوية وضعية عمال الشركات البترولية على غرار "ONV" وغيرها والاحتقان المستمر أمام مركز الولاية.

سيدي الوزير، ما زالت العديد من الإدارات لم تجار نسق الرقمنة، ولا تزال في بعض البلديات تستغرق ساعة أو أكثر لاستخراج مضمون، حتى في العاصمة، بتعلة أنه لا توجد تغطية ونقص الموارد البشرية ولا ننسى شرب قهوة في الصباح والمواطن يضيق وقته في إدارة لا تحترم الوقت.

كما نطالب بهذيب الأحياء ومراجعة رخص البناء والتسريع بها، وعدم تعطيل مصالح المواطن والمستثمر كذلك،

أيضا بتعجيل النظر في القانون الأساسي الخاص بالمعتمدين والعمد وبمعالجة ملف الاعتمادات المفوضة بوزارة الداخلية وتمكين المجالس المحلية من حقوقها المادية واللوجستية للقيام بدورها على أكمل وجه وبتسوية مطالب رخص الصيد والتعجيل بها، فقد أصبحت مطلبا شعبيا.

سيدي الوزير، تشكيات بالجملة وحوادث متعددة والمواطن يستغيث لحمايته وحماية أطفاله من الكلاب السائبة والخطيرة.

كما نلفت انتباهكم إلى أسلوب عمل فرق حرس مرور الطرقات، حيث يتم إيقاف السيارات في الطريق السيارة دون اتخاذ الحذر أو على الأقل تخصيص فضاءات في الطريق السيارة تكون مجهزة في المكان الذي ستوقف فيه السيارات حفظا وتأمينا للأمن ولتأمين المواطن كذلك، فمن غير المعقول أن يوقف الأمني السيارة ويقوم بعملية التفتيش في الطريق السيارة خاصة في الليل مما يشكل خطرا كبيرا على المواطنين، لذلك نطالب بالنظر في هذا الأمر.

وفيما يخص معتمدية بن مهيبة نطالب بالاهتمام بهذه المعتمدية التابعة لتطاوين والمجدثة سنة 2017، فمعتمدية بن مهيبة بقيت اسما على ورق بدون بلدية تابعة للمنطقة رغم تعدادها الآلاف من المواطنين ونسبة عالية من مواطنينا بالخارج وتشكيات الأهالي والمطالبة بإحداث بلدية تابعة لها.

متى يقع العمل بدار الخدمات الرقمية، فالفضاء جاهز ومجهز؟

بناء مركز الحرس الوطني لأن الموجود على وجه الكراء،

إحداث وحدة قارة للحماية المدنية بمعتمدية بن مهيبة هي الوحيدة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

بإمكانك أن تواصل فكرتك السيد منصف معلول، تفضل.

السيد منصف معلول

المعتمدية الوحيدة بكامل الجمهورية التي لم يقع ربطها بالمعبد الخرساني في كل الاتجاهات، الرجاء الاهتمام بالموضوع وتمكين معتمدية بن مهيبة من حقها في التنمية وإحاقها بركب بقية المعتمديات.

أما بالنسبة إلى معتمدية السمار، فنطالب بإحداث وحدة قارة للحماية المدنية ومتى يقع الانطلاق في بناء مركز للحرس الوطني علما أن قطعة الأرض متوفرة؟

سيدي الوزير، أهالي عمادة الزهرة بتطاوين الشمالية يطالبون بإحداث مكتب بلدية يقدم خدمات لآلاف السكان والمناطق المجاورة وقد تم الوعد والموافقة على ذلك مع العلم أن قطعة الأرض متوفرة، فمتى يقع الإنجاز لتقديم الخدمات؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد منصف، عذرا على مقاطعتك فأنا مجبر على ذلك.

الكلمة الآن للنائب المحترم حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية، له دقيقتان، تفضل.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدي رئيس الجلسة،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية،

مرحبا بالطاقم المرافق،

مرحبا بكل الزملاء من الغرفتين.

أستهل المداخلة إن شاء الله مسيرة للوقت الذي منحنا إياه.

سيدي الوزير، فيما يخص الماء والكهرباء والصرف الصحي من الواضح أنها معضلة وطنية، وأعتقد أن جندوبة هي الأكثر تضررا في هذا الباب.

المساكن الاجتماعية لتعاونية موظفي الأمن الوطني بجندوبة حيث تم طلب الملفات واختبار التفويت منذ سنة 2005، وهم من ساهموا في بناء الدولة بعد الإحالة على شرف المهنة، للأسف اليوم نطالبهم بالإخلاء على عكس الولايات المجاورة.

سيدي وزير الداخلية، حق وحصص جندوبة في الالتحاق بسلك المعتمدين والولاية على الأقل لدينا علم ببعض الملفات والمطالب في الغرض وللأسف لا إجابة، ثم نأمل إحداث دائرة بلدية ببلاريجيا ودائرة بلدية بالتطور لضرورة ملحة نحو تخفيف العبء عن بلدية جندوبة الأم.

نأمل كذلك تسوية وضعيتهم عمال الحظائر 55/45 التابعين لوزارة الداخلية،

نأمل كذلك تسوية رخص التاكسي بطبرقة والإذن لسلطة الإشراف لتسوية الوضعية، ناهيك عن رخص بنادق الصيد والقانون الأساسي المنظم لسلك العمدة والمعتمدين ولا ننسى مثال التهيئة العمرانية بجندوبة وبلاريجيا.

ونذكر دائما وأبدا أنها لو غيرنا لما آلت إلينا، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد بن حسين غير منتمي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد بن حسين

شكرا السيد الرئيس،

التحية والاحترام لكافة الحضور الكرام،

نرحب بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

في البداية السيد الوزير، أتوجه من خلالكم إلى مختلف مصالحكم المحلية والجهوية بولاية المهديّة بكل عبارات الشكر والتقدير على الجهود المبذولة.

الملف الأول الذي سأخوض فيه هو ملف الاعتمادات المفوضة لأعوان وزارة الداخلية،

السيد الوزير، هذا الملف صار يجرنا ويخرجكم الشيء الكثير، ونحن اليوم نرفع شعار القضاء على التشغيل الهش، غير مسموع لنا أن يتعطل هذا الملف، فهؤلاء الناس عانوا الكثير وسيجالون على التقاعد عن قريب ورواتهم ضعيفة وهم في وضعيات تستحق منكم لفتة كريمة، أعلم أنكم تتابعون هذا الملف بشكل يومي وقد تفضلتم خلال نقاشنا في الجلسة باللجنة وتعهدتم أن هذا الملف محل متابعة وستنصل إلى حل في شأنه إن شاء الله.

نمر الآن إلى الشأن الجهوي، مقر شرطة المرور بقصور الساف، المقر جاهز ومنتظر منكم الافتتاح في أقرب وقت، كذلك مركز الأمن بقصور الساف كما تعلمون السيد الوزير، خلال الصائفة تشهد معتمدية قصور الساف تضاعفا في عدد السكان وتصل منطقة سلقطة فقط إلى حوالي 100 ألف ساكن ولا تتوفر لديهم سيارة أمن وهذه تعد مشكلة كبيرة، فالرجاء التدخل السريع لتوفير سيارة لهم.

مقر معتمديتي الرجيش والبرادعة، وقع تخصيص قطعة الأرض ونحن في انتظار بناء مقر للمعتمدية، حيث أن المقر الحالي على وجه الكراء وهو غير لائق وبالنسبة إلى معتمدية الرجيش فإن السيد المعتمد يباشر مهامه من مقر الولاية، الرجاء إيلاء هذا الموضوع العناية اللازمة.

السيد الوزير، أمر الآن إلى مسألة البلديات، إن البلديات تعاني من إشكاليات كبيرة، وأعلم جيدا أنكم تواجهون ضغوطات كبيرة، وإضافة مجهودات البلديات زادكم عبئا على أعباتكم، وبالنسبة إلى مسألة الشرطة البلدية فإنها تعد مشكلة كبيرة، إذ أنها تشكو من نقص في الأعوان بالإضافة إلى التدخلات بين البلديات بالتنسيق مع الجهاز الأمني، وقد تسبب ذلك في مشكلة كبيرة في علاقة بالبناء الفوضوي والرصيف إلى غير ذلك،

ملف رخص الماء والكهرباء بولاية المهديّة، صحيح أن المنشور الذي أصدرتموه سيادتمكم ساهم في حل العديد من الإشكاليات، لكن لا زالت هناك إشكالية كبيرة في ولاية المهديّة باعتبار أن أغلب الأراضي في منطقة البرادعة وفي سيدي عساكر والرجيش على ملك عزيزة عثمانة، فالتساكنون بنو بها منازلهم منذ الأجداد، لكن مشكلة العزيزة عثمانة تمنعهم من الحصول على الماء والكهرباء، أي الجد والابن والحفيد، لا أعتقد أنه سيقع إخراجهم من منازلهم، اليوم نطلب من وزارة أملاك الدولة تسوية وضعيتهم وحل هذه المشكلة.

كذلك الطريق الساحلية الرجيش، سلقطة، العالية، الغضابنة، التي زرتها سيادتكم الصائفة الفارطة، مشكور، ولكن هذه الطريق

ليست مرقمة وكما تعلمون فإن البلدية لا تتوفر لديها الإمكانيات اللازمة، لأن الطريق طويل فيه ما يقارب 6 كيلومترات، حتى أنه أصبح يشكل مشكلة أمنية في علاقة بالهجرة السرية، حتى أن الأمن لا يتمكن من منعهم في ضل عدم توفر مسالك فلاحية معبدة ومؤخرا في الصائفة الفارطة قامت سيارة أمن بملاحقتهم ولولا ستر الله لتسبب ذلك في حدوث كارثة، نأمل أن تتوفر الاعتمادات ويقع التنسيق مع وزارة التجهيز للتوصل إلى حل بالنسبة إلى هذا الطريق.

مع الشكر وكان الله في عونكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم شكري بن البحري غير منتمي، له دقيقتان، تفضل.

السيد شكري بن البحري

مساء الخير والأمل والأسئلة التي تتكرر كل يوم، ونرجو التفاعل معها.

السيد وزير الداخلية،

الوضع الأمني في مدينة عقارب يتطلب تدخلا عاجلا، الأهالي يطالبون منذ سنوات بإحداث منطقة حرس وطني أو مركز شرطة داخل المدينة، هذه المطالب أصبحت أولوية الأولويات من أجل تعزيز الأمن وبناء علاقة جديدة جيدة قائمة على الثقة بين المواطن ورجل الأمن.

سيدي الوزير، هل لدى وزارتمكم خطة واضحة لتدعيم التواجد الأمني في عقارب عبر توفير الوسائل اللوجستية والموارد البشرية لمركز الحرس الوحيد والبعيد، وتعزيز الحضور الأمني بفرق مساندة؟ المواطن في عقارب يعاني من تفشي الجرائم، سرقات، عنف، هجرة غير شرعية، إرهاب طريق، تهريب، تجارة مخدرات، جرائم بيئية في ظل ضعف الإمكانيات الحالية، نرجو النظر أيضا في تعزيز مركز الحرس البلدي بالأعوان والوسائل، وهو يقوم بخدمات جبارة رغم نقص الموارد.

سيدي الوزير، هل لدى وزارتمكم برنامج لتطوير العمل الإداري والعدلي، خاصة فيما يتعلق باستخراج الوثائق الرسمية، بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر وبطاقة عدد 3؟ المواطن العقربي يعاني الأمرين جراء بطء الإجراءات وتأخر المواعيد من جهة وبعد المركز من جهة أخرى، حتى أن الكثير من الشباب تعطلت حياتهم بسبب تأخر وثيقة إدارية.

سيدي الوزير، هل هنالك نية لإعادة ترميم واستغلال مركز الحرس القديم واستغلاله من جديد؟ ومتى سيتم التدخل لمعالجة وضعية عمارة الحرس التابعة للتعاونية التي أصبحت في حالة كارثية وتشوه المشهد العام في قلب المدينة؟ راسلناكم سابقا في هذا دون تجاوب في الواقع.

سيدي الوزير، نحن ننتظر تفاعل هيكل الحماية المدنية بخصوص إحداث مركز حماية مدنية بمعتمدية عقارب خاصة ونحن بصدد استكمال الإجراءات لتوفير الأرض لإقامة هذا المشروع الذي نتظره....

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد محمد علي، السيد بلال غير موجود وبذلك نكون قد أنهينا كل المداخلات.

السيد الوزير، سترفع الجلسة لمدة عشر دقائق ثم نستأنفها بعد ذلك.

(كانت الساعة السادسة مساءً وأربعين دقيقة)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الداخلية

(كانت الساعة السابعة مساءً وخمس دقائق)

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

السيدات والسادة الإطارات السامية المحترمون،

السيدات والسادة نواب البرلمان المحترمون،

الحضور الكريم،

أسعد الله مساءكم بكل خير،

يسعدني بداية أن أرحب بالسيد خالد النوري وزير الداخلية والسيدات والسادة الإطارات السامية المرافقة له، متمنيا لهم التوفيق في مهامهم ومتمنيا أيضا النجاح في هذه الجلسة وأن تكون مفعمة بتقاش جاد خدمة للمصلحة العليا للوطن.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير للسيدات والسادة نواب البرلمان على التزامهم بقضايا شعبيهم وعلى ما يبذلونه من جهود صادقة خدمة لتونس وشعبها، كما نثمن ما تقوم به المجالس المنتخبة محليا وجهويا وإقليميا من أدوار رائدة في بلورة مشروع تنموي منبثق من إرادة شعبية في مختلف قرى ومدن بلادنا.

السيد وزير الداخلية المحترم،

السيدات والسادة النواب،

هي مناسبة نترحم فيها بكل إجلال واعتزاز على أرواح شهداء المؤسسة الأمنية الذين قدّموا دماءهم الزكية فداء لعزة الوطن ومناعته وتوجهه بأصدق التمنيات بالسلامة والعافية لكل الجرحى الذين سطوروا ملاحم الوفاء للوطن في محطات ناصعة من تاريخنا المعاصر ونؤكد في هذا الإطار على ما تستحقه الإطارات والأعوان في السلكين الأمني والإداري من تقدير وعرفان، نظير ما يبذلونه من مجهودات جبارة في سبيل صون أمن البلاد واستقرارها وخدمة لمصلحة الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم وهو يتابع باهتمام أوضاع بلادنا وخاصة ما يتعلق بسيادتنا وسلطاننا الاجتماعي، يثمن النجاحات الأمنية النوعية التي تحققت في مجالات مقاومة الجريمة المنظمة والتخريب والاتجار بالبشر ضمن مقاربة متوازنة ومتوازنة، تراعي حقوق الإنسان وتحافظ على سلامة المواطن والوطن من كل المخاطر.

السيد وزير الداخلية،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

إن احترام القانون هو الأساس المتين لبناء الدولة العادلة، حين يطبق على الجميع دون استثناء، كما نؤكد أن الأمن لا يتعارض مع الحرية، بل هو حاميها وضامن ممارستها في كنف النظام والمسؤولية، فالحرية الحقيقية لا تعني الانفلات من القانون أو المساس بمؤسسات الدولة تحت ذرائع أو أجنحة خفية.

السيد وزير الداخلية،

السادة والسيدات الزملاء،

إن المجلس الوطني للجهات والأقاليم، باعتباره مؤسسة دستورية نابعة من إرادة الشعب ومن دستور 25 جويل 2022، قد أوكلت إليه

مهام كبرى، أبرزها المصادقة على مخططات التنمية ضمن رؤية جديدة تكريس المشاركة الشعبية الواسعة في صناعة القرار التنموي وسيظل هذا المجلس وفيما لنهجه التحرر والإصلاح والتغيير، عاملا مع كافة مؤسسات الدولة من أجل كسب معركة التحرير والتنمية والانتصار للسيادة الوطنية في كل المجالات.

وفي هذا السياق يثمن المجلس الوطني للجهات والأقاليم، المجهودات المبذولة من قبل وزارة الداخلية في مرافقة أعمال المجالس المنتخبة وتيسير مهامها والعمل على تجاوز الإشكاليات المطروحة، بما يعزز جسور التواصل بين مختلف الوظائف، كما يؤكد المجلس على ضرورة تعزيز العلاقة بين السلط المحلية والجهوية والمجالس المنتخبة، وتكريس روح المسؤولية لدى الإطارات المحلية والجهوية، إدراكا لحساسية المرحلة ودقتها واستحضارا لما أكدته سيادة رئيس الجمهورية من أهمية أن تتولى المسؤوليات كفاءات مفعمة بالإرادة وروح الانتماء.

ونؤكد مرة أخرى على أن نجاح أي مشروع وطني رهين تكامل مؤسسات الدولة وتضافر جهودها وأن نجاح المشروع التنموي الجديد يقتضي حضورا فعالا ومساندة دائمة من كل مصالح وزارتك، التي سنواصل دعمها بما يعزز أداؤها ويطور قدراتها خدمة للمواطن والوطن.

وفقنا الله وإياكم لما فيه خير تونس وشعبها ونمر إلى النقاش العام.

بداية أحيل الكلمة للسيد لطفي الطاهر وله أربع دقائق، تفضل.

السيد لطفي الطاهر

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك سيدي الوزير ومرحبا بالوفد الموافق لك،

في البداية أود أن أشكر أعضاء المجالس المحلية والجهوية ونواب الإقليم الثالث على مجهوداتهم التي يبذلونها رغم العراقيل.

السيد الوزير، السادة العمدة يسألونك عن قانونهم الأساسي، فقد طال انتظارهم له.

ما زالت ولاية سليانة وهي ولاية داخلية تعاني من تهميش مزمن، وأبناء الجهة يطالبون اليوم بالتدخل العاجل من وزارتك لتحسين الظروف الأمنية والخدماتية في العديد من المعتمديات: نقص الموارد البشرية والتجهيزات بعدة مراكز أمنية بسليانة الشمالية وبرقو، العروسة، الكريب، قعفور، سيدي بورويس، بوعرادة ما ينعكس سلبا على شعور المواطنين بالأمان.

سليانة الجنوبية بها تسع عمادات شاسعة وذات تضاريس صعبة، بها مركز حرس واحد وسيارة واحدة، ندعوكم إلى إحداث مركز حرس ثان بمنطقة القنطرة التي توجد بها كثافة سكانية كبيرة وبها جميع المرافق، سيدي الوزير، لم لا يتم تسميتها بمعتمدية القنطرة؟

معتمدية كسرى بدون معتمد وبها مركز حرس وحيد وسيارة واحدة، يطلبون منك التدخل لتعيين معتمد وإحداث مركز حرس ثان وإحداث وحدة للحماية المدنية نظرا لظروف الجهة.

مكثرت إحداث بلدية بسند الحداد لتقريب الخدمات من المواطنين وتعيين كاتب عام لبلدية مكثرت والتكثيف من الدوريات الأمنية بالجهة للتصدي لظاهرة السرقات والبراكات فيها.

الروحية: تعيين كاتب عام للبلدية للإسراع في إنجاز مشاريع البنية التحتية والتنوير وسوق الدواب وغيرها من المشاريع المعطلة بالجهة، السيد الوزير، سكان الروحية يناشدونك ويطلبون منك زيارة لهم.

من واجب البلديات التدخل بجهاتها، لذلك وجب اليوم علي بلدية سيدي مرشد التدخل لتهيئة حي رأس الماء وحي القابل والنهوض بها ودعمها بملاعب أحياء، كملعب القابل والنهوض والزريبة سيدي مرشد.

على بلدية سليانة اليوم الإسراع بإعداد مثال التهيئة العمرانية قصر حديد، كما يجب عليها تخصيص قطعة أرض لإحداث ملعب بحري حديد تتوفر فيه كل التجهيزات، لأن المنطقة بها كثافة سكنية كبرى، ولكن لا يوجد بها أي مرفق عمومي، علما أنها قريبة من مركز الولاية، تدعيم الولاية بالموارد البشرية خاصة الهندسة المدنية.

دعوة موجهة إلى وزارة الداخلية للتعجيل باستغلال المنتزه الحضري بسليانة ويكون ذلك عن طريق اللزما أو بالاستغلال الوقي وذلك في أقرب الأجال، فهذا المنتزه بقي مهملا.

إن مواطني ولاية سليانة لا يطالبون بالكثير، بل يريدون فقط أن يشعروا بوجود الدولة وأن تتم معاملتهم بالعدالة والإنصاف مثل بقية الجهات، لذلك نرجو منكم ومن الحكومة بصفة عامة، أن تكون سليانة ضمن برنامج الدعم الأمني والتنمية المحلية.

سيدي الوزير، ثقنا في شخصكم كبيرة، شكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم إبراهيم هاني، له أربع دقائق.

السيد إبراهيم هاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك سيدي الوزير وبالطاقم المرافق،

سيدي الوزير، المواطن في القيروان يريد الآن توضيحات حول ما آلت إليه الأبحاث بخصوص اختفاء مهمى الضيفاوي وسيرين الضيفاوي وأسماء الفايدي.

بخصوص الوضعية الأمنية بالقيروان، في الحقيقة في القيروان يوجد لدينا من خيرة الطاقم الأمني بمختلف الأسلاك، لكن النقص في المعدات وفي السيارات وفي العنصر البشري قد عاق عملهم مما تسبب في تفشي الجريمة وفي سرقة المواشي.

الفلاح لم يعد ينال في الشبيكة والشراردة والعلاء، إن تفتن للسراق يا ويله وإن لم يتفتن لهم يا ويله، السيد الوزير، وجب هنا تشجيع رجال الأمن بالترفيح في منحة الخطر التي تقدر بـ 250 دينار وهذا مبلغ ضئيل والترفيح في منحة السكن التي تقدر تقريبا بـ 30 دينار في سنة 2025 والتي لم تعد أيضا تفي بالغرض والترفيح في منحة ساعات العمل بالليل التي تقدر بأقل من 10 دينار، سيدي الوزير، هذه هي الكلمة "تحبوها جراية وما تاكلش شعير".

نقطة أخرى تخص المجالس المحلية: إلى حد الآن هناك مجالس بدون مقرات كما هو الشأن بالوسلاتية ويجب التسريع في صرف المنح، فأغلب المجالس المحلية بتونس لا يقع الاعتراف بها، رأيت في المرة الفارطة مسؤولا قام بقطع صورة النائب بالمجلس المحلي وترك صورته وهذا تصرف لا يستقيم وقد تصدت المجالس المحلية بقابس وامتصت غضب الشعب.

السيد الوزير، سلك العمدة، إلى متى ينتظرون تفعيل القانون الأساسي وقد برهن العمدة في عديد المرات وعديد المحطات عن امتصاصهم لغضب الشارع؟

سيدي الوزير، إن كنا نريد السلم الاجتماعي فلا بد من وجود إحداثات جديدة:

إحداث مركز شرطة بالشراردة،

إحداث مقر للحماية المدنية بالعلاء،

إحداث مركز حرس جهينة-الصعادلية-بوحجلة،

إحداث دائرة بلدية بمسيورة العلاء،

تغيير صبغة الدائرة البلدية بقصر البلدية، قصر للمسة بالوسلاتية،

تغيير صبغة الدائرة البلدية بقصر البلدية الباطن القيروان الشمالية،

إحداث مركز حرس مرور بنصر الله،

إحداث مركز حرس وطني بالكبارة، نصر الله،

توفير سيارة لمركز الشرطة بالوسلاتية،

إحداث معتمدية بالشوايحية معتمدية الشراردة.

سيدي الوزير، أهالي بئر زروق عمادة القصور الشراردة يناشدونك لمعرفة الحقيقة واحترام القانون على إثر إيقاف ثلاثة مواطنين على خلفية تعطيل المصالح العامة ويطلبون منكم بعث لجنة خاصة من وزارتكم للتدقيق في هذه المصلحة والأرض المقامة عليها تابعة لمن وهل يوجد ترخيص في ذلك ومن المشتكي؟ القانون يعلو ولا يعلى عليه.

نقطة أخرى تهتم ملف رخص بنادق الصيد وقد تحدث كل الزملاء النواب في هذا.

سيدي الوزير، ربما أنا أكثر شخص ملم بهذا الموضوع، لأنني ناشط في الجمعيات وقد شاركت في البطولة التونسية للرمية عديد المرات، لقد بدأت بوادر الانفراج الحمد لله ونحن نتابع أخبار الشارع والمواطنين الذين لديهم ثقة عمياء في سيادتكم وفي سيادة رئيس..

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم بشير حمدة، له دقيقتان.

السيد بشير حمدة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

مرحبا بجمع الزملاء،

السيد الوزير، في إطار متابعة الأوضاع الإدارية والأمنية على المستوى المحلي، أريد أن ألفت انتباه سيادتكم إلى جملة من الإشكاليات التي يعيشها السادة المعتمدون وعدد من المصالح الأمنية في الجهات:

أولا، أصبح المعتمد اليوم شبه مزروع من الصلاحيات خاصة بعد حل المجالس البلدية وأصبح المواطن يعاني من تعطيل كبير في قضاء شؤونه اليومية خاصة فيما يتعلق برخص الماء والكهرباء التي أصبحت تسند حصريا من الولاية، مما يتسبب في تأخير الملفات وتكديس الطلبات. لذلك نطالب بإعادة تمكين السادة المعتمدين من صلاحية إسناد رخص الماء والكهرباء في نطاق معتمدياتهم، باعتبارهم الأقرب ميدانيا للمواطن والأقدر على تقييم الوضعيات بسرعة وشفافية.

ثانيا، نلفت نظر سيادتكم إلى الوضع الأمني في معتمدية الناظور، حيث يشهد مركز الحرس الوطني بالناظور نقصا في الموارد البشرية

تصنيف مركز الحرس الوطني بمنزل المهيري كمركز استمرار ودعمه بالموارد البشرية واللوجستية،
مراجعة مكتوب السيد وزير الداخلية عدد 2298 بتاريخ 22 ديسمبر 2023 حول التراخيص الاستثنائية للربط بالشبكات العمومية..

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم
أكمل فكرتك.

السيد مراد البرقاوي

التسريع بتنقيح مجلة الجماعات المحلية،
التسريع بإصدار القانون الأساسي للمعتمدين والعمد،
تفعيل الرقابة المالية والإدارية على البلديات.

السيد الوزير، لدينا عامل في بلدية منزل مهيري يعمل منذ قرابة عشرين سنة على صيغة عمال الحظائر الجهوية، إلى حد اليوم لا يتمتع بتغطية صحية، الرجاء التدخل لتسوية وضعيته وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم كمال الماجري، له دقيقتان.

السيد كمال الماجري

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق لكم،

في البداية أتقدم بتحية شكر وتقدير واحترام إلى أسلاك المؤسسة الأمنية لجهودهم في الحفاظ على أمن البلاد والعباد، دون أن أنسى أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة الأسلاك الأمنية التي سهرت على إنجاح مهرجان الرمان بتستور.

سيدي الوزير، في ما يخص المجالس المحلية، الرجاء صرف المنح بصفة منتظمة، فقد تحصلوا منذ 4 أفريل على منحة ثلاثة أشهر، ولكن لم يتحصلوا على مستحقاتهم المالية منذ شهرين، السيد الوزير، لا أدري هل تم رصد اعتمادات للمجالس المحلية بالولايات أم لا؟ ولقد وعدتنا بأنهم سيتحصلون على منح المجالس المحلية خلال هذا الأسبوع.

السيد الوزير، هناك مجالس محلية بدون مقرات في بعض المعتمديات إلى حد الآن وهناك مجالس محلية تجتمع بالمقاهي وليس لها مقرات وتجهيزات.

واقع البلديات في ظل اللامركزية ودستور 2022 كمحرك للتنمية: السيد الوزير، تعد البلديات الحلقة الأقرب للمواطن في تقديم الخدمات، هناك نقص في الموارد البشرية والمعدات اللوجيستية والإمكانات، أنت تعلم السيد الوزير مناطق التوسع خاصة في مجال النظافة والتجميل فمعظم البلديات خاصة البلديات الداخلية تنقصها بعض المعدات والتجهيزات، نطالب بدعم الاعتمادات المرصودة خاصة للبلديات الداخلية كبلدية مجاز الباب بياجة وبلدية تستور وتبرسق وتيباز.

متى سيتم تفعيل القانون الأساسي للعمد؟

التبسيط في إسناد...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

أكمل فكرتك.

واللوجيستية، رغم اتساع مرجع النظر وارتفاع عدد السكان، لذلك نطالب بتدعيم هذا المركز بأعوان إضافيين وبسيارة رباعية الدفع لتسهيل التدخلات الميدانية، كما نلتزم منكم بتدعيم مركز الحرس الوطني للمرور بسيارة وبأعوان إضافيين لضمان السلامة المرورية ولتحسين الخدمات الأمنية للمواطنين.

أخيرا، لا يمكن أن نتحدث عن تطوير الإدارة المحلية دون التطرق إلى الوضعية المهنية للسادة المعتمدين، اليوم المعتمدون يعملون بتفاني كبير ويتحملون مسؤوليات ميدانية ضخمة، لكنهم ما زالوا يشتغلون في إطار هش وبدون قانون أساسي واضح، كل الأنظمة السابقة قامت بتسوية وضعية الإطارات التي عملت معها، أما اليوم وبالرغم من أن النظام الحالي يرفع شعار القطع مع التشغيل الهش، فإن أبناء هذا النظام أنفسهم يعيشون وضعية هشة وغير مستقرة وهذا أمر غير مقبول...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم مراد البرقاوي، له دقيقتان، تفضل.

السيد مراد البرقاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق لك،

مرحبا بالسادة أعضاء مجلس نواب الشعب ومجلس الجهات والأقاليم،

سيدي الوزير، نثمن مجهوداتكم التي تقومون بها من أجل تطوير عمل وزاراتكم وهذا ما لاحظناه في فترة عهدتكم، كما أتوجه بتحية شكر لإطارات وأعوان الأمن الداخلي بمختلف أسلاكهم، كما لا يفوتني أن أثنى المجهودات المبذولة من السلطة الجهوية والسلط المحلية بولاية القيروان بالتنسيق مع المجالس المنتخبة والتعامل الجدي والإيجابي مع مطالب الجهة.

سيدي الوزير، إلى متى ستبقى ولاية القيروان دون كاتب عام ولاية؟

كما نطالب سيادتكم بـ

تعيين معتمدين بكل من معتمدية الوسلائية وعين جلولة،

انتظام صرف منح أعضاء المجالس المنتخبة وتحسين ظروف عملهم، مع تنظيم دورات تكوينية،

التسريع ببناء مقرات لكل معتمدية منزل مهيري، عين جلولة، الوسلائية، الشبيكة فالبنايات الموجودة حاليا آيلة للسقوط،

بناء مقر لمركز الأمن الوطني بمنزل المهيري وعين جلولة، وتدعيم مراكز الأمن بالموارد البشرية واللوجيستية لمقاومة تفشي ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة،

دعم الإدارة الجهوية للحماية المدنية بالموارد البشرية والمعدات من شاحنات إطفاء وسيارات إسعاف،

التسريع بإحداث مقر لفرق الحماية مدنية لكل من الشبيكة وعين جلولة،

إحداث مقر فرقة حماية مدنية بمعتمدية منزل المهيري لتقريب خدمات النجدة من المواطنين واختزال آجال التدخل،

دعم كل من بلدية منزل مهيري وعين جلولة بألة ماسحة،

السيد كمال الماجري

التبسيط في إسناد رخص الماء والكهرباء والبناء خاصة في الأرياف.
السيد الوزير، رسالة من هواة الصيد البري بخصوص إسناد رخص لبنادق الصيد البري.

السيد الوزير، هذا الطلب الثالث هناك قرابة 3000 مطلب لم يقع تسويتهم، لا يوجد سوى إعطاء التنازلات، هناك من لديه مطلب منذ 10 أو 15 سنة، إن كنتم لا تنوون إعطائه رخصة عليكم بإصدار قائمة والتصريح بذلك وإن كنتم تنوون إعطائه رخصة صيد عليكم بإعطائه هذه الرخصة.

بخصوص النقل في الأسلاك الأمنية: السيد الوزير، الرجاء مراعاة الظروف الاجتماعية فهناك أشخاص يعملون في الشمال وينتقلون للجنوب وهم متزوجون وهناك أشخاص منذ سبع أو عشر سنوات يعملون بالجنوب ويتركون زواجهم بالشمال وبمناطق بعيدة وحدهم وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم عماد الشتاوي، ست دقائق، تفضل.

السيد عماد الشتاوي

مرحبا بك السيد الوزير بوفدك المرافق،
تحية إلى شرفاء المؤسسة الأمنية بجميع فروعها وأسلاكها،
تحية إلى المرابطين على حدود الوطن العزيز الذي تحرسه بأعين ثاقبة تحت سهوم القبط وبرد الشتاء.

سيدي الوزير، لقد أفرز التعداد العام للسكان وللصناعات إحصائيات تعكس واقعا جديدا لتوزيع السكان في مختلف الجهات، فهل ستأخذون نتائج الإحصاء بعين الاعتبار لإعادة النظر في تقسيم البلد وتحيينه، خاصة في ظل تعدد المبادرات التشريعية لإحداث بلديات جديدة أو بالأحرى تقسيم المجال الترابي للبلديات القائمة الذات.

مع تواصل الخرق المتسع لافتكالك الأرضية والممرات المعدة للمتجولين من طرف أصحاب المقاهي والمطاعم والمغازات يوما بعد يوم، والبلديات تعوزها الإمكانات البشرية واللوجيستية ولا سيما الضابطة العدلية والتي تعيش وضعاً هشاً بعد حل المجالس البلدية، لقد حان الوقت وبات ملزماً أن يقع سن قوانين جديدة أكثر صرامة وتنظيماً لفرض احترام القانون، بما يضمن سلامة المترجلين والأرصفة والطرق، لقد بات من الضروري العودة إلى فتح المناظرات في سلك أعوان وإطارات الأمن بالزني المدني والتي ما زالت مدارسها قائمة في سوسة وصلامبو وبزرت والتي كانت تتميز بكفاءتها ومشهود لها إقليمياً ودولياً واستجابة للأحزاب الحاكمة بداية 2011، وقع التخلي عنها تمهيدا لإرباك مؤسسات الدولة والعمل الأمني والتي كانت نتائجها عشرات الشهداء من المدنيين والأمنيين والعسكريين والسياح.

سيدي الوزير، إنه من المجهف أن عون الأمن الساهر على راحة المواطن وسلامته ليلا يتقاضى 100 دينار كمنحة للعمل الليلي لمدة ثلاثة أشهر، فالرجاء مراجعة هذه القيمة.

جهويا: يشهد إقليم الأمن الوطني بقابس نقصا في عدد الأعوان، خاصة في منطقة الأمن الحامة وفي منطقة الأمن بقابس الغربية،

إضافة إلى النقص في الوسائل ومن ذلك افتقار مركز حوادث المرور لسيارة إدارية إضافة لافتقارها لسيارات لنقل الموقوفين.

إن الدور الذي قام به سلك الحماية المدنية بمعتمدية الحامة طوال السنوات الفارطة والمشهود له من كل شرائح المجتمع، من إخماد للحرائق المتكررة في غابات النخيل وعمليات الإنقاذ المتعددة والمتنوعة ودورها في مجابهة الكوارث، إلا أنها تفتقر إلى العديد من الوسائل اللوجستية كسيارة إسعاف أخرى وشاحنات إطفاء وكذلك مستودع لإيواء التجهيزات الباهظة الثمن، فالمرجو من جنابكم سيدي الوزير، الإسراع في إيجاد حلول لفرقة الحماية المدنية بالحامة التي يبلغ عدد سكانها 100 ألف ساكن ويؤمنها سبعة أعوان في كل نوبة وهو غير كاف بالمرة.

سيدي الوزير، محليا: بات من الضروري وقبل أي وقت مضى، أن يقع التسريع في تعيين كتاب عامين بكل من بلديتي الحامة والحامة الغربية والتسريع في بناء مقر لمعتمدية الحامة الغربية، حيث تم التفويت في قطعة الأرض على مساحة 600 م² من طرف بلدية الحامة الغربية وإعادة مراجعة التقسيم الترابي البلدي، حيث يمتد المجال الأخير لمعتمدية الحامة الغربية، والتي تعتبر المعتمدية الأولى في ولاية قابس من حيث المساحة، كما تشمل جزءا حيويا وكثافة سكانية كبيرة، وهي عمادة المنطقة الغربية من معتمدية الحامة، مما يعيق العمل البلدي من حيث التدخلات وبرامج الاستثمار البلدي، باعتبارها بلدية محدثة وغير قادرة على تحمل أعباء مجال يمتد على أكثر من معتمديتين وبات من الضروري الدعم المادي واللوجيستي والبشري باعتبارها بلدية محتلة.

كذلك العمل على الإسراع في فض النزاع العقاري، بين البلدية والأطراف المتنازعة في إطار التعجيل بالأحكام القضائية، حتى يتسنى لبلدية المكان استغلال رصيدها العقاري وتوظيفه صلب برنامج الاستثمار البلدي.

دمتم ودام حسكم الوطني من أجل تونس والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم فهني مبارك، له دقيقتان، تفضل.

السيد فهني مبارك

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق لكم،

في البداية أتوجه بالعبارة إلى والدي الذي فقد يوم أمس والدته، وأنا اليوم موجود هنا ولست رفقته للقيام بواجب التعزية وقد قال لي والدي اذهب للمجلس لإيصال صوت الناس، لو رأيت حجم المواطنين بالأمس بالمقبرة الذين طلبوا مني أن أوصل صوتنا، اذهب وأوصل لهم صوتنا، قلت لهم: لقد بلغت صوتكم، قالوا لي لا بأس من ذلك "الدوام ينقب الرخام"، عليك بإبلاغ السيد الوزير والسيد رئيس الجمهورية أن لديهم مسؤولين خارج السياق التاريخي، نريد اليوم مسار بناء وتشبيد، سيدي الوزير، المسؤولون التابعون لك على المستوى المحلي هم خارج الخدمة بآتم معنى الكلمة، اليوم هناك معتمدون اليد في اليد مع منظمات وأحزاب سابقة، في عهد البناء والتشييد، في عهد قيس سعيد.

السيد الوزير، نحن لم نعد نقبل بهذا، إن كنتم لا تريدون منا أن نعمل معكم قولوا لنا لنقدم استقالاتنا، القاسم الأكبر المشترك بيننا

هو هذا المصحف الذي أقسمت عليه سيادتكم والذي أقسمنا عليه هنا، هذا المصحف منذ أن أقسمت عليه أخذه معي دوماً.

السيد الوزير، إنها أمانة والمسؤولون التابعون لك لا يعملون، المشكل الكبير، نحن نعلمه: موارد الدولة قليلة، التجهيزات الأمنية غير موجودة، نحن على علم بهذا والعناصر والكفاءات في تونس موجودة، المسؤول الذي بقي أربع سنوات من عهد الأنظمة السابقة حتى لا أذكر أحد هم اليوم يضعون أيديهم في أيدي مسؤولين آخرين وفي أيادي منظمات أخرى وفي أيدي أحزاب أخرى.

السيد الوزير، هل يوصلون لكم الحقيقة؟ لندخل الفرحة اليوم على قلوب الشعب التونسي، هل يبلغونكم بهذا؟ أنا لا أتخيل ذلك. اليوم عندما تجلس مع المواطنين نرر لهم ونقول لهم أن السلط المركزية الموجودة في الأعلى نوع والسلط الموجودة في الأسفل شيء آخر، ممارسات نوفمبرية سيدي الوزير، عندما يأتي والي...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

لديه أربع دقائق.

السيد فهمي مبارك

عدنا للممارسات نوفمبرية، اليوم عندما يأتي والي للمعمدية يتم تنظيف الطريق، يتم ترقيع الحفر، هذا لمستة بنفسه، يوم زيارة السيد والي صفاقس معمدية طينة كل شيء تم إصلاحه، هناك حضرتان موجودتان منذ ثلاثة أشهر، عندما خرجت في الصباح في الاتجاه للمعمدية وجدتهما وعندما رجعت بعد ساعة لأصورهما حتى يراهما السيد المعتمد لم أجد الحفر، سبحان الله، يابان العرب، عندما يأتي مسؤول لأي معمدية أو لأي ولاية، مسؤولون أكل عليهم الدهر وشرب والمعضلة الكبرى الكفاءات موجودة وضخ دماء جديدة.

لذلك فإن بقاء المسؤول في منصبة لأكثر من أربع سنوات قد يتحول من عنصر استقرار إلى مصدر جمود وفساد إداري، فمع مرور الوقت يبني المسؤول شبكة علاقات مع المستفيدين من خدمات تمكنه من التجايل على الإجراءات والتحكم في مسار المعاملات، مما يفتح الباب أمام المصالح الشخصية ويضعف الحوكمة والنزاهة، كما أن طول البقاء في المنصب يؤدي إلى تقادم المهارات وفقدان الحماس والابتكار، إذ يستنفذ المسؤول ما لديه من أفكار ومقترحات، فتتوقف عجلة التطوير وتغيب روح التجديد عن المؤسسة.

السيد الوزير، رجاء بخصوص هذه النقطة: المسؤولون الموجودون حالياً إن لم يحاولوا ونحن دائماً نقول لكم السيد الوزير إنهم مسؤولين تابعون لكم- نجدهم موجودين وقد طال الوقت، إن كنتم ترون إنجازات منهم، عليك أن تأخذهم لمناطق أخرى ليقدموا هذه الإنجازات في مناطق أخرى، يكفي من الإنجازات التي قدموها لنا، يكفي، يمكنكم أن تأخذوهم لمناطق أخرى لا بأس من ذلك، السماح وشكراً سيدي الوزير.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكراً، الكلمة للسيد النائب المحترم علي الماجري، له دقيقتان.

السيد علي الماجري

شكراً السيد الرئيس،

مرحباً بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

بصفتي نائب عن ولاية منوبة، أنقل لسيادتكم واقعا ميدانيا صعبا يتطلب تدخلا عاجلا:

سيدي الوزير، نعاني في الجهة من ضعف التفاعل والتجاوب من بعض المعتمدين من الصف الثاني من الولاية، هناك من لا يتقبل فكرة المجالس أصلاً، ولا يؤمنون بمسار البناء والتشييد الذي دعا إليه رئيس الجمهورية، هذا الرفض يترجم في الميدان بتعطيل المشاريع وعرقلة المبادرات بدل أن يتم مناداتنا فقط عندما يكون هناك مهرجان أو ليكملوا بنا الصور.

المجالس المحلية بكامل ولاية منوبة يطالبون بتزليل الأوامر الترتيبية، بعض العمدة تحوم حولهم شتمات أو قضايا ورغم ذلك يقع التستر عليهم من قبل مرجع نظرهم في خرق واضح.

نطالب بإحداث دائرة بلدية ببرج التومي معمدية البطان وبالدايرة البلدية بالدخيلة من معمدية طبرية نظراً للتوسع السكاني والعمراني، كذلك مركز حرس وطني لتقريب الخدمات، كذلك انتشار آفة المخدرات في مناطق التوسع العمراني.

مواطنو الزوناف الرياض يطالبون بخدمات جديدة في دائرة الرياض النسيم، كما يطالبون بإحداث منطقة أمن بوادي الليل نظراً إلى الكثافة السكانية، تكثيف الدوريات الأمنية في كامل معتمديات ولاية منوبة، تمكين البلديات من موارد المالية، تسوية وضعية موظفي المعتمديات والبلديات.

سيدي الوزير، نطالب بدرجة إدارية في ولاية منوبة تشمل المعتمديات والصف الثاني بالولاية، لأن المواطنين والمجالس تعبوا ويشعرون بالتهميش وغياب التعاون والعمل التشاركي.

المجلس المحلي بطبرية، تحدثوا عن إهمال وعن وجود نواقص، منطقة حرفية على ملك المجلس الجهوي بمنوبة حتى يمكن إدراجهم في المخطط 2030-2026 فقد تعرضوا لهرسلة...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

أرجع له المصداح ليكمل فكرته.

السيد علي الماجري

نرجو النظر بكل لطف في هذا الموضوع وشكراً.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكراً، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم عبد الكريم عراوضية له دقيقتان، تفضل.

السيد عبد الكريم عراوضية

شكراً السيد الرئيس،

مرحباً بالسيد وزير الداخلية والفريق المرافق،

تحية إلى الزملاء الأفاضل من المجلسين،

سيدي الوزير، نظراً للوضع المعقد بالمنطقة وللتقلبات الجيو-استراتيجية وللتغيرات المناخية، نثمن مجهودات وزارة الداخلية المبذولة للنجاح أمام التحديات الصعبة الموجودة، لفرض الأمن من أجل نجاح المشروع وبناء منوال اقتصادي يرتكز على التشاركية وينبثق من القاعدة ويعول على الذات ويدعم ثقة المواطن في الدولة والدفع بالتنمية، لا تنمية بدون أمن.

سوف أنطلق من معمدية الغربية: شريط ساحلي، مساحة شاسعة، طريق وطنية، وطريق سيارة، والمركب الصناعي الفلاحي بالشعال، ارتفاع معدل السرقة وتفشي الجريمة، ومركز حرس بدون سيارة رباعية الدفع، الرجاء تزويدهم بسيارة رباعية الدفع وإحداث مركز شرطة لمعاوضة الجهود.

حكومة ومجلس واحد، فالرجاء أن يتم التنسيق فيما بينكم اليوم لإحداث مركز للحماية المدنية لنحافظ على ثروتنا الغابية وجمال غابتنا.

سيدي الوزير، لدينا بلدية وحيدة في ولاية جندوبة موجودة في جندوبة المدينة تتحمل عبء معتمديتين، فهي تتحمل عبء معتمدية جندوبة الشمالية، نطلب من سيادتكم إحداث بلدية في جندوبة الشمالية وتدعيمها أكثر بالاعتمادات خاصة أنه يوجد بها المستشفى الجهوي والمركب الجامعي.

المنشور عدد 2 بتاريخ 8 أوت 2025 الصادر من سيادتكم يوحي البلدية بإخراج المشاريع البلدية من مخطط التنمية للمجالس المحلية وبيادراجها بميزانية 2026 والحال أن هناك بلديات صفر ملزم في العنوان الثاني المخصص للتنمية، نذكر هنا مثلا بلدية طبرقة الجديدة وطبرقة، أتوجه لكم بالسؤال سيدي الوزير: ما العمل؟

هناك مشاكل كبرى تتعرض لها المجالس المحلية على أرض الميدان وهنا سأحدث عن وضعية الزميل فارس الطرخاني الذي يتعرض لمتابعة قضائية بسبب مسلك، هنا أسألكم سيدي الوزير، هل توجد اليوم تشريعات تحمي المجالس المحلية في مثل هذه الوضعية أم لا؟

في الأخير، سأحدث عن المعتمدين الذين تقع إقالتهم اليوم؟ هؤلاء قدموا للدولة، ولا يجب أن ننسى هذا، فقد كانوا في يوم ما يحمون الدولة، كانوا في يوم ما مناضلين في الدولة، لذلك اليوم من واجب الدولة أن يتم إلحاقهم بالوظيفة العمومية بعد إقالتهم صيانة لكرامتهم واستمرارية لمشاورهم المهني وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد جاب الله بن صالح، له أربع دقائق، تفضل.

السيد جاب الله بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وبكل إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، الأمن هو أساس الدولة وتونس الحمد لله قد تعافت وأصبحت آمنة وهذا يعود إلى قوة وزارتك ومدى قدرتك على التحكم في الوزارة، فشكرا لكم.

السيد الوزير، أطلب منك أن تتفاعل معنا ومع السيد رئيس الجمهورية في إصدار الأمر المنظم للعمل النيابي، نريد أن تكون الغرفة الأولى جانب تشريعي والغرفة الثانية جانب تنموي، أما المجالس فهي محلية وجهوية وإقليمية، صحيح أننا نشترك في العمل مع بعضنا، لكن نرفض التداخل في الأدوار.

النقطة الثانية التي أريد توضيحها، عندما أطلب من زملائي عدم التصويت على ميزانية 2026 فهذا ليس رفضا لسياسة الدولة أو للبناء والتشييد أو للنظام القاعدي، لأنه لا بد من المهمة الخاصة للمجلس الوطني للجهات الأقاليم وانتظر تفاعلكم السيد الوزير مع السيد رئيس الحكومة لتفعلوا لنا المهمة الخاصة للمجلس الوطني للجهات الأقاليم.

منحة المجالس المحلية: نحن نعلم أن هناك اعتمادات وأنكم تبدلون مجهودات كبيرة، لكن نريدها أن تكون منتظمة كل شهر تفاديا للتعطيلات، لأنه يوجد من بينهم حالات اجتماعية من أصحاب الشهادات العليا.

كذلك دعم مراكز الحرس المجاورة للمركب الفلاحي بالشغال بالوسائل لتأمين صابة الدولة ولتأهيل وصيانة مركز الحرس بالمرحس ودعمهم بسيارة رباعية الدفع وتفعيل مراكز الاستمرار بالصخرة.

نفس الوضع نجد بمعتمديات الحنشة والعامرة وجبنيانة ومزل شاكرا، عزوف الفلاح على تربية الماشية والخوف من السرقة ودعم الأسلاك الأمنية بولاية صفاقس المدينة بالموارد البشرية والوسائل والمعدات نظرا لخصوصية الجهة وللملفات الحارقة.

الإقامات السياحية بقرقنة: بين التصنيف من وزارة السياحة والغلق من طرف الأمن، الرجاء النظر في وضعياتهم من أجل الدفع بالتنمية.

بخصوص المجالس المحلية: تنظيم صرف المنح والتسريع في نصوص ترتيبية تنظم عملهم وتوضح صلاحياتهم، ولا يجب أن يكون هناك أي تداخل بين صلاحياتهم والمجالس البلدية، مقرات بدون تجهيزات.

وضعية العملة العرضيين والاعتمادات المفوضة، مجلة الجماعات المحلية ومجلة الهيئة الترابية والتعمير، كذلك رخص الصيد للفلاحين لحماية ممتلكاتهم من السرقة والحيوانات البرية، رخص البناء بالمناطق الريفية والفلاحية، والربط بالماء الصالح للشرب والكهرباء، تكتيف الدوريات الأمنية أمام المؤسسات التربوية، القانون الأساسي للعمد والمعتمدين، والنظر في وضعية المعتمدين المعزولين، الصيد البحري العشوائي بسواحل الصخرة، الغربية، المحرس وقرقنة ودعم البلديات المحدثة والبلديات التي ليس لها موارد.

السيد الوزير، بخصوص نقل منظوريكم نرجو التسريع فيها ونرجو أن تكون دائما في الصيف لأنه عندما تتأخر النقل إلى ما بعد الصيف هناك العودة المدرسية، والعمد والمعتمدون لديهم أبناء يدرسون والنظر في وضعيتهم الاجتماعية وشكرا. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد علاء غزواني، له دقيقتان، تفضل.

السيد علاء غزواني

شكرا سيدي الرئيس،

تحية نضالية لك سيدي الوزير، ولكل عون أمن على أرض الميدان يحيي تونس،

وهذه المناسبة علينا دعم أعوان الأمن اليوم بالوسائل الضرورية للعمل.

مركز الحرس الوطني بفرنانة، هذا المركز هو مركز نموذجي يعاني اليوم من نقص في الموارد البشرية، كما أنه يحتاج لسيارة إدارية للعمل خاصة وكما تعلمون طبيعة الجغرافيا والتضاريس في فرنانة الصعبة والصعبة جدا، فالיום الأعوان يعملون بسيارة وحيدة معطية وأحيانا يستعيرون سيارة من البلدية للعمل، هذا الطلب كررته مرارا، فالرجاء دعمهم بسيارة.

مركز معاينة حوادث المرور بتونس فهو يعمل أيضا بسيارة وحيدة منذ ست سنوات، بوابة تونس، بالمناسبة تحية لهم أيضا وأرجو دعمهم بسيارة.

كنت في سؤال شفاهي قد تحدثت على طلب إحداث مركز للحماية المدنية بفرنانة منذ سنتين وقد تراوح رديكم بين أملاك الدولة ووزارة الداخلية، أريد أن أقول بأننا اليوم نعمل في إطار وحدة الدولة وأعضاء

طلب التسريع في إصدار النظام الأساسي للكتاب العامين للبلديات وملف الأعوان العرضيين بالبلديات.
كما أن في معتمدية قابس الغربية عمادة بوشمة تحتاج اليوم إلى إنشاء عمادة ثانيه وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا الكلمة الآن للسيد النائب المحترم بلقاسم يعقوبي له دقيقتان تفضل.

السيد بلقاسم يعقوبي

السيد وزير الداخلية،

حضرات السادة والسيدات المرافقون،

مرحبا بكم جميعا،

السيد الوزير، في بداية كلمتي أتوجه بالشكر لكل الأسلاك الأمنية لما يقومون به من عمل جبار لحماية المواطنين والتصدي للجريمة المنظمة وخاصة بمعتمدية المنهله والتي بها كثافة سكانية عالية وتعد أكثر من 120 ألف ساكن مما يتطلب منطقة أمنية للحرس الوطني بالبيساتين في أقرب وقت ممكن.

ثانيا، إعطاء الإذن لمصالحكم المختصة للإسراع في تسليم رخص البناء وترخيص الماء والكهرباء وبعث دوائر بلدية في كل من البيساتين والصنهاجي وفتح الانتدابات نظرا للنقص الحاصل في الموارد البشرية للبلدية.

ثالثا، سيدي الوزير، هل من برنامج خاص في تسليم رخص الصيد البري لمن له الحق فيها؟

رابعا، الإسراع في القانون الأساسي للبلديات حتى تتمكن من الانتخابات البلدية. وشكرا لكم على الإصغاء. بارك الله فيكم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم نور الدين العكروت وله أربع دقائق. تفضل.

السيد نور الدين العكروت

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق،

أولا، تحية تقدير وإجلال لقواتنا الأمنية بكافة اختصاصاتها على الجهود المبذولة في مجال بسط الأمن ومكافحة الجريمة وتقديم خدمات لفائدة المواطن في كافة ربوع وطننا العزيز كما لا يفوتني أن أترحم على شهداء المؤسسات الأمنية والعسكرية في سبيل مناعة بلادنا.

سيدي الوزير، ونحن في جلسة مناقشة ميزانية وزارة الداخلية ستكون مداخلتي في مواضيع لها علاقة بالميزانية ومواضيع أخرى تحدثنا فيها سابقا تمثل مشاغل مواطني ولاية مدينين وولايات الإقليم الخامس.

أولا سيدي الوزير، ملف النظام الأساسي لسلك العمدة الذي طال انتظاره، هذا السلك العريق الذي ساهم في بناء الدولة الوطنية ويتقاضى منحة أقل ما يقال عنها أنها غير مجزية.

سيدي الوزير، أنت تعلم أن العمدة يجب أن يكون هنادما محترما، يجب أن يجلس بين الناس وأن يرتاد كل الأماكن والمحلات

كذلك السيد الوزير، مزيد فرض التعامل الجيد والاحترام من قبل السلط الجهوية للمجالس المحلية والجهوية والإقليمية، فعندما يذكر زملائي ذلك فهذا ليس من فراغ، هناك سلط جهوية لا تولي أي اعتبار للمجالس المنتخبة.

السيد الوزير، كنت قد حدثتك في نفس هذه الفترة من العام الفارط أن لدينا مراكز في ولاية قبلي خاصة بمعتمدية قبلي الجنوبية والشمالية لا تليق بوزارة سيادية كوزارة الداخلية، فقد تم بناؤها فوق بعضها البعض والسلم الموجود فيها مرتفع والمواطن الذي يريد استخراج وثيقة سواء كان صغيرا أو كبيرا في السن يجد صعوبة في ذلك، وكنت قد طلبت منك السيد الوزير القيام بزيارة لقبلي ومعاينة هذا بنفسك.

السيد الوزير، نطلب منك الإصغاء الجيد لزملائي، فعندما يقولون لك بأن هناك معتمدين أو ولاية أو كتاب عامين لولاية أو كتاب عامين لبلدية لا يتعاونون مع المجالس المحلية، فهم لا يقولون ذلك من فراغ.

أخيرا السيد الوزير، هذه رسالة من السيد الأزهر بن يوسف، وجه له المكلف بتسيير بلدية قبلي جاسير بليدات مراسلة يعلمه فيها بأنه قد توقف على العمل فقد بلغ سن الستين سنة، وهذا الشخص يعمل بالبلدية، فما مصير هذا الشخص؟ هل سيقال له اذهب لوزارة الشؤون الاجتماعية لتتحصل على منحة معوزين؟ وقد ذكر في المراسلة أن السن القصوى لبلوغ السن القانونية 60 سنة، المدة المتبقية لبلوغه سن التقاعد، ما مصيرها وليس بالضرورة أن الشؤون الاجتماعية ستمنحه منحة.

أخيرا سيدي الوزير، قانون العمد: فهناك من بينهم حالات اجتماعية وأصحاب شهادت، دون أن ننسى أن هناك من بين هؤلاء العمد من ما زال ينتمي للعشرية السوداء، أي التصفية مع إسناد الحوافز والخدمات وهم أول الممثلين لكم في العمادات وفي الولاية، شكرا ووفقكم الله إن شاء الله.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم محمد الكو، له دقيقتان، تفضل.

السيد محمد الكو

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

في الحقيقة عقدنا جلستين في المجلس الوطني للجهات والأقاليم حول العلاقة بين السلط الجهوية والسلطات اللامحورية بالمجالس المنتخبة وكانت جلسة فيها نقاش عميق وواقعي وفيها من الصراحة والمصادقية الشيء الكثير ولعله وصلك تقرير هذه الجلسات وبالمناسبة أوجه لهذا الوفد ألف تحية لتعاونهم وللصراحة ولبناء الثقة وكل ما قاموا به وكما ننقد في وقت ما، نشكر حين يكون العمل مثمرا فلا يمكن إلا أن نوجه ألف تحية للوفد وإن شاء الله تتواصل هذه الجلسات لأننا نريد الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والاندماج في التسيير، لأننا إذا قربنا السلطات اللامحورية والمجالس المنتخبة عدة مسائل على أهميتها يمكن أن تحل على المستوى الجهوي أو الإقليمي.

بصفة برقية أيضا، نود دعم البلديات خاصة بالعنصر البشري والمادي.

النظام الأساسي لسلك العمد وكنتم قد أشرت في السابق أنه بصدد النشر.

والأسواق ويجب أن يتواصل بالهاتف في كل لحظة ويتابع الوضع العام بمنطقته كل هذا وهو يتقاضى منحة لا تفي بمتطلبات وظيفته.

سيدي الوزير، لقد حان الوقت لرد الاعتبار إلى سلك السادة المعتمدين وسلك السادة العمدة باعتبارهم عماد بناء الجمهورية والمحافظة على مكتسباتها، لذا عليكم كوزارة وكحكومة بشكل عام بالإسراع بإصدار النصوص القانونية لتنظيم هذين السلكين الهامين وتحسين أجورهم وضمان حقوقهم في الترقية والتدرج والتكوين.

سيدي الوزير، لا نريد تكرار ما يتردد عن السنة العديد حين يقولون أن المعتمد والعمدة يسلمون شهادة الاحتياج للمواطن وهم أولى بها، لا أريد ذكر أجر المعتمد والعمدة على المأ ولا أريد الحط من معنوياتهم، فما معنى العمدة أن يتقاضى العمدة 900 دينار والمعتمد 1350 دينار؟

سيدي الوزير، أنتم تعلمون أنه من بين أسباب عزوف إدارات الدولة على الالتحاق بهذه الخطط تدني الأجر أو المنحة المسندة في المقابل مهام كبيرة محمولة على عاتق العمدة والمعتمدين.

سيدي الوزير، طلب إحداث عمادات جديدة بمنطقة صانغو جرجيس، خلف الله جرجيس، 9 أفريل سيدي مخلوف، وفي هذا الإطار أذكر أن خطة المعتمد الأول بولاية مدنين وتطاوين شاغرة منذ أكثر من سنتين وكذلك شغورات عديدة في سلك العمدة نذكر مثلا حمادي الهشام وشماخ في جرجيس.

ثانيا، السيد الوزير ملف العمل البلدي وما أدراك ما البلدية لما تقدمه من خدمات حيوية ويومية للمواطن يجب متابعة العمل البلدي ومرافقته خاصة مع طول فترة غياب المجلس البلدي وإلى الآن لا نعلم تاريخ الانتخابات البلدية هل هو قريب أم بعيد لذلك يجب اختيار كتاب عامين مؤمنين بتحديات المرحلة.

ثالثا سيدي الوزير، أذكركم ببعض المشاغل الهامة في علاقة بمهمة وزارة الداخلية:

إحداث معتمدية ثانية بجرجيس والأهالي يطالبون بها منذ عام 1998.

تكفل الدولة بجزء من ديون بلدية جرجيس والتي تجاوزت 5 مليون دينار ولم يتم إدراج اعتمادات ذلك ضمن الميزانية رغم مطالبها المتكررة لذلك وقد أعدت بلدية جرجيس ملفا في ذلك حتى تستعيد البلدية ثقة المواطنين.

إحداث بلدية بمدنين الجنوبية هدفها تحسين البنية التحتية بالمنطقة والهبوط بالخدمات إذ تعد أكثر من 62 ألف ساكن وبها أقدم معتمدية في الجمهورية التونسية بها مقر الولاية أين يعمل الوالي ويسكن ولا يوجد بها مقر بلدية.

إحداث فروع للحماية المدنية بكل من سيدي مخلوف وبني خداش. ضرورة رصد اعتمادات لتحسين ظروف عمل المجالس المحلية من حيث المكاتب ووسائل العمل والتكوين...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

أكمل فكرتك بإيجاز.

السيد نور الدين العكروت

شكرا سيدي الرئيس،

أهالي منطقة حسي عمر مدنين الجنوبية يطالبون بالإسراع في بناء مقر دائرة بلدية وإحداث خدمة بطاقة تعريف وجوازات السفر بصفة استثنائية باعتباره وجود مركز حرس.

الترفيح بمنحة الخطر للأمنيين وتعزيز الوحدات الأمنية بولاية مدنين بوسائل النقل والموارد البشرية.

عاشت تونس حرة مستقلة أبية أبد الدهر. العزة للشهداء والمجد لتونس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا الكلمة الآن للسيد النائب المحترم عثمان الرياحي وله دقيقتان، تفضل.

السيد عثمان الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب في البداية بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له ونشكرهم على ما يبذلونه من مجهودات،

السيد الوزير، لدي بعض الأسئلة في ما يخص العلاقة بين اللامحورية والمجالس المنتخبة، كيف نتوقف إلى نجاح هذه العلاقة في إطار وحدة الدولة من أجل تطوير الإدارة العمومية وتقريب الخدمات من المواطن وتخفيف العبء على المركز وتحقيق النجاعة في سير الشأن العام؟ فما هو برنامج الوزارة لتكريس هذا التعايش بينهما لدفع التنمية بالجهات؟

السؤال الثاني، إشكالية الشغور في عدة جهات تخص المعتمدين الأول والمعتمدين وكتاب عامين الولايات والبلديات والسيد الوزير، نعلم أن الطبيعة تأبى الفراغ فهذا الفراغ يؤدي إلى تراكم عدة إشكاليات في مجالات مختلفة وفي هذا الإطار أريد مجددا مطلب أهاليها في قبلاط بتعيين معتمد وقد كررت هذا المطلب عديد المرات لأنها معتمدية تتذلل ترتيب المعتمديات من حيث المؤشر التنموي فالرجاء تعيين معتمد على رأس هذه المعتمدية.

السيد الوزير، دور المجالس المحلية هام في التعبير عن مشاغل المواطنين واقتراح الحلول الممكنة ودفع التنمية بالمعتمديات والمساهمة في الشأن العام ودور فعال في حلحلة بعض الإشكاليات التنموية والاجتماعية وغيرها، ما هو برنامج الوزارة لمزيد دعم هذا الدور وتفعله من حيث المرافقة الفعلية والتشاركية البناء للارتقاء بالشأن المحلي في كل القطاعات، بعيدا عن المناكفات والتجاوزات التي لا تسمن ولا تغني من جوع ولا تبي، بل تعطل والوقت لا يرحم والتحديات كثيرة؟

كذلك السيد الوزير، نسأل عن سبب عدم انتظام المنحة لأعضاء المجالس المحلية والبعض فيهم عاطل عن العمل ويتنقل محليا وجهويا وبعض المناوئين يستغلون هذا للتقليل من شأن المجالس المحلية فمق يتم انتظام صرف هذه المنح؟

سيدي الوزير، ما هو برنامج الوزارة لمزيد دعم الموارد البشرية والمحلية والمالية للجماعات المحلية ومساعدتها على تحسين أداؤها وتدعيم استقلاليتها المالية والإدارية وتسريع المشاريع...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

أكمل فكرتك.

السيد عثمان الرياحي

في ما يخص صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية توزع اعتمادات الصندوق وفق معايير مضبوطة.

سيدي الوزير، هل من تمييز إيجابي لفائدة بعض البلديات التي تشهد مناطق توسع والمعتمديات التي مؤشر التنمية فيها منخفض وبالتالي مواردها الذاتية محدودة وهذا التمييز يقلص الفوارق بين الجماعات المحلية في نفس الجهة.

بالنسبة إلى المجهودات الكبيرة التي تقوم بها الوزارة من أجل السلامة المرورية والوقاية من الحوادث المختلفة وعمليات الإسعاف على الطرقات أسأل ما هو برنامج الوزارة لمزيد تدعيم هذا الدور من حيث التقليل من حوادث الطرقات وردع المخالفين وتنظيم حملات السلامة المرورية خاصة ببعض الجهات التي لا توجد بها مراكز شرطة ولا حرس بلدي فهذه المناطق تعيش فوضى مرورية بسبب الانتصاب الفوضوي والاستغلال الجائر للرصيف وعدم احترام قانون الطرقات.

أخيرا، السؤال يتعلق بمدى تقدم برنامج الفصل في المراكز بين الإداري والعدلي فال مواطن الذي يريد وثيقة إدارية لا يمكن أن يلتقي بمواطن متورط بقضية عدلية وماذا عن تهيئة هذا...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

انتهت الفكرة، نضيف بعض الثواني.

السيد عثمان الرياحي

...وكذلك تحسين ظروف العمل بمراكز الأمن وبالمناحية أشكر جميع أسلاك الأمن لما يقومون به من مجهودات في الحر والقر من أجل سلامة الجميع والوطن وبخصوص الأمر المتعلق بقانون العمدة، الرجاء الإسراع به فقد طال الانتظار ويستحقون هذا الدعم. شكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

الكلمة الآن للسيد النائب المحترم الفتحي معالي وله دقيقتان. تفضل.

السيد الفتحي معالي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

زميلاتي زملائي من الغرفتين،

باسمي وعن جهة قبلي أود في مستهل كلمتي أن أعبر عن تقديري وتثميني للمجهودات التي تبذلها وزارة الداخلية ومنظوريها من شمال البلاد إلى جنوبها من حفظ للأمن وحماية للمواطنين وللوطن في ظل التحديات التي تعرفها بلادنا، فقواتنا الأمنية تقوم بعمل وطني عظيم، تكافح الجريمة وتؤمن الحدود وبذلك فهي تسهم في عملية الاستقرار الذي يؤسس للتنمية.

سيدي الوزير، أتقدم إليكم بما يلي:

متى ستتم تسوية وضعية أعوان الاعتمادات المفوضة؟

سيدي الوزير، تعلمون أن الرقعة الجغرافية لقبلي وحساسيتها كمنطقة حدودية تتطلب مزيدا من الدعم للموارد البشرية والإطارات الأمنية وتدعيم الجهة بسيارات رباعية الدفع نظرا للمساحة التي ذكرتها والظروف الطبيعية التي تعرفونها.

كما أضع بين أيديكم إمكانية إحداث مركز أمن عمومي بمنطقة البلديات من قبلي الجنوبية.

تطوير الخدمات الإدارية عبر التوسع في الرقمنة وتسهيل الإجراءات.

تكثيف الدوريات الأمنية حول المؤسسات التربوية وفي وسائل النقل العمومي.

تحفيز الإطارات الأمنية من خلال دعم الجانب الاجتماعي لهؤلاء الأعوان خاصة في المناطق الداخلية.

السيد الوزير، قبلي الشمالية تشكو غياب المعتمد وكأننا بقدر هذه المعتمدية أن يشرف عليها معتمد لفترة زمنية قصيرة ويترك فراغا قد يصل إلى مدة السنة، كذلك المصححة التابعة لمنطقة الشرطة بقبلي تشكو العديد من النقائص منها طب الاختصاص كطب العيون والأسنان والعظام ثم لاحظنا كذلك نقصا ملحوظا في وسائل العمل للأعوان من حواسيب وغيرها.

ولمزيد ترسيخ ثقة المواطن في دولته، لا بد من تعزيز المصالحة بين الطرفين ليكون الاحترام المتبادل قاسما مشتركا بين المواطن وجهاز الأمن.

عاشت تونس أبية منيعة حرة في قرارها بفضل أبنائها وبناتها من مواقعهم المختلفة وصفاتهم المتنوعة وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا الكلمة الآن للسيد النائب المحترم صالح هدايي له دقيقتان، فليتفضل.

السيد صالح هدايي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وكل الوفد المرافق،

سيدي الوزير، بعض النقاط سأحدث عنها أولها النظام الأساسي للعمدة وكذلك للكتاب العامين للبلديات خاصة أن الجامعة الوطنية للبلديات التونسية قدمت مقترح مشروع نظام أساسي لوزارتكم وهي في انتظار النظر فيه الرجاء سيدي الوزير، النظر في هذا المشروع من أجل توفير أحسن الظروف للكتاب العامين في أداء مهامهم وضمانا لحسن سير المرفق البلدي.

النقطة الثانية تتعلق بحوالي 236 إطارا بلديا تم انتدابهم في إطار البرنامج الخصوصي لدعم الموارد البشرية بالبلديات المحدثة عبر عقود لمدة سنة قابلة للتجديد مرة واحدة على أن يتم انتدابهم لاحقا ثم ترسيمهم هؤلاء في انتظار تسوية ملفاتهم، الرجاء النظر فيها سيدي الوزير.

النقطة الثالثة تتعلق بمعتمدية قابس الغربية حيث تضم هذه المعتمدية سبع عمادات وحوالي 337 ألف ساكن، أكثر من نصف السكان في عمادة بوشمة الرجاء مراجعة العمادات وإضافة عمادة ثانياه بوشمة.

سيدي الوزير، كذلك أريد الحديث عن الحماية المدنية بمطماطة الجديدة، مشروع متعطل خاصة أن بجوارنا معتمدية مطماطة وهي معتمدية سياحية وبلدية وفرت قطعة الأرض. الرجاء التسريع في إنجاز هذا المشروع.

سيدي الوزير، أريد التساؤل كذلك حول الدور الموكل للسادة المعتمدين، اليوم هذا الدور ليس بالفعال ولا يشعر به المواطن أصبحنا نحس وكأن السيد المعتمد مجرد وسيط بين المواطن والإدارات المحلية وليست له سلطة القرار فحين يتجه المواطن لأي إدارة محلية نفس الإجابة التي يتلقاها من الإدارة المحلية يتلقاها فيما بعد من السيد المعتمد، اليوم المواطن يريد أن يحس بأن السيد المعتمد لديه سلطة حقيقية وقادر على إيجاد الحلول وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا الكلمة الآن للسيد النائب المحترم رفيق الشنوفي له دقيقتان، تفضل.

السيد رفيق الشنوفي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

مرحبا بالسادة الزملاء من الغرفتين،

شكر خاص لكافة الأسلاك الأمنية،

أولا سيدي الوزير، تشكو البلديات والبلديات المحدثة نقصا في التجهيزات اللازمة لأداء واجبها على كامل التراب البلدي لذا يجب إيجاد الآليات للدعم والمرافقة.

الأعوان الذين وقع انتدابهم لفائدة البلديات المحدثة بعد مناظرة من طرف وزارة الداخلية وقع تمديد العقد بسنة أخرى متى سيتم ترسيمهم؟

تسوية وضعية طالبي رخص مسك بنادق صيد، موضوع قديم جديد متجدد، يتم التنازل من طرف الوالد والتنازل من طرف الورثة والتنازل من طرف مواطن لمواطن، فالرجاء الاجابة عن هذا الموضوع المتداول بكثرة من المواطنين المعنيين والذين طالبوا بتبليغ صوتهم لسيادتكم.

سيدي الوزير، كذلك الأمنيين الذين تقدموا بمطالب لرخص مسك بنادق صيد، ما هو المانع من تمكينهم بذلك خاصة وأهم بطبيعتهم قوات حاملة للسلاح؟

زيد دعم الأسلاك الأمنية في ولاية زغوان بالسيارات، خاصة سيارات الأمن العمومي وشرطة التدخل، لأن سيارة جيدة مع أمني بلباس أنيق هما من هيبة الدولة ونرى سيدي الوزير أن بعض السيارات قد تقادمت وأخرى دون "pare-chocs" والوضعية غير لائقة. النظر في القانون الأساسي للعمد والمعتمدين وكذلك النظر في الوضعية الاجتماعية للعمد والمعتمدين المهة مهامهم والذين ليس لهم شغل.

وجوب توسعة مقر معتمدية الفحص خاصة وأن هذا ممكن جدا مع توفر المساحة.

رخص الماء والكهرباء، الرجاء مراجعة وتعديل المنشور المعتمد من طرف السادة الولاة لأن الموضوع أصبح مقلقا جدا للمواطنين. مع الشكر الجزيل.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم أحمد قنات له دقيقتان، تفضل.

السيد أحمد قنات

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، بداية هل يعقل إلى حد الآن معتمدية مدنين الجنوبية لا يوجد فيها بلدية؟ من أقدم المعتمديات في الجمهورية ومركز ولاية وجل الإدارات الجهوية ومركز الولاية يوجد بها وليس فيها بلدية مع العلم أن بلدية مدنين تمسح أكثر من 98 ألف هكتار وتشكو نقص فادح في المعدات وفي الآليات وفي الأعوان.

سيدي الوزير، هذه الحالة الموجودة أمام مركز الولاية في مدنين (أظهر السيد النائب صورا) والعديد العديد من المشاهد المزرية في

معتمدية ومركز ولاية وعاصمة ولاية بحجم ولاية مدنين وهي بمعدل أربع ولايات ومن الضروري إحداث بلدية في معتمدية مدنين الجنوبية.

سيدي الوزير، مثال التهيئة العمرانية لم يقع تحيينه منذ سنة 2001، هناك انفتاح كبير جدا في الأحياء وفي عدد السكان، معظم سكان الريف نزح للمدينة وتوسعت البلاد بكيفية كبيرة جدا، قدمت المجالس المحلية مخطط 2026-2030 بدون مثال تهيئة عمرانية وحين تحدثت مع المسؤولين في البلدية قالوا لي لا يوجد مشكلة في هذا؟ ليس هناك مثال تهيئة عمرانية ولهم مخطط 2026-2030 وأنت تعرف سيدي الوزير أن مدنين يقطعها ثلاثة أودية حين ينزل المطر تعزل مدنين الشمالية...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

أكمل فكرتك.

السيد محمد قنات

...الواد الكبير الذي يقطع مدنين الكبرى والواد الموجود في طريق الخروج من ولاية مدنين وأنت في طريقك للحدود الليبية- طريق بن قردان، بعض العمادات في معتمديات أخرى أفضل من هذه المعتمدية والمصلحة الفنية سيدي الوزير أصبحت بالوراثة أربعة أو ثلاثة أنفار منذ أكثر من 25 عام هم الذين يتحكمون وهم أصحاب القرار ومن يملك عداد الماء والكهرباء لا يملك الأرض والمواطن التونسي له الحق في أن يتمتع بالكهرباء وأحدثك عن وسط البلاد سيدي الوزير التي تبعد عشر دقائق على مركز الولاية ولا يملك سكانها الكهرباء والماء.

وأخيرا سيدي الوزير، معتمد مدنين الجنوبية شاب ما شاء الله على خلق، ولكن مدنين الجنوبية أكبر منه وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم لسعد سمير له دقيقتان، تفضل.

السيد لسعد سمير

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

تحية تأتيك من أبناء وبنات مدنين وتتمن حرصكم الشديد على خدمة الوطن والسهر على سلامته،

سيدي الوزير، نعلمك بوجود بعض النقاط بولاية مدنين خاصة على مستوى السيارات التي تسهل العمل الأمني هذا علاوة على النقص بالموارد البشرية مع ارتفاع منسوب الجريمة خاصة وأن ولاية مدنين منطقة حدودية في حاجة إلى مجهودات مضاعفة، إضافة إلى إحداث وحدة للحماية المدنية بمعتمدية سيدي مخلوف وبني خداش وذلك لبعدها المسافة على مركز الولاية.

سيدي الوزير، لكثرة الضغط على قصر البلدية في مدنين لا بد من إحداث قصر بلدية لمعتمدية مدنين الجنوبية، هذا إلى جانب تسوية الوضعية المهنية لعدد من أعوان وموظفي البلديات بمدنين وكذلك القانون الأساسي للعمد سيدي الوزير.

وفي الختام نشكركم سيدي الوزير وتتمن مجهوداتكم الجبارة في خدمة تونس وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا الكلمة الآن للسيد النائب المحترم كمال لحر له ست دقائق، فليتفضل.

السيد كمال لحرمر

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا لجميع الزملاء النواب،

مرحبا بكم سيدي الوزير وبكافة الإطارات المرافقة لكم،

سيدي الوزير، يعتبر الوالي في المنظومة الإدارية التونسية الممثل الأول للدولة في الجهة وهو المسؤول عن تنفيذ سياسة الدولة ومتابعة عمل المصالح الجهوية وضمان حسن سير المرافق العمومي.

كما يعد رمزا من رموز السيادة الوطنية في منطقته تناط بعهدته مهام التنسيق بين مختلف الإدارات الجهوية والسهر على الأمن العام ومتابعة الشأن المحلي بكل مكوناته التنموية والاجتماعية والاقتصادية وهو أيضا حلقة الوصل بين رئاسة الحكومة ومكونات المجتمع الجهوي بما في ذلك البلديات والمجتمع المدني والمؤسسات الاقتصادية، لكن سيدي الوزير ومن خلالكم أتوجه إلى سيادة رئيس الدولة فما نلاحظه اليوم هو تقلص واضح في الدور المحوري للوالي فمن خلال حضورنا في عديد من جلسات العمل بالولايات وأحيانا بحضور المواطنين لمسنا صعوبات جمة يتعرض لها هؤلاء المسؤولون أبرزها أن عددا من المديرين الجهويين وأحيانا مسؤولين محليين لا يتبعون سلطة الوالي، بل يعودون بالنظر إلى مصالحهم المركزية مما يحد من نجاعة التنسيق الجهوي ويضعف السلطة الترتيبية للوالي.

سيدي الوزير، يمكننا اعتبار الولاية هي بمثابة حكومة مصغرة وحين لا يمثل المسؤول الجهوي للسياسة الموجودة في الولاية عبارة وزير عصى أوامر رئيس الدولة هذا هو التوصيف الذي توصلنا له.

كما أن بعض الإطارات ما زالت تمارس مهامها بعقلية قديمة وولاءات لعهدت خلت وقطعنا معها لا تنسجم مع سياسة الدولة الحالية، بل وتعارض معها أحيانا إلى جانب النقص الواضح في الإطارات العليا على المستوى الجهوي كالمعتدين الأولين والكتاب العاميين والموارد البشرية المؤهلة وهو ما يجعل مهمة الوالي شبه مستحيلة في بعض الأحيان. ورغم ما لمسناه خلال الزيارات الميدانية لعدد الولايات وفي جهاتنا من وطنية عالية وانضباط لدى عدد كبير من الولاة وأغلبهم من أبناء مشروع سيادة رئيس الدولة وأنتم أكثر دراية بذلك منا، إلا أن الواقع الإداري الصعب ومستوى الرداءة الذي اخترق بعض مفاصل الإدارة وأفراد الشعب جعل هذه الوظيفة تفقد الكثير من فاعليتها وهيبتها.

سيدي الوزير، إننا نرى أنه من الضروري اليوم أن تقف وزارة الداخلية بكل ثقلها إلى جانب هؤلاء المسؤولين الجهويين وتعيد الاعتبار إلى مؤسسة الولاية كركيزة من ركائز الدولة ذلك يمر عبر دعمهم بالوسائل البشرية واللوجيستية الكافية وتطهير الإدارة من كل عنصر يعرقل العمل أو يجره إلى الوراء وتوضيح خطوط السلطة والمسؤولية حتى يتحمل كل وال مسؤوليته الكاملة في النجاح أو الفشل على مستوى الجهة.

فعندما يرتقي البعض بنقده ونأى بمصالحنا الخاصة عن عملنا ويمنح الوالي المكانة التي يستحقها وتدعم صلاحياته سنلاحظ تحسنا واضحا في أداء الإدارة وفي جودة الخدمات العمومية وفي علاقة المواطن بدولته التي بدورها تستعيد هيبتها من دعم ممثلها في الجهات. هذه ملاحظة أردت أن أسوقها لكم بكل صدق ومسؤولية لأن هؤلاء أيضا جزء لا يتجزأ من أبناء الشعب وأن كل مسؤول صادق سواء كان وزيرا أو واليا أو مديرا عاما وحتى رئيس الجمهورية نفسه يتعرض

للهرسلة والتشويه ورأينا مسؤولين يقدمون إعانات للحالات الاجتماعية من مالهم الخاص في ظل فشل مسؤولين جهويين وهذه شهادة أمام الله يجب أن نقولها.

أنا من تطاوين ولا أعرف أي والي من جهتي ولا تربطني أي مصالح مع أي كان ونحن في حضرة وزارة الداخلية وأحي من خلالكم سيدي الوزير كل وال من ولاية الجمهورية وكل القوات من بنزرت إلى برج الخضراء وكل تونسي يجب تونس.

أخيرا، جهويا كنا قد رفعنا لكم طلبات الجهة خلال زيارتكم الأخيرة إلى تطاوين سيدي الوزير، ونشكر تفاعلكم فقط تشير مجددا بطلبنا الملح بإحداث بلدية بمعتمدية بني مهيبة وكذلك إحداث وحدة للحماية المدنية كذلك بني مهيبة ومعتمدية رمادة ومعتمدية بئر لحرمر أو وحدة للتوقي من الحوادث وإحداث مركز للشرطة بمعتمدية تطاوين الجنوبية التي تعد قرابة 43 ألف ساكن كذلك المجالس المحلية سيدي الوزير، في كافة معتمديات تطاوين الرجاء أن ندعمهم بالتجهيزات لعل الأمور تتحسن قليلا وتلافي النقص الفادح للأعوان في مجمل بلديات الولاية لمزيد تحسين الخدمات ودعم بلديات الولاية ماديا كما لا يفوتنا التنويه بإنجازات وزارة الداخلية في جميع المجالات على مستوى الجهة.

وأخيرا سيدي الوزير، كلنا ثقة في تفاعلكم الإيجابي وسلام على تونس وأبنائها الصادقين وشكرا لكم جميعا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا الكلمة الآن للسيد النائب المحترم بلقاسم نقيص، له دقيقتان، تفضل.

السيد بلقاسم نقيص

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير، أنا نائب عن ولاية تطاوين وسأتحدث علما باقتضاب بحكم ضيق الوقت، سيدي الرئيس يجب منحنا المزيد من الوقت حتى نتكلم فنحن نبقى أحيانا إلى منتصف الليل ولا نتكلم وهذه هي الإشكالية.

سيدي الوزير، أشكر كل مسؤول على رأس ولاية تطاوين وعلى رأسهم السيد الوالي على ما يبذلونه من جهد، ولكنك تعرف النقص على مستوى الولاية والمتمثل في عدم تعيين السيد المعتمد الأول وهذا يجعل ضغطا كبيرا على كل مسؤول بهذه الولاية فرجاءنا سيدي الوزير أن نسرع في هذا التعيين وقد تحدثنا معك كم من مرة وطلبنا تعيين معتمد أول على رأس هذه الولاية.

كذلك سيدي الوزير، نطالبك هذه المرة بتغيير المعتمدين ونحن نشكر مجهوداتهم، ولكن معتمد يبقى عشر أو ثماني سنوات أو حتى 12 عاما في نفس المعتمدية فلن يمكن أن يقدم الكثير ولن يعمل بأريحية سيدي الوزير.

الطلب الثالث، سيدي الوزير رجائي أن تدعم إقليم الحرس الوطني بولاية تطاوين بالسيارات والمعدات لأن الولاية هي ولاية حدودية، ولاية شاسعة فمهما وفرنا لها من معدات تبقى دائما منقوصة السيد الوزير ولكم جزيل الشكر وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة ريم بن الحاج محمد، تفضلي.

السيدة ريم بن الحاج محمد

بسم الله الرحمن الرحيم،

على الله العزم ونحن بإذنه عازمون،

سيدي الرئيس،

زملائي النواب،

من أجل المحافظة على استقرار الدولة والمحافظة على سلامة المواطنين وضمان الاستمرار المؤسسات أرحب بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق لحضرتكم،

رغم الضغوط المالية فإننا نؤكد أن الأمن استثمار حقيقي لتواجد بيئة آمنة ونمو اقتصادي واجتماعي وتحديات متعددة تتطلب ميزانية هامة لتحقيقها.

دعم القدرات البشرية عبر التكوين المستمر وتحسين ظروف العمل لأغوان الأمن من أجل تحسين خدمة المواطنين.

فصل الإدارة عن المراكز أصبح من الضرورييات.

تعيين كاتب عام لولاية تونس ضروري أيضا.

تطوير التجهيزات والتقنيات الحديثة للمراقبة والتدخل السريع.

الوحدة الأمنية حلق الوادي الكرم من أجل تعزيز الجهودات الجبارة للأمنيين وتلبية لمتساكني الكرم الغربي.

تعزيز البنية التحتية لمراكز الأمن والحماية المدنية في مختلف الجهات.

اعتماد الرقمنة لتبسيط الخدمات وتسريع الإجراءات.

تخصيص الأراضي التابعة للبلديات من أجل مشاريع تنموية وثقافية هم الطفل والعائلة.

تكريس مبدأ الشفافية في البلديات.

العمل على القضاء على الفضلات الموجودة في كل الأبنج وفي كل الأوقات وآلية الردع ضرورية.

القضاء على ظاهرة الكلاب السائبة التي تجوب الأبنج والمدن.

القضاء على ظاهرة الانتصاب الفوضى العشوائي وظواهر التسبب الأخلاقي في الأماكن العمومية.

التصدي لظواهر العنف والجريمة.

القضاء على مظاهر التسول.

القضاء على التجاوزات والحد من ظواهر التفرقة والمحابة في المعاملات.

انصاف أصحاب الحق ودعم الثقة بين الأمني والمواطنين.

تدعيم تواجد الأمنيين قرب المؤسسات التربوية والنقل العمومي لحماية المواطنين والممتلكات.

سيدي الوزير، شباب اليوم ضحية المخدرات، فالإحاطة بهم وحمايتهم وتوعيتهم من مخاطر الإدمان ضروري فشاب اليوم رجل الدولة غدا لذلك لابد من المحاسبة الصارمة للتجار والمروجين.

تكثيف كاميرات المراقبة وتدعيم دور البلديات لمن يقوم بتجاوزات.

تسوية وضعية عمال المناولة للبلديات الكرم، حلق الوادي،

قرطاج وسيدي بوسعيد وكل من يستحق التسوية فزمن العمل الهش ولي ولن يعود.

سيدي الوزير، دعم المجالس المنتخبة المحلية، الجهوية والإقليمية لوجستيا، حاسوب وآلة طباعة للمحاضر وللجلسات.

دوريات تكوين تعزز قدراتهم.

إحداث بطاقة هويتهم وأختام موحدة لجميع المجالس لتعزيز مراسلاتهم ولتجنب التجاوزات.

تواجد المجالس بالمعتمديات لا يعطي المعتمدين الحق في فرض يوم اجتماعاتهم وتواجدهم، لا ننسى استقلاليتهم وليس عندهم التفرغ، ويوم السبت اجتماع معتمدية باب سويقة وأكد على باب سويقة يحرم المجلس أن يتواجد معهم إطارات من الإدارات في الاجتماعات.

منشور توفير وسائل النقل للأقاليم، لم ينفذ.

تواجد المجالس المحلية في جلسات المعتمديات والبلديات، مجلس منتخب لمعتمدية واحدة فالتشاور والاشتراك ضروري.

سيدي الوزير، نؤكد دعمنا لكم، مجهود يهدف إلى تعزيز الأمن في إطار احترام القانون وحقوق الإنسان ونعبر عن تقديرنا العالي للمجهودات المبذولة من قبل قوات الأمن الوطني والحرس الوطني والحماية المدنية وشكرا. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا الكلمة الآن للسيد النائب المحترم ناجي بن كيلاني، تفضل.

السيد ناجي بن كيلاني

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا مرة أخرى بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له.

سيدي الوزير، نظرا إلى ضيق الوقت وكانت لدينا عديد الجلسات، سيكون عنوان مداخلي: "وزارة الداخلية وعلاقتها بالتنمية في ظل النظام الجديد." وفي هذا الإطار، أقترح عقد أيام برلمانية بين سيادتكم وزارة الداخلية والمجلس الوطني للجهات والأقاليم في علاقة بتبسيط الرؤية والتصور الجديد لبقية المجالس.

لقد لاحظت في المهمة ارتفاع الميزانية المخصصة للاستثمار بنسبة 57% مقارنة بميزانية سنة 2025 وهو أمر إيجابي ونتمنه، فقط نتمنى أن يكون توزيع الاعتمادات والاستماع إلى السادة النواب وخاصة التوجه نحو البلديات المحدثة التي تفتقر لأبسط المقومات وتعاني من ضعف الميزانيات.

وفي هذا الجانب كنت طالبت في السابق بتسوية وضعية المنتدبين في البلديات المحدثة وأطالب بذلك مرة أخرى لأن هذه البلديات تفتقر إلى الموارد المالية وإذا كانت تفتقر للعنصر البشري كذلك فإن ذلك سيزيد من تفاقم المشكلة في ظل النقص الحاصل في بعض المراكز والمعتمديات وكنايب على ولاية صفاقس أي جيدا ما أقول خاصة في المعتمديات التي مساحتها كبيرة وعدد سكانها كبير.

أدعو إلى تركيز الكاميرات الذكية في المفترقات الرئيسية وانطلقتم في هذا البرنامج سابقا بكل من معتمدية بير علي بن خليفة ومنزل شاعر وجبيناية والعامرة والمعتمديات الخارجية التي تشكو من عديد النقائص خاصة العنصر البشري وعلى سبيل المثال معتمدية بير علي بن خليفة مركز أمن به 11 عون لـ 12 عمادة تعد أكثر من 60 ألف ساكن وهي تعاني من نقص كبير في العنصر البشري، ليس بإمكاننا أن نطالب بكل شيء في ميزانية واحدة، ولكن تركيز الكاميرات سيساعد كثيرا.

السيد الوزير، ظاهرة الانتصاب الفوضوي، نأمل أن تعطي الوزارة تعليمات واضحة في مقاومة هذه الظاهرة التي تمس حتى من البعد الجمالي لبعض المعتمديات.

كما أدعوكم إلى مواصلة الحرب التي انطلقت منذ مدة، وأشكر وزارة الداخلية على نجاعة عملها في محاربة ظاهرة المخدرات التي تشكل آفة كبيرة تهدد السلم الاجتماعي ونشد على أيديكم وأدعوكم إلى المواصلة.

دعم المراكز الأمنية وقد ذكرتم أن نفقات الاستثمار ستضمن منحة مخصصة لاقتناء سيارات أمنية لدعم المناطق المستحقة. أتوجه بتحية من خلالكم إلى كل قواتنا الحاملة للسلاح وأدعوكم مجددا إلى زيارة ولاية صفاقس وبالتوفيق إن شاء الله، السيد الوزير.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم أسامة سحنون، له أربع دقائق، تفضل.

السيد أسامة سحنون

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وكافة الوفد المرافق له.

في البداية، تحية لكل مؤسساتنا الأمنية من حرس وشرطة وحماية مدنية، فهم جنود الوطن الذين قاوموا الإرهاب ولا يزالون كذلك ولولاهم لما استقرت أوضاع بلادنا السياسية، لكن تبقى هناك استحقاقات قادمة ومهام ملقاة على عاتقهم، نسأل الله أن يوفقهم فيها.

السيد الوزير، لدي بعض النقاط، أرجو من سيادتكم التفاعل معها كما عودتمونا في أقرب وقت:

قضية "مجموعة 17" في بلدية الكاف، هؤلاء أناس ينتظرون منذ ثلاث سنوات تسوية وضعيتهم وعقودهم، كانوا يعملون في ظروف صعبة في المطر وفي حر الشمس وأيام الأحد دون توقف، لكنهم أصبحوا يعيشون وضعيات اجتماعية ونفسية صعبة جدا وملوا الانتظار، حتى أنني أصبحت محرجا من طريقة المعاملة التي يعاملون بها طيلة خمس سنوات من الظلم والحييف، السيد الوزير، من فضلك يجب حل هذه الإشكالية في أقرب وقت ممكن.

وضعية البلديات ككل في تونس، في السنة الفارطة السيد رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أشار إلى أن الهيئة جاهزة ماليًا لأي انتخابات وفي هذا الصدد ما زلنا ننتظر قرارا سياسيا لإجراء الانتخابات البلدية، هل أن بلادنا بإمكانها أن تصبر في ضل هذا الوضع وبكتاب عامين بصلاحيات محدودة؟ يجب أن تقع انتخابات بلدية في أقرب وقت لاستكمال البناء السياسي وسأحيلك على وضعية بلدية الكاف، هناك نقص كبير في الإطار البشري خاصة عمال النظافة بارك الله فيهم، ولكن عددهم لا يكفي حجم ولاية الكاف التي تعتبر ثالث أقدم بلدية في الجمهورية التونسية، لذلك يجب أن تقع لفتة كبيرة إلى ولاية الكاف.

كذلك سأتطرق إلى مسألة النظام الأساسي للعمد ودورهم الكبير وهم يعتبرون خط الدفاع الأول للدولة التونسية ولا يزالون ينتظرون اليوم نظامهم الأساسي، أيضا العملة العرضيين على حساب الاعتمادات المفوضة لوزارة الداخلية، فهؤلاء لا يتمتعون بمنحة شيخوخة أو منحة التسريح من العمل أو منحة التقاعد، كما أنهم يعيشون وضعية اجتماعية واقتصادية صعبة، وقد تجاوزت أعمارهم

خمس وستين سنة ولم يتوصلوا إلى أي حل، نطالب بالنظر في هذه المسألة السيد الوزير، في أقرب وقت ممكن.

الرجاء إعطائي ثلاثين ثانية إضافية.

لقد تطرق العديد من زملائي بالمجلسين إلى ظاهرة المخدرات وضرورة مكافحتها، صحيح يجب علينا مكافحتها والقضاء عليها، ولكن المقاربة لا تكون أمنية فقط، لأن أغلب مستهلكي المخدرات ضحايا ومرضى والمرضى يجب أن تقع معالجته وليس سجنه، لذلك يجب عليكم بالتعاون مع السيد وزير الصحة وكل الأطراف المتداخلة تكثيف وتشبيد العديد من المراكز المتخصصة في علاج المدمنين، لأنه مدمن وليس مجرما، المروج هو المجرم والأشخاص الذين يقومون بجلب السموم هم المجرمون، هذه السموم التي أصبحت تباع على قارعة الطريق وأمام المعاهد والمدارس الإعدادية، أين الدوريات الأمنية في هذا؟ نعلم أن هناك حملا كبيرا على عاتق الأمن، ولكن هذا الملف يعتبر رقم واحد، لقد تحطم أبنائنا بسبب المخدرات التي أصبحت تباع بأنواع مختلفة على قارعة الطريق، حتى أننا أصبحنا نشهد العديد من الكوارث جراء هذه المخدرات.

كما ذكرت السيد الوزير، فإن معالجة المخدرات تعد مقاربة اجتماعية، فشبابنا محروم من الملاعب ومحروم من القاعات ومحروم من الرياضة وتعتبر تونس الدولة الوحيدة منذ سنة 2011 أي منذ 15 سنة تقريبا ما المانع من تواجد جمهور الفريقين في نفس الملعب، لقد كنت أقوم بذلك في سن 13 سنة والآن لم يعد سني يسمح لي بذلك، ولكن لماذا تحرم الأجيال القادمة من حضور ذلك العرس كل أسبوع...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

بإمكانك أن تواصل فكرتك تفضل.

السيد أسامة سحنون

شكرا السيد الرئيس،

لماذا تحرم الأجيال من التنقلات ومن نكهة حضور المباريات ومن متنفس آخر الأسبوع؟ لقد تواصل هذا الوضع طيلة 15 سنة، مصر أيضا شهدت ثورة، ولكن عادت الملاعب لتحتضن جمهور الفريقين، أيضا أشقاؤنا في ليبيا فرج الله عنهم، لقد عاد حضور جماهير الفريقين بالملاعب، فقط في تونس لم تتمكن من ذلك، في حين أن هذا يعتبر الباب الأول لمكافحة المخدرات والإرهاب وكل الظواهر ونعلم جيدا أن قواتنا الأمنية لمقاومة الإرهاب لا تعجز عن تأمين ملعب يعد 30 أو 40 أو 60 ألف متفرج وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم جلال القروي، له دقيقتان، تفضل.

السيد جلال القروي

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد الوزير،

أود في البداية أن أعبر عن تقديري للمجهودات الكبيرة التي تبذلها وزارة الداخلية في حماية الأمن العام والحفاظ على استقرار البلاد رغم التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لكن الأمن اليوم لم يعد مجرد مكافحة للجريمة أو حماية للحدود، بل أصبح مشروعا وطنيا شاملا يمس كل أوجه الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الرقمية، البيئية.

سيدي الوزير. من أخطر التهديدات التي تواجه أمننا القومي اليوم، هي شبكات التهريب والجريمة المنظمة التي تنخر الاقتصاد وتضعف الدولة من الداخل، فالتهريب لم يعد مجرد نشاط محدود، بل أصبح اقتصادا موازيا ومنظما يمول التهريب الضريبي، ويهدد موارد الدولة ويضعف المنافسة الشريفة بين المؤسسات، نحن نعلم أن الأجهزة الأمنية تبذل جهودا كبرى، ولكن المطلوب اليوم هو نقلة نوعية في التعامل مع هذا الملف، ولذلك اقترحت ثلاث نقاط:

تفعيل التنسيق بين وزارة الداخلية ووزارة المالية لتتبع شبكات التمويل التي تقف وراء التهريب، لأن مقاومة الجريمة الاقتصادية لا تكون فقط بالسلاح، بل بالمعلومة المالية الدقيقة.

التحول من منطقة الردع إلى منطقة التنمية في المناطق الحدودية، الشباب الذي يعيش من التهريب ليس مجرما بطبيعته، بل هو ضحية غياب فرص عمل وتنمية، إذا أردنا أمنا مستداما يجب أن نوفر بدائل اقتصادية لهؤلاء المواطنين حتى لا يتحولوا إلى أدوات في يد شبكات الجريمة.

تطوير منظومة الرقابة الإلكترونية على الحدود عبر طائرات مسيرة وكاميرات حرارية لتخفيف الضغط على أعوان الأمن وتعزيز الفاعلية الميدانية، هذه ليست كماليات، بل استثمار في الأمن القومي، كل دينار يصرف في مكافحة التهريب يوفر عشرات في الاقتصاد الوطني.

ثانيا، وضعية سيدي بوسعيد، أود أن أبدي ثلاث ملاحظات سيدي الوزير،

خطر الانزلاق الأرضي الذي يهدد بعض الأحياء القديمة والمنازل القريبة في المنحدرات منهم النجمة الزهراء، الشرقي، المقبرة وأعلم جيدا ما حدث خلال عقد بثلاثة وأربعة اجتماعات، نأمل التوصل إلى حل.

ظاهرة الكلاب السائبة التي أصبحت تقلق الأهالي والزائرين على حد سواء.

مشكلة سور مقبرة سيدي بوسعيد الذي انهار منذ أكثر من سنة وقد تحدثت عنه في هذه القاعة منذ عام، ولكن الأشغال لم تنطلق إلى اليوم، أطالب بتدخل عاجل لإعادة بناء هذا السور احترام لحرمة المكان ولسلامة المواطنين.

وأخيرا نوصي بتركيز كاميرات مراقبة أمام جميع المعاهد والمدارس بهدف مقاومة ظاهرة استهلاك وترويج المخدرات وحماية التلاميذ والإطار التربوي من المخاطر التي قد تهدد سلامتهم، شكرا السيد الوزير، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم علية البجاوي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد علية البجاوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد الوزير،

مرحبا بإطارات وزارة الداخلية،

كنت قد تشرفت بالتدخل أمامكم يوم 14 جويلية الماضي بمدخلة تابعة من واقع موجه، ورفعت فيها صوت الأمهات والأرياف والشباب الحالم، اليوم أعود بنفس الصدق، ولكن هذه المرة لأقول

تحقق جزء مهم من المطالب وهو النجاح الأمني في محاصرة مروجي السموم والمخدرات.

السيد الوزير، هذه الحملات الأمنية المكثفة التي أطاحت بعدديد الشبكات هي مجهود يحسب لكم ولأعوانكم وهي مكسب للوطن ولأبنائنا، من لا يشكر الناس لا يشكر الله، ولذلك أقول شكرا لوزارة الداخلية على الحرب الشجاعة ضد تجار الموت، لكن، المعركة الأمنية لا يجب أن تخفي المعركة الثانية وهي معركة التنمية والحوكمة المحلية، في ولاية بنزرت خاصة في معتمدية غزالة، المعاناة ما زالت متواصلة بعد العطش الممنهج في الصيف الماضي نعيش وضعا تريبويا صعبا: مدرسة تغلق أبوابها أسبوعا كاملا بسبب تهاون إداري، أما المشاريع التنموية فتتوزع أحيانا بمنطق المحاباة لا العدالة، وحتى النقل المدرسي صار خاضعا للمعارف والمحسوبية، بدل أن يكون خاضعا لحاجيات التلاميذ وحقوقهم، هذا مثال صارخ على غياب المتابعة والمساءلة.

ونضيف اليوم ملفا آخر يؤرق المواطن يتمثل في صعوبة الحصول على تراخيص الماء والكهرباء، المواطن البسيط يلف ويدور بين المكاتب والملف ينام من إدارة إلى إدارة، وكان الماء والنور أصبح امتياز لا حقا، نرجو من وزارتك تسريع الإجراءات وتوضيح المسارات حتى لا تبقى الإدارة عبئا على المواطن، بل سندا له، خاصة منهم الأشخاص الذين توارثوا الأراضي ذات الصبغة الفلاحية عن رابع أو خامس جد فهم لا يتمتعون بتراخيص الماء والكهرباء.

كما أعود بكل احترام للإشارة إلى الشغور الحاصل في خطة المعتمد الأول وكاتب عام الولاية وهذا الشغور أثر فعلا على نسق العمل الإداري وسرعة المعالجة والمتابعة الميدانية، الإدارة بلا رأس فعلي تفقد الانسجام، القرارات تتعطل، والمواطن هو من يدفع الثمن، نأمل منكم السيد الوزير، الإسراع في سد هذا الشغور حتى تستعيد الإدارة الجهوية حيويتها وإنصافها.

وهنا اسمحو لي أن أتطرق بإيجاز إلى القانون الترتيبي للعمد حتى نعيد لهذه المؤسسة مكانتها وهبتها ضمن منظومة الحكم المحلي المتناسق، ولكي يبقى صوت الدولة مسموعا في كل دوار وكل قرية.

السيد الوزير، كما أود تذكيرك بوضعية العملة العرضيين ببلدية غزالة وماطر بصفة مسترسلة في إطار وضعية هشة ودون دفاتر علاج، نتمن ما تحقق ونثق في إرادتك القوية للإصلاح، لكننا ننتظر أن تمتد نفس الصرامة والجدية من الأمن إلى الإدارة حتى لا تكون الدولة قوية فقط على الضعيف وغافلة على المقصر ولكي تبقى وزارتك عنوان الهيبة والعدل والإنصاف وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم حمدي عمران، له دقيقتان، تفضل.

السيد حمدي عمران

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الداخلية والوفد مرافق له.

في البداية أود التوجه بتحية تقدير وشكر إلى كافة المؤسسة الأمنية في كامل تراب الجمهورية وخصوصا في ولاية سوسة لما تقوم به من مجهودات يومية وجبارة في إطار التصدي للجريمة، رغم النقص في التجهيزات والمعدات وحتى الموارد البشرية.

السيد هيثم الطرابلسي

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وكافة إدارات الوزارة.

في الحقيقة، هناك مجهود أمني كبير تقوم به وزارة الداخلية، وخاصة في مكافحة المخدرات وهذه المجهودات يلاحظها الجميع، لكن هناك العديد من النقائص من الجانب البلدي، وقبل الحديث عن هذا الجانب، أود أن أتوقف عند مسألة ضرورية وهي مراجعة التعيينات خاصة في ولاية بن عروس، سبق أن تطرقت إلى ذلك عدة مرات، معتمدون في ولاية بن عروس موجودون في مناصبهم منذ أكثر من عشر سنوات ولا بد من ضخ دماء جديدة في الولاية.

كما أن هناك عددا من المعتمدات تشكو شغورا مثل معتمدية حمام الشط التي لها أكثر من ثمانية أشهر دون معتمد وهي تشتغل بوجود الكاتب العام، لكن غياب المعتمد يخلق حالة من الحذر والخوف في التسيير والتعامل مع الأعوان، إذ أن البعض لا يريد الدخول في صراع ويفضل ترك الأمور كما هي وترك الملفات معلقة وبالتالي في غياب المعتمد بالمعتمدية والمجلس البلدي في وجود الكاتب العام ستبقى المعتمدية للأسف معطلة، لذلك نرجو منكم السيد الوزير، مراجعة التعيينات وضخ دماء جديدة في ولاية بن عروس.

وكما أتساءل أيضا متى ستجرى الانتخابات البلدية؟ حتى أن عمادتي لا يوجد بها معتمد منذ أكثر من ستة أشهر.

أنتقل إلى توصية أخرى وهي تكثيف الدوريات الأمنية أمام المدارس، نحن نعلم أن وزارة الداخلية لا يمكنها وضع دورية قارة أمام كل مدرسة، لكن الدوريات المتنقلة التي تمر وتعود لا تكفي، لأن المنحرفين عندما يرون الدوريات يبتعدون ثم يعودون بعد مغادرتهم ونظرا في حلقة "كر وفر"، أغلب مدارسنا تعاني من المشكلة المتطفلين أمامها.

وبالنسبة إلى المجالس المحلية فهي ما زالت تعاني إذ لا تملك مقرات ومنحها لا تصل، وأحيانا تصرف بعد ثلاثة أو أربعة أشهر وإلى حد الآن منذ شهر أوت لم يتقاضوا مستحقاتهم.

بالنسبة إلى برج السدرية كان يوجد بها مركز أمني في السابق وهي منطقة شعبية وتتطلب ذلك، لكن للأسف أغلق وبقيت الجهة تعاني من انتشار كبير للانحراف وارتفاع حالات العنف، هذه المنطقة تتطلب إحداث مركز أمني، والمواطنون يعيشون حالة احتقان ويقولون أنهم كانوا يتمتعون بوجود مركز أمني ثم وقع غلقه، كذلك وقع غلق مركز البريد مؤخرا رغم تدخلات النواب والوزارات، إلا أنه قيل أنه برمج إجراء أشغال بها وتنمى إعادة فتح مركز الأمن في السدرية وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم الفتحي الأعماري، له دقيقتان، تفضل.

السيد الفتحي الأعماري

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق.

تحية وطنية خالصة إلى القوات الأمنية بجميع أسلاكها لدورها في المحافظة على النظام والأمن العام وحماية الأفراد وممتلكاتهم ومكافحة الجريمة والمخدرات وهنا يجب تطوير آليات ووسائل المكافحة في إطار التصدي لهذه الظاهرة خاصة في المعابر البرية والمطارات والموانئ.

السيد الوزير، نطلب منكم مد إقليم سوسة بالتجهيزات والموارد البشرية لأنه يعاني نقصا، ونحن نعرف حساسية ولاية سوسة خاصة في الموسم الصيفي. سيدي الوزير، كل المراكز تعاني نقصا ورغم ذلك فهم يقومون بمجهودات كبيرة، إلا أن هناك نقصا كبيرا في التجهيزات وكذلك في الموارد البشرية.

أود التطرق إلى مسألة الكتاب العامين على المستوى الجهوي والكتاب العامين في البلديات. اليوم، الكتاب العامون للبلديات يعيشون في مواجهة مباشرة مع المواطن خاصة في ولاية سوسة، بما أن الجلسات في الولاية تعقد بشكل شبه يومي وتقع هرسلتهم، بمعنى أنهم لم يعودوا يجدون الوقت لمقابلة المواطنين، هذه تعد مشكلة كبيرة في ولاية أكودة.

كما نطلب من السيد والي سوسة مقابلة المواطنين، لا بأس في ذلك، اليوم مثلا لدي طلب لقاء مع الوالي لجمعية الاتحاد الرياضي بأكودة، تقدمت بهذا الطلب يوم 05-05-2025 وهي تقوم بتأطير الأطفال الصغار ولديها إشكاليات حتى على مستوى الملعب، اليوم هذه الجمعية لا تجد مكانا لإقامة المباريات لأن الملعب التابع لها به أشغال وهو مشروع بلدي لم يكتمل إلى الآن ومنذ ثلاث سنوات وهي تكتري القاعات من حمام سوسة ومن القلعة الكبرى، نرجو إيجاد حل لهم، فهم لم يعودوا يجدون الوقت حتى لمقابلة المواطنين، حتى أن رئيس الجمعية لم يعد يجد حتى الكاتب العام

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

بإمكانك أن تواصل فكرتك، تفضل.

السيد حمدي عمران

السيد الوزير، أود أن أتساءل عن مشروع المجمع الأمني بشط مريم، في الحقيقة لدي احتراز حول عدم تخصيص ميزانية للمشروع، مع العلم أن هناك لجنة من وزارة الداخلية قامت بزيارة ميدانية لذلك نطلب منكم، السيد الوزير، توضيح مآل هذا المشروع في شط مريم.

أيضا أتساءل عن ملف 236 إطار الذين تم انتدابهم للبلديات المحدثه، كان هناك منشور من وزير الداخلية عدد 1 لسنة 2023، الذي نص على التعاقد لمدة سنة قابلة للتجديد إلا أن هناك منشور بتاريخ 29 أكتوبر 2025 فرض عليهم التجديد لسنة أخرى، ونحن نرى أن توجه الدولة هو القطع مع النظام هش.

السيد الرئيس، سأواصل فكرة فقط.

السيد الوزير، نطلب منكم النظر في إمكانية تغيير مقر الأمن بطنطانة، نحن نعرف أن ظروف إنشاء هذا المركز الأمني في وقت ما قبل الثورة، لكن اليوم وفي إطار تقريب الخدمات من المواطن فإن هذا المقر لا يخدم سوى حوالي 10% من متساكني طنطانة، زد على ذلك، لا يوجد أي نقل عمومي يوصل إلى مقر الأمن بطنطانة ولا توجد حافلة ولا "لواج"، مما يجعل المرأة المسنة أو الرجل المسن الذي لا يمتلك وسيلة نقل خاصة عاجزا عن الوصول حتى لاستخراج بطاقة التعريف الوطنية.

مع العلم أن هناك قطعة أرض تابعة لوزارة الداخلية بجانب الدائرة البلدية بطنطانة وهو عقار يسهل الوصول إليه، فهو قريب من الشارع الرئيسي، كما أنه موجود في منطقة ذات كثافة سكانية...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم هيثم الطرابلسي، له أربع دقائق، تفضل.

التسريع في سد الشغورات في سلك المعتمدين، ولاية مدنين بدون معتمد أول منذ عدة سنوات وبلدية بن قردان منذ سنوات بدون كاتب عام قار، وهذا يعطل مصالح المواطنين والتنمية بصفة عامة في جهة بن قردان، كاتب عام قار وذو كفاءة في بلدية بن قردان أصبح أمراً ضرورياً.

كما نطالب بإحداث بلدية ثانية استجابة للمواطنين والمجلس المحلي خاصة أن مقومات إحداثها متوفرة من حيث عدد السكان والموارد المالية.

هناك أيضاً إشكال في عدم إسناد رخص البناء لبعض المواطنين بدعوى أن العقار على ملك وزارة أملاك الدولة، لكن السيد الوزير، المواطنون متملكون لهذه العقارات منذ أكثر من 20 سنة والعقار مسجل في القباضة، لذلك يجب إيجاد حل لهذه المسألة.

التعقيدات والصعوبات التي يعاني منها الفلاحون أصحاب تربية الماشية في الدخول إلى المنطقة العازلة، السيد الوزير، بمناسبة ملحمة 7 مارس في السنة الفارطة التقينا معكم هناك مع السيد وزير الدفاع واتفقنا على إسناد بطاقة للمربي لمدة سنة قابلة للتجديد وأوكلت مهمة إعداد البطاقة إلى اتحاد الفلاحين، لكن إلى اليوم لم يتم القيام بأي شيء وقد مرت سنة تقريبا.

كما نطالب بإصدار القانون الأساسي للعمد ورقمنة عمل العمدة حتى يتسنى له العمل في ظروف جيدة، سابقا كان العمدة يعتمد على دفتر يدون فيه كل شيء، لكن اليوم تغيرت الأمور والرقمنة أصبحت ضرورية، لأن العمدة هو الأساس في المعلومة.

شكرا وعاشت تونس حرة مستقلة.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة أومينة حرباوي لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة أومينة حرباوي

شكرا سيدي الرئيس.

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق لسيادتكم.

عندما كنتم واليا بأريانة وحضرتم معنا الملتقى الإقليمي بولاية بن عروس وأخذتم الكلمة، كنت فرحة لأن لدينا كفاءة مثلكم وعندما تم تعيينكم وزيرا للداخلية زاد فرحي، الرجاء، سيدي الوزير، أخذ كل التدخلات بعين الاعتبار وشكرا.

استنادا إلى أحكام القانون الأساسي عدد 4 لسنة 2025 المتعلق بالمجالس المحلية للتنمية وخاصة الفصل 8 الذي يلزم بإشراك المجالس المحلية في إعداد مشاريع ميزانية التنمية، نتوجه إلى سيادتكم بهذا الاستفسار:

إلى اليوم لم تتلق عديد المجالس أي مراسلة رسمية من الجهات المركزية أو الجهوية تدعوها للمشاركة في إعداد أو مناقشة الميزانية، رغم أن الفصل 10 من نفس القانون ألغى صراحة كل الآليات القديمة للعمل الجهوي والقطاعي، فهل صدرت تعليمات تعلق تنفيذ هذا المقتضى القانوني؟ وإن لم تصدر فما هي الأسباب الإدارية التي حالت دون تطبيقه؟

وفي سياق متصل لا تزال أغلب المجالس المنتخبة تعاني من غياب الدعم اللوجستي الأساسي: لا مكاتب، لا تجهيزات، لا حواسيب، لا

آلات طباعة، إضافة إلى غياب الأختام وبطاقات الهوية، وهو ما يفتح الباب أمام التجاوزات وتشويه صورة المجالس المنتخبة.

هنا يوجد تجاوز لاستقلالية هذه المجالس، فضلا عن عدم تطبيق منشور وزارتيكم بخصوص توفير سيارات لنقل نواب الأقاليم إلى مقرات الاجتماعات وتأخر صرف المنح في العديد من الولايات منذ أشهر أوت، سبتمبر وأكتوبر.

في ظل هذه الظروف الصعبة، كيف يمكن للمجالس المنتخبة أن تهض بدورها التنموي؟ نلتمس منكم التدخل العاجل لتفعيل أحكام القانون وتوفير الحد الأدنى من مقومات العمل حتى تظل هذه المجالس فاعلة ومؤسسة للديمقراطية المحلية الحقيقية.

سيدي الوزير، نود أن نلفت عنايتكم إلى أهمية إنشاء مركز أمن إضافي في ولاية بن عروس وذلك نظرا إلى زيادة عدد السكان في المنطقة، حيث يتجاوز عدد سكان المعتمدية 29 ألف نسمة، فيه مركز وحيد ولدينا مقر كبير وواسع في حي فرحات حشاد بحي الإسكان بين عروس تابع للشرطة البلدية، لكنه حاليا يخلو من المعدات الضرورية ناهيك عن الغرف شبه الفارغة ويمكن استغلاله أو استغلال جزء منه لإنشاء مركز شرطة عدلية بين عروس. بن عروس بلا معتمد أول إلى اليوم.

سيدي الوزير، لدينا بعض الأسئلة:

السيد رئيس الجمهورية أمر بتمكين المجالس المحلية من منح شهرية، لكن أعضاء المجالس المحلية انتظروا أكثر من ثلاثة أو أربعة أشهر للحصول على منحهم وألحوا علينا كثيرا لننقل لكم الرسالة. كنت في جلسة سابقة مع سيادتكم اقترحنا أن تتحول الخلية إلى معتمدية وهناك مراسلة من أهالي المنطقة بخصوص هذه الوضعية، الرجاء مدنا بإجابة.

سيدي الوزير، هناك بعض الولاة لا يعترفون بالمجالس المنتخبة، بعض الكتاب العامين للبلديات حتى لا أقول أغلبهم، ما هو دورهم؟ صفة فقط، بل بالعكس وصل الأمر إلى تعطيل مصالح المواطنين. هناك أشخاص ينتظرون عدادات الماء والكهرباء، ولكن لا أحد يقابلهم ولا يجيبهم ولا يوضح لهم الأسباب، كما توجد قرارات هدم منذ خمس سنوات، سأمدمكم بها الآن لتروها، لم تنفذ إلى اليوم، ما زالت الأموال تدفع تحت الطاولة وتبقى الأحكام في الأرشيف وكذلك رخص البنادر هناك مواطنون ينتظرون منذ سنة 2011.

كما أن مهمة بعض المعتمدين ضرب هذا المسار وهم من منظومات قديمة سابقة، الرجاء إعادة النظر في هذه التعيينات.

المجالس المنتخبة فيها دكاترة ومع ذلك لا يملكون دفتر علاج وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم حسان عامري، له دقيقتان، تفضل.

السيد حسان عامري

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

هدفنا الدائم هو ترسيخ أمن جمهوري يقوم على خدمة المواطن وحماية حقوقه وتطبيق القانون بعدالة.

نؤمن حالة الاستقرار الأمني التي تحققت بفضل الجهود المتواصلة لقوات الأمن والحماية المدنية وكل الأطراف المتداخلة وندعم كل المبادرات والمساعي الرامية لتطوير المنظومة الأمنية، فلا تنمية اقتصادية ولا نمو بدون استقرار أمني شامل.

جهويا، مداخلتي سأتي فيها على ثلاث نقاط أساسية بإيجاز.

أولها السيد الوزير، كنت قد تقدمت في مداخلة سابقة وفي سؤال كتابي بطلب بكل لطف بتدخلكم الشخصي لتجاوز الإشكال العقاري الذي يعيق تنفيذ مشروع فح الأطلال عين دراهم منذ 2016 بسبب 6 هيكتار على ملك وزارة الداخلية، على ملك تعاونية الحرص الوطني والحماية المدنية، ولكن دون إجابة ولا استجابة وأجدد اليوم هذا المطلب بكل لطف ومودة وأتصور أن 6 هكتار ليست بعزيزة على أهالي عين دراهم والمناطق المجاورة ولعل من الهام والمميز أن تساهم وزارة الداخلية، إضافة لمهامها التقليدية في حفظ الأمن، في التنمية الاقتصادية في المناطق الحدودية المهمشة وأرجو منكم السيد الوزير الاستجابة لهذا المطلب الهام وثقتنا في شخصكم كبيرة.

نقطة ثانية، أملاك الأجانب في عين دراهم وبني مطير وطبرقة وغار الدماء لا تزال تطرح إشكالا كبيرا بسبب تشويها للمنظر العام وللطابع المعماري القديم والمميز لهذه المناطق وإزالتها السيد الوزير، كما تعلمون تتجاوز الإمكانيات المالية والبشرية للبلديات وهو ما يتطلب خبرات وآليات وموارد، وهو إشكال حقيقي في العديد من الولايات الأخرى كبنزرت. لذلك نقترح أن تكون هناك ميزانية خاصة وموارد بشرية في شكل فريق عمل مركزي بالشراكة مع وزارة التجهيز لتجاوز هذه الإشكاليات في خصوص أملاك الأجانب الأيلة للسقوط أو التفويت فيها مع التعهد بإزالتها واستغلالها في دفع الحركة الاقتصادية والتنموية، مع المحافظة على الطابع المعماري لهذه المدن.

أخيرا، ضرورة سد الشغورات في خطة معتمد أول ومعتمد مركز الولاية بولاية جندوبة والتسريع بالقانون الأساسي للعمد والمعتمدين وخاصة من هم خارج الإدارة وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم سمير حسناوي، له دقيقتان، تفضل.

السيد سمير حسناوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية الوفد المرافق،

نناقش اليوم ميزانية وزارة الداخلية لسنة 2026 وهي مناسبة للحديث عن واقع الجهات الداخلية وخاصة ولاية الكاف سيدي الوزير، التي مازالت تعاني من التهميش رغم أهميتها الكبرى في حماية حدودنا الشمالية الغربية، وضمان أمن البلاد.

سيدي الوزير، إن ولاية الكاف مازالت تواجه صعوبات حقيقية في البنية التحتية الأمنية، فعدد من المراكز الأمنية يعمل بإمكانيات محدودة والأعوان يؤديون مهامهم في ظروف صعبة وبعض المقرات قديمة مهالكة تنتظر الترميم منذ سنوات.

أما الطرق المؤدية إلى المناطق الحدودية وخاصة في ساقية سيدي يوسف، الدهماني، قلعة السنان، نبر، الطويرف، فهي في حالة سيئة مما يعطل سرعة التدخل الأمني، ويؤثر على جاهزية الوحدات وأخص بالذكر هنا السيد الوزير معتمدية ساقية سيدي يوسف، هذه المنطقة التاريخية التي تمثل رمزا للعلاقة التونسية الجزائرية، في الثامن من

فيفري من كل عام، نحني ذكري القصف الغادر الذي امتزجت به دماء التونسيين والجزائريين في ملحمة واحدة ومصير مشترك وفي المكان نفسه كان رئيس الحكومة السابق قد وعد بإحداث سوق حرة تونسية جزائرية، تكون فضاء اقتصادي وتنموي مشترك يخلق فرص عمل ويعزز التبادل التجاري بين البلدين وكنت سيادتكم حاضرا معه السيد الوزير، لكن للأسف إلى اليوم بقي ذلك الوعد مجرد كلام لم يترجم إلى فعل.

سيدي الوزير، المعابر الحدودية في ولاية الكاف في ساقية سيدي يوسف، لا ينبغي أن تكون فقط نقطة مراقبة أمنية، بل يجب أن تتحول إلى بوابة للتنمية والتعاون والتبادل التجاري من خلال تنسيق فعلي بين وزاراتكم وبقية الوزارات...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

أكمل فكرتك أستاذ.

السيد حسن عامري

...حتى نجمع بين الأمن والتنمية في تلك المناطق الحيوية، الأمن يبدأ من الحدود والحدود اليوم بحاجة إلى دعم استثنائي وإرادة واضحة، نأمل أن تتضمن ميزانية 2026 برنامج خاص بولاية الكاف تشمل دعم المراكز الأمنية بالإمكانيات والتجهيزات، تحسين ظروف العمل الأمنية وتطوير البنية التحتية في المعابر الحدودية.

ولاية الكاف لا تطلب المستحيل، بل تطلب حقها في الأمن، في الكرامة وفي التنمية وأمن الكاف هو أمن الجمهورية كلها وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم حسنين محفوظي له أربع دقائق، تفضل.

السيد حسنين محفوظي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد الوزير وبإطارات الوزارة،

مرحبا بالسادة النواب من الغرفتين،

نتمنى أن نرى الابتسامة على محياك دائما السيد الوزير،

مرحبا بك السيد الوزير،

سأبدأ بالمجالس المحلية والجهوية والإقليمية ومعاناتهم الكبيرة السيد الوزير وأنت على علم بكل شيء.

في الحقيقة الأمر أصبح مقلقا لا منح ولا مقرات ولا تجهيزات، فحتى المجالس المحلية بدون مقر، في سببلة بالقصرين مثلا لا يوجد مقر، في كل مرة يتبرع شخص بقاعة السيد الوزير وفي سببلة نفس الشيء بدون مقرات ولا يخفى عنك البيان الأخير السيد الوزير ولا جدوى من الحديث عنه، نطلب منك فقط القيام بزيارة للقصرين وهذا طلب من المجالس المنتخبة، نطلب عقد جلسة بحضور السادة النواب وننظر في حلول للإشكاليات العالقة لأن الأمر أصبح لا يطاق، أصواتهم غير مسموعة وهم مغيبون تماما فنتمنى منك أن تؤدي لنا زيارة.

السيد الوزير، أنت تعرف أن وزارة الداخلية سلطة سيادية بامتياز وهذا ليس من فراغ، لن تنجح لا التربية ولا الثقافة ولا المهرجانات بدون أمن، أمام المدارس وفي الملاعب وحتى في المهرجانات، يعني هي وزارة سيادية بامتياز.

الوزارة في فرض هيبه القانون وتحقيق العدالة التنموية في مختلف الجهات. كما أود أن أعبر عن خالص تقديري وامتناني لكل الوحدات الأمنية على جهودها في حماية المواطنين والحفاظ على الأمن العام. السيد الوزير، إن الميدان اليوم يؤكد أن التجاوزات لم تعد استثناء، بل أصبحت واقعا يوميا يهدد النظام العام والصحة العامة ونخص بالذكر البناء الفوضوي واحتلال الأرصفة، المخالفات الصحية الجسيمة واستعمال المواد المدعمة في غير وجهتها.

ندعو إلى دعم جهاز الشرطة البلدية وتعزيز دوره بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الراهنة وذلك عبر تمكينه من التكوين المستمر وتوفير التجهيزات اللوجيستية والتقنية الضرورية لتمكينه من أداء مهامه بكفاءة في مجالات حفظ النظام المحلي ومجاهة البناء الفوضوي وحماية الملك العمومي.

كذلك تعزيز المراقبة الاقتصادية، يجب على مصالح المراقبة ألا تقتصر على أسواق الجملة، بل أن تواصل المتابعة بفعالية إلى آخر نقطة توزيع، كما ندعو إلى تفعيل آلية تنقل الفرق الرقابية بين الولايات، لأنه في بعض الأحيان أبناء الجهة لا يمكنهم تطبيق القانون على الوجه المطلوب.

السيد الوزير، ولاية باجة تعاني من عجز هيكلي في أغلب بلدياتها عمدون، نفزة، باجة وسط المدينة ومن ضعف الإمكانيات البشرية والمادية وقد أن الأوان لمعالجة هذا الخلل عبر آليات إدارية وقانونية عاجلة.

نطالب بالعمل العاجل على إحداث بلدية وادي الزرقاء نظرا إلى العجز الهيكلي لبلدية تستور عن تغطية حاجيات دائرة وادي الزرقاء والبعد الجغرافي، السيد الوزير المواطن في وادي الزرقاء يعاني والوقت حان لإنصافه بإحداث بلدية.

كما نجدد التأكيد على الضرورة العاجلة لإصدار القرار المنصف بإحداث بلدية مستقلة بمعتمدية باجة الشمالية، باعتبارها أكبر مركز ثقل سكاني على مستوى الولاية وما يمثله ذلك من وزن ديمغرافي واقتصادي واجتماعي واضح. كذلك لا بد أن تضطلع السلطات الجهوية بدور فاعل في مرافقة المجالس المحلية وتوفير التأطير الإداري والفني والمقرات والوسائل اللوجيستية لأداء مهامهم على أكمل وجه وذلك في إطار وحدة الدولة.

سيدي الوزير، القانون الأساسي للعمد، كذلك سلك المعتمدين، نطرح تساؤلا حول أسباب الغياب الهيكلي لإطار قانوني يحفظ المكانة المهنية لسلك المعتمدين خاصة وأن أغلبهم من أصحاب الشهادة العليا ويضطلعون بمهام ذات طابع سيادي وحساس، هل من المعقول أن يجد المعتمد بصفته المطلع على أسرار الدولة والشريك في القرار الأمني والجهوي نفسه بعد إقالته أو انتهاء مهامه دون إطار يعيده إلى سلك الإدارة العمومية؟ كذلك ما هو مصير المنتدبين في إطار البرنامج الخصوصي لدعم الموارد البشرية للبلديات المحدثّة؟

سيدي الوزير، نطالب بفتح تحقيق عاجل بشأن معمل الأدوية "Promochemica" بولاية باجة التابع لشركة أجنبية والمتوقف عن النشاط منذ أربع سنوات والذي يشوبه غموض، وفقكم الله وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم أحمد قار علي تفضل.

السيد أحمد قار علي

شكرا السيد الرئيس،

مشكلة المخدرات أمام المؤسسات التربوية أمر سهل جدا، هل تخيل أن المروجين الكبار للمخدرات سنجدهم أمام المدارس؟ طبعا لا بل سنجد عناصر معروفة ويمكن الامساك بهم فردا فردا، ولكن المشكلة عند الإمساك بهم والتوجه إلى مركز الأمن يدلي بإفادته ثم يغادر، الآن في عصر التكنولوجيا السيد الوزير يمكن وضع كاميرا أمام المؤسسات التربوية وحينها لن يجرا أحد على بيع المخدرات.

سيدي الوزير، التعينات وسد الشغورات، تحدثنا في هذا الموضوع عدة مرات وأصبح الأمر مقلقا ومملا ولا أتصور أنك لا تعلم بهذه المشاغل فمناظريك يقدمون لك جميع المعلومات، القصرين ولاية حدودية فيها المخدرات والجريمة وتبقى طيلة سنة بأكملها بدون كاتب عام وبدون معتمد، أكبر المعتمديات بدون معتمدين وهناك نقصا كبيرا في العمدة يعني السيد الوزير إلى متى؟ هل لا تقدر على توفير ذلك أم أنه لا يوجد إطارات ولا يوجد من يغطي هذا النقص؟ هناك العاطلين عن العمل والدكاترة ما شاء الله وهذا الأمر لا يصعب عليكم.

ومن ضمن المشاكل المطروحة والمطالب التي وردتني من المجالس والمواطنين مطلب أحداث مراكز أمن في البلديات المحدثّة، النقص الفادح في الأعوان في البلديات خاصة المحدثّة، الانتصاب الفوضوي فالمنتصبون في السوق يهددون بالإغلاق نظرا لاكتساح الرصيف وغيره. كذلك مقترح بعث ثكنة وحدات تدخل بفريانة معتمدية حدودية، مركز الحرس بسببيلة آيل للسقوط، أحداث مركز للشرطة بفوسانة، أحداث مركز استمرار بماجل بلعباس.

مشروع الطرقات التابع للبلديات تسلط عليه تعطيل إداري ممنهج، سأعطيك مثلا مشروع الطرقات في بلدية الشرايع مشرق الشمس منذ شهر أفريل إلى حد الآن المقاول لم يتحصل على الإذن الإداري، السيد مراقب المصاريف في كل مرة يعلمه بنقص في الوثائق، والمشروع معطل إلى حد الآن في بلدية الشرايع مشرق الشمس معتمدية سببيلة.

سيدي الوزير، متى سيقع إيجاد حل جذري لاختلاط الجانب الأمني مع الإداري في المراكز؟ هل يعقل أن يكون المواطن صاحب الشأن الإداري في نفس الفضاء والمكتب مع المجرم وذي الشبهة؟

أمر آخر محير، العمل الإداري الخاص بجوازات السفر وبطاقات التعريف وغيرها يعملون إلى حدود منتصف النهار فقط، المواطن الذي يقطن في الأرياف والذي يصل بعد منتصف النهار يطلب منه العودة غدا، لماذا العمل إلى حدود منتصف النهار فقط السيد الوزير، من يرغب في استخراج بطاقات التعريف وجوازات السفر والبطاقة عدد 3 وغيرها من الوثائق ويقطن في الأرياف يصل بعد منتصف النهار نظرا لعدم توفر النقل، الرجاء إيجاد حل السيد الوزير لهذه المسألة.

ملف النظام الأساسي للعمد...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا الكلمة للسيد النائب المحترم سالم الماكي له دقيقتان، تفضل.

السيد سالم الماكي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير وبكافة إطارات وزارة الداخلية،

أتوجه إليكم اليوم لإبراز عدد من القضايا الحيوية التي تمس الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين والتي تتطلب تفعيل دور

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد فاروق خميري

سيدي الرئيس،

السيد الوزير، مرحبا بكم وبالوفد المرافق لسيادتكم،

أولا، إلى أين وصل ملف تسوية وضعية العملة العرضيين بالبلديات؟

ثانيا، في إطار البرنامج الخصوصي لتدعيم البلديات بالموارد البشرية، ثلاثة أعوان صنف أ 3 عن بلدية بلطة بوعوان يطالبون بتغيير صيغة عون متعاقد إلى عون وقي طبقا للتراتب الجاري بها العمل.

ثالثا، النظام الأساسي لعملة البلديات مطلب ملح لتنظيم عملهم وترتيب مهامهم ضمنا لتكافؤ الفرص فيما بينهم دون محاباة أو تمييز.

رابعا، بلدية بو سالم وبلدية بلطة بوعوان، نقص فادح في العملة وغياب شبه تام للمعدات خاصة ونحن نعيش على وقع تقلبات مناخية غير مستقرة تسببت في عديد الكوارث في مناطق التوسع التي ما تزال تعيش الإقصاء والتهميش وبعبدة كل البعد عن اهتمامات المسؤول في ولاية جندوبة.

خامسا، إعادة صياغة مثال التهيئة العمرانية ببو سالم تماهيا مع انطلاق مشروع حماية مدينة بوسالم من الفيضانات لتسهيل عملية البناء والانتصاب والبيع والشراء لعدد العقارات التي كانت محجوزة تحت عنوان مناطق حمراء.

سادسا، سيدي الوزير، الرجاء دعم مراكز الأمن لمعتمديتي بوسالم وبلطة بوعوان بوسائل النقل الضرورية خاصة مراكز الحرس الوطني لاشتغالهم على المناطق الريفية التي أصبحت في قطيعة تامة مع المراقبة الأمنية.

سابعا، السيد الوزير في منطقتي عمادة الكدية بوسالم خمس تجمعات سكنية غير مدرجة بمخطط التنمية 2030/2026 وغير معنية بالتنمية، والسبب تصفية حسابات انتخابية ضيقة، والسلط المحلية والجهوية على علم بهذا الموضوع.

لذلك يا سيدي الوزير أرجو فتح تحقيق إداري في هذا التجاوز المقصود، عضو مجلس محلي يفعل ما يشاء دون حسيب أو رقيب بما أنه المسؤول على إعداد المخطط، لذلك أسأل سيدي الوزير عن سياسة البناء والتشييد، سيدي الوزير لا يخذعنا هتاف القوم بالوطن، فالقوم في السر غير القوم في العلن وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم الحبيب الخودي، تفضل.

السيد الحبيب الخودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

أولا تحية احترام لرجال الأمن الشرفاء والمخلصين لما يقدمونه من تضحيات في سبيل الوطن والمواطن وفي سبيل حفظ الأمن خاصة في هذا الوقت بالذات.

لن أتحدث عن ميزانية مهمة الداخلية، لأنه لو كانت موارد الدولة كافية لكانت ميزانيتها مضاعفة هي وكل الوزارات، ميزانية مضاعفة لكي يجد رجل الأمن ظروفًا طيبة ويوجد مقرات محترمة ويوجد سيارات محترمة ومعدات ووسائل حديثة تساعده على القيام بمهامه على

السيد الوزير، نقدر المجهودات المبذولة من طرف الوزارة ونتمن التحسن الملحوظ في أداء أعوان الوحدات الأمنية بمختلف فروعها في ولاية نابل، لكن تبقى دون المطلوب ما لم نقطع مع الحملات الأمنية شبه المعلنة والتدخلات الظرفية دون المتابعة والمراقبة الدورية.

أسوق على سبيل الذكر سيدي الوزير، مشكل الانتصاب الفوضوي في ولاية نابل حملة تحدث مرة كل فترة وبمجرد تحرك الوحدات الأمنية تعود الأمور كما كانت عليه سابقا.

شددت في عديد المداخلات على القطع مع مثل هذه المظاهر، لأن مخلفاتها كبيرة ولا نستطيع مقاومتها بتعلة حالة اجتماعية، حالة إنسانية أو لنتركهم يعلمون، السيد الوزير العمل حق لكل مواطن، لكن في إطار القانون، الفوضى لا تولد إلا الفوضى وحن الوقت لكي تسترجع الدولة هيبتها.

نفس الشيء وزارتم سيدي الوزير فشلت كذلك في التعاطي مع ظاهرة البناء الفوضوي في حمام الغزاز ودار علوش والزهرة وغيرها من المناطق، وتحدثنا في هذا على مستوى اللجنة السيد الوزير، ما معنى أن نقوم بافتكالك معدات عامل البناء أو السباك أو الكهربائي بتعلة محاربة البناء الفوضوي؟ ما علاقة هذا بهذا؟ السيد الوزير هناك الكثير من التراخي في معالجة هذه الظاهرة وما زاد الطين بلة أمثلة التهيئة العمرانية المعطلة في أغلب معتمديات الولاية، سيدي الوزير لما لا يتم اعتماد أمثلة تهيئة عمرانية جزئية نسوي بها البناءات القائمة، ونضع حدا لتزييف هذه الظاهرة في المستقبل.

نقطة ثالثة سيدي الوزير في شكل مطالب تتعلق بضرورة إحداث مركز أمن بحي الوفاء نابل، اعتبارا لما تشهده هذه المنطقة من توسع عمراني وكثافة سكانية متزايدة وفي نفس هذا الإطار ولتدعيم التغطية الأمنية على أوسع نطاق، فإن الحاجة باتت ملحة لإرجاع مركز أمن بوغدير، نابل المدينة، ومركز السوق الأسبوعية للعمل لماذا المقرات موجودة ومغلقة؟

مطلب آخر تعرض إليه تقريبا كل زملاء، يتعلق برخص الماء والكهرباء، تقريبا ولاية نابل أكثر ولاية معطلة في مطالب رخص الماء والكهرباء لا ننكر هناك مجهودات في منح الرخص، لكن تسير بنسق بطيء.

اليوم السيد الوزير لابد من مراجعة المنشور الصادر في 22 ديسمبر 2023 الذي أصبح عائقا مكبلا لمصالح المواطنين.

نقطة أخيرة تتعلق بمستودع الحجز البلدي بمدينة نابل وهو في الأصل قاعة مغطاة، تم غلقها باعتبار أنها آيلة للسقوط، وعلى الحال التي هي عليه تمت إعارتها واستغلالها من قبل الوزارة كمستودع حجز على أساس أن يكون ذلك بصفة وقتية، اليوم يتم استغلال القاعة منذ 15 سنة كمستودع حجز يفتقر إلى أبسط ظروف الحجز، أوضاع كارثية للعملة، والمحجوز دون حراسة.

اليوم السيد الوزير على وزارتم التفكير في فضاء آخر للحجز وإخراج المحجوز منها ولما لا تعود القاعة وتتهيأ ونستغلها كقاعة متعددة الاختصاصات ويستفيد منها شباب الجهة وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم فاروق خميري تفضل.

أحسن وجهه، تجهيزات ومعدات متطورة تسهل العمل الأمني وتساهم في أمن البلاد.

سأبدأ بالبلديات، أولاً توسيع مرجع نظر البلدية ليشمل كل العمادات بالأرياف، رغم أن المواطن يدفع الأداء البلدي إلا أن الخدمات مفقودة تماماً، أنتم وسعتم مرجع نظر البلدية ولم تأخذوا بعين الاعتبار العنصر البشري والمعدات وهنا أطالب بإحداث دوائر بلدية أخرى.

البلدية في التجمعات السكنية البعيدة ليس لها أثر لا رفع الفضلات، ولا التدخل في بعض الطرقات ولا أي تدخل في أي مجال، وأنت تعرف أن أغلب هذه المناطق هي مناطق ريفية ويقتصر تدخل البلدية فيها في القليل من الإنارة العمومية التي لم تغير المشهد.

نقطة أخرى مشكلة الرصيد العقاري للبلديات، أحيانا لا تجد مكانا لبناء مؤسسة عمومية، ضعف التمويل الذي لا يفي بالغرض خاصة في البلديات ذات الموارد المحدودة.

السؤال ما هي إستراتيجية الدولة فيما يخص التصرف في أطنان النفايات في كل الجهات وتثمينها والتجارب موجودة؟ وهذا من شأنه أن يزيد في موارد البلديات.

نقطة أخرى تهم الكتاب العامين للبلديات، منهم من يجتهد ويعمل ويقدم الإضافة رغم محدودية الإمكانيات، والمثال على ذلك كاتب عام بلدية السعيدة من ولاية سيدي بوزيد الذي يتنقل أكثر من 120 كم يوميا ذهابا وإيابا من بيته لمقر عمله، ومع هذا لم يجد من السلط الجهوية إلا الامبالاة، وهناك كتاب عامين اختصاصهم الإمضاء على الوصولات والرخص والأجور.

بلدية المزونة وكنت قد تحدثت معك السيد الوزير في مداخلة في المجلس الوطني للجهات والأقاليم عن كاتب عام بلدية المزونة الغائب رغم حضوره، بلدية المزونة كل شيء متعطل فيها والعديد من البلديات الأخرى، فأعلمهم غائب رغم حضورهم.

المعتمدين، المعتمد هو ممثل السلطة على المستوى المحلي، كيف لسلطة محلية بالوضعية الكارثية التي هي عليها ونطلب منه السهر على دواليب المعتمدية وهو أحيانا يعود إلى منزله سيراً على الأقدام وهذا واقع السيد الوزير ثم نتحدث عن تنمية ومساواة بين الجهات وهلم جر من الشعارات.

العديد من المعتمديات بدون معتمدين وهنا أذكر معتمدية المزونة وهي بدون معتمد منذ سبعة أشهر ومشكور معتمد الرقاب الذي تولى منصب معتمد المزونة بالنيابة، لكن في الوقت الراهن السيد الوزير المعتمديات تستحق معتمدين وليس فقط معتمد واحد لحل مشاكلها.

الولاية، أكبر حجرة عثرة أمام الوالي هو عدم معرفته بموقعه، الوالي هو خطة سياسية، في المقابل كاتب عام الولاية هو خطة إدارية، ما نلاحظه أن الوالي وكاتب عام الولاية لهما نفس الخطة الموجودة الآن، الوالي هو خطة سياسية يمثل رئيس الجمهورية وسياساته على مستوى الجهة، فلزاما عليه تطبيق سياسة رئيس الدولة وتوجهاته العامة. وهنا أقترح بأن يكون الوالي مرجع نظره رئاسة الجمهورية ولا وزارة الداخلية.

السيد الوزير، كم من والي فتح ملفات قديمة؟ لا يوجد والي قام بفتح الملفات القديمة وهذا يتعارض مع تمثي سيادة رئيس الجمهورية فأهم شيء هو فتح الملفات القديمة لحل مشاكل الجهات.

نقطة أخرى، مشكلة الرخص الموجهة للفئات الهشة، هذه الرخص يتمتع بها أصحاب النفوذ وأصحاب الجاه للأسف الشديد، هذا على مستوى الجهات وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة سامية السويسي تفضلي.

السيدة سامية السويسي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك سيدي الوزير والطاقم المرافق لك،

أريد أن أشكر مؤسساتنا الأمنية الموجودة في رفاق كامل الوطن، أريد أن أشكرك كذلك شكرا خاصا على تجاوزك الحيني مع الجلسة التي انعقدت في المجلس الوطني للجهات والأقاليم، حقيقة كان هناك تجاوبا مع كل الإشكاليات التي قد كنت قد طرحتها عليك.

في البداية سيدي الوزير أريد الترحم على الشاب إيهاب السايبي، أصيل مدينة جلمة ولاية سيدي بوزيد، الذي وافته المنية بالأمس وأثناء مباشرته لعمله بورشة لإصلاح الدراجات النارية وذلك بعد نشوب حريق بالمحل، رحم الله الفقيد رحمة واسعة.

سيدي الوزير، مثل هكذا حوادث نجدها تتكرر دائما في مدينة جلمة إضافة إلى حوادث الطرقات، باعتبار الموقع الإستراتيجي للمدينة والتي تمثل نقطة عبور الوسط الغربي والجنوب الغربي والشقيقة الجزائر.

ما يطلبه أهلنا سيدي الوزير هو إحداث مركز للحماية المدنية، اليوم أصبح هذا المركز ضرورة قصوى في مجابهة الحرائق ويجب التحرك بالسرعة المطلوبة لإنقاذ أرواح الناس، سيدي الوزير الرجاء التعامل مع هذا المطلب بجدية، لو كان لدينا مقر حماية مدنية لتمكنا من حماية ابنا إيهاب السايبي وشكرا.

رخص بنادق صيد الأمنيين المتقاعدین، سيدي الوزير هؤلاء أمناهم على بلاد بأكملها وعلى الدبابات وعلى السلاح والخرابيش، اليوم مطالهم للحصول على رخصة تبقى أربعة وخمس سنوات للبت فيها، هؤلاء خدموا المؤسسة الأمنية طيلة 35 سنة فلا بد من اعطائهم حقهم.

العمد كذلك سيدي الوزير، العمدة اليوم يجب أن يخرج من إطار المخبر لإطار الخطة وأن يمثل السيد المعتمد في العمادة، اليوم العمدة يراقب من يحفر بئرا، يراقب من قدم مطبلا لكي يمارس عليه ضغطا، ولكن من يبقى دون أكل لا يسمع به بتاتا، كذلك السيد الوزير لا نريد رؤية العمدة في صورة الذي يجري وبحوزته أوراقا وأنت تعرف ما أقصده السيد الوزير.

التقسيم البلدي في البلديات المحدثه وسيدي بوزيد الشرقية، تقسيم غير مدروس ولا يراعي انتماء سكان العمادات، عمادة المكارم في خدماتها البلدية تنتهي لبلدية فايز وتبعد عنها 25 كم في حين بلدية الأسود تبعد عنها 15 كم فقط، كذلك عمادة العقلة تنتهي لبلدية الأسود تبعد عنها 10 كم وهي ترابيا تنتهي لبلدية فايز. كذلك نفس الإشكال الموجود في بلدية الهيشيرية وهي كذلك بلدية محدثة، عمادة الفريو وعمادة الهيشيرية يتبعان بلدية الهيشيرية، لكن خدماتهم تنتهي لبلدية سيدي بوزيد وعمادة الزيتونة تتبع بلدية الأسود.

كذلك سيدي الوزير، عندما يقدم المواطن رخصة ماء أو كهرباء يطلبون منه دفع المعاليم البلدية، اليوم خدمات البلدية لا يتمتع بها المواطنين الموجودين في الأرياف، فكيف تريد من المواطن أن يدفع المعاليم وهو لا يتمتع بخدمات البلدية؟

كذلك أبنائنا في المؤسسات الأمنية سيدي الوزير، اليوم يواجهون جميع المخاطر وإلى الآن نتحدث عن منحة الليل المقدرة بثلاث دنانير وهذه فضيحة السيد الوزير، اليوم يعمل الأمني 12 ساعة ونعطيه منحة بثلاث دنانير، سيدي الوزير أنت أولى بالدفاع عن منظورك.

كذلك منحة الأطفال المقدرة بسبعة دنانير، منحة الزوجة ثلاثة دنانير، لو لم تكن موجودة على الأقل لما تحدثنا فيها سيدي الوزير، منحة المسؤولية غير مفعلة، الإمكانات اللوجستية منقوصة، اليوم سيدي الوزير نرى أعوانا يصبحون الموقوفين على متن سياراتهم الخاصة، كذلك يحيلون المحاضر على متن سياراتهم الخاصة.

كذلك سيدي الوزير، زميلي تحدث عن كاتب عام بلدية السعيدة، ينتقل كل يوم حوالي 120 كم بدون سيارة لمدة سنتين وعندما يذهب للسيد الوالي يقوم بطرده ولا يرغب في مقابلته، في المرة الفارطة حدثتك السيد الوزير عن معتمد يبحث عن ينقله واليوم أحدثك عن كاتب عام بلدية يبحث عن ينقله بسيارته وشكرا سيدي الرئيس وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم محمود صماري له دقيقتان.

السيد محمود صماري

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

مرحبا بالسادة النواب،

في البداية نقول أن الأمن هو الأساس الذي يقوم عليه كل بناء، فلا تجارة تزدهر ولا استثمار ينجح والعدل ينتشر إلا في ظل طمأنينة واطمئنان. فحيث يأمن الناس على أنفسهم وأموالهم تزدهر الحياة وتعلو الأمم، فالأمن هو الرافع الحقيقي للاستثمار والتنمية الاقتصادية وبالمنااسبة نحني كل منتسبي المؤسسة الأمنية لما حققوه من نجاحات وإنجازات ومنتظر منكم سيدي الوزير المزيد ونحن معا سترفع ونحني هذا الوطن وعليه، نؤكد على ضرورة النقاط التالية:

أولا، حفظ النظام العام في الشارع والأماكن العمومية، وتأمين التجمعات والتظاهرات في المناسبات الكبرى.

ثانيا، مزيد تركيز دوريات أمنية أمام المدارس والمعاهد والكليات للقضاء على مظاهر الفساد والتسيب.

ثالثا، حماية المحاصيل الفلاحية من السرقة والاعتداءات.

رابعا، التسريع في منح تراخيص الكهرباء والماء الصالح للشرب للتقليل من معاناة المواطنين.

خامسا، إحداث مراكز أمن في العديد من المناطق، مثلا، بعد تركيز منطقة الأمن الوطني بالمكناسي حلي بنا أن نركز مركز شرطة بمنزل بوزيان، ومركز شرطة بالمزونة وهذا ضروري لأنه في تواجد الظروف الأمنية المناسبة يقبل المستثمر وتركز المؤسسات المالية كالفرع البنكية والقباضات المالية.

إحداث دوائر بلدية لمزيد الفاعلية وتقريب الخدمات.

نلاحظ أيضا سيدي الوزير أن المراكز الأمنية فيها العديد من النواقص في الجهات، هناك مراكز أمنية على وجه الكراء، ثم هناك مراكز أمنية تفتقر للسيارات وعلى المستوى اللوجستي وعلى مستوى المواد المكتتبية وإلى غير ذلك.

سابعاً، نقص المعدات على مستوى البلديات مع ضرورة تدعيم الموارد المالية والبشرية واللوجستية لتجويد الخدمات المسداة للمتساكنين.

ثامنا، تبادل المعطيات بين البلديات والمجالس المنتخبة للتنسيق الجهود في مجال التنمية المحلية، بإحداث منصة رقمية.

تاسعاً، تفعيل دور الشرطة البلدية في مراقبة الانتصاب الفوضوي والاستخلاص لدعم موارد البلديات.

أخيراً، هكذا يبدو حالنا، نعيش التقصير والتباطؤ وسوء التصرف في مكائن الإدارة، ولكن الحاصل هو صمود الدولة، ونحن سنظل صامدين وصبرنا وصبر شعبنا، والعبرة هي الثقة في التوفيق والسداد، والتمسك بالبقاء في نطاق وحدة الدولة، وهي القاعدة المتينة التي لن يفرط فيها أبناء شعبنا، فالنقد والمراقبة والمحاسبة بالمقارعة بالحجة هو في صميم التمثيلية الشعبية بمختلف درجاتها.

وفقكم الله لما فيه خير البلاد والعباد وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم الصحي عامر له دقيقتان، تفضل.

السيد الصحي عامر

شكرا سيدي الرئيس،

ترحب بكل السادة النواب،

ترحب بالسيد وزير الداخلية والإطار المرافق،

في الحقيقة مشكورين السادة الزملاء أتوا على كل المسائل.

نبدأ أولاً بكلمة شكر واحترام لكل الأمنيين في كل الأسلاك على مجهوداتهم اليومية وسهرهم على أمن البلاد رغم قلة الإمكانات وصعوبة الظروف.

الوضع في ولاية سوسة وخاصة في معتمدية النفيضة يحتاج لوقف حقيقي، مراكز الأمن حالتها صعبة جداً، البعض منها مهدد بالسقوط مع نقص كبير في الموارد البشرية واللوجستية، هذا ما يجعل العمل الأمني أصعب رغم كل التضحيات وكل هذا النقص ينطبق على بوفيشة وكندار هرقل، سيدي بو علي وغيرها من معتمديات ولاية سوسة، هناك نقص حاد في السيارات والأعوان.

كذلك القانون الأساسي لأعوان البلديات يجب أن يرى للنور في أقرب وقت والكتاب العامون للبلديات اليوم يعملون فوق طاقتهم بلا امتيازات تليق بالمسؤولية المناطة بهم.

أما موضوع التراخيص الاستثنائية للكهرباء والماء، فقد أصبح هاجس المواطن في النفيضة، مصالح المواطنين متوقفة، مشاريع تعطلت وحياتهم اليومية أصبحت معلقة، نرجو من سيادتكم الإسراع في تفعيل الاستشارة التي سمعنا عنها كثيرا منذ مدة فالوضع لم يعد يقبل المزيد من التأخير.

موضوع ذو أولوية قصوى بالنسبة لي سيدي الوزير، هو موضوع
الوضعية العقارية في المنطقة لا يمكن أن تحرم المواطنين من الماء
والكهرباء فهما أهم عنصرين في الحياة.

سيدي الوزير حضرت في جنازة في منطقة في النفيضة، قاموا
بغسل الميت بالمياه المعدنية، زد على ذلك لا بد من تفعيل القانون
الأساسي للعمد لأن العمدة هم الواجبة الأولى للمواطن ويعملون في
الميدان وفي صلة مباشرة مع المواطنين ومع السلط المحلية والجهوية،
ومع ذلك وضعيتهم المادية والإدارية مازالت معلقة، مع العلم أن بعض
العمدات ليس بها عمدة أصلا.

أريد أن أشير إلى مشكلة الإطار الديني، التعطيل بسبب البحث
الأمني أصبح مقلقا جدا، البحث الأمني مهم ولكن لا يجب أن يكون
سببا في تعطيل التعينات، فهناك مساجد دون إجازات منذ مدة في
المناطق الداخلية.

رخص بنادق الصيد، انتظار المواطن لهذه الرخصة طال كثيرا
فمقدمو هذه المطالب يريدون معرفة سبب هذا التعطيل، خاصة أن
المدة تفوق عشر سنوات.

وضعية الأفارقة في النفيضة سيدي الوزير وضعية مقلقة،
الأفارقة دخلوا بعدد كبير للنفيضة ولا نعرف هل كان ذلك بأمور
قانونية أو عشوائية وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة زكية المعروفي، تفضلي.

السيدة زكية المعروفي

شكرا لك السيد الرئيس،

مرحبا السيد الوزير،

مرحبا بكل من رافقه اليوم ومرحبا بالسادة النواب من الغرفتين،
سأبدأ المداخلة من تقرير اللجنة المشتركة بخصوص الإطار
التشريعي والقانوني، في علاقة باختصاص وزارة الداخلية الذي ورد
فيه أن وزارة الإشراف تعمل على استكمال جملة من هاته النصوص
على غرار مجلة الجماعات المحلية والإطار القانوني المنظم للعلاقات
بين مختلف المجالس المنتخبة، محلية، إقليمية ووطنية وأنا أراها
نفسها لأن المجالس المحلية والجهوية ومجلس الأقاليم هي جماعات
محلية يعني إما أن نسرع اليوم في قانون المجالس المحلية أو نصدر
منشورا استثنائيا نحدد فيه هذه العلاقة.

سأحدث كذلك عن المنشور عدد 2 المؤرخ في أوت 2025 الذي
أعطى دورا استشاريا للمجالس المحلية في ميزانية البلديات، الهدف من
المرسوم كان خلق ديناميكية وتشاركية في العمل البلدي الذي من
شأنه أن يخلق تنمية عادلة، ويأخذ بعين الاعتبار مناطق التوسع
المثثلة اليوم في المجالس المحلية وهذا هدف سامي يجب أخذه بعين
الاعتبار في تنقيح مجلة الجماعات المحلية ويحبذا لو الدور التنموي في
المجالس البلدية المقبلة يكون لرئيس المجلس المحلي بالتناوب من أجل
إضفاء تشاركية فعلية على العمل البلدي مكفولة بالقانون.

بما أننا نقوم بالتنمية فكيف تدعم البلدية اليوم التنمية وتعمل
على الاندماج الاقتصادي للمواطن؟ يكون ذلك عن طريق إرساء
مشاريع بلدية تخلق التنمية، تخلق رؤية محلية، مثل مشاريع تسمين
النفايات أو فواضل أسواق الجملة وسوق الخضار والغلال والمسالخ،
هدف مزدوج يخلق مواطن شغل إضافية وموارد للبلدية، علاوة على

تقليص النفايات والمحافظة على البيئة، وكل هذا من مهام البلدية في
إطار التعويل على الذات.

استثمار البلديات في الطاقة المتجددة " des récupérateurs
d'eau pluviale " لمقاومة الشح المائي ونخرج من المشاريع الكلاسيكية
التي كنا نعمل بها ونحاول العمل على مدن مستدامة، يكون مجالنا
الريفي فيها داعما لقوة البلديات بخلق مناطق فلاحية نموذجية تخدم
السياحة البيئية وتعاوض مجهودات البلدية، ونخلق أسواق لذوي
القدرة الشرائية المحدودة مثل "les restos du cœur" في الخارج. بهذه
الطريقة تساهم البلدية مباشرة في بناء الدولة الاجتماعية وتساهم في
خلق التنمية المستدامة.

وحسب تقديري أنا اليوم هو تقدير شخصي "la résistance" أو
الصد الإداري الذي نلمسه اليوم عند المسؤولين ليس فقط إدارة
عميقة بأتم معنى الكلمة لأن التوصيف لا يكون صحيحا دائما، بل هو
ظاهرة عامة في رفض للتغيير، وكل يوم يفتح الباب أمام مسؤول
جديد، معتمد جديد، والي جديد، قرار جديد، التنظيم هو الحل
سيدي الوزير من أجل ضمان استقرار الدولة.

رسالة أخيرة يجب أن أكررها في كل مرة، سيدي الوزير عمال
البلديات متى يتم إدماجهم، أمانة العمال على عاتق وشكرا لكم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة هدى الجلاصي،
تفضلي.

السيدة هدى الجلاصي

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا لك سيدي الرئيس ولناثييك،

مرحبا بالجميع، وبالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، باسم المواطنين الذين يعيشون يوميا تحت ضغط
تراجع الأمن وتنامي ظاهرة الجريمة والعنف في عديد الجهات، وخاصة
الأحياء الشعبية، حيث أصبحت مؤشرات الجريمة والعنف في ارتفاع
ملحوظ، بما يفقد المواطن الثقة في قدرة الدولة على حمايته.

نحن لا ننكر، بل نثمن تضحيات أبناء المؤسسة الأمنية الذين
يسهرون على حماية الوطن، لكن لا يمكن تجاهل بعض التجاوزات
الفردية والعنف المفرط، الذي يسيء لصورة الجهاز الأمني والذي ينجر
عنه تلاشي الثقة بينه وبين المواطن.

كما نلفت انتباهكم إلى ظاهرة المحسوبية في التعيينات داخل
بعض الإدارات الجهوية وعليه، نرجو وضع خطة واضحة تقوم على
تدعيم الانتشار الأمني وخاصة في الأحياء الشعبية وأمام المدارس،
تحسين ظروف عمل الأمنيين، التحول نحو الرقمنة والمراقبة
بالكاميرات في الفضاءات العمومية والطرق، تعزيز التنسيق مع
المجالس المحلية والجهوية لتفعيل الأمن القريب من المواطن.

سؤال يطرح نفسه، كيف تقيمون الأداء في مكافحة الجرائم
الكبيرة والإلكترونية؟ وما هي المقترحات الموجودة لتطويرها؟ وهل حقا
وزارة الداخلية غير قادرة على تأمين والسيطرة على الجماهير في
المحافل الرياضية الكبرى؟

أما بخصوص مشروع المرسوم المتعلق بالبطاقة التعريف الوطنية
البيومترية وجواز السفر البيومتري، ما مدى تقدم الأشغال في هذا
المشروع؟

نشكركم مرة أخرى على الإنجازات المبهرة في السلك الأمني وندرجكم مرة أخرى على أبنائنا وأحفادنا الذين قدموا الكثير لهذا الوطن العزيز وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم منصور صمايري، له أربع دقائق، تفضل.

السيد منصور صمايري

شكرا سيدي الرئيس،
مرحبا بالسيد وزير الداخلية المبجل والوفد المرافق له،
زملائي وزميلاتي،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الوزير، لدي بعض الأسئلة وأرجو منكم إجابة مقنعة، حتى أتمكن من الإقناع.

هل تم رصد ميزانية في صلب وزارتك للمجالس المنتخبة، أي المجالس المحلية والجهوية؟ إلى حد اليوم لم تصرف أي منحة خاصة بهم، حيث مضت أربعة أشهر ولم يتقاضوها.

سيدي الوزير، عندما شرفتمونا في المجلس الوطني للجهات والأقاليم، طلبت منكم توفير الأختام وبطاقات الصفة لهذه المجالس للاستظهار بها عند الحاجة، لكن إلى هذه اللحظة لم يحدث أي شيء، وهنا لا يمكننا الحديث عن الاستقلالية المالية والإدارية لهذه المجالس.

بصراحة اليوم المجالس المنتخبة في جهة والسلطات المحلية في جهة آخر، عندما يريدون حضورهم يحضروهم وعندما يريدون إسكاتهم يسكتونهم، وعندما يريدون الاستغناء عنهم يستغنون عنهم، الوضع مزر للغاية.

أما بخصوص مقترح رخص الماء والكهرباء، بمعتمدية النفضة، حوالي 98% لا يملكون شهادات ملكية بسبب الوضعية العقارية القديمة، نطلب من سيادتكم اعتماد شهادة التصرف مؤقتا لتمكين المواطنين من الحصول على تراخيص الماء والكهرباء، إلى حين تسوية الوضعيات نهائيا.

سيدي الوزير، أصبح من الضروري إحداث منطقة أمن بخصيصة الشط أو الطفالة أو حي العونية، وأنتم ابن الجهة وتعرفون وضعها، ولا حاجة لتقديم معطيات إضافية، فقط أدعوكم إلى الاطلاع على نسبة الجريمة خلال الفترة الأخيرة.

النقطة الأخيرة، سيدي الوزير، مركز الحرس بحي المنازه، السيارة الإدارية لم تعد تعمل إطلاقا، فهي في حالة لا تسمح باستخدامها، والأعوان وأوجه لهم التحية من هذا المنبر، يعملون في ظروف صعبة، المقر غير صالح والسيارة غير صالحة، وضعية مزرية للغاية.

كذلك مركز الشرطة بالقلعة الصغرى وأوجه التحية لرئيس المركز السيد فرج عمارة وكافة الأعوان، فشاحتهم لم تعد صالحة للعمل، حتى أنهم أصبحوا يستخدمون سياراتهم الخاصة. لذلك، الأولوية المطلقة لتوفير السيارات الإدارية.

كما أدعوكم من هذا المنبر، إلى دعوة البلديات إلى الاستمرار في تركيز كاميرات المراقبة بالمفتريات ومدخل المدن وخاصة مدخل مدينة القلعة الصغرى، من جهة الطريق السيارة وجهة سهل.

أما بالنسبة إلى الأعوان المتعاقدين مع البلديات، متى سيتم مراجعة مجلة الشغل الخاصة بهم والتي لم تطبق إلى حد الآن؟

وفيما يتعلق بقانون استعمال الدرون، هناك انتظارات كبيرة من المؤسسات الإعلامية ومهني المحتوى الرقمي، كذلك فيما يخص الصحفيين والمصورين وصانعي المحتوى، بخصوص المنع من التصوير في الشوارع أو الفضاءات العامة، فهل لدى الوزارة توجه لتحديث التعليمات أو إصدار منشور ينظم هذه المسألة؟

ظاهرة التسول بالأطفال دون سن العاشرة، ظاهرة في تزايد، وهنا نطرح نقطة استفهام؟

أيضا هناك أعمال معلقة لغياب رؤساء المجالس البلدية في انتظار النصوص الترتيبية، هل يمكن إصدار قرار بتكليف سلطة إشراف لحل الإشكال؟

وختاما، رجائي سيدي الوزير، أن تولوا المقابر التفتاة من قبلكم، فحالها كارثي ويؤلم كثيرا وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم عمر جعيدي، تفضل.

السيد عمر جعيدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بكم السيد الوزير مرة أخرى في مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم،

كلنا نعلم أن الإنجازات الأمنية التي شهدتها الجمهورية التونسية في المدة الأخيرة، تشكر ونثمنا ونثمن كذلك الدور الهام الذي تقومون به منذ توليكم مهامكم على رأس وزارة الداخلية.

سيدي الوزير، من باب التوجهات التي حددها سيادة رئيس الجمهورية، تعلمون أن المؤسسة الأمنية، مؤسسة عريقة وتزخر بالكفاءات العمومية وتوجهها مع سيادة رئيس الجمهورية، في تمكين أصحاب الشهادت العليا، تعلمون جيدا أن المؤسسة الأمنية تزخر بأصحاب الشهادت العليا، الذين لا يزالون إلى اليوم لم يرتقوا في السلم الوظيفي ولم يعينوا في خطط وظيفية بارزة. كما نعلم جيدا أن هناك عديد الخطط، سواء في الخارج الذي يعاني نقائص كبيرة، أو في الداخل ولم لا يمكن التعويل عليهم، قصد تثمين مجهوداتهم، مع العلم أنهم يتقنون اللغات الثلاث وهو ما من شأنه الارتقاء بالمؤسسة الأمنية. ما هو عدد أصحاب الشهادت العلمية في الأسلاك الأمنية اليوم بوزارتكم؟ نعلم أنه في إطار التوجهات الكبرى للدولة، يجب أن تكون الإحصائيات ثابتة، خاصة في وزارات السيادة.

في نقطة أخرى، سيدي الوزير، سأحدث عن ولايتي، نعلم جيدا اليوم أن الجمهورية التونسية تزهر بالمنوجات الفلاحية، من موسم الزيتون وموسم القوارص وما يتطلبه ذلك من تأمينهم وتدعيم ولاية زغوان بالرصيد البشري واللوجستي للقوات الأمنية وترفع لهم القبعة لمجهوداتهم الشافية والضافية.

كما نجدد دعمنا للمجالس المحلية والجهوية والإقليمية، ونقدم لهم التحية مرة أخرى على مجهوداتهم والمزيد من التدعيم من سيادتكم ونعلم جيدا المناشير التي قمتم بإصدارها في المدة الأخيرة للسادة الولاة والسادة المعتمدين، لتدعيم المجالس المحلية.

يجب الدفع بهذه الرؤية الاستشرافية للجمهورية التونسية، وخلق منوال تنموي حقيقي ينبع من المجالس المحلية وهذا يكون في إطار التعاون المثمر والبناء والخطة الوطنية للبناء والتشييد، كما نص عليه سيادة رئيس الجمهورية.

وفي الأخير سيدي الوزير، عمال النظافة بالبلديات يعملون في ظروف صعبة جدا ولا يستحقون هذا التجاهل، نرجو منكم التسريع في إصدار القانون الأساسي الخاص بهم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم حسام مزالي،

السيد حسام مزالي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أرحب بجميع الحاضرين.

يلاحظ بشكل جلي أن أداء هذه الوزارة قد شهد تحسنا على غرار الأعوام الماضية وهذا ليس مجاملة، بل هو واقع.

أنا شخصيا لا أحدث عن النقائص ولا عن المسائل التي تتطلب ميزانية ضخمة مثل السيارات الأمنية وغيرها، لأنكم حريصون على توفير كل الإمكانيات للأمنيين والبلديات، لكن نحاول أن نعمل بما هو متاح.

من أهم النقاط التي تمثل مفاتيح أساسية لاستقرار الدولة وتحقيق السلم الاجتماعي، هي تحسين العلاقة بين المواطن وعون الأمن، لأن عون الأمن هو أيضا مواطن تونسي، من أهم الأمور التي يجب التركيز عليها لتحسين هذه العلاقة، هي التكوين المستمر للأعوان الذين لهم علاقة مباشرة مع المواطن، إضافة إلى تخصيص منصة رقمية لتلقي الشكاوى مباشرة لدى وزارة الداخلية، سواء كان المعتدي عون أمن أو العكس بالعكس، حتى يتم ضبط النفس بين الطرفين. ولم لا أيضا مشاركة أعوان الأمن في المبادرات الاجتماعية.

النقطة الثانية يلمس المواطن التونسي الإصلاح في الدولة وفي التنمية أولا، عندما يخرج فيجد طريقا محترما، إنارة، ومنطقة خضراء، هذه مهام البلديات، لأنها واجهة الدولة أمام المواطن، ولكن للأسف عندما نجد أن ميزانية الدولة المخصصة للبلديات كانت 4% وأصبحت اليوم 2%، أي النصف. لهذا يجب دعم موارد البلديات، ويجب أن تقوم كل بلدية بجرد شامل لأملاتها من عقارات ومحلات وأراضي وتحولها إلى موارد رزق، مع تمكين البلديات من إبرام اتفاقيات تعاون مع الشركات البيئية لإدارة النفايات أو الطاقة المتجددة ولم لا أيضا تكليف شخص من وزارتك للتعامل مع لجنة التعاون الدولي من النواب، لأن لهم دراية بما يوجد في البلديات، كذلك التعاون مع وزارة الخارجية، ليكون التنسيق بين ثلاثة أطراف للتواصل مع المؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية والأمم المتحدة وغيرها، لأن هذه الجهات يمكن أن تقدم منعي وتساعد في التنمية والنظافة وتوفير المناطق الخضراء، نجاح البلديات هو الأساس لتحقيق التنمية في البلاد.

النقطة الثالثة والأهم بخصوص الملاعب والأحداث التي تقع فيها. أنا على عكس زميلي الذي قال بإرجاع الجمهور من الطرفين، نحن جمهور واحد ونجد الانقسام والمشاكل بينهم وأنتم تعرفون ذلك. أعتقد أن تكثيف الكاميرات سيسهل عليكم العمل كثيرا داخل الملاعب، كذلك تكثيف الكاميرات مثلما ذكر ذلك الجميع في المناطق السياحية وفي الشوارع ذات الاكتظاظ السكاني يمكن تحقيق ذلك بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي الذي شهد لتونس بأنها تصدت للبرجرة غير الشرعية ويمكن أن نطالهم بصفة التعاون الدولي بتوفير كاميرات لمراقبة الجريمة والأفارقة المهاجرين الغير شرعيين، حتى تتمكن من الحد من المشاكل الموجودة.

إسناد رخص التبغ لم تعد موجودة منذ سنة 2014، ألحيت عليك حتى أبرئ ذمتي، ملف التهيئة العمرانية في المنستير الذي لم ينجز بعد منذ 13 عاما ولم لا توفير منطقة رياضية وسياحية بما أن المنستير ولاية سياحية.

كما نرجو الترفيع في أجور المعتمد والكتاب العامين للولايات، شكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

الكلمة الآن للسيد النائب المحترم إسماعيل بن علي، تفضل.

السيد إسماعيل بن علي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، في البداية أحب أن أذكركم بزيارتكم السابقة إلى ولاية توزر، حيث طلبنا منكم العديد من المطالب، منها إنشاء فرع للحماية المدنية في منطقة تمغزة نظرا لكثرة الحرائق هناك، كذلك في حزوة والحامة، كما طلبنا إنشاء مركز للحرس في دقاش بسبب كثرة الجرائم والحوادث، لكن إلى الآن لم يتم إنشاء هذا المركز.

كما طلبنا بناء مقر للمعمدية في تمغزة ومنطقة الحرس في بلاد الحضر من ولاية توزر، لكن عند الاطلاع على المشاريع المحلية المدرجة لدى وزارة الداخلية لم نجد حتى اسم توزر، إذ لم يكن موجودا في أي مشروع. لا نعرف متى سنتظرون إلينا بعين الاهتمام.

سيدي الوزير، المطلب الثاني، لدي عريضة من الفلاحين في معمدية تمغزة، وقد تحدثت معكم سابقا في هذا الموضوع. هؤلاء الفلاحون يتعرضون لمشاكل كبيرة، حيث يقوم أعوان الحرس بإيقافهم في الطريق عندما ينقلون الأغنام ويقولون إنهم يشتمون في كونها مهربة من الجزائر، فيتم حجزها لأسبوع أو أسبوعين حتى تستكمل الإجراءات الأمنية.

نشكر رئيس الجمهورية على تدخله في هذا الموضوع، لكننا نريد أن نرى الحلول على أرض الواقع، لأن هذه الإشكاليات ما زالت قائمة في معمدية تمغزة.

أمر آخر، نحن في ولاية توزر لا يوجد لدينا كاتب عام ولا معتمد أول والوالي مرهق كثيرا في عمله إذ لا يوجد معه سوى اثنين أو ثلاثة معتمدين. نرجو منكم التعاون في هذا الشأن.

وفي الختام، نشكركم جزيل الشكر.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم محمد معز الشريف، تفضل،

السيد محمد معز الشريف

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكافة الحضور من الغرفتين، ومرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له.

أولا يجب أن نثمن الجهود الأمنية خاصة في الفترة الأخيرة، وسأحدث عن ولاية سوسة والموسم السياحي الذي كان مؤمنا منذ بدايته إلى نهايته وهذا أمر إيجابي ولا يسعني إلا أن أشكر وزارة الداخلية وعلى رأسها السيد مدير الإقليم والسيد رئيس المنطقة وكافة الأعوان وهذه كلمة حق.

النقطة الثانية: أود أن أتوجه بسؤال إلى السيد وزير الداخلية، بما أنها وزارة سيادية وموجهة إلى جميع الوزارات، ولاية سوسة بالنسبة إلي وسأبقى محافظا على مبدئي، تعاني منذ 14 جانفي 2011 وإلى حد هذا اليوم لم يتغير فيها شيء، لماذا؟ حكومة وراء حكومة والحقيقة أننا لا نرى تغييرات على مستوى البنية التحتية أو المشاريع أو غيرها من الأمور؟ سأعطي مثلا حتى لا أطيل، فليس لدي الوقت الكافي، كل عام يقال أن مشروع محطة تحلية مياه البحر ستنجز، ولكنها لم تنجز بعد وهذا يثير العديد من نقاط الاستفهام على مستوى ولاية سوسة.

سيدي الوزير، هناك بعض الأمور التي تهتم وزارتك، ما هو الحل لوضعية الموظفين على حساب الاعتمادات المفوضة؟ هذا سؤال طرح كثيرا، ونود معرفة الإجابة.

كذلك لدينا العديد من المراكز في ولاية سوسة والمواطن يعاني عند قضاء شؤونه الإدارية إضافة إلى نقص الإمكانيات، مثل نقص الأعوان ونقص السيارات وهذا سبب لنا مشاكل كبيرة.

اليوم مثلا، إذا أراد المواطن قضاء شأن إداري، قد لا يجد سيارة متوفرة في العديد من المراكز الأمنية سواء من الحرس الوطني أو الأمن العمومي، كذلك كيف يمكن مواجهة هذه المشاكل من السطو و"البراكاجات" وغيرها؟

كما أود الإشارة إلى نقطة مهمة وهي تزايد وجود الأفارقة في العديد من الأحياء بولاية سوسة خاصة في مدينة سوسة، مثل حي الطفالة، حي العوينة، بوغزر وحي الرياض وغيره. هذا يستوجب لفت النظر من طرفكم.

أود أيضا أن أشكر بعض المعتمدين والكتاب العامين على مجهوداتهم الكبيرة في ولاية سوسة، أذكر منهم معتمد سيدي عبد الحميد وكتاب عام ولاية سوسة أو حمام سوسة وغيرهم، لكن هناك العديد من المعتمدين ومن الكتاب العامين -دون ذكر الأسماء- في البلديات لم يقدموا أي شيء للجهة منذ سنوات ويجب النظر في طريقة عملهم وفي وجودهم.

اليوم لاحظت أمرا، يتستر العمدة عن المعتمد ويتستر المعتمد عن الوالي وعلى الكتاب العام الولاية والمعتمد الأول وهؤلاء جميعهم يخفون عليك وهكذا دواليك حتى لا تصل الحقيقة، ها نحن اليوم سنوصل الحقيقة لكم، كل واحد يفكر في منصبه فقط، وهذا غير معقول وغير مقبول.

هناك أيضا نقاط مرتبطة بالبلدية وهي أهم مؤسسة اليوم، يجب أن تتوفر لها الإمكانيات المادية والإمكانيات البشرية والآليات لإنجاح العديد من المصالح مثل التنوير والنظافة وغيرها. اليوم ينتظر المواطن شهرا وربما عاما كاملا لأخذ رخصة عداد الماء أو الكهرباء، هذا غير مقبول، إذا كانت وضعيته قانونية عليه أن يتحصل على رخصته وإذا كانت غير قانونية، يجب أن يقال له ذلك بوضوح، ولا نبقى ندور في حلقة مفرغة.

سيدي الوزير، مثال التهيئة العمرانية، هذا الملف ذكرته العديد من المرات ولا زلت أصر عليه، إذ لا يمكن أن نعيش في ولاية سوسة بمثال تهيئة عمرانية منذ التسعينات، يجب وضع مثال تهيئة عمرانية جديد بمواصفات حديثة تتماشى مع أهداف الدولة، لا أن نعمل أمثلة عشوائية. نضع مثال الارتقاء بولاية سوسة.

عندما أذكر حالة الكورنيش بمدينة سوسة، إذ يحتاج إلى تغيير كبير وكذلك العديد من المعتمديات في الولاية يجب تغيير العديد من الأشياء أمثلة التهيئة العمرانية تتغير.

أما بالنسبة إلى رخص بيع المواد الكحولية فهي دائما محل إشكال وقد تحدثت عنها سابقا. نحن مدينة سياحية، هناك 25 رخصة محينة ومعطلة منذ الصيف وهذا غير مقبول، أرجو لفتة في هذا الشأن، الشخص الذي من حقه أن يستلمها ويستلمها ومن ليس الحق لا يستلمها لأنها ولاية سياحية ومدينة سياحية وهذه الرخص جزء من الدورة الاقتصادية.

أخيرا، يجب أن تتوفر للمجالس المحلية الإمكانيات اللازمة لأن المعتمديات تختلف في التوازن والإمكانيات، فهناك من لديه مقرات وتجهيزات وهناك من لا يملك شيئا رغم أن دورها كبير جدا، فهم جنود الخفاء ويجب النظر إليهم بجديّة وأن نعمل بما هو ممكن وبوضوح لأن البناء والتشييد لا يكون إلا بالوضوح كما هو شعار السيد رئيس الجمهورية وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم سليم سالم، فليتفضل.

السيد سليم سالم

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

مرحبا بكل السادة النواب من الغرفتين،

سيدي الوزير، أبدأ بتثمين مجهوداتكم ومجهودات القوات الأمنية بكل تشكيلاتها والإداريين وكافة العاملين في الوزارة، على المجهودات الكبيرة التي تقومون بها من أجل حفظ النظام ومقاومة الجريمة المنظمة خاصة النتائج التي تحققت مؤخرا في السنة الفارطة بصفة عامة، هذه مجهودات تذكّر فتشكر، فشكرا لكل المتدخلين.

سيدي الوزير، هذه الأسلاك الأمنية ما زالت تتمتع بمنحة عمل ليبي ضعيفة جدا، لدي رقم غير ثابت إذ يتراوح المبلغ بين 700 و3000 دينار وهو مبلغ لا يستقيم ولا يليق بهذه الأسلاك وبالمجهودات التي تقوم بها، نرجو أن تتم مراجعة هذه المنحة وكذلك منحة الخطر التي لا ترتقي إلى مستوى العمل والخطر الذي تتعرض له هذه الأسلاك.

أنتقل الآن إلى الشأن الجهوي وبالتحديد ملف الريط بشبكات الماء والكهرباء في ولاية المهديّة.

سيدي الوزير، هذا ملف ثقيل جدا وأصبح يلقي بظلاله وينتج بالخطر، إذ هناك أكثر من 3000 مطلب لم يتم التجاوب معها إيجابيا، هذا الملف أصبح يرهق الأهالي ونرجو منكم إعطاء تعليماتكم على الأقل للجان التي تسير على مستوى الولاية لتكون هناك مرونة أكبر خاصة أن هناك أشخاص يقطنون فوق أو بجانب منازل أبويه منذ 15 أو 20 سنة ولم تحل وضعياتهم بعد، نرجو أن يتم حل هذه الإشكاليات في القريب العاجل حتى التدخل مع السيد والي الجهة.

مركز الحرس الوطني الترابي بالشابة، ذكرته لك في جلسة اللجنة الذي يقدم خدمات لعمادتين تبعدان عنه 12 كيلومترا، المفروض أن يتم تحويل المركز أو خدماته إلى هذه المنطقتين لتسهيل حياة المواطنين.

إضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك تواجد دائم للأعوان في هذه المناطق على عين المكان خاصة بعد التجاوزات الأخيرة التي شهدناها، مثل الاعتداءات بالحجارة في الطريق السيارة عدد 82 وهذا يتطلب حضورا أمنيا مستمرا في هذه المنطقة.

أما بالنسبة إلى مثال التهيئة العمرانية في عمادة الغضابنة، له 40 سنة، إذ يعود إلى عام 1986، الآن أستمع إلى أرقام 13 و15 سنة، نحن

لدينا أكبر مثال تهيئة في تونس له أربعين سنة، نرجو أن تكون هذه العمادة ضمن برنامجكم لتحديث الستين أمثلة التهيئة العمرانية حتى لا نصاب بخيبة أمل كبيرة. إن شاء الله ترجعون الحق لأصحابه.

كما أطلب النظر في ملف بلدية الغضابنة، إذ صدر أمر إحداثها في لجنة ثم تم إلغاؤه بقرار سياسي وهذا أمر نعرفه جميعا.

نرجو منكم إعادة الحق لأصحابه خاصة أن المنطقة ساحلية ولها شريط ساحلي يزيد عن 8 كيلومترات، لكنها تعاني الويلات من البناء الفوضوي وما يحدث في الصيف من تجاوزات غير مقبولة، الرجاء النظر في هذا الملف حتى تنطلق الجهة في التنمية والازدهار.

بالنسبة إلى مركز الحرس النموذجي في بومرداس، فإن المقر جاهز -وحدثت عنه السنة الفارطة- وينتظر التفعيل ونرجو منكم إيلاء الملف العناية اللازمة.

أختم بملف الاعتمادات المفوضة، إذ ذكرتم في جلسة اللجنة أن الملف في طريقه للتسوية، الرجاء تأكيد هذه المعلومة حتى نطمئن الأهالي ونحقق لهم بعض الراحة، شكرا

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم محمد بن رجب، تفضل

السيد محمد بن رجب

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

أريد أن أتوجه بكلمة شكر صادقة للسيد وزير الداخلية ولكل الإطارات والأعوان الأمنيين في كامل تراب الجمهورية، على الجهود الكبيرة التي يبذلونها يوميا في حماية بلادنا والمحافظة على الأمن والاستقرار، رغم نقص الإمكانيات، لكن في المقابل المطلوب أكثر هو بناء علاقة ثقة متبادلة بين المواطن ورجل الأمن، علاقة تقوم على الاحترام والمسؤولية المشتركة وبروتوكول أخلاقي واضح في التعامل، سواء في الطريق العام أو داخل المؤسسة الأمنية.

سيدي الوزير، أود التطرق إلى بعض النقاط الخاصة بمعتمدية وادي الليل:

أولا، تراخيص الربط بالتيار الكهربائي في جميع العمادات وخاصة السعيدة، الحكايمية، الرياض، بجاوة، الشياو وصنهاجة. نطلب من سيادتكم إحداث لجنة مشتركة من الوزارة والبلديات على مستوى الولاية لمعينة الوضع ميدانيا وإيجاد حلول واقعية، لأن حق المواطن في الكهرباء والماء هو حق دستوري وإنساني، والسلطة التنفيذية مطالبة بإيجاد الحلول لا الاكتفاء بالرفض.

ثانيا، بلدية وادي الليل تواجه ضغطا كبيرا في مقاومة النقاط السوداء، مما يستنزف مواردها ويحد من قدرتها على الاستثمار في المشاريع التنموية. نطلب من الوزارة دعم البلديات بخطة عملية تشاركية، يكون فيها للوحدات الأمنية المحلية الدور الواضح في الردع والمراقبة.

ثالثا، أداء بلدية السعيدة بمعتمدية وادي الليل، دون خدمات الحالة المدنية منذ أكثر من أربع سنوات وقد ذكرت ذلك في أكثر من مناسبة. نطلب تدخلكم العاجل لتوفير الإطار اللازم وإعادة تفعيل كل خدمات الحالة المدنية.

رابعا، ضرورة وضع خطة جهوية تخص ولاية منوبة لتنظيم الانتصاب بالطريق العام بما يضمن حق المترجل في الرصيف وسلامة الحركة المرورية. نحتاج إلى تنسيق أممي بلدي دائم، لا مجرد حملات ظرفية.

النقطة الأخيرة، ندعو إلى تشريك فعلي للسلطات المنتخبة في الجلسات الفنية المنعقدة على مستوى الولاية لمزيد النجاعة في إيجاد الحلول وضمان تفعيلها ودعم الشفافية، وفقكم الله لما فيه خير البلاد والعباد وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم أيمن العبيدي، له دقيقتان، تفضل.

السيد أيمن العبيدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وبإطارات الوزارة وتحية إلى كافة أبناء المؤسسة الأمنية.

سيدي الوزير، كالعادة في بداية كل مداخلة، أود أن أسأل: متى سيتم تعيين معتمد أول، وكاتب عام للولاية ومعتمد فوسانة ومعتمد لسببلة وهما أكبر معتمديتين في الولاية؟

الموضوع الثاني يتعلق بالمخدرات بأنواعها وخاصة حبوب الهلوسة، هذه الآفة انتشرت في الجهة بشكل كبير جدا حتى وصلت إلى الأرياف والمدارس والمعاهد وهذه هي المصيبة الأكبر فرجاء السيد الوزير، تكثيف الحملات الأمنية وتبسيط أقصى العقوبات خاصة على من يروج هذه السموم داخل المؤسسات التربوية.

أما بالنسبة إلى المجالس المحلية في الجهة فهي تعاني من غياب المقرات والتجهيزات والمكاتب.

كما أود نقل بعض توصيات الزملاء وهي تتعلق بالنقص الفادح في الموارد البشرية واللوجستية في كل من مركزي الحرس والشرطة بسببية وكذلك مركزي الحرس والشرطة بتالة، ومركز حرس حاسي لفريد، ومركز حرس العيون ومركز حرس جدليان. هناك أيضا مطلب شعبي أصبح ضرورة ملحة لإحداث مركزي شرطة وحماية مدنية بمعتمدية العيون، ونرجو منكم التفاعل الإيجابي مع هذا المطلب.

متى يتم إصدار القانون الأساسي للعدد؟ وبالنسبة إلى تعيينات المعتمدين، سبق أن طالبتكم بمراجعتها، لكن بعد تلك الجلسة في المجلس الوطني للجهات والأقاليم ظهرت تأويلات مختلفة، واستهداف للبعض، واستغلت المناصب.

نحن هنا، سيدي الوزير، لا نستهدف أحدا ولا نطمح أحدا، لأن أكثر ما أخافه هو ظلم الناس، نحن أبناء المشروع ورأينا أن بعض المعتمدين ليسوا رجال المرحلة. المرحلة تتطلب عملا ميدانيا دون حسابات، لأن تونس تبني من جديد، ونريد رجالا يبنون معنا تونس الجديدة، لا من يكتفون بالمكوث في المكاتب تحت المكيف في الصيف وتحت المدفأة في الشتاء، بينما المواطن يعاني الويلات في الأرياف والمرتفعات خارج التغطية، بلا طريق ولا ماء ولا كهرباء.

نعلم أن المعتمد ليست لديه ميزانية لينجز طريقا أو يوفر ماء أو كهرباء، لكن على الأقل ليشعر المواطن بأن الدولة موجودة معه. هو صابر منذ سنوات، فليشعر أن دولته تقف إلى جانبه ولا يبقى يعاني وحده، هذا هو المطلوب وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة دلال اللموشي.

السيدة دلال اللموشي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له، ومن خلالكم سنتقدم من الأکید بتحية احترام وإكبار وود إلى جميع قواتنا الأمنية الحاملة للسلح من جميع الأشلاك.

سيدي الوزير، ليس لدي متسع من الوقت، لكن سأحاول أن أسرد عليك النقاط التي أرى أنها تتطلب تدخلا عاجلا من سيادتك في معتمدية الدهماني وفي بقية المعتمديات.

سيدي الوزير، نحن نطالب بتسوية وضعية الأعوان العرضيين المتعاقدين ببلدية الدهماني، تعزيز مركز شرطة البلدية بسيارة وأعوان، تعزيز بلدية الدهماني بمعدات ثقيلة لرفع الفضلات على غرار آلة رفع من الحجم الكبير مع شاحنة، التسريع في إعداد مثال التهيئة العمرانية، إعطاء الإذن للجهات المعنية بالشروع في إعداد مخطط مروري لبلدية الدهماني، خاصة أن الوضع المروري أصبح خانقا، وهناك اكتظاظ كبير خاصة من الشاحنات الثقيلة.

سيدي الوزير، لاحظنا منذ مدة وجود اكتظاظ كبير يمينا ويسارا عند الدخول لمعتمدية الدهماني، إلى درجة أننا لم نعد قادرين على التنقل بسياراتنا الخاصة.

السيد الوزير، الرجاء التعجيل بإصدار قانون العمدة، وما أدراك ما قانون العمدة، أنا أعلم أنه موجود فوق طاولة سيادتكم، لكن سأنتظر منك مدنا بتاريخ لنبشر به السادة العمدة.

ييجاد آليات جديدة فيما يخص إسناد رخص البناء،

التسريع في تسوية وضعية المعدات المحتجزة بالمستودعات البلدية، وهنا أحدثت عن مستودع الدهماني لأنني دخلته وأعرفه، إذ توجد به آليات بالمليارات موجودة منذ عشرات السنين، علينا أن نبحث عن حل، إما بفتح بنة أو بتسوية وضعياتهم وإن تجاوزوا الأجال ولا يمكننا تسوية وضعياتهم علينا باستغلالها...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

السيدة النائبة، أكملني فكرتك بإيجاز.

السيدة دلال اللموشي

سيدي الوزير، بالنسبة إلى معتمدية الجريصة، بلدية الجريصة انطلقت بها الأشغال منذ 23 جانفي 2025، مدة الإنجاز ستة أشهر، مرت عشرة أشهر الآن وما زالت الأشغال متواصلة والموظفون والمواطنون يترددون على بلدية الجريصة والوضعية بقيت على حالها.

سيدي الوزير، كنت قد زرت الدهماني، مشكور، ومتعك الله بالصحة ورافقتك جميعا وتوليت تدشين فرقة الحماية المدنية التي تعود بالنظر للدهماني والسرس والجريصة، السرس يطالبونك سيدي الوزير بمدهم بسيارة للحماية المدنية،

قلعة سنان سيدي الوزير - في أقل من ثانية- هي منطقة سياحية حدودية ولا يوجد بها مركز للأمن السياحي، والمركز الموجود هناك يعمل بسيارة وحيدة وبأربعة أعوان.

بالنسبة إلى قلعة سنان فهم يطالبونك ببعض التجهيزات ك "quad" الجبلي للمطاردة وللأستطلاع. شكرا سيدي الوزير، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة سيرين قزارة.

السيدة سيرين قزارة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة الحضور الكرام تحت قبة البرلمان،

سيدي الوزير، إن مشروع سيادة رئيس الجمهورية هو بناء قاعدي، محلي، جهوي، إقليمي ووطني نحو البناء والتشييد، بالنسبة إلى الأعضاء المنتخبين اليوم الخاصة من ذوي الإعاقة، هل تعلمون أنه بعد هذه النقطة ما زالوا إلى حد الآن لا يتمتعون بأبسط حقوقهم كال "l'accessibilité" والأمور اللوجستية المفقودة التي ستمكثهم من العمل في أريحية بالرغم من أنهم من رحم عماداتهم، لا توجد لديهم لا كراسي، لا طاولات، لا حواسيب ولا آلة طباعة، حتى علم تونس غير موجود، صحيح ليس في كل المعتمديات ولكن في أغلبها، بالرغم من أن سيادتكم قد راسلتم وذكرتم السلط الجهوية والمحلية بتطبيق القانون كما هو منصوص عليه بالدستور، لضمان صيرورة عمل المجالس، كما أن هناك بعض النواب أعضاء المجالس المنتخبين يسمعون نفس الكلمة التي يعاني منها المواطن سياسة "أرجع غدوة"، هذا هو التنكيل الحقيقي، كما قال سيادة رئيس الجمهورية، يجب أن نكون اليوم يدا واحدة لإيقاف هذا النزيف، لأن بعض السلط ما زالت أبوابها موصدة أمام المواطنين، إلى متى سيستمر هذا؟

كذلك بخصوص صرف المنح من أجور الأعضاء المنتخبة بأمر، بتعطيل بين الوالي الذي يقول "DAF" و "DAF" التي تقول الوالي والله أعلم الكرة لدى من؟

السيد الوزير، سأقدم لك هذا الملف (أظهرت السيدة النائبة ملفا) من المجلس المحلي من معتمدية العمران وهي عبارة عن عريضة تتضمن هرسلة من المجالس المحلية بمعتمدية العمران، ومثلما أن المعتمد يقوم بتعطيلهم في أي مبادرة يقومون بها ويتم تغييبهم في كل الاجتماعات، كما أنه يخفي عليهم المراسلات أيضا.

كما أتوجه بالتحية إلى السيد وزير الداخلية والوفد المرافق له وإلى القوات الأمنية على المجهودات المبذولة وسهرهم على حماية شعبنا التونسي.

السيد الوزير، منطقة الشرطة بجمال من ولاية المنستير تعاني من نقص كبير على مستوى السيارات والأعوان، كما نطالب بالتسريع في إنجاز مقر منطقة الأمن الوطني بجمال خاصة أن المقر الحالي...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

أكملني فكرتك، وأصلي بإيجاز.

السيدة سيرين قزارة

على وجه الكراء.

سيدي الوزير، على وزارتك التسريع في إصدار الأوامر الترتيبية المتعلقة بتسييم عمال الاعتمادات المفوضة، لقد سبق أن ذكرت ذلك سابقا ومتى سيتم تسوية وضعية العمدة؟

بلدية عميرة التوازرة تفتقر للعمال وللمعدات، عليكم بتدعيمها، كذلك مركز الحرس الوطني بعميرة الحجاج التي تفتقر للأعوان مقارنة بعدد سكانها الذي يقدر بقرابة 20 ألف ساكن، هل هناك إمكانية لإحداث مركز حرس وطني بعميرة التوازرة؟ مع إمكانية توفير مقر من البلدية لأن عدد سكانها قرابة 9 آلاف ساكن..

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات الأقاليم

لم تكلمي بعد، أكلمي.

السيدة سيرين قزارة

سيدي الوزير، عليكم بتسوية مطالب أهالي منطقة عميرة التوازرة المتمثلة في إحداث مقر معتمدية العميرات نظرا إلى لكثافة السكانية، إذ تضم ما يقارب 30 ألف ساكن.

السيد الوزير، هل هناك تنسيق بينكم وبين وزارة الشباب والرياضة أم لا؟ لأنني عندما أذهب للملعب أجد أن هناك ذوي الإعاقة يدخلون للملعب ببطاقة إعاقة التي عندما تكون فيها ثلاثة أسطر يدخلون بمرافق، أشعر أنه لا يوجد أي تنسيق بين وزارة الرياضة ووزارة الداخلية وشكرا لكم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات الأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم رياض الدريدي، تفضل.

السيد رياض الدريدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة له.

سيدي الوزير، إن مقاومة مظاهر العنف ومقاومة الجريمة ليس حلا أمنيا بحت لذا، أقترح تماشيا مع سياسة الدولة وسياسة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد، التقسيم الجديد للبلاد خمسة أقاليم، ولتكريس التوازن بين الجهات، أقترح إحداث خمسة أقطاب أمنية تعنى بالدراسات الاستراتيجية لمكافحة أفة المخدرات وتفشي العنف والاختناق المروري.

سيدي الوزير، أريانة وأنت تعرف أريانة، طريق رواد فيها اختناق مروري كبير جدا، كنا نعاني من "Rond point" سكرة ومن "Rond point" برج الوزير والآن أصبح الاختناق في رياض الأندلس، نخشى أن نجد أنفسنا بعد ثلاثة أشهر في اختناق مروري في "GEANT" في سيالة بن عمار، هذا الطريق يشهد مرور سيارات بأعداد كبيرة، يجب أن تكون هناك حلول وقد تحدثنا في هذا سابقا ومشكورة الوزارة وأنت مشكور فقد أصبحت هناك دوريات أمنية. طالبنا بدوريات مرورية في الصباح وقد أصبحت موجودة صباحا لكنها غير كافية، لذلك نرجو تكثيف هذه الدوريات.

يستغرقني الذهاب من حي الغزالة إلى تونس العاصمة ساعة وربع أو ساعة وعشرين دقيقة، لذلك فإن هذا تساؤل موجه من كل المواطنين، فقد طلبوا مني ألا أتحدث في أي شيء إلا عن انسيابية حركة المرور التي يجب البحث لها عن حل وبالاقتراحات التي قدمتها وبهذه الدراسات بإمكاننا التوصل لأفكار ويمكننا مواصلة العمل على هذا.

مركز الأمن بقلعة الأندلس لديهم سيارة...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات الأقاليم

واصل فكرتك.

السيد رياض الدريدي

وضعتها سيئة جدا، لذلك نرجو تمكين مركز الأمن بقلعة الأندلس من سيارة.

السيد الوزير، منذ الصباح ونحن نستمع للزملاء من مجلس النواب ومن المجلس الوطني للجهات الأقاليم يتحدثون عن تراخيص

الماء وعن الطرقات، رغم كل هذا، مشكورة السيدة الكاتبة العامة لبلدية قلعة الأندلس تبذل مجهودات ليكون مثال التهيئة العمرانية جاهزا، لأنه عندما يكون مثال التهيئة العمرانية جاهزا فإن هذا سيساهم في حل العديد من الإشكاليات ولن نتحدث في كل هذه الإشكاليات.

سيدي الوزير، أشكر كل الأسلاك الأمنية بولاية أريانة من حرس وشرطة وحماية مدنية، حقيقة لهم كل الشكر والمجد لشهداء الوطن، عاشت تونس حرة مستقلة أبد الدهر ولكم جزيل الشكر.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات الأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم الجمعي الزويدي، له ست دقائق.

السيد الجمعي الزويدي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير الخلق وأشرف المرسلين،

"حماة الحمى يا حماة الحمى هلموا هلموا لمجد الزمن"

أستهل قولي بأول سطر من النشيد الوطني التونسي، فلا أمان للديار ان خلت من الحمى الغيورين على أرض هذا البلد الطيب، فإن كتب لرحلة البناء المسير، فلا حياء عن السيادة كأحد الثوابت للدولة العادلة، يتساوى فيها أبناء هذا الوطن قاطبة أمام القانون.

إن خطاب سيادة رئيس الجمهورية في منح الفرص لأبناء هذا الوطن المؤمنين صدقا بالمشروع، المتعفين فعلا في الممارسة، أصحاب الرؤية الاستراتيجية للمشاركة في البناء والتشييد وتحصيل أكبر حد ممكن من الحقوق لأبناء هذا الشعب.

سيدي الوزير، عرفناك رجل ميدان وعرفناك واليا ثم وزيرا، نشكر فيك ومن خلالك أبناء هذه الوزارة لحريككم على كرتالات المخدرات وعلى العابثين بعقول أبنائنا، مثنين ما قمتم به ومطالبين بتحسين الأداء وسد الشغور للمرور إلى مرحلة البناء والتشييد، من أبناء هذا الشعب المجتهدين والذين فرزناهم طيلة مراحل النضال في استرداد الوطن من الانتهازيين ومن المسيئين له، سيادة ومقدرات وشعبا.

سيدي الوزير، الأمن بلا حرية وهم، والحرية بلا أخلاق فوضى، والأخلاق بلا عدالة زيف، مأساة الإنسان الحديث أنه يؤمن اليوم أن الحياة الحقيقية تأتي غدا، بينما هذا الغد لا يوجد إلا في اللغة، فهو يعيش ليس على ما هو عليه اليوم، بل على ما يعد نفسه أن يكون عليه في المستقبل، وهذا هو الإيقاع الخفي الذي تسير عليه الحضارة كلها، هنالك مرض أنطولوجي يحكمنا ولا نستطيع الخروج عليه، يتلخص في الرغبة والتحقق والطلب والانتظار. لهذا سيدي الوزير، إن أسرفنا في الطلب فهذا ليس دليلا على تقصيركم، بل بالعكس بقدر ما هو تأكيد لحقيقتنا النفسية.

سيدي الوزير، نحن اليوم فشلنا جميعا في تحقيق رافد من روافد البناء والتشييد وهو الاندماج أو لا نقول الاندماج، نقول التشاركية من المستوى المحلي وصولا إلى المستوى الوطني، لأن اليوم لا توجد تشاركية بين المجالس المحلية والجهوية والسلط المحلية والسلط الجهوية وكذا، هذا ما نجده في البرلمان التونسي وفي الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية وإن أردنا أن ننجح يجب أن نتلاحم حلقات هذا المسار الإصلاحية من القاعدة إلى المركز.

المسألة الثانية: المجالس المحلية اليوم ينتظرون حقوقهم المادية خاصة ميزانيات التسيير، لأنهم ينتقلون على حسابهم الخاص، تجد أن الجلسة في بعض الأحيان يحضرها أقل من الثلث.

المسألة الموالية، لدينا اليوم أكثر من عضو مجلس محلي لديهم اليوم قضايا في المحاكم وحكم عليهم بالسجن لأنهم قاموا بتحريك ملفات فساد.

المعتمد خطة سياسية، عندما نرى اليوم معتمدا يستعير من الآخرين، فهذه إساءة للدولة، قبل أن تكون إلى هذه الصفة، فمتى سيقع تحريك أجورهم وامتيازاتهم؟

الكتاب العامون للبلديات مكلفون بالتسيير ويتحملون مسؤولية سياسية ومسؤولية مالية بدون امتيازات، القانون الأساسي للعمد إلى أين؟

أمر إلى المسائل الجهوية: أبدأ بشكر السيد والي قفصة والسادة المعتمدين والسادة العمدة وأشكر المجلس الجهوي بقفصة والمجالس المحلية وأدعوهم إلى مزيد التنسيق والعمل التشاركي لخدمة البلاد والعباد.

سيدى الوزير، نطالب بدعم لوجيستي لكل الأسلاك الأمنية في الجهة، كما نطالب بدعم مادي بخصوص التعميد لكل البلديات، لدينا في بلدية قفصة الجنوبية إشكالية حقيقية تتعلق بسوق الجملة والمسلخ البلدي، نطلب مساعدتنا لفض هذه الإشكاليات، هذه مشاريع كبرى في ولاية قفصة، في قفصة المدينة.

الدعم المادي لبلدية السند في إطار التأجير ونحن نعلم أن البلدية عندما تكون نسبة التأجير أكثر من 50% من ميزانيتها ليس لها الحق في الانتداب، لذلك نريد دعما استثنائيا وقد فازت هذه البلدية سنة 2025 بجائزة سيادة رئيس الجمهورية كأنظف بلدية...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات الأقاليم

واصل فكرتك.

السيد الجمعي الزويدي

قلت فازت بجائزة رئيس الجمهورية كأنظف بلدية، ولم تتحصل على هذه المكافأة، لديها اليوم خمسة عملة يعملون خارج البلدية، تريد منحها استثناء في الترفيع من الدعم المادي للبلدية في الأجور لتستطيع الانتداب.

كذلك نظرة كبيرة لبلدية بالخير وسيدى بوبكر لأنهما بلديتان محدثتان. المسألة الأهم سيدى الوزير هي رخص الماء والكهرباء للعقارات التجارية خاصة في معتمدين زانوش والسند لأن القطعة عدد 10 هذه يطلبون منهم رخص البناء ولدينا استثناءات في الرخص الفردية، ولكن في العقارات والمسائل التجارية لا يوجد أي استثناء، فهذا ضرب للاستثمار في هاتين البلديتين وشكرا سيدى الرئيس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات الأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم السيدة نورس الهيشري، تفضلي.

السيدة نورس الهيشري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة،

للأمانة وفي البداية، لا يمكنني إلا أن أثنم مجهودات الأسلاك الأمنية بولاية نابل وخاصة في آخر محاولة للتصدي لـ 7500 قرص،

شكرا لهم، كل مرة نتصل برئيس الإقليم أو رؤساء الفرق إلا ونجد منهم كل التجاوب، حتى عندما نتصل بهم في ساعات متأخرة من الليل بخصوص أي مشكل موجود في ولاية نابل، نجدهم للأمانة موجودين بقوة وهذا ليس رهي وورود لأي أحد.

السيد الوزير، عندما سمعت بمنحة الأمنيين شعرت بالخجل ولا أستطيع حتى ذكر ذلك المبلغ في المباشر أي أن الأشخاص التي تحمي الدولة وهم موجودون ليلا ويسهرون معنا ويحموننا، يتم إسنادهم منحا لا تليق بأمني فقط، لن أتعلم في هذا الموضوع.

اخترت اليوم الحديث عن البلديات ولن أتحدث عن الأداء البلدي في 28 بلدية في ولاية نابل ولن أتطرق لكل بلدية على حده، لأنني كناطق شعب على الولاية وعلى 16 معتمدية فقد أحضرت 28 ملف منذ مدة، أحضرت 28 ملفا وكل بلدية لديها أخطاء وتتولى التنكيل بالمواطن، أقوم كل يوم بملء ملفها، سأستدعيك السيد الوزير إن شاء الله تحت قبة المجلس الوطني للجهات وللأقاليم في سؤال شفاهي وسأطلعك عما يحصل للمواطن "النابلي" والبلديات التي تنكل اليوم بالمواطنين.

لن أتحدث عن الفضلات الملقاة في كل أرجاء الولاية خاصة في مدخل ولاية نابل، حي سيدي موسى وحي التقدم الذي تحدثت عنه كثيرا السيد الوزير، وحدثت عنه سابقا، ولكن لم يتغير شيء، مثلما قالت السيدة الوالية السابقة وهي طرفة في الحقيقة، تقول الوزراء لا يملكون من هناك، أي أن ننسى تلك المنطقة لا لشيء إلا لأن الوزراء لا يملكون من هناك وهذه الجملة أنت تعرفها السيد الوزير.

اليوم سأعرض عليك صورة السيد الوزير، (أظهرت السيدة النائبة صورة)، هذه الصورة أكيد أنها ظلام لذلك لا تراها بوضوح، لكننا نرى بضع الضوء هنا، هذا ليس عشاء رومانسيا أو يعبر عن جو رومانسي أو لا أدري ماذا، هذا تلميذ تونسي يدرس على شمعة، هذا التلميذ نجح في السنة الفارطة في مناظرة والتحق بالمدراس النموذجية وهو يدرس في الظلام.

يوميا يتم إعلامنا بخصوص مطالب الماء والكهرباء وخاصة تراخيص الكهرباء، كلما يتم إرسال هذه الصورة لي يتم معها بعث الجملة الشهيرة: "حسي الله ونعم الوكيل فيك" وكأنني أنا نائب الشعب أسند رخص الماء والكهرباء.

إن المواطن البسيط والمواطن التونسي لا يهتمه لا كتاب مهمة الداخلية الذي يحتوي على 200، هذا لا يهتمه، المواطن اليوم يريد عيشة طيبة، بيئة نظيفة، يريد أن ترفع الفضلات من أمام منزله...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات الأقاليم

أكملي فكرتك.

السيدة نورس الهيشري

يريد الحصول على رخصة ماء وعلى رخصة كهرباء، الصحة، هذا ما يهتم المواطن، هذا الكتاب الذي قمنا بمناقشته وهذه الميزانية وهذه الأرقام والله لا تعني المواطن بشيء والله عندما يأتي تلميذ للمنزل ويعلمني بأنه يدرس في المنزل على ضوء شمعة ويقول أريد أن يصبح لدينا النور الكهربائي في منزلنا، بالله عليكم، ماذا يمكنني أن أجيبه السيد الوزير؟ هل أقول له لقد أوصلت صوتك، لكنهم لا يتفاعلون معنا؟

نحن نعلم أن الأرياف هي مناطق أحباس ولا توجد لدى المواطنين شهادت ملكية، المناطق الريفية مناطق التوسع واليوم ترفض إدخال الماء والكهرباء له، تقول له بناء بدون رخصة، المواطن لا يملك شهادة

ملكية، فكيف يمكنه الحصول على رخصة؟ ذهبنا في تسوية الوضعيات في ولاية نابل، ولكن النسق بطيء جدا بخصوص إسناد التراخيص، هذه هي الحقيقة، نحن نتحدث عن ولاية ثالثة من حيث عدد السكان، لا يوجد أي مجهود، قلبية تمثل معضلة، حمام الغراز كل المناطق أينما تذهب.

السيد الوزير، كان من المفروض أن يتم بعث خطة وطنية في هذا الخصوص، يجب التحرك اليوم، يجب أن يكون هناك توجه...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات الأقاليم

أرجع لها الوقت، تفضلي، بإيجاز من فضلك.

السيدة نورس الهيشري

السيد الوزير، من يعاني اليوم من هذا هم الأرياف، يجب أن يكون هناك توجه كامل للدولة وتضعون هذا كأولوية، فهذا حق دستوري، هذا حق المواطنين، اليوم لا أتحدث فقط عن مواطنين مخالفيين للقانون، هناك أشخاص بنوا في مزارعهم ولم تتم تسوية وضعيتهم إلى حد اليوم، هناك من ينتظر منذ سبع أو ثماني سنوات تسوية وضعيتهم، هل البلديات عاجزة إلى هذه الدرجة على القيام بهذا؟

لقد أصدرتم منشور لتسوية وضعية، لكن اليوم يتم إسناد خمس رخص مرة في السنة، لماذا؟ الناس يعانون، هل ترضى السيد الوزير أو السادة المراقبون لك أن تدرس ابتكك أو ابنك في الظلام؟ لا ترضى بهذا، نحن في سنة 2025 والناس يعانون، المواطن يعاني، حقيقة تم التنكيل بالمواطن، عليكم بتسوية وضعيات هؤلاء المواطنين، يجب بعث خطة كاملة والتسريع في ذلك، ما معنى أن يتم إسناد خمس رخص على مدى سنة كاملة؟ هل يعقل هذا؟ وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات الأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم شاكر بن بلقاسم، تفضل.

السيد شاكر بن بلقاسم

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة له،

مرحبا بزملائي من المجلسين وبالسادة الإداريين،

سيدي الوزير، إن دور الوالي اليوم يتمثل في تطبيق سياسة رئيس الجمهورية جهويا، والأکید أنك قد تساءلت أثناء حضورك على مستوى اللجنة في نطاق مناقشة مهمة وزارة الداخلية، تجد نائين من نفس الجهة، أحدهما يطالب بعزل الوالي والآخر يمجّد أعماله، وهذا يبين أن السيد الوالي لا يقوم بتطبيق سياسة رئيس الجمهورية والمتمثلة في دعم اللامركزية والعدالة التنموية، فالسيد الوالي يعمل مع معتمديات معينة وهناك معتمديات أخرى تركها ولم تتحصل على حقها في التنمية.

سمعت اليوم أيضا أن هناك نواب يطالبون بأعوان في مراكز أمنية وهناك من يطالب ببعث مركز أمن، وهناك من يطالب بسيارة لمركز الأمن، النائب عندما يطالب بعون إضافي في مركز أمن أو سيارة، كان من المفروض أن تكون هذه طلبات أمنية وكنائب لا أطلب بها، فأنا دوري تنموي، صحيح، دور الأمن في التطور التنموي، أنا معك في هذا، ولكنني أطرح سؤالاً في هذا الإطار، إما أن المراكز محليا لا توصل طلباتها لرؤساء المناطق أو أن رؤساء المناطق لا تتفاعل مع طلباتهم أو

توصل للإقليم والإقليم لا يوصل هذه الطلبات للمركزي أو أن الإقليم يوصل للمركزي والمركزي لا يتعامل مع الإدارات العامة.

نلاحظ وجود مشكل كبير في البلديات ولا يمكن أن نقول أن هناك تقصيرا، ولكن الموارد الموجودة في البلديات لا تسمح لها بالتقدم، هناك صندوق القروض ودعم الجماعات المحلية، المواطن يضخ أموالا لتسند للبلدية، وكل بلدية على ماذا تتحصل؟ لماذا لا تتبنى البلدية الفكر الجديد، المشروع الجديد، البيداغوجية الجديد، التعويل على الذات؟ لماذا لا يصبح هذا الصندوق، صندوق استثمار؟ يجب أن تتبنى البلدية فكر الاستثمار والتعويل على الذات وتستثمر في خلق الموارد.

السيد الوزير، اليوم ولاية كولاية نابل لا يجب أن تبقى دون كاتب عام ولاية، أظن أنكم قد سمعتم بوجود مشاريع كبرى معطلة ونحن نعرف دور كاتب عام ولاية وسط الولاية وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات الأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم أكرم بن سالم.

السيد أكرم بن سالم

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

أعذرنى السيد الوزير، لقد بقيت معنا إلى ساعة متأخرة.

السيد الوزير، لقد ذكرت لك السنة الفارطة مطالب الولاية وأعدت ذكرها أيضا هذه السنة، لا بأس للتاريخ سنعيد تسجيل نفس المطالب، ولكن قيل أن أبدأ بالمطالب، أريد أن ألفت انتباهك للتحركات الشعبية التي يتم القيام بها في ولاية المهديّة خلال المدة الأخيرة، هل سمعتم بالاحتجاجات التي حصلت في أولاد الشماخ منذ شهرين، والاحتجاجات التي حصلت في الحسينات في الأسبوعين الأخيرين، والاحتجاجات التي حصلت في الجم الأسبوع الماضي؟

إن هذه الاحتجاجات والتحركات الشعبية إن دلت على شيء فإنها على لنا أداء الوالي، لسنا نحن كنواب من سنقيم أداء الوالي، بل المواطنين، المواطنون أصبحوا يغلقون الطرقات، منذ دخول السيد الوالي أراد بعض المواطنين إضرام النار في أجسادهم، ما المقياس الذي سنقيم به الوالي اليوم؟ ما المنظومة الموجودة لدينا التي تمكننا من تقييم أداء الوالي؟ العمل ضعيف على جميع الأصعدة وليس له أي مردودية.

الملف الثاني يتمثل في مطالب الربط بشبكات الماء والكهرباء، قلنا لك بأن هناك الكثير من الأحياس في ولاية المهديّة ونحن نتحدث عن أكثر من 7 آلاف مطلب، الناس "bloqué" هناك، منهم من تزوج وأنجب أطفالا -كما ذكر ذلك السادة النواب- لديهم أطفال رضع في منازلهم بدون كهرباء، الاستثمار متوقف، لأنه عندما نريد الحديث عن الاستثمار وعن التشجيع عن الاستثمار في المناطق الريفية والمناطق الداخلية، كيف سنتحدث عن مستثمر يفكر في الاستثمار ويريد الاستثمار في أمواله وهو يعلم بأن في تلك المنطقة لديه "blocage" في الماء والكهرباء، كيف يمكنه أن يعمل؟ أي أن موضوع الماء والكهرباء بالإضافة إلى أنها تنكد حياة المواطن، فإنها تمثل حاجزا أمام المستثمر...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات الأقاليم

واصل فكرتك.

السيد أكرم بن سالم

لذلك فإن إشكالية الماء والكهرباء في ولاية المهديّة قد فاقت حدّها بدرجة كبيرة جداً.

أهالي ولاية المهديّة يطالبونك بإحداث مركز حرس وطني ببلدية زالبيّة نظراً إلى الشاسعة الجغرافية الكبرى بسيدي علوان، كما أن نفس هذه المعتمدية تطالبك بإحداث مركز للحماية المدنية وقد حدثت عن الأسباب السيد الوزير في المرة الفارطة.

النقطة الأخيرة هم الأفارقة الموجودين في ولاية المهديّة، ولاية المهديّة هي "accès" لصفاسق وهي أقرب مكان للحنشة ولجنيانة ولعميرة، أي أن كل الأفارقة عندما يريدون المرور لصفاسق فإنهم يتوقفون هناك، أتحدث خاصة عن المعتمديات المتصقة بصفاسق التي أصبحت تعاني من اكتظاظ كبير من الأفارقة وأصبحوا يتكدسون حياة المواطن.

السيد الوزير، الرجاء لفة كريمة لهذه الولاية، نتمنى أن تؤدي لنا زيارة معلنة، فمنذ أن تقلدت الوزارة لم تأتينا، لذلك يشرفنا حضورك ونتمنى مجيئك ولدينا بعض النقاط سنقوم بدراستها أكثر على مستوى الولاية وشكراً.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات الأقاليم

شكراً، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم محسن بن سالم، تفضل.

السيد محسن بن سالم

بسم الله الرحمن الرحيم،

الشكر لك سيدي الرئيس ولناثبيك،

مرحباً بالسيد الوزير والوفد المرافق،

أولاً، نثمن دور وزارتك في الاستقرار الحاصل في البلاد أمنياً وسياسياً واقتصادياً وذلك من خلال بعض المؤشرات: تسجيل تراجع في حوادث الطرقات، التراجع في الحرائق، القبض على المهربين، تناقص الجريمة.

سأبدأ كلامي برسالة إلى رئيس الجمهورية، سكان قبلي يبلغونك السلامة ويقولون لك، نحن صامدون ضد العراقيين وضد المناخ، صابرون وعاجزون أمام مسؤولين عاجزين، أعجبنى أحد المواطنين الذي يصف المسؤول الأول على ولاية قبلي، "الصور لا تحصى ولا تعد، بل تجاوزت بلهجتنا "الحد من غادي" والوعود والزيارات بالزكرة والطبل كالعهود السابقة والإنجاز صفر وهنا يطرح السؤال: من كان السبب في العودة إلى مثل هذه الممارسات، فليتحمل عواقب ذلك، في كل مرة أطلب من السيد الوالي -وهذا بشهادة زملائي نواب قبلي- أقول له أننا ستة نواب بإمكاننا مساعدتك في حلحلة المسائل العالقة، فتأتي الإجابة لا أفهم حتى مقصدها.

إننا سلط متكاملة متناغمة، لكن لو نظرنا إلى العلاقة بين الوالي والمجالس المنتخبة نلاحظ أنها علاقة متوترة وذلك بسبب غياب الإطار القانوني الذي لم يكتمل بعد، أقول للسيد الوالي إن المواطنين يريدون مقابله، لكنه يجيب أنه لم يتلق أي طلب، ولكن بطريقي اكتشف أن هذه الطلبات لا تصل إليه مباشرة، بل تفرز قبل ذلك، هناك خلل في العلاقة بين الوالي والمعتمد الذي لديه 13 سنة في العمل والكاين العام الذي يشغل هذا المنصب منذ 9 سنوات.

مرافق البلدية معطلة، والسبب يعود إلى قلة الأعوان بسبب التقاعد، والذين لم يتم تعويضهم بانتدابات أخرى وهنا نلاحظ أن لا

سلطة للبلدية لتطبيق القانون، خاصة أن الشرطة البلدية لم يبق منها سوى إثنين رئيس مركز وعون والحرس البلدي مثله تماماً وهذا العدد غير كاف في دوز لفرض القانون وللمراقبة.

المسالخ البلدية بدون بياطرة، البيطري يرفض المراقبة والحمد لله لم تقع كارثة إلى حد هذه اللحظة وهذا ينطبق على المسلخ البلدي بدوز الذي يحمل في طياته شبهة فساد والملف لدى القضاء، الرجاء الحسم في هذه القضية التي طالّت كثيراً.

الشكر الجزيل إلى كاتب عام بلدية دوز، فهو المسؤول الوحيد الذي يتجاوب معي وكلما تعطل له مرفق إلا وطلب مني أن أحاول أن أسرع إجابات الوزارات، وقد حققنا بعض الإنجازات من خلال التعاون والتكامل، على خلاف مسؤولين آخرين كالوالي والمعتمد الأول والكاتب العام.

الشكر الجزيل لكل قواتنا بمختلف أصنافها في ولاية قبلي، والشكر الأكبر للحرس السياحي بدوز على مجهوداته الكبيرة.

بعض الملاحظات أسجلها: النقص في عدد الأعوان في مركز دوز، مد قواتنا في رجم معتوق بالبينين خاصة للاستعمال المفرط للسيارات بخصوص المهاجرين الغير قانونيين، رسالة أخرى من سكان قصر غيلان يطالبون ...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات الأقاليم

أكمل فكرتك.

السيد محسن بن سالم

رسالة أخرى من سكان قصر غيلان يطالبون باعتبارهم مستثمرين في منطقة نائية، معزولة، محرومة، شطب ديونهم وجدولة خلاصها.

أسئلة عديدة تخامر أذهان المواطنين: هل ستجرى الانتخابات البلدية؟ أين وصل موضوع جواز السفر وبطاقة التعريف البيومترية؟ قانون العمد، النظام الأساسي: هل حان الوقت لخروجه للحياة؟ المعبر الحدودي دوار الماء: هل سيتم إنشاؤه أم لا خاصة أنه تم تضمينه بالمخطط 26-30؟ ملف الاعتمادات المفوضة لدى وزارة الداخلية، إسناد رخص بنادق الصيد، منح المجالس المحلية: متى سيتم صرفها؟ الكلاب السائبة، مواضيع عديدة، وفقكم الله وشكراً.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات الأقاليم

شكراً، الكلمة للسيد النائب المحترم هشام مباركي، له دقيقتان، تفضل.

السيد هشام مباركي

شكراً السيد الرئيس،

مرحباً بالسيد الوزير والوفد المرافق،

السيد الوزير، سأبدأ بالرقمنة، نسبة الرقمنة في وزارة الداخلية منخفضة جداً وهي وزارة سيادة، يجب أن تكون على أتم الجاهزية خاصة على مستوى الرقمنة، أتحدث عن الأولوية في الميزانية، من المفروض أن تكون الأولوية للجماعات المحلية، بصراحة يجب أن تكون ميزانيات البلديات مضاعفة أو "triple" لأن كل البلديات في كامل الجمهورية تعاني وتتطلب ميزانية مضاعفة وأكثر لنستطيع القيام بالنظافة وللقيام بالواجبات.

سيدي الوزير، مسألة أخرى هي مجالس الأقاليم التي تأتي بين المجلس الوطني والجهوي والمحلي وقد أصبحت ظروفهم صعبة جداً

خاصة على مستوى التنقلات وأبلغ سلامي خاصة للسيد الرئيس، والمنحة التي يتحصلون عليها ضعيفة جدا.

السيد الوزير، الرجاء البحث عن حلول لهم لأن المنحة التي يتحصلون عليها ضعيفة جدا.

ولاية توزر كالعادة، السيد الوالي يعمل لحاله، خطة كاتب عم ولاية وسأقدم لك اقتراحات سيدي الوالي علي أسهل عليك عملك، لدينا معتمدون في الجهة بولاية توزر قادرون على تسلم خطة كاتب عام ولاية وهم بصراحة أكفاء وهم أبناء المسار، لدي اقتراح آخر السيد الوزير، سبق أن بعثت وزارة الداخلية الأمن المدرسي، لماذا لا تتولى وزارة الداخلية بعث فرق خاصة بالمخدرات...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات الأقاليم

ثلاثون ثانية، تفضل.

السيد هشام مباركي

فرق خاصة بالمخدرات وليست خاصة بالأمن المدرسي؟ لأن البلاد التونسية كلها تقريبا تعاني من هذه الآفة ولذلك يجب تكوين فرق خاصة في الـ 24 ولاية وتكون هذه الفرق مرتبطة مباشرة بوزارة الداخلية وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات الأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم عبد الحميد الصويغي، له دقيقتان، تفضل.

السيد عبد الحميد الصويغي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالزملاء النواب،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

اليوم لن أضع اللوم على أحد، لقد جئت من أجل وضع مشاكل الجهة المهضومة حقهم، مشاكل جهة سيدي يعيش وسيدي بوبكر وبلخير والمتلوي والمظلية وأم العرائس.

السيد الوزير، الأمن بالنسبة إلينا ليس بندا في الميزانية، أريد أن أعرف خطة الوزارة لتصبح شريكا في حلحلة مشاكل الجهة التي تعاني من اليأس، لا أريد أن يبدو الأمن في صورة الردع، لأنه أصبحت هناك حساسية بين المواطن وبين الوحدات الأمنية وأنت تعرف هذا السيد الوزير، الأمن الجوارى ومواجهة اليأس، فالمواطنون يعانون من غياب أمني واضح في الأحياء الشعبية وهذا الفراغ تم استغلاله لبيع المخدرات والسرقات، لذلك نطالب بإنشاء وحدات أمنية مختصة في هذه المظاهر خاصة في محيط المعاهد.

بخصوص البنية التحتية والموارد البشرية، فكما تعلم لدينا هناك مراكز قديمة بعض الشيء، سواء مراكز أمنية أو شرطة، نقص في السيارات، نقص في الأفراد مما يجعل التدخل الأمني بطيء، لذلك يجب زيادة عدد الأمنيين في بعض المراكز خاصة في المناطق الحدودية مثل منطقة أم العرائس وسيدي بوبكر.

سيدي الوزير، سأسأل عن وضعية الحماية المدنية بالمظلية وأم العرائس، أين وصلت بالضبط؟ كما نطلب منك وهذا طلب ملح، إنشاء نقطة عبور بسيدي بوبكر وبأم القصار وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات الأقاليم

شكرا للسيدات والسادة نواب المجلس الوطني للجهات وللأقاليم على ما تضمنته مداخلاتهم من مقترحات وتوصيات وإشكاليات تعبر فعلا عن انتظارات شعهم.

كل الشكر والتقدير للسيد وزير الداخلية وللإطارات السامية المرافقة له على صبرهم وسعة صدورهم بالاستماع والاهتمام بالتساؤلات التي طرحها السادة النواب.

نرفع الجلسة لمدة ثلاثين دقيقة لنتلقى بعد ذلك ردود السيد الوزير، تفضلوا.

(كانت الساعة العاشرة وخمسين دقيقة ليلا)

استئناف الجلسة

وبيانات وأجوبة السيد وزير الداخلية

(كانت الساعة الحادية عشرة والنصف ليلا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل من المجلسين، نستأنف الجلسة.

نمر الآن إلى الاستماع إلى ردود السيد خالد النوري وزير الداخلية على استفسارات السيدات والسادة النواب من المجلسين وذلك لمدة لا تتجاوز 45 دقيقة، فليتفضل.

السيد خالد النوري، وزير الداخلية

شكرا،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس مجلس النواب الموقر،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيدات والسادة الحضور الكرام،

اسمحوا لي في البداية وتفاعلا مع مداخلات جميع السادة النواب من كلا المجلسين وقبل الإجابة عن عديد التساؤلات والاستفسارات والاقتراحات التي تم طرحها، أن أتقدم بأسى عبارات الشكر لجميع النواب على ثقتكم الكبرى في المؤسسة الأمنية والاهتمام العميق بمشاغل منظورها والحرص على دعمها بما يعكس حجم الثقة والرضا والارتياح التي تحظى بها لدى عموم شعبنا العزيز في الداخل والخارج وهو ما ينم عن وعيكم العميق بالتحديات الأمنية التي تمر بها البلاد والمجهودات المبذولة من قبل جميع الأعوان من كافة الأسلاك.

وما نقدكم وتحفظاتكم على بعض النقائص التي تنسبونها للمؤسسة الأمنية وأعوانها إلا تحفيزا ودافعا لنا لمزيد البذل والعطاء لتحسين المرفق العمومي الأمني والارتقاء به وهو ما نعمل عليه على المدى المنظور وعلى المدى المتوسط وعلى المدى البعيد.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

استمعت بكل تركيز إلى كافة المداخلات وهي في تقديري تتمحور حول أربعة محاور كبرى تتمثل في:

أولا. ما هي استراتيجية وزارة الداخلية لمقاومة الجريمة بمختلف أنواعها من مخدرات وتهريب واحتكار وأيضا هجرة غير نظامية واتجار بالبشر وجرائم سيبرانية وغيرها من جرائم الحق العام، فضلا عن مجابهة الكوارث والحد من الحوادث المرورية؟

ثانياً، تحديث التجهيزات والمقرات الأمنية والإحاطة بالأعوان والتكوين والانتداب للرفع من الجاهزية بغاية تحقيق استراتيجية الوزارة لأهدافها.

ثالثاً، أين وصلت وزارة الداخلية في مجال الرقمنة وتحسين الخدمات وإسداء الوثائق التي تختص بإنتاجها؟

رابعاً، فيما يتمثل دعم وزارة الداخلية للبلديات وإسنادها لتحسين خدمات القرب للمواطن من نظافة وعناية بالبيئة إلى آخره من الخدمات؟

هذا وسأتولى كذلك الإجابة بصفة برقية على بعض التساؤلات والاستفسارات التي أثارها بعض النواب من كلا المجلسين ذات العلاقة بمسائل تفصيلية.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب،

تعمل وزارة الداخلية بمختلف وحداتها الأمنية المعنية بملف المخدرات وفق استراتيجية استعلاماتية استخباراتية تعتمد على الاستباق والاستشراف لضرب خطوط التهريب وأماكن إدخالها إلى البلاد في مرحلة متقدمة من الحدود، بالتوازي مع تفكيك الشبكات الإجرامية الناشطة في المجال من خلال القيام بعمليات أمنية كبرى، ولعل النجاحات الأمنية الأخيرة والمتمثلة في ضبط كميات ضخمة من المخدرات لأكثر دليل على أن أعواننا من قوات أمنية يعملون ليلاً نهاراً لمقاومة ومكافحة هذه الآفة وهي حرب بأتم معنى الكلمة وأنا متواجد بينكم منذ حين تم ضبط أكثر من أربعة كيلوغرام كوكايين، تحية من هذا المنبر إلى الرجال الذين يعملون على الميدان وأتمنى لهم كل التوفيق وهم رجال يعملون في الخفاء، يصلون الليل بالنهار.

صحيح أنا رجل قانون ورجال القانون هم فرسان الكلام يجيدون الكلام، ولكن عمل وزارة الداخلية قليل من الكلام والكثير من العمل.

هذا وفي إطار التصدي لكافة المظاهر الإجرامية بمحيط المؤسسات التربوية والجامعية والمبنيات وحفاظاً على سلامة الإطار التربوي والتلاميذ، تتولى مختلف الوحدات الأمنية تسخير جميع الإمكانيات البشرية واللوجستية لتنفيذ عمليات أمنية يومية بمحيط المؤسسات التربوية للتصدي لكل المظاهر المخلة بالأمن والآداب العامة، وترويج المخدرات،

كما تقوم بمزيد دعم الانتشار المروري للمحافظة على سيولة الحركة والتوقي من حوادث الطرقات بهدف إرساء مناخ من الأمن والسلامة للمواطنين، مع اعتماد تركيز مروري قار في أوقات الذروة بالمسالك المؤدية إلى المؤسسات التربوية وذلك لتسهيل حركة المرور ومنع الوقوف العشوائي للسيارات والتصدي لظاهرة السياقة المتهورة، خاصة لمستعملي الدراجات النارية، فضلاً عن تعزيز المفترقات الكبرى بكاميرات مراقبة.

من جانب آخر وككل سنة قبل فترة التقلبات المناخية، تقوم وزارة الداخلية باتخاذ جملة من التدابير والإجراءات الوقائية استعداداً لموسم الخريف والشتاء وذلك في إطار عمل اللجنة الوطنية الدائمة واللجان الجهوية لتفادي الكوارث ومجابهتها وتنظيم النجدة، حيث تم خلال هذه السنة إصدار التعليمات إلى السادة الولاة لاتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الكفيلة بالاستعداد المبكر لموسم الأمطار والتوقي من أخطار التقلبات المناخية والمبادرة بعقد اللجان الجهوية ومزيد

إحكام التنسيق مع كافة المتدخلين وذلك قصد الوقوف على مدى جاهزية الهياكل الجهوية والمحلية من حيث الوسائل المادية والبشرية وتحيين المخططات الجهوية والمحلية لمجابهة الكوارث واستشراف التدخلات العاجلة وفقاً لمقاربة تقوم على الاستباق والمتابعة المستمرة.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

في إطار الحفاظ على الأمن العام بشتى أنواعه تحرص وزارة الداخلية على تعزيز مقومات الأمن القومي بمختلف أبعاد، ومنها الأمن السيبراني الذي أضحي عنصراً محورياً في حماية الدولة ومؤسساتها ومصالحها الحيوية في ظل عالم تتسارع فيه التهديدات والتحديات التقنية وتأثيرها لا فقط على أمن الأفراد والمؤسسات فحسب، بل وعلى أمن الدول ذاتها وبلادنا كغيرها من الدول ليست بمنأى أو بمعزل عن هذه المخاطر المستحدثة.

وعليه فإن هذه التحديات المتسارعة التي فرضها العالم الرقمي، تقتضي منا مزيداً من اليقظة ومن التنسيق والجاهزية وبناء قدراتنا الوطنية في هذا المجال الحيوي من خلال تبادل الخبرات بين مختلف الفاعلين، لبناء منظومة وطنية متكاملة قادرة على مجابهة المخاطر السيبرانية وضمان سيادة رقمية من أجل حماية الفضاء السيبراني وحماية المواطن والمجتمع، وتكريس سيادة الدولة.

ومن هذا المنطلق فإن وزارة الداخلية تعمل على هذا الملف من خلال الرفع من جاهزية الأعوان ودعم وتطوير قدراتهم ومكتسباتهم الفنية والمعرفية لمكافحة الجرائم السيبرانية بمختلف أنواعها، ولنا كفاءات تشرف تونس ومن الكفاءات ليس الوطنية وإنما من الكفاءات العالمية في هذا الميدان.

فيما يخص ملف الهجرة غير النظامية تعمل وحداتنا الأمنية على تأمين الشريطين الحدوديين البري منه والبحري ومحاربة كل اختراق أو تسرب أو تحرك لجماعات إرهابية أو عمليات تهريب أو اجتياز أو إبحار خلسة بدافع الهجرة غير النظامية وقد مكنت المجهودات المبذولة والاستراتيجية الموضوعة من تحقيق الأهداف المرسومة في هذا المجال.

بخصوص الاحتكار فإن مصالحننا الأمنية، وفي إطار معاضدة مجهودات الدولة في محاربة هذه الظاهرة ومقاومتها، تواصل العمل على تفكيك شبكات الاحتكار والمضاربة من خلال القيام بعمليات تستهدف المخازن والمسالك العشوائية بمختلف ولايات الجمهورية وقد أسفرت هذه العمليات على تحرير عدة محاضر عدلية وإيقاف وتقديم عدد من المخالفين بالتنسيق مع النيابة العمومية إلى العدالة وحجز كميات ضخمة من السلع والبضائع تم ضبطها في المسالك الرسمية وفي أسواق الجملة لضمان وصولها إلى المواطن بأسعار مناسبة.

وهنا أريد أن أؤكد من هذا المنبر أن الأمر لا يتعلق بعمليات محدودة في الزمن، بل هي سياسة دولة تقوم على العمل المتواصل للرقابة دون انقطاع وبلا هوادة، حتى القضاء التام على كل شبكات الاحتكار والمضاربة التي تتاجر بقوت المواطن وتفكيكها.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السادة النواب المحترمون،

لا شك أن تحديث التجهيزات والمقرات الأمنية والإحاطة بالأعوان والقيام بالتكوين والانتداب كلها عناصر تساهم في الرفع من الجاهزية

بغاية تحقيق استراتيجية الوزارة لأهدافها على المدى المنظور وعلى المدى المتوسط وعلى المدى البعيد وفي هذا السياق تم ترسيم اعتمادات قدرها 40 مليون دينار بميزانية سنة 2026 لبناء العديد من الثكنات ومراكز للأمن الوطني، كما تم رصد اعتمادات قدرها 8 مليون دينار لتهيئة وتوسعة العديد من الثكنات ومراكز الأمن الوطني.

بالنسبة إلى سلك الحرس الوطني تم رصد اعتمادات قدرها 20 مليون دينار لبناء ثكنات ومراكز للحرس والغاية من التهيئة والإحداثيات المذكورة دعم التواجد الأمني بكامل التراب الوطني خاصة بالمناطق الداخلية والحدودية، وتحسين الخدمة الأمنية وتقريبها من المواطن في ذات السياق وفي إطار تعزيز استعداد وجاهزية سلك الحماية المدنية لمواجهة التحديات المتنامية في ظل التغيرات والتقلبات المناخية المتواترة، تم إعداد برنامج تطوير منظومة الحماية المدنية بقيمة جمالية قدرها 22 مليون دينار بعنوان سنة 2026 والذي سيمكن من دعم هذا السلك ببنية تحتية متطورة ونظام تصريف جديد في الإنذارات والعمليات.

أما في مجال التكوين الذي يكتسي أهمية محورية في استراتيجية الوزارة ومن بين أهم المشاريع الجارية في هذا السياق، نذكر بناء أكاديمية الشرطة للعلوم الأمنية بالنيضة والذي يهدف إلى تطوير منظومة التكوين لأعوان الأمن الوطني، بما يمكن من الاستجابة لمتطلبات القطاع من كفاءات قيادية ميدانية وهناك أيضا مشروع بناء أكاديمية حرس السواحل الذي يهدف إلى مزيد الارتقاء بالمؤهلات المهنية والمعرفية لأعوان الحرس الوطني، استئناسا بالتجارب المتطورة في المجال الأمني.

بالنسبة إلى الحماية المدنية سيتم تهيئة مقر المدرسة الوطنية للحماية، وذلك قصد تطوير منظومة تكوين أعوان الحماية المدنية بما يمكن من الاستجابة لمتطلبات القطاع من كفاءات ميدانية.

بخصوص جانب الانتداب لتعزيز قدرات الأسلاك تم خلال سنة 2026 برمجة انتداب قرابة 2900 خطة جديدة لفائدة الأسلاك الثلاثة تنوزع كالتالي: 1000 خطة لبرنامج الأمن الوطني، 1500 لبرنامج الحرس الوطني و400 خطة لبرنامج الحماية المدنية، وهو ما سيساهم في تعزيز الرصيد البشري لأعوان وإطارات الوزارة من كافة الأسلاك.

لإيلاء الجانب الصحي لمنتسبي الوزارة من كافة الأسلاك تمت برمجة بناء وتهيئة مراكز صحية للقوات، فضلا عن إحداث مركز طب الشغل والسلامة المهنية بالوزارة وأيضا إحداث قسم الطب المتنقل للإسعاف والإنعاش وهي مشاريع تساهم في المحافظة على جاهزية قوات الأمن الداخلي بمختلف الأسلاك والتكفل بالوضعيات الصحية الخاصة، إثر حوادث الشغل والأمراض المهنية قصد إدماجها في الوسط المهني، مع السهر على ملاءمة وظيفة العون لحالته الصحية.

وفي الجانب الاجتماعي للأعوان يسعى ديوان مساكن الإطارات النشيطة لوزارة الداخلية إلى اقتناء عقارات وبناء مساكن معدة للكراء لفائدة الأعوان أو للبيع بأثمان معقولة ومدروسة تتماشى والوضعيات الاجتماعية لأعوان الوزارة.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب،

إن رقمنة الإدارة هو خيار استراتيجي تنخرط فيه وزارة الداخلية، وذلك في إطار الارتقاء بجودة الخدمات المسداة للمواطن وفي هذا السياق يجري العمل حاليا صلب وزارة الداخلية على جملة من المشاريع الرقمية وهي ذات أولوية في الإنجاز، على غرار خدمة استخراج بطاقة التعريف الوطنية، حيث يتمثل التصور العام للتنفيذ في إدراج الخدمة ضمن منصة خاصة، بطلب الحصول على الخدمات على الخط، تمكن من التثبيت من هوية طالب الخدمة ومن استغلال آلية الترابط البيئي والخلاص الإلكتروني وفقا للمعايير المدرجة بمندشور رئاسة الحكومة عدد 3 المؤرخ في 19 جانفي في 2024 حول تطوير الخدمات الإلكترونية للإدارة.

وبالنسبة إلى مدى التقدم في الإنجاز، فإنه تم الشروع في تنفيذ تجربة نموذجية لرقمنة مسار طلب بطاقة التعريف الوطنية لفائدة التلاميذ وسيتم استغلال هذه المنصة خلال الحملة المشتركة بين وزارة التربية ووزارة الداخلية، هذا وسيتم العمل على تعميم هاته التجربة تبعا لتقييم التجربة النموذجية واعتماد تمثلي مرحلي بالتوازي مع العمل على استكمال تشبيك المراكز وتكوين الأعوان وتوفير التجهيزات وتطوير قدرات الإيواء.

هناك أيضا خدمة بطاقة السوابق العدلية عدد 3، حيث يتمثل التصور العام للتنفيذ في تطوير المنظومة الحالية لاستخراج بطاقة السوابق العدلية في اتجاه رقمنتها كليا.

وفيما يتعلق بتطوير خدمات الشرطة ذات الطابع الإداري، فإنه يتم العمل حاليا على بعث مشروع مكاتب شبك موحد على مستوى مناطق الأمن الوطني، تعنى بإسداء الخدمات الإدارية وذلك في إطار اعتماد اللامركزية في إسداء هذه الخدمات وفصل الخدمات ذات الطابع العدلي، مع إمكانية النظر في الارتقاء بهذه المكاتب إلى مكاتب نموذجية يقع من خلالها فصل الخدمات الإدارية عن الخدمات العدلية وهي تجربة لاقت استحسان المواطنين ولا تزال محل متابعة من قبلنا للتقييم.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب،

في إطار دعم وزارة الداخلية للبلديات والرفع من قدرتها المالية، حتى يتسنى لها تحسين تقديم خدمات القرب للمواطن، يتولى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بوزارة الداخلية التكفل -بصفته الفاعل الوحيد لبرنامج الشؤون المحلية- بالمساهمة في تعبئة الموارد الضرورية في تمويل المخططات الاستثمارية للبلديات وإسنادها القروض، فضلا عن إسنادها مساعدات استثنائية لمعاوضة مجهودها التنموي، إضافة إلى تقديم المساعدة الفنية للبلديات على مستوى تشخيص ودراسة وتنفيذ ومتابعة إنجاز مشاريعها الاستثمارية، هذا إلى جانب مساعدتها على تحليل وضعها المالي، واحتساب طاقاتها على الاقتراض وإبرام صفقات مجمعة لاقتناء المعدات لفائدتها.

هذا وقد قدرت الاعتمادات المرسمة على الموارد العامة لميزانية الدولة بعنوان 26 لفائدة صندوق القروض بـ 138.2 مليون دينار، سيتم توزيعها خلال سنة 26 حسب أهم تدخلات الصندوق كما يلي:

75 مليون دينار بعنوان مساعدات في إطار برنامج تعصير الطرقات البلدية،

20 مليون دينار بعنوان مساعدات غير موظفة لفائدة 78 بلدية جديدة،

10 مليون دينار بعنوان مساعدات في إطار البرنامج الوطني لتأهيل الأسواق والمستودعات البلدية،

10 مليون دينار بعنوان مساهمة الدولة في الحد من الإزعاجات الناتجة عن المصببات البلدية،

7 مليون دينار بعنوان مساعدات لتهديب الأحياء الشعبية. القسط الثاني:

5 مليون دينار بعنوان مساعدات للبلديات لهيئة النقاط الخضراء لجمع النفايات،

1.2 مليون دينار بعنوان تطوير منظومة التصرف في النفايات.

هذا وسيتم توظيف ما تبقى من الاعتمادات المرصودة بالسنوات الفارطة بعنوان مساعدات غير موظفة والبالغة 48 مليون دينار، موزعة كالتالي:

38.8 بعنوان مساعدات في إطار البرنامج الوطني لتتحالف البلديات من أجل الانتقال الطاقى،

9.2 مليون دينار بعنوان مساعدات في إطار البرنامج الوطني لتأهيل الأسواق والمستودعات البلدية ويأتي هذا الدعم في نطاق سياسة الدولة الرامية إلى النهوض بالبلديات وترسيخ مسار اللامركزية في إطار وحدة الدولة، باعتبار أن البلدية هي إحدى قاطرات النهوض بالمجال الاجتماعي لقرنها المباشر من المواطن.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب المحترمون من كلا المجلسين،

اسمحوا لي الآن أن أتولى الإجابة بصفة برقية على بعض الاستفسارات والمقترحات التي تفضل بها العديد من النواب من كلا المجلسين،

بخصوص بقية المقترحات والطلبات حول إحداثات جديدة بعمادات أو مناطق بلدية أو فرق وحدات للحماية المدنية، مراكز أمن، حرس وطني، فقد تم تسجيل هاته الطلبات والمقترحات وهي في الحقيقة طلبات مشروعة وسوف يتم درسها وإجابتك بخصوصها كتابيا وذلك بعد الدراسة من الناحية الفنية من حيث النجاعة ومن حيث المردودية وتوفر الإمكانيات المادية لإحداثها.

هناك من طلب إحداث بلدية جديدة، سنتثبت أولا من نجاعتها، فإحداث بلدية جديدة يمكن أن يلحق الضرر بالبلدية المحدثه، سيكون هناك تقسيم، لا يوجد إحداثات بعد تعميم النظام البلدي، يعني لن يكون هناك إحداثات لبلديات جديدة، سيكون هناك تقسيم.

بالنسبة إلى إحداثات منطقة أمن، منطقة الأمن تستوعب الكثير من الأعوان، إحداث مركز أمن يكون أفضل، لأنه يضمن الانتشار الأمني وقرب الخدمة من المواطن أكثر من إحداث منطقة بأعوانها، بالكتابة، باللوجستيك، بالمقر، يعني سيقع درس كل الطلبات من جميع النواحي ماديًا، لوجستيًا، فنيا، بشريا وستتم الإجابة على كل طلب على حده.

سألني السيد النائب عن معتمدية حاجب العيون والعلال ووضعية البنية التحتية الأمنية بمعتمدية حاجب العيون والعلال، أريد أن أؤكد للسيد النائب أنه تم رصد الاعتماد تقريبا 60,000 دينار بعنوان إعداد

الدراسات الفنية لفائدة مشروع بناء مقر جديد لمركز أمن عمومي للحرس الوطني بحاجب العيون وهو بصدد إعداد الدراسات الفنية.

بالنسبة إلى سيدي حسين، هناك نائب تقدم بسؤال حول وضعية البنية التحتية لمركز مقر المنطقة، بالنسبة إلى مقر منطقة سيدي حسين السيجومي تم تخصيص قطعة أرض تقريبا بمساحة 1612 متر² بشارع البيئة وتم رصد الاعتمادات المالية الضرورية للمشروع وهو الآن في مرحلة إعداد الملف المرجعي. هل غادر من طرح السؤال؟

السيد النائب، منزل شاكر، صفاقس، تم توفير اعتماد قدره 50,000 دينار ضمن ميزانية استثمار الحرس الوطني منذ سنة 2022 ويجري حاليا التنسيق مع مصالح الإدارة الجهوية للتجهيز بصفاقس لتحسين الدراسات الفنية الخاصة بالمشروع.

بالنسبة إلى مركز الأمن العمومي وفرقة الإرشاد الحدودي برجميم معتوق، نظمنا السيد النائب أنه تم اللجوء إلى إجراءات التفاوض المباشر، وتم إبرام الصفقة مع شركة خاصة ومبلغ الصفقة مليار و286 والأشغال بصدد الإنجاز.

مركز الحرس الحدودي بالفوار، تم أيضا رصد اعتماد جملي قدره مليون دينار لإعادة بناء المركز بعد هدمه، استنادا إلى تقرير اختبار فني تم إجراؤه على البناية والملف الآن في مرحلة طلب العروض.

بخصوص الوضع الأمني بجهة الملاسين، في إطار دعم التواجد الأمني بهذه الجهة وتقريب الخدمات لمواطنها تمت برمجة بناء مركز أمن لحي هلال بالملاسين على ميزانية 2026 وتم تخصيص قطعة أرض.

السيد النائب تقدم بسؤال حول الحماية المدنية بالمظلية، هو حاليا في إطار تسوية الوضعية العقارية للمبنى والتنسيق جاري بين مصالح ولاية قفصة والإدارة الجهوية لأملاك الدولة بقفصة وشركة فسفاط قفصة.

طلب إحداث مقر الحماية المدنية بأمر العرايس تم تخصيص قطعة الأرض التي سينجز عليها المشروع من قبل وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية، كما تم تخصيص اعتمادات بمبلغ 1.2 مليون دينار وتم إمضاء الاتفاقية بين الإدارة الجهوية والتجهيز والديوان الوطني للحماية المدنية والمشروع في مرحلة تعيين المصممين.

السيد النائب تقدم بطلب ترميم معتمدية مكث، تم التنسيق مع المعهد الوطني لحماية التراث لأن معتمدية مكث مصنفة كمنطقة أثرية وتقريبا في المرحلة النهائية سيقع رفع جميع الإشكاليات، والولاية بصدد الإعداد للإعلان عن طلب العروض.

بخصوص تساؤل حول دعم ميزانية بلدية باردو، تم تمكين بلدية باردو خلال هذه السنة من دعم مالي استثنائي قدره 4.3 مليون دينار وكذلك المناب من المعلوم على التيار الكهربائي 397 ألف دينار، فضلا عن دعم أساسي بـ 400 ألف دينار بعنوان مجابهة نفقات التصرف.

تساؤل حول طلب إحداث وحدة الحماية المدنية بقابس، معتمدية قابس الجنوبية، من حيث المبدأ وزارة الداخلية والديوان الوطني للحماية المدنية يؤكد موافقته على هذا المقترح، لما له من أهمية في الحد من الحوادث بتلك المنطقة.

بالنسبة إلى إحداث وحدة الحماية المدنية أنا على علم بالملف وكنت أتابعه، السيد النائب الذي تقدم بالسؤال 7000 م² بصدد إتمام إجراءات التخصيص مع وزارة أملاك الدولة، يعني المشروع غير معطل.

إحداث وحدة للحماية المدنية بمعتمدية فرنانة من ولاية جندوبة، تمت برمجة أحداث هذه الوحدة وسيتم تمويل الوحدة من طرف شركة تونس للطرق السريعة خط تونس مع الحدود الجزائرية.

بالنسبة إلى حي الرياض سوسة، ملف بناء مقر المعتمدية، الآن بصدد اقتناء مقسم من الوكالة العقارية للسكنى بمبلغ 96 ألف دينار والاعتمادات متوفرة.

تساءل أحد النواب حول بناء مقر معتمدية صفاقس الغربية، هناك أيضا تساؤلات حول رخص البناء ورخص الربط بالشبكات والجواز البيومترى وبنادق الصيد.

بالنسبة إلى جواز السفر البيومترى والبطاقة البيومترية، وأكد لكم أن كراس الشروط انتهينا منها تقريبا وهو مشروع غير معطل وجواز السفر البيومترى أهم، لأنه كان معطلا على التمويلات ومن سينجزه هل هم تونسيون أو سينجز في الخارج، تم التأكيد أن هذا سينجز في تونس والمطبعة الرسمية هي التي ستولى القيام بهذا الأمر وأخذ مساره دون إشكال باعتباره وثيقة إدارية، لكن جواز السفر وثيقة أمنية.

بالنسبة إلى رخص الصيد، تقريبا نصف عدد النواب تحدثوا عن هذه المسألة، السنة الفارطة تقريبا في نفس هذه الفترة، كانت هناك تسويات قليلة وقليلة جدا رغم وعد الحكومة السابقة بأن يكون العدد 500 كل سنة، نحن قمنا تقريبا بـ 1300 تسوية وضعيات دون الرخص الجديدة، درسنا تقريبا أكثر من 2700 ملف، هناك ملفات تمت دعوة أصحابها لتسوية ملفاتهم نظرا لوجود إشكاليات في دفع الخطايا أو في البطاقة عدد 3، تمت دعوتهم لاستكمال ملفاتهم وهناك طلبات جوبهت بالرفض، هذه مسألة أمنية، يعني لا نسند بنادق الصيد لإنسان لديه سوابق، هناك المغمومون بالصيد يكون لديهم رخص صيد ويرغبون في رخصة ثانية وهذا يتطلب بطاقة احتراف.

ذكر السيد النائب أن هناك مشاريع معطلة في كامل ولايات الجمهورية، صحيح هناك مشاريع معطلة، نحن لا ننكر هذا، لكن هناك أيضا مشاريع تسير على أتم وجه، أعطيت التعليمات للسادة الولاة لكي يفعلوا اللجنة الجهوية لمتابعة المشاريع العمومية ودائما بالتنسيق معهم ومنظومة "أدب" تعطيك مبلغ صرف الاعتمادات وإذا كان هناك "blocage" في مشروع أتابعه شخصيا، لأن المشكلة يمكن ألا تكون عقارية، كما يخيل لبعض، بل يمكن أن تعترضك مشكلة وراء المشكلة العقارية، يعني هذا ملف أتابعه شخصيا وأناقش يوميا المشاريع مع السادة الولاة وأين الجلسات وأين يكمن "blocage" وأحيانا يتم حل الاشكال باتصال هاتفى فقط.

بالنسبة إلى الشغورات في الكتاب العامين بالولايات والكتاب العامين بالبلديات والسادة المعتمدين والمعتمدين الأول، أريد القول أن الشغورات تعتبر قليلة مقارنة بالشغورات السابقة ولن تخلق خلا في العمل، لكننا ساعون لإجراء محادثات معهم، أحيانا أجري 30 محادثة يوميا.

السيدة النائبة، لدينا كفاءات، لكن المسؤول والمعتمد في خطة سياسية، قبل كل شيء يجب أن يتحلى بحب هذا البلد، تونس يجب أن تعيش في قلبه لا أن يبحث عن عمل و "prestige" في صفة معتمد أو غيره، ويجب أن يكون مفهوم الدولة مرسخ في عقله، قتلها سابقا وأكرها، ناموس الدولة قاسي جدا ولا يتسع للجاهلين به، لا يمكن أن تضع إنسانا لا يتمتع بمفهوم الدولة في فكره كمسؤول.

ما معنى السياسة؟ معتمد أو والي خطة سياسية بامتياز، صحيح، يعمل في جانب إداري، لكن يجب أن يكون منسجما مع سياسة الدولة،

والسياسة ليست بمفهوم إرضاء هذا أو ذاك أو أن أتبع رغبات فلان أو أهواء فلان، السياسة ليس فقط بمفهومها الاصطلاحي، ساس يسوس، سياسة يعني فن إدارة الشأن العام، هي حكم الناس بالعدل، هي الاهتمام بمشاغل الناس، هي النظر في مشاكل الناس وحل مشاكلهم، هذه هي السياسة.

إذا كانت السياسة تتمحور في الجلوس فقط على كرسي والتمتع بصفة معتمد، فهذا لا يجوز، هناك معايير يقع اعتمادها، يمكن أن ينجح الإنسان كإداري وكمدبر عام، لكن لا يمكن أن ينجح كسياسي، إذا كان الإنسان غير منسجم مع سياسة الدولة سيتعب المواطن والمواطن سيتعبه.

قوس وأغلقه.

سيقع سد الشغورات، بالنسبة إلى المعتمديات الشاغرة هناك من يؤمنها وهناك استمرارية المرفق العام، خاصة بالنسبة إلى الكتاب العامين للولايات، بالنسبة إلى السادة المعتمدين الأول، هناك شغورات في بعض الولايات فقط والمدة غير صحيحة ثلاث سنوات، بل ثلاثة أشهر فقط أو شهرين.

(تدخل دون استعمال المصحح)

بالنسبة إلى منحة المجالس المحلية، فقد تم صرفها وسيقع سحبها في الأيام القادمة، فيما يتعلق بإشكال التمتع بها كل ثلاثة أشهر سيتم تجاوزه في 2026 نهائيا وسيتم الانتفاع بها كل شهر.

بالنسبة إلى الربط بالشبكات العمومية، هذا أكثر سؤال طرح وأكد أن منشور 2023، لم يتم بحل الإشكال كما يجب، ستعقد جلسة في القريب العاجل مع السادة الولاة وسأعطيهم التعليمات وستكون الأمور واضحة، وسأحسم في الملف نهائيا، بطبيعة الحال ليس بالتشريع للفضي، فالماء والكهرباء حق دستوري، لكن سنحاول أن نسرع النظر واستحداث النظر بطريقة أسرع، يعني من كان يعمل على 100 ملف سيعمل على 200 ملف وعلى كامل تراب الجمهورية، لأن الموضوع لا يهم بعض الجهات، بل يهم تونس بأكملها ولدي المعطيات حول هذا الملف والتي ترد علي من جميع الولايات.

أمثلة الهيئة يجب أن يقع التقدم فيها، تم إعداد قانون أساسي للمجالس البلدية، انتهينا منه وسيتم عرضه على المجلس الموقر، في نفس الوقت بالنسبة إلى تنقيح مجلة الهيئة الترابية والتعمير فهي في المراحل الأخيرة.

أخيرا، السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السادة النواب المحترمون،

السادة الحضور الكرام،

مع بعضنا كوظيفة تنفيذية بجميع أجهزتها ووزاراتها ووظيفة تشريعية بمجلسها، مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم وبروح عالية وبروح صادقة من الانسجام والتشارك والتكامل بين مؤسسات الدولة، وفقا للدستور الذي أقسمنا عليه، يجمعنا في ذلك حب الوطن، نبي تونس جديدة تقوم على قيم العدل والمساواة والاستقرار والسيادة، تحقيقا لأمال وتطلعات شعبنا العزيز في العيش الكريم وهي أمانة والله ولي التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلاً للسيد خالد النوري وزير الداخلية وكافة أعضاء الوفد المرافق له على كل هذه الإفادات والبيانات القيمة.

ونجدد التعبير عن تقديرنا وإكبارنا للمجهودات الهامة والجبارة التي تبذلها المصالح الإدارية وجميع التشكيلات الأمنية بكل ربوع البلاد.

سيدي الوزير، إن وزارتكم لها مسؤولية كبرى في تحقيق الطمأنينة في بلادنا، والمجهودات الذي بذلتموها في مقاومة آفة المخدرات وخاصة في الفضاءات التربوية وفي الأحياء بمختلف أصنافها هي هامة وجديرة بالتقدير، نظرا إلى أنها تتعلق بمستقبل أبنائنا وبناتنا، هاته الظاهرة استفحلت ومجهوداتكم نكبرها، ولكن لا بد أن تتواصل بنفس الحزم، لأن هاته الآفة إن استفحلت في مجتمعنا فسيكون الضياع بالنسبة إلى هذه الأجيال، لذلك نكبر عملكم الذي قمتم به في هذا المجال.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا موصولاً لجميع السيدات والسادة النواب بالمجلسين،

الشكر أيضا لكل من لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح بمجلس نواب الشعب ولجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

هكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا المتعلقة بمناقشة مهمة الداخلية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026، على أن نواصل جلستنا العامة المشتركة غدا صباحا، وفقا للبرنامج في الغرض، علما أنه تم تأجيل مهمة العدل إلى موعد لاحق.

والله ولي توفيق، نرفع الجلسة.

(كانت الساعة منتصف الليل والنصف)

